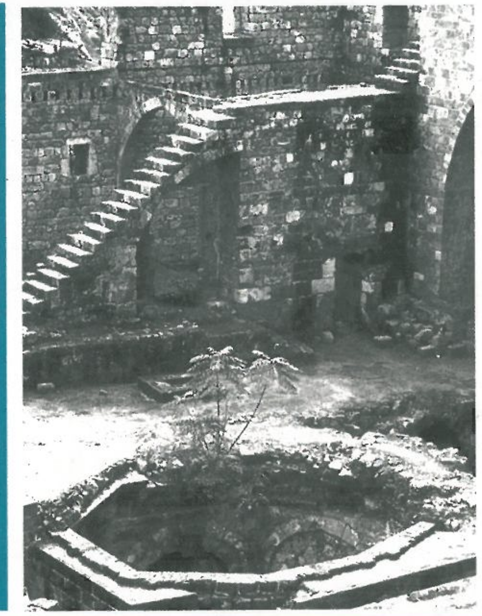
أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس

إبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية



تأليف

فاروق حبلص

نصوص ودراسات ١٢٠

الم... ...شرقيّة في بيروت

أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني

من خلال الوثائق الرسمية العثمانية

يتألف هذا الكتاب من أبحاث متفرّقة، سبق أن قدمتها في مؤتمرات أكاديمية دولية ومحليّة، عقدت في السنوات القليلة الماضية، ولم تنشر أعمالها بعد. ورغم تعدّد موضوعاتها فإنها تكمل بعضها بعضاً، لأنها تتناول جميعها تاريخ ولاية طرابلس ومقاطعاتها، وتركز على مراحل العمل بنظام «الالتزام»، كما أنها ترتكز جميعها بشكل رئيسي وشبه وحيد إلى الوثائق العثمانية الرسمية، وبخاصّة سجلات المحكمة الشرعية في مدينة طرابلس، ولقد قمت بتبويبها حسب موضوعاتها إلى أبحاث في الإدارة والتقسيمات الإدارية، وأبحاث في الضرائب والخدمات والتجارة، وأبحاث في العلاقة بين الطوائف الدينية، وأخرى في العائلات الحاكمة والحكام، لكنني أثرت نشرها بالشكل الذي قدمتها به في المؤتمرات، دون تعديل في نصوصها وطريقة وضع هوامشها، لأن كل بحث منها وضع أساساً على اعتباره وحدة قائمة بذاتها.

نُصوصٌ وَدِرَاسات بَيروتيَّة

سِلْسِلة يُصْدرُها

المعهَد الألماني للأبحاث الشرقيّة في بَيروت

١٢٠

أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني

من خلال الوثائق الرسمية العثمانية

تأليف

فـــاروق حبلص

بَيروت ٢٠٠٧

يُطلبُ من دَار النشر إرغون فورتسبُورغ

الطبعــة الأولـــى
٢٠٠٧

طُبع على نفقة وزارة الثقافة والأبحاث العلمية
التابعة لجمهورية ألمانيا الاتّحادية
بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة في بيروت
في مطبعة "مؤسسة الرسالة ناشرون"، بيروت – لبنان

محتـــويات الكتـــاب

الفصل الثالث

العلاقات بين الطوائف الدينية

الفصل الرابع

عائلات سياسية وحُكّام

مقـدمـة

يتألف هذا الكتاب من أبحاث متفرّقة، سبق أن قدمتها في مؤتمرات أكاديمية دولية ومحليّة، عقدت في السنوات القليلة الماضية، ولم تنشر أعمالها بعد. ورغم تعدّد موضوعاتها فإنها تكمل بعضها بعضاً، لأنها تتناول جميعها تاريخ ولاية طرابلس ومقاطعاتها، وتركز على مراحل العمل بنظام "الالتزام"، كما أنها ترتكز جميعها بشكل رئيسي وشبه وحيد إلى الوثائق العثمانية الرسمية، وبخاصّة سجلات المحكمة الشرعية في مدينة طرابلس. ولقد قمت بتبويبها حسب موضوعاتها إلى أبحاث في الإدارة والتقسيمات الإدارية، وأبحاث في الضرائب والخدمات والتجارة، وأبحاث في العلاقة بين الطوائف الدينية، وأخرى في العائلات الحاكمة والحكام، لكنني أثرت نشرها بالشكل الذي قدمتها به في المؤتمرات، دون تعديل في نصوصها وطريقة وضع هوامشها، لأن كل بحث منها وضع أساساً على اعتباره وحدة قائمة بذاتها.

وبما أن جميع هذه الأبحاث ترتكز على سجلات المحكمة الشرعية بشكل أساسي، فقد رأيت من المفيد أن أقدم للقرّاء نبذة موجزة عن وثائق هذه السجلات، أبيّن فيها المادة التاريخية التي توفرها للباحث، والمرحلة الزمنية والمساحة الجغرافية اللتين تغطيهما.

كانت المحكمة الشرعية في مدينة طرابلس، هي المحكمة الوحيدة في ولاية طرابلس بأكملها من بداية الحكم العثماني وحتى سنة ١٨٥٥. أي أنها كانت المرجع الإداري والقضائي الوحيد لجميع المناطق التي ضمّتها هذه الولاية التي كانت تمتدّ من بلاد جبيل ضمنا لجهة الجنوب إلى اللاذقية ضمنا لجهة الشمال، ومن شاطئ البحر وصولاً إلى أعالي قمم السلسلة الغربية، بالإضافة إلى منطقة الهرمل في البقاع، لذلك يتضمّن أرشيفها وثائق تعود إلى كافة هذه المناطق، مع الإشارة إلى أن الوثائق العائدة إلى مقاطعات جبيل

والبترون وجبة بشري هي بمعظمها إدارية – سياسية، أمّا سائر المقاطعات فإن هذا الأرشيف يتضمن وثائق متنوعة عنها (إدارية – سياسية واقتصادية – اجتماعية).

يتضمن هذا الأرشيف كافة الوقوعات والمراسلات الرسمية التي تم تبادلها بين العاصمة استنبول وولاية طرابلس. إذ أن الباحث يجد فيها حجج الزواج، والطلاق، والميراث، والقسمة، وحصر الإرث، والهبة، والتوكيل، والتأمين، والنفقة، والبيع، والإيجار، والشراكة، والدعاوى الحقوقية، وتعيين حكام المقاطعات (الالتزام)، والأوامر الصادرة عن الولاة والمتسلمين (البيورلديات) والفرمانات الصادرة عن السلاطين، ووثائق تعيين الموظفين في الدوائر الرسمية في طرابلس، وتعيين خطباء وأئمة المساجد والجوامع، والمؤذنين، والخطباء، والخُدّام فيها، ووثائق حبس الأوقاف الإسلامية والمسيحية، ووثائق استبدالها وإيجارها، ووثائق تثبيت المطارنة للطوائف المسيحية، ووثائق الضرائب، والتيمار، وجزية النصارى واليهود، وأذونات ترميم وإنشاء الكنائس والأديرة، ووثائق عتق العبيد والجواري، ووثائق إثبات النسب، ووثائق الإعسار، ووثائق تحديد أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية، وغير ذلك من الوثائق.

ويعود السبب في هذا التنوُّع في الوثائق الذي يتميّز به أرشيف المحكمة الشرعية في طرابلس، إلى أنه لم يكن في تلك الولاية (ولاية طرابلس) أيّة محاكم أخرى تتقاسم معها المهام والقيود، على نحو ما كان في ولايتي حلب ودمشق، حيث وجدت في كل منها عدة محاكم شرعية اقتصر دور بعضها على أمور الأحوال الشخصيّة ومعاملات البيع وحبس الأوقاف، واتسع دور إحداها، وهي الرئيسية، ليشمل إضافة إلى هذه الأمور، الالتزام والقرارات الإدارية والفرمانات والبيورلديات والخ...

على ضوء ذلك يمكن فهم تنوع وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، والفوضى التي تعتري تبويبها؛ ذلك أننا نجد أحياناً حجة طلاق، تليها مباشرة حجة زواج، أو تصفية تركة، أو توكيل، أو جهاز عروس، أو حصر إرث، أو فرمان، أو التزام، أو إثبات نسب، أو بيع أو إيجار، أو وقف أو هبة الخ... وهي غنية أيضاً بقيودها، فهي تضم ١٠٤

سجلات، بالإضافة إلى سجل إعلامات الطلاق، وسجل أذنامات الزواج، هذا بالإضافة إلى ١٣ سجلاً متخصصة في الأوقاف، والتي تعود إلى دائرة الأوقاف الجليلة التي أنشئت في فترة التنظيمات.

ويتراوح المعدل الوسطي لأوراق هذه السجلات ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ورقة. وهي تضم ما بين ٣٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠ وثيقة، كتب حوالي ٧٪ منها باللغة التركية القديمة، وكتب الباقي باللغة العربية. وأهم ميزة في هذا الأرشيف، التوازن في توزيع وثائقه، فلا تطغى فيه فئة معينة من الوثائق، إذ أننا نجد فيه آلاف الوثائق من كل صنف مثل البيع، والوقف، والالتزام والفرمانات وغيرها، أي أن فيه من الوثائق عن كل نشاط من أنشطة الحياة اليومية في طرابلس، ما يكفي الباحث لدراسته بشكل مستقل ووافٍ. بالإضافة إلى ذلك فإن تنوع وثائقه، يعطي الباحث مادة غنية لدراسة تاريخ ولاية طرابلس من كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية والإدارية والسياسية والدينية، الخ... وهنا لا بد من لفت نظر الباحثين إلى اختلاف الجوانب التي يغطيها هذا الأرشيف بين عصر وعصر ومقاطعة وأخرى.

وتغطي وثائق هذه السجلات الفترة الزمنية الممتدة من سنة ١٦٦٦ إلى سنة ١٩١٨، بحيث أنها تسمح بدراسة كافّة الظواهر التاريخية التي نشأت خلالها، وملاحقة تطورها طيلة تلك الفترة. ففيها:

– أربع سجلات (من الرقم ١ إلى ٤) تعود إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر.
– ثلاثون سجلاً (من الرقم ٥ إلى ٣٥) وهي تغطي كامل عقود القرن الثامن عشر.
– أربعة وستون سجلاً (من الرقم ٣٦ إلى ١٠٠) تغطي القرن التاسع عشر.
– خمسة عشر سجلاً (من الرقم ١٠١ إلى ١١٥) تغطي السنوات من ١٩٠٠ إلى ١٩١٨م.

إذن يتميز أرشيف المحكمة الشرعية في طرابلس بأنه لا ينحصر بفترة معينة مثل سائر أرشيفات المحاكم الشرعية في بلاد الشام، بل أنه يغطي كامل مراحل تاريخ طرابلس، من

الثلث الأخير من القرن السابع عشر وحتى خروج العثمانيين من بلاد الشام؛ في حين إننا لم نجد في المحكمة الشرعية في صيدا سوى ٢٦ سجلاً[1]. لا يزيد عدد صفحات معظمها عن العشرات، منها:

- سجلان فقط يعودان إلى القرن الثامن عشر، أحدها يضم ٤٢ صفحة، والآخر يضم ٤ صفحات فقط.
- ٢٤ سجلا تعود إلى القرن التاسع عشر، فيها بضعة وثائق إلتزام فقط، ومعظمها يتعلق بأمور البيوع والإيجار[2] والأحوال الشخصية.

وأخيرا لا بد لي من توجيه الشكر للجهات التي نظّمت المؤتمرات التي نوقشت فيها هذه الأبحاث، التي كانت الدافع الرئيسي لكتابتها أساساً، وللزملاء الكرام الذين فاتحوني بفكرة جمعها ونشرها في كتاب واحد. كما أتوجّه بالشكر الخالص الرئيسي لمدير المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت الزميل الأستاذ الدكتور منفريد كروب، الذي أخذ على عاتقه مهمة طباعة ونشر هذا الكتاب، مثلما نشر قبله الكثير من المؤلفات التي تغني المكتبة العربية، وحوّل المعهد إلى ورشة نشاطات تاريخية ومنتدى فكري وثقافي.

القلمون في ٢٠٠٦/١٢/٣

فاروق حبلص

١- ذكر الدكتور طلال المجذوب أن فيها ٤٦ سجلاً تعود إلى مراحل الحكم العثماني، لكنني لم أجد فيها سوى ٢٦ سجلاً فقط.

٢- تجب الملاحظة هنا أن وثائق صيدا كانت موزعة بين مدينتي صيدا وعكا تبعاً لإقامة الوالي في هذه المدينة أو تلك. لذلك فإن ما وجد في المحكمة الشرعية في صيدا، لا يشكّل بتقديري، سوى جزءاً من سجلات هذه الولاية، وأن الجزء الباقي موجود في مدينة عكا التي تقع اليوم تحت سيطرة الكيان الصهيوني المحتلّ. وبالتالي لا بد من الحصول على نسخة عنه وضمه إلى أرشيف المحكمة الشرعية في صيدا لإتمامه، وتمكين الباحثين من الاستفادة منه. وقد علمت أن جامعة أهل البيت في الأردن، تمكنت بجهود رئيسها الدكتور محمد عدنان البخيت من الحصول على نسخة مصورة عن هذا الجزء العائد للقرن العشرين من هذا الأرشيف الموجود في مدينة عكا.

الفصل الأول

أبحاث في الإدارة والتقسيمات الإدارية

١- الجغرافيا التاريخية لناحية الزاوية والإدارة العثمانية فيها في القرن الثامن عشر من خلال سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس

تشكّل دراسة الإدارة العثمانية في بلادنا مدخلاً لإعطاء صورة واقعية وشاملة عن تاريخنا، وتكوين فهم أعمق لماضي أجدادنا، فهي تكشف دور النظم الإدارية التي تبنتها الدولة العثمانية في تبدُّل موازين القوى السياسية المحلّية داخل الوحدات الإدارية؛ كما أن معرفة العاملين في الجهاز الإداري المحلي في الولايات، وصلاحيات كل منهم، تساعدنا في تتبُّع نشأة الزعامات المحلّية في المدن والأرياف على حدٍّ السواء، وتبيان حقيقة العلاقة بين القائمين على الإدارة وعامة الناس. لكن تلمُّس الحقيقة التاريخية على هذا النحو، يحتّم على الباحث العودة إلى محفوظات الدوائر العثمانية.

مصادر البحث

يستند هذا البحث إلى محفوظات الدوائر العثمانية الرسمية في ولاية طرابلس، أي سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، لأن هذه المحكمة كانت الدائرة العثمانية الرسمية الوحيدة التي دُوِّنت فيها جميع المعاملات الرسمية للنواحي الجنوبية والشرقية من هذه الولاية، من بداية الحكم العثماني في بلاد الشام وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحريق الذي أصاب مبنى هذه المحكمة سنة ١٩٧٥م، قد أتى على بعض محفوظاتها، ومنها ما يعود إلى ناحية الزاوية؛ لكن القسم الذي سلم، يتضمَّن وثائق عديدة تتعلّق بالزاوية عامّة، وبالإدارة العثمانية فيها في القرن الثامن عشر بصورة خاصة.

هذه الوثائق هي عبارة عن حجج التزام جباية الأموال الأميرية من الزاوية، وإعلامات صادرة عن ولاة طرابلس والقائمقامين عنهم، إلى أهالي هذه الناحية ومشايخها؛ وبيورلديات موجهة إلى ملتزمي الزاوية ومشايخها، وبيانات بأموال مقاطعات ولاية طرابلس، وحجج إقرار مشايخ قرى الزاوية، وحجج تعهُّد مال الزاوية، وحجج كشف على قطعة أرض فيها، أو جثة قتيلٍ في إحدى قراها، وحجج بيع محاصيلها الزراعية. وعدد هذه الوثائق أربع وتسعون وثيقة موزّعة على النحو الآتي:

عنوان الوثيقة	تاريخها	رقم السجل المدونة فيه
رسالة من قائمقام طرابلس إلى ضابط الزاوية	١٠٩٧ هـ / ١٦٨٦م	سجل ٣، ص ٦٨
إعلام إلى المشايخ والرعايا بناحية الزاوية بوجه العموم	١٠٩٧هـ / ١٦٨٦م	سجل ٣ ص ٦٨
دعوى وحكم على شيخ ناحية الزاوية	١٠٩٦هـ / ١٦٨٥م	سجل ٣، ص ١٠٨ - ١٠٩
حجة مقاطعة للرهبان الحلبيين في الزاوية	١١٢٨هـ / ١٧١٦م	سجل ٤، ص ١١
حجة كشف	١١٢٨هـ / ١٧١٦م	سجل ٤، ص ١١
إعلام مشايخ ناحية عكار وناحية الزاوية	١١٣٦هـ / ١٧٢٤م	سجل ٤، ص ٧
حجة التزام ناحية الزاوية	١١٣٦هـ / ١٧٢٤م	سجل ٤، ص ١٤٩
التزام ناحية الزاوية	١١٥٠هـ / ١٧٣٧م	سجل ٧، ص ٥١
إقرار باستلام ثمن حنطة	١١٥٠هـ / ١٧٣٧م	سجل ٧، ص ٥٢
بيان بقايا مال مقاطعات طرابلس	١١٥١ هـ / ١٧٣٨م	سجل ٧، ص ١٠٦
حجة إلتزام	١١٥٢هـ / ١٧٣٩م	سجل ٧، ص ٢٥٩
تعهد مال الزاوية	١١٥٣هـ / ١٧٤٠م	سجل ٧ ص ٢٦٧
كشف على قتيل في قرية مرياطة	١١٥٣هـ / ١٧٤٠م	سجل ٧، ص ٣١١
محاسبة الملتزمين لمقاطعات ولاية طرابلس	١١٥٣هـ / ١٧٤٠م	سجل ٧، ص ١٤٢
حجة اقتطاع قرية علما	١١٥١هـ / ١٧٣٨م	سجل٧، ص ١١٣- ١١٤
حجة تلزيم قرية علما من قبل ملتزمي الزاوية	١١٥٠هـ / ١٧٣٧م	سجل ٧، ص١١٤
بيورلدي إلى ملتزمي الزاوية	١١٥١هـ / ١٧٣٨م	سجل ٧، ص ١١٥
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٣٦٢
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٣٦٢
تعهد بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص٣٦٢
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٣٦٢
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص٣٦٠
حجة تعهُّد بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٣٦٣
حجة إلتزام علما	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص٣٦٣

إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٢٣م	سجل ٨، ص ٣٦٣
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٢٦٧
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٢٧٢
بيورلدي للشيخ ضاهر شيخ ناحية الزاوية وباقي ملتزمي العهدة	١١٥٦هـ / ١٧٤٣م	سجل ٨، ص ٤٣٥
بيان مال مقاطعات طرابلس	١١٥٨هـ / ١٧٤٥م	سجل ٨، ص ١٢
بيورلدي بشأن زيتون قريتي مركبتا ورشعين	١١٥٨هـ / ١٧٤٥م	سجل ٨، ص ٤٣
قضية بيع أراضي في قريتي رشعين ومركبتا	١١٥٨هـ / ١٧٤٥م	سجل ٨، ص ٤٣ – ٤٤
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٥٩
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦٠
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦٠
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦٠
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦٠
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦١
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦١
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦١
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٥٩هـ / ١٧٤٦م	سجل ٨، ص ١٦٢
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٥٩
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٥٩
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٦٠
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٦٠
إلتزام قرية عرجس	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٦١
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٦١
إلتزام بعض قرى الزاوية	١١٦٠هـ / ١٧٤٦م	سجل ٩، ص ٦١
إلتزام الزاوية	١١٦٢هـ / ١٧٤٩م	سجل ١٠، ص ٢٤١
مرسوم إلى أمين قرية المنية وضابطي الكورة والزاوية	١١٦٢هـ / ١٧٤٩م	سجل ١٠، ص ١٧٨
كفالة مال الزاوية	١١٦٢هـ / ١٧٤٩م	سجل ١٠، ص ٢٤١
حجة للباشا من أهالي الزاوية	١١٦٣هـ / ١٧٥٠م	سجل ١١، ص ٣٢
حجة إقرار مشايخ الزاوية	١١٦٧هـ / ١٧٥٠م	سجل ١١، ص ١٥
إلتزام الزاوية	١١٦٤هـ / ١٧٥١م	سجل ١٢، ص ٢٨٩
إقرار ملتزمي الزاوية	١١٦٤هـ / ١٧٥١م	سجل ١٢، ص ٣٠٧
قضية إقرار مشايخ الزاوية	١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م	سجل ١١، ص ١٥
إلتزام الزاوية	١١٦٥هـ / ١٧٥٢م	سجل ١٢، ص ٥٠٤
قضية بيع فارس الشمر بعض أراضيه	١١٦٥هـ / ١٧٥٢م	سجل ١٢، ص ٥٠٧

حجة بواقي مال الزاوية	١١٦٥هـ / ١٧٥٢م	سجل ١٢، ص ٥٠٧
بيورلدي في قرية بحنين	١١٦٦هـ / ١٧٥٢م	سجل ١٢، ص ٥٠٧
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٥
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ٩٨
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ٩٩
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ٩٩
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٠
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠١
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٢
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٢
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٤
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٥
إلتزام بعض الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٥
تعهد ملتزمي الزاوية	١١٦٦هـ / ١٧٥٣م	سجل ١٣، ص ١٠٦
إلتزام الزاوية	١١٦٨هـ / ١٧٥٥م	سجل ١٤، ص ١٢٩
إلتزام الزاوية	١١٦٩هـ / ١٧٥٦م	سجل ١٤، ص ٣٥١
إلتزام الزاوية	١١٧٠هـ / ١٧٥٧م	سجل ١٥، ص ٣١
حجة مال الزاوية	١١٧٥هـ / ١٧٦١م	سجل ١٦، ص ٩٩
إلتزام الزاوية	١١٧٦هـ / ١٧٦٢م	سجل ١٧، ص ١٦
إلتزام الزاوية	١١٧٧هـ / ١٧٦٣م	سجل ١٨، ص ٥٩
إلتزام الزاوية	١١٨٠هـ / ١٧٦٦م	سجل ٢٠، ص ١٣٢
إلتزام الزاوية	١١٨١هـ / ١٧٦٧م	سجل ١٨، ص ٣٣
إلتزام الزاوية	١١٧٩هـ / ١٧٦٥م	سجل ٢٠، ص ٢٧–٢٨
إلتزام الزاوية	١١٨٢هـ / ١٧٦٨م	سجل ٢١، ص ٢٩
إلتزام الزاوية	١١٨٦هـ / ١٧٦٩م	سجل ٢١، ص ١٤٢
دفتر بيان مال مقاطعات طرابلس	١١٨٦هـ ١٧٧٣م	سجل ٢٢، ص ٢٧٦
إلتزام الزاوية	١١٨٧هـ / ١٧٧٤م	سجل ٢٢، ص ٢٧
حجة إلتزام مقاطعة الزاوية	١١٨٨هـ / ١٧٧٥م	سجل ٢٢، ص ٢٥٧
بيورلدي إلى ملاكي زيتون وتوت ناحية الزاوية	١١٨٩هـ / ١٧٧٦م	سجل ٢٢، ص ١١٤
إلتزام الزاوية	١١٩٢هـ / ١٧٧٨م	سجل ٢٣، ص ١١
دفتر بيان مال مقاطعات طرابلس	١١٩٣هـ / ١٧٧٩م	سجل٢٤، ص ٧٢ – ٧٣
حجة إلتزام الزاوية	١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م	سجل ٢٦، ص ٨٤
بيورلدي إلى وكلاء ملتزم مقاطعة الزاوية	١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م	سجل ٣٠، ص ١١٦

نجد في هذه الوثائق الكثير من وقائع التاريخ وأحداثه؛ فهي تُوفر لنا حقائق تاريخية لا مجال للشك بصحتها وحقيقة حدوثها. أضف إلى ذلك أن التفاصيل الدقيقة التي توفرها تجعل منها المصدر الرئيسي والأكثر أهمية لدراسة أحوال الإدارة العثمانية في الزاوية، وبها نستطيع أن نحوّل التاريخ إلى أرقام وجداول بيانية. وبعد معرفة وجود وثائق المحاكم الشرعية في طرابلس وصيدا وبيروت وحلبا، لا يجوز لأي دراسة عن تاريخ بلادنا إبّان الحكم العثماني، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية، أن تتغاضى عنها إن أرادت تلمُّس الحقيقة التاريخية.

الامتداد الجغرافي للزاوية في القرن الثامن عشر

أودّ أن أشير في البداية إلى أن عقود التزام مقاطعة ناحية الزاوية وسائر الوثائق العثمانية العائدة لها، لا تنصّ صراحة على حدودها في القرن الثامن عشر، لكن ترداد أسماء قرى هذه الناحية في حجج الالتزام بخاصّة، يساعدنا في معرفة قراها الرئيسية؛ ذلك أن هذه الحجج تتضمن ذكراً لأسماء مشايخ القرى لدى حضورهم إلى المحكمة الشرعية في طرابلس لكفالة ملتزم مقاطعتهم. من هنا فإن تتبُّع أسماء هذه القرى في مجمل حجج التزام الزاوية يساعدنا في التعرُّف على قراها، وبالتالي تحديد امتدادها الجغرافي في تلك الفترة، وقد جاء ذكر قرى ومزارع ناحية الزاوية في حجج التزامها حتى سنة ١٧٥٣م على النحو التالي:

أسماء القرى: أردة ــ بشنين ــ كفرزينا ــ حيلان ــ رشعين ــ عشاش ــ بوسيط ــ عرجس ــ داريا ــ كفردلاقس ــ مرياطة[١] ــ أصنون ــ كفرحاتا ــ كفرحورا ــ بسبعل ــ كفرشخنا ــ عردات ــ علما ــ كفريا ــ كفرياشيت[٢] ــ زغرتا ــ بحنين ــ المنية[٣].

أسماء المزارع: أرطوسية ــ دير حلا ــ كفربيتا ــ بيت خرما ــ زيتون عزة ــ جيلين ــ بستان فخر ــ بستان قريع ــ جزيرة أبو بركات ــ السلفتانية ــ أبتديون ــ بستان الدبة ــ برج السياد ــ حريقص ــ برج اليهودية ــ عدوة ــ الخالدية ــ تربل ــ مجدليا ــ مركبتا ــ دنحي[٤].

١– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩ – ٣١١؛ سجل ٨، ص ٤٣.
٢– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٥٩ – ١٦٢، ٣٦٢ – ٣٦٧.
٣– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ٩٨ – ١٠٦.
٤– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٩، ص ٥٩ – ٦١؛ سجل ١٣، ص ١٠٦.

نستنتج من ذلك أن ناحية الزاوية كانت منذ أواسط القرن السابع عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م، تمتد من قرية بحنّين عند مجرى نهر البارد شمالاً إلى قرية بشنين عند مجرى نهر أبي علي جنوباً، ومن بلدة مجدليا وساحل المنية غرباً إلى قرى عرجس وداريا وحيلان وعدوة شرقاً[١].

إذن كانت مقاطعة الزاوية في النصف الأول من القرن الثامن عشر تختلف كثيراً عن قضاء الزاوية الذي نعرفه اليوم؛ إذ كانت تضم عدّة قرى واقعة في قضاء الضنية – المنية اليوم، مثل مركبتا وبرج اليهودية والمنية وبحنين؛ أما قرى (بنشعي، كفرصغاب، كفرفو، رأس كيفا، مزيارة، حريقص، سبعل، أيطو، كرم سدّة، إجبع، بسلوقيت، تولا، إهدن وأسلوت) التي تقع في الزاوية اليوم، فقد كانت تابعة في ذلك التاريخ لناحية جبَّة بشري[٢]. لكن حجج التزام الزاوية تدلُّ على أن حدودها من الجهة الشمالية بدأت تتقلّص ابتداءً من سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م، ذلك أن ضرائبها في تلك السنة خُفِّضت ما قيمته ثلاثمائة غرشاً (كانت ضرائبها سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م تساوي ٢٢٧٩١ غرشاً[٣]، ثم أصبحت سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م تساوي ٢٢٤٩١ غرشاً[٤]؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ضريبة قرية بحنين كانت في تلك المرحلة تساوي ثلاثمائة غرشاً[٥]، أصبح بوسعنا القول أن هذه القرية فصلت عن مقاطعة الزاوية منذ ذلك التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن دفتر بيان مقاطعات مال طرابلس لسنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٣م، ذكر مقاطعة الزاوية على حدة، ثم ذكر قرية بحنين بمفردها[٦] في خانة مستقلة عن خانة الزاوية.

١– راجع خريطة الزاوية في القرن الثامن عشر.
٢– ينظر بحثنا **الإدارة العثمانية في جبّة بشري في القرن الثامن عشر**، نشر في أعمال المؤتمر الأول لتاريخ جبّة بشري، منشورات لجنة جبران الوطنية، بيروت ١٩٩٨، ص ٣٢٩ – ٣٨٨.
٣– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ٢٧ – ٢٨.
٤– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
٥– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ١٠٥.
٦– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٧٦.

ويدلُّ استمرار تناقص ضرائب مقاطعة الزاوية بعد ذلك، على اقتطاع أجزاء أخـرى منها، ففي سنة ١١٨٧هـ / ١٧٧٤م كان أصل مال الزاوية ما عدا التكاليف الإقطاعية يساوي ١٥٧٠٠ غرشاً، ثم أصبح سنة ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م يساوي ١٢٠٤٨ غرشاً[١]، بنقص قدره ٣٦٥٢ غرشاً، أي ما يقارب ضريبة المنية (٣٤٠٠ غرشاً) وبعض المـزارع القريبة منها مثل حريقص (١٠ غروش) وبرج اليهودية (٥٠ غرشاً)[٢]؛ الأمـر الـذي يدفعنا إلى ترجيح أن تكون المنية وهذه المزارع قد فُصلت عن مقاطعة الزاوية سـنة ١٧٧٨م. أضف إلى ذلك أن قرية المنية أصبحت في ذلك التاريخ تذكر بمفردها، في الوثائق العثمانية، إلى جانب ناحية الزاوية، كما نلاحظ في مقطع من البيورلدي الآتي:

"بيورلدي

صدر مرسومنا هذا إلى مفاخر أقرانهم ملاكي زيتون وتوت بناحية الزاوية وقرية المنيـة بوجه العموم... في ٩/ذ سنة تسع وثمانين وماية وألف"[٣].

نستخلص مما تقدّم أن مقاطعة الزاوية بدأت بالتقلُّص من الجهة الشمالية ابتـداً مـن النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأن حدودها مع المنية أصبحت على ما هي عليـه اليوم تقريباً، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

وعلى صعيد النمو السكاني وتوسُّع المواقع السكنية، نلاحظ في وثائق التزام الزاوية، أن بعض مزارعها تحوّلت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى قرى مأهولة بالسكان، لكلٍ منها شيخ ينطق باسمها مثل تربل، وحريقص، والخالدية، وعدوة، ومركبتا، ومجدليا، ودنحي، وبرج اليهودية. ففي سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م ذكرت كل من عدوة وتربـل

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٠٧؛ سجل ٢٣، ص ١١.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ١٠٦.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ١١٤. ظلت حدود ناحية الزاوية غير ثابتة وفي تقلّص مستمر حتى أواخر الحكم العثماني، إذ أصبحت في زمن المتصرفية تقتصر على ٢٦ قرية هي: مار شينا، تلة، جناد، كفرياشيت، عرجس، داريـا، بـشنين، بـسبعل، جديدة، كفرشخنا، كفرزينا، كفرحاتا، كفرحورا، كفردلافس، رشعين، أصنون، أردة، الخالدية، عشاش، مرياطة، مجدليا، حيلان، عـدوة، بوسيط، كفريا، حريقص)، أمّا بلدة زغرتا فقد كانت ملحقة بناحية إهدن، (ينظر: **دليل لبنان**، وضع إدارة جريدة لبنان، المطبعة العثمانية في بعبدا، ١٩٠١م، ص ٤٥).

على أنهما مزرعتان[١] ثم ذكرتا سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١م على أنهما قريتان[٢]. وكذلك ذُكرت مزرعة مجدليا سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م[٣]، ثم قرية مجدليا سنة ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م[٤]. ولا شك أن هذا الأمر يدلُّ على تزايد ملحوظ في عدد سكان الزاوية، وربما كان هذا التزايد جرّاء توافد النصارى إليها واستقرارهم فيها في تلـك المرحلـة كمـا سنلاحظ فيما بعد.

ومن جهة ثانية فإن تفصيل قيمة ضرائب كل قرية، كما جاء في بعض حجج الالتزام، يساعدنا في التعرُّف على أهمية كل منها من حيث دورها الاقتصادي وثروة سكانها المادية والعقارية. لذلك فقد قمت بوضع جدول ضرائب القرى، اعتماداً على هذه الحجج على النحو الآتي:

اسم القرية أو المزرعة	قيمة ضرائبها الأميرية ما عدا تيمار وأوقاف وجزية نصارى وجرم غليظ وضرائب طارئة بالغروش العثمانية			
	السنة ١١٦٦هـ/١٧٥٢م[٥]	السنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م[٦]	السنة ١١٦٠هـ/١٧٤٧م[٧]	السنة ١١١٦هـ/١٧٥٣م[٨]
أصنون	٣٢٠	–	٣٢٠	٩٩
علما	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٥٠
عشاش	٥٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٦٩٥
بوسيط	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	١٠٤
حيلان	–	٣١٠	٣١٠	٣٥٥
كفرزينا	٦٧٦	–	٦٣٥	٧١٦
رشعين ودنحي	–	٥٦٠	٥٦٠	٦٦٢

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣، ص ١٠٦.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ٩٩.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ١٠٦.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ٢٦٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣.

٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ٢٦٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣.

٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٩، ص ٥٩، ٦١.

٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ٩٨.

بشنين	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٦٥٠
أرده	٦٣٠	٦٣٠	٦٠٠	٦٧٠
عرجس	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٨٥٨
داريا	–	–	–	٢٥٠
كفردلاقس	١٧١٠	١٧١٠	١٧١٠	٢٤٧٠
مرياطة	٦٣٧,٥	٦٣٧,٥	٦٣٧,٥	١١٣٠
كفرحورا	–	١٢٢٦,٥	١٢٢٦,٥	١٤٠٨
بسبعل	–	٣٠٠	٣٠٠	٤٢٩
كفر شخنا	٣٨٠	٣٨٠	٣٨٠	٥٧١
عردات	–	–	–	٨٦٠
كفريا	٢٣٥	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٣
كفرياشيت	٣٠٠	١١٠٠	١١٠٠	–
زغرتا	–	–	–	٦٩٢,٦٦
بحنين وبرج السياد	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٣٠٠
المنية	–	–	–	٣٤٠٠
أرطوسية	–	–	–	١٦,٥
دير حلا	–	–	١٦٠	٣٨٣
كفربيتا	–	–	–	١٠٧
مجدليا وابتديون والسلفتانية	–	–	–	١٢٠٠
حريقص	–	–	–	١٠
برج اليهودية	–	–	–	٥٠
عدوة	–	–	١١١	٢٦٥
الخالدية	٥٠	–	–	٤٠
تربل	–	٤١	٤١	٧١
مركبتا	–	٣٥٨,٥	٣٥٨,٥	٢٧٤
بيت خرما	–	–	–	١٦
زيتون عزة	–	–	–	١١
جيلين	–	–	–	٥٧
جزيرة أبو بركات	–	–	–	١٨
بستان فخر	–	–	–	١٧,٥
بستان الدبة	–	١٤٠	١٥٠	–

نستنتج من هذا الجدول أن قرية المنية كانت أكثر قرى الزاوية نشاطاً اقتصاديا وثـروة مادية، تليها قرية كفردلاقس، ثم كفرحورا، ثم كفريا شيت، ثم كفرحاتا، ثم عرجس، ثم كفرزينا، ثم زغرتا، الخ..

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن قرية زغرتا ورد اسمها في حجج التزام ناحية جبة بـشري أكثر من وروده في حجج التزام مقاطعة الزاوية. فقد ذكرت في حجج التزام ناحية الجبّـة في السنوات ١١٥١هـ / ١٧٣٨م و١١٦٥هـ / ١٧٥٢م و١١٧٢هـ / ١٧٥٩م[١]، أمّا في حجج التزام الزاوية فقد وردت للمرة الأولى سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م، وللمـرة الثانية سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١م[٢]. ويبدو من أسماء مشايخ زغرتا (بولص – يمّين – معوّض)[٣] الذين كانوا في الوقت عينه مشايخ إهدن على ما تذكر الوثائق[٤] أن زغرتـا كانت شبه مزرعة لعائلات إهدن، وربما اتخذوها مشتى لهم، لذلك جاء ذكرها في حجج التزام المقاطعتين، الزاوية والجبة، وكانت تذكر في الأولى لمعرفة ضرائبها التي تؤديها سنوياً لملتزم الزاوية، وتذكر مع قرى الجبة حيث كان يذكر شيخ إهدن وزغرتا لكفالة ملتـزم الجبّة.

ونلاحظ أيضاً استناداً إلى هذا الجدول أن ضرائب بعـض القـرى ارتفعـت سـنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م بشكل ملحوظ إلى (ما يقارب الضعف)، مثل بشنين (مـن ٣٢٠ غرشاً إلى ٦٥٠ غرشاً)، كفرحاتا (من ٦٣٧,٥ غرشاً إلى ١١٣٠ غرشاً)، ومزرعة ديـر حلا (من ١٦٠ غرشاً إلى ٣٨٣ غرشاً)، ومزرعة عـدوة (مـن ١١١ غرشـاً إلى ٢٦٥ غرشاً)، ومزرعة تربل (من ٤١ غرشاً إلى ٧١ غرشاً). كما ارتفعت ضرائب قرى ومزارع أخرى ارتفاعاً طفيفاً، مثل حيلان من (٣١٠ غرشاً إلى ٣٥٥ غرشاً)، وكفرزينا ورشعين وأردة وغيرها. في مقابل ذلك تراجعت ضرائب بعض القرى والمزارع بشكل ملحـوظ،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٧؛ سجل ١٢، ص ٤٠٤-٤٠٦؛ سجل ١٥، ص ١٢؛ سجل ١٦، ص ١١٨.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ١٠٦؛ سجل ١٦، ص ٩٩.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٧، سجل ١٢، ص ٢٠٤؛ سجل ١٥، ص ١٢؛ سجل ١٦، ص ١١٨.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ١٥٤.

مثل مزرعة الخالدية ومركبتا وقرية أصنون (من ٣٢٠ غرشاً إلى ٩٩ غرشاً)، وعلما بوسيط (من ٢٢٧ غرشاً إلى ١٠٤ غروش). هذه الحقائق تطرح على الباحث عدة تساؤلات، من أهمها:

١- هل أن ارتفاع ضرائب بعض القرى سنة ١٧٥٣م، كان نتيجة وفرة إنتاجها في تلك السنة؟

٢- هل أن تخفيض ضرائب بعض القرى يعود إلى تدنّي إنتاجها الزراعي بسبب القحط والجفاف؟ علماً أن هذا الأمر مستبعد، لأن الجفاف لا يضرب قرى معيّنة وتسلم منه قرى أخرى تقع في نفس المنطقة. أم أنه يعود إلى أعمال تخريب وتدمير أصابت هذه القرى بين سنتي ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م و١١٦٦هـ / ١٧٣٥م؟ وهذا الأمر لم نجد أية إشارة إليه في الوثائق العثمانية.

٣- هل أن ارتفاع ضرائب قرى مقابل تخفيض ضرائب قرى أخرى، يعود إلى هجرة أبناء هذه القرى عنها وسكنهم في القرى الأخرى؟ وإذا صحّ هذا الافتراض فما هي أسباب هذه الهجرة؟

أ- تصنيف الزاوية وتبعيّتها الإدارية.

يتبيّن من حجج الالتزام أن الزاوية كانت تشكّل وحدة إدارية ملحقة بولاية طرابلس طيلة العمل بنظام الالتزام من سنة ١٦٤٠م إلى سنة ١٨٣١م. وقد عُرفت هذه الوحدة الإدارية بناحية الزاوية أحياناً[١]، ومقاطعة الزاوية أحياناً أخرى[٢]. وكان ولاة طرابلس المرجع الوحيد والمسؤول الذي يقوم دائماً بتلزيمها وانتقاء الملتزمين الذين يتولون إدارة شؤونها في كل سنة؛ إذ نقرأ في كل حجّة التزام العبارة الآتية: "بمجلس الشرع

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** مثال على ذلك سجل ٣، ص ٦٨.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** مثال على ذلك سجل ٨، ص ٤٣. حول تفسير ناحية ومقاطعة والفروقات بين كل من هذه المصطلحات، ينظر بحثنا: "**الإدارة العثمانية في ناحية جبّة بشري**... مرجع سابق، ص ٣٢٩ - ٣٨٨.

الشريف.... حضر.... وتعهّد والتزام من جانب أمير الأمرا الكرام.... ميرميران طرابلس الشام حالا.... جميع مال ميري ناحية الزاوية التابعة لقضاء طرابلس الشام حالاً...."[١]

ب- النظام الإداري

نقرأ دائماً في حجج التزام ناحية أو مقاطعة الزاوية، أن فلاناً تعهّد والتزم هذه المقاطعة لمدة سنة مارتية كاملة[٢]؛ ما يفيد أن النظام الإداري المطبّق في ذلك القرن، كان نظام التعهُّد والالتزام. ولقد قضى هذا النظام ببيع جزء من ضرائب هذه المقاطعة (الضرائب الأميرية ما عدا أموال التيمار والأوقاف وجزية النصارى والجرم الغليظ) لأحد المتنفّذين فيها لمدة سنة مالية كاملة، بعد أن كان يتم تقديره في بداية السنة. وكانت السنة المالية تبدأ في أول شهر مارس من كل سنة، لذلك عرفت في الوثائق الرسمية بالسنة المارتية. وكان ملتزم الزاوية يتعهّد بتسديد هذه الضرائب لوالي طرابلس على دفعتين: الأولى تساوي ثلاثة أرباع المبلغ، وتستحق في موسم الحرير، والثانية أي الربع الباقي وتستحق في موسم الزيتون[٣]. لقاء ذلك كان الوالي يخوّل الملتزم حقَّ التصرُّف بالمقاطعة المذكورة، شرط أن يعمل على إعمارها وتأمين الأمن فيها. ومن جهة ثانية كان يطلب من الملتزم جملة واجبات منها:

- وضع أحد أقاربه رهينة في قلعة طرابلس إلى أن يتم تسديد كامل مال الالتزام[٤].
- تأمين كفيل معتبر يكفله أمام الوالي، أو أن يقوم مشايخ قرى عهدته بذلك[٥]، علماً أن بعض ملتزمي الزاوية في القرن الثامن عشر لم يقدِّموا كفيلاً[٦].

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٧. وبعدما آل التزام الزاوية للأمراء الشهابيين منذ سنة ١٧٨٩ (سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: من السجل ٢٦، ص ٨٤ وما يليه). أصبحت مرتبطة عملياً بالإمارة الشهابية، وأصبحت تبعيتها الإدارية لولاية طرابلس شكلية لا غير. وفي زمن المتصرفية ١٨٦١ - ١٩١٨ تمّ تقليص عدد قراها ليصبح ٢٦ قرية، وألحقت بقضاء البترون (ينظر: **دليل لبنان**، وضع إدارة جريدة لبنان، المطبعة العثمانية في بعبدا، ١٩٠١، ص ٧٢).

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** ينظر حجج إلتزام الزاوية في السجلات، من السجل رقم ١ إلى السجل رقم ٢٦.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٥٩.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩؛ سجل ٢٦، ص ٨٤.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٦٧؛ سجل ١٤، ص ٢٠٩؛ سجل ١٥، ص ٣١؛ سجل ٢١، ص ١٤٢.

٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤، ص ١٤٩؛ سجل ٢٢، ص ٢٧؛ سجل ٢٣، ص ١١؛ سجل ٢٦، ص ٨٤.

إذن كان نظام الالتزام أشبه بنظام الإدارة المحلية؛ إذ قامت الدولة من خلاله بتفويض أحد الوجهاء المتنفذين في الزاوية أو في المناطق المجاورة لها، بإدارة أمورها، وتأمين الأمن فيها، شرط تعهُّده جمع ضرائبها وأدائها للخزينة بواسطة قواه الذاتية، دون أن تتحمل هي عبء تعيين جباة للضرائب وموظفين إداريين، أو وضع قوات عسكرية عثمانية في الأرياف.

وقد جاء في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس عقد التزام واحد لناحية عكار لمدة تسع سنوات[1]، لكن عقود التزام ناحية الزاوية جميعها كانت لمدة سنة واحدة. وكان هاجس عدم تجديد الالتزام في السنة التالية، يدفع بعض الملتزمين إلى ظلم الفلاحين بتحصيل ضرائب إضافية بكميات كبيرة من أجل تأمين أرباح سريعة وكافية. لذلك لجأت الدولة إلى العمل بنظام المالكانة (أي إعطاء الالتزام لشخص معيَّن طيلة حياته). وتشير الوثائق العائدة للزاوية إلى تملُّك آل كرامي لقرية مرياطة بوجه المالكانة[2]، وكذلك لجأ بعض ولاة طرابلس إلى إصدار بيورلديات إلى ملتزمي الزاوية يحدّدون فيها الضرائب ويحذّرونهم من استيفاء ضرائب إضافية[3]، ويعلمون الفلاحين بما يتوجب عليهم أداؤه للملتزم، ويحضُّونهم على عدم دفع أي مبلغ إضافي، كما نلاحظ من نص البيورلدي الآتي:

"بيورلدي في قرية بحنين:

صدر المرسوم المطاع الواجب القبول والاتِّباع إلى فخر الأقران ضابط ناحية الزاوية ومشايخها بوجه العموم. نعرِّفكم بأن أهالي قرية بحنين وبرج السياد عرضوا لطرفنا أن كثيرين يرغبوا أو باتوا يسكنوا فيها وينصبوا توت، والتمسوا من طرفنا قول على كل ماية نصبت (نصبة) توت جديدة في السنة قرش ونصف دخانية، وغرش خراج الأرض. فبناء على ذلك أصدرنا هذا البيورلدي حال وقوفكم على مضمونه، تشارطوا كل من له رغبة

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١، ص ٦١ - ٦٣.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ٩٣؛ سجل ٨، ص ٣٩؛ سجل ٩، ص ٧٢.

٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ٦٨؛ سجل ١٠، ص ١٧٨، سجل ٣٠، ص ١١٦.

بنصب، أنه يدفع في السنة عن كل ماية نصبت (نصبة) توت جديدة غرشين ونصف دخانية وخراج من غير زيادة. وتعطوهم بذلك تمسُّك، ولا تكلفوهم على نصب التوت الجديد تكاليف سايرة بوجه من الوجوه أصلاً ولا قطعاً، تعلمون ذلك وتعملوا بموجب البيورلدي، وتوقوا المخالفة، واعتمدوه غاية الاعتماد. في ١٣ ذي الحجة سنة ١١٦٦هـ"[1].

يبدو أن والي طرابلس محمد باشا (١٧٦١هـ / ١٧٧٣م) رغب في إحكام قبضته على بعض المقاطعات، فطبّق فيها نظاماً إدارياً جديداً هو نظام الأمانة الذي يشبه نظام الالتزام، لكنه يختلف عنه بعض الشيء من حيث الصلاحيات المعطاة للملتزم. لذا فقد عمد إلى عدم تلزيم مقاطعة الزاوية؛ بل قام هو بتوزيع ضرائبها على القرى بالتعاون مع مشايخها، وأصدر أمراً بذلك (بيورلدي)، وعمّمه على هؤلاء. ثم كلّف أحد كبار موظفي ديوانه في طرابلس، بالتعاون مع أحد وجهاء ناحية الزاوية، جمع الضرائب وفقاً لما حدّده هو في البيورلدي، وبطريق الأمانة. بهذه الطريقة قطع محمد باشا الطريق على المكلّفين جباية الضرائب، ومنعهم من استيفاء ضرائب إضافية لجيوبهم الخاصة، بعدما حدَّد أجرهم السنوي بألف غرش. وقد عمل بنظام الأمانة هذا، في الفترة الممتدة من سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١م إلى سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٣م[2].

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن محمد باشا قد طبّق نظام الأمانة في ناحية الكورة لمدة ثلاث سنوات (١١٨١هـ - ١١٨٢هـ / ١٧٦٧م - ١٧٦٩م)[3]، أمّا مقاطعة جبّة بشري فلم يطبّق فيها هذا النظام إطلاقاً[4].

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٣، ص ٢١٢.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٦، ص ٩٩؛ سجل ١٨، ص ٥٩؛ سجل ٢٠، ص ٢٧ - ٢٨، ١٣٢ - ١٣٣؛ سجل ٢١، ص ٢٩؛ سجل ٢٢، ص ١٧٦.

٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٣٠؛ سجل ٢١، ص ٣٥، ١٢٨.

٤- ينظر بحثنا الإدارة العثمانية في مقاطعة ناحية جبّة بشري، مرجع سابق.

نلاحظ إذن أن محمد باشا طبَّق نظام الأمانة بدلا من الالتزام، في المقاطعتين (الزاوية والكورة) المتاخمتين لمقرِّ حكمه في مدينة طرابلس، بل إنه طبَّقه في الزاوية لمدة أطول. وربما أنه اعتمد هذه السياسة تجاهها لأنه اعتبرها امتداداً لخراج طرابلس، ويجب إبقاؤها تحت سيطرته المباشرة وإحكام رقابته عليها.

وتفيد عبارة "التزم وتعهَّد جباية أموالها الأميرية... ما عدا مال أوقاف وتيمار مستحفظان وجزية نصارى وجرم غليظ وما يأتي من طرف الدولة العلية..."[1] التي وردت في جميع حجج التزام الزاوية، أن هذه المقاطعة كان لا يزال فيها تيمارات حتى أواخر مراحل العمل بنظام الالتزام، وأن التيمارجيين فيها كانوا خارجين عن سلطة الملتزمين أو مستقلين عنهم. لكننا لم نعثر على أية وثيقة تفيدنا عن اسم قرية تيمارجية في الزاوية أو عن اسم مزرعة تيمارجية أو عن اسم تيمارجي فيها. ولو افترضنا وجود تيمارجيين فيها في القرن الثامن عشر، فإن سلطتهم في تلك الفترة كانت ضعيفة ومحصورة ضمن نطاق قرية صغيرة، على خلاف الملتزم الذي تمتد سلطته على مساحة مقاطعة بأكملها، أو على عدد كبير من قراها.

ج- الجهاز الإداري في الزاوية

تألَّف الجهاز الإداري في الزاوية إبّان العمل بنظام الالتزام من المناصب الآتية: الملتزمون أو الأمناء، وضابط الناحية، وأمينها، ومشايخ القرى.

١- الملتزمون أو الأمناء

وكانوا بمثابة الحكام الفعليين الذين تولّوا الإدارة المحلية في الزاوية، ومثّلوا الدولة العثمانية فيها. واعتماداً على وثائق التزام هذه المقاطعة، فقد وضعت الجدول الآتي بأسماء حكامها وصفة كلٍ منهم:

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** مثال على ذلك سجل ٨، ص ١٥٩.

جدول حكام مقاطعة الزاوية

مكان الحكم	اسم الحاكم	صفته	اسم كفيل الحاكم	سنة الحكم
جميع قرى الزاوية	الشيخ ناصر الدين بن علي	ملتزم	-	١٠٩٠هـ/١٦٧٩م[1]
جميع قرى الزاوية	الشيخ ناصر الدين بن سقرقه	ملتزم	-	١٠٩٦هـ/١٧٨٥م[2]
جميع قرى الزاوية	الشيخ ناصر الدين	ملتزم	-	١٠٩٧هـ/١٧٨٦م[3]
جميع قرى الزاوية	أحمد آغا	ملتزم	-	١١٢٦هـ/١٧١٤م[4]
جميع قرى الزاوية	الشيخ حسن ناصر الدين + الشيخ شديد بن يوسف بن ضاهر الشدياق وأخوه عبد المقصود	ملتزم	-	١١٢٨هـ/١٧١٦م[5]
جميع قرى الزاوية	شديد ضاهر+فارس الشمر	ملتزم	-	١١٣٦هـ/١٧٢٤م[6]
جميع قرى الزاوية	ضاهر بن يوسف ضاهر + شديد ضاهر+موسى نصار +إلياس بشارة + انطونيوس الشمر	ملتزم	-	١١٥٠هـ/١٧٣٧م[7]
جميع قرى الزاوية	موسى نصار+أنطونيوس الشمر+ شديد ضاهر+ ضاهر ضاهر	ملتزم	أتت كفالة بيت الضاهر من ملتزم عكار سلهب آغا المرعبي وملتزم الكورة الأمير أحمد الأيوبي	١١٥١هـ/١٧٣٨م[8]
جميع قرى الزاوية	حسن آغا بن عمر آغا + كنعان ضاهر + ضاهر ضاهر	ملتزم	مشايخ قرى الزاوية	١١٥٢هـ/١٧٣٩م[9]
جميع قرى الزاوية	شديد ضاهر	ملتزم	-	١١٥٣هـ/١٧٤٠م[9]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣، ص ١٦.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣، ص ١٠٨.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣، ص ٦٨.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤، ص ١١.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤، ص ١٤٩.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٥١-٥٢.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ١٢٧، ١٠٦، ١٢٨، ٢٦٧.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٢٧.

ومنذ سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م، أصبحت كل قرية من قرى الزاوية تُلزَّم بمفردها على النحو الآتي:

كفرشخنا	الشدياق إبراهيم أنطوان البازجي	ملتزم	-	
كفرزينا	سليمان رزق+أنطوان ديب	ملتزم	ضاهر ضاهر	
كفرحاتا+مزرعة الخالدية	جرجس الشمر	ملتزم	شديد بن يوسف رعد	
كفردلاقس	أنطونيوس مرقص	ملتزم	الأمير أحمد الأيوبي	
عرجس	حنا ولد الخوري موسى	ملتزم	بدون كفيل	١١٥٦هـ/١٧٤٣م[1]
كفرياشيت+كفريا	عبد الله بن فاضل الخازن	ملتزم	بدون كفيل	
بشنين	الأمير علي بن حسان الأيوبي	ملتزم	بدون كفيل	
أصنون	الحاج حسن بن حسين	ملتزم	بدون كفيل	
علما	أنطونيوس الشاعر	ملتزم	بدون كفيل	
عشاش	موسى نصار كمش + ضاهر ضاهر	ملتزم	-	
بوسيط	حسن بن حمدون	ملتزم	ضاهر ضاهر	
جميع قرى ناحية الزاوية	ضاهر ضاهر+ موسى نصار + أنطونيوس الشمر	ملتزم	-	١١٥٨هـ/١٧٤٥م[2]
بشنين	الأمير علي حسان الأيوبي	ملتزم	-	
كفرياشيت	سليمان بن عبدالله الخازن	ملتزم	-	
كفرحورا+بسبعل	ضاهر ضاهر	ملتزم	الأمير علي حسان الأيوبي	
كفردلاقس	ضاهر ضاهر+أنطونيوس الشمر+ موسى نصار كمش	ملتزم	-	
كفرشخنا	الشدياق ابراهيم اليازجي	ملتزم	-	
كفرحاتا+كفريا+ مركبتا + عشاش + رشعين + علما مزرعة تربل	قيس ضاهر + أنطونيوس الشمر	ملتزمان	ضاهر ضاهر كفل أخاه قيس، وشديد رعد كفل أنطونيوس الشمر	١١٥٩هـ/١٧٤٦م[3]
أردة + حالان + بحنين + برج السياد + بستان الدبة	موسى نصار	ملتزم	الأمير موسى الأيوبي	

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ٢٦٧، ٣٦١ - ٣٦٣.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ٤٣.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٥٩-١٦٢.

عرجس بوسيط	حنا ولد الخوري حسين بن حمدون	ملتزم ملتزم	شديد العازار ضاهر ضاهر	
كفرياشيت	عبدالله الخازن	ملتزم	-	
كفرحورا + بسبعل + أصنون	ضاهر ضاهر	ملتزم	الأمير علي حسان الأيوبي	
كفردلاقس+ كفرحاتا+علما+ رشعين+مركبتا + كفريا+ مزرعة تربل	قيس ضاهر + موسى نصار	ملتزمان	الأمير علي حسان الأيوبي	١١٦٠هـ/١٧٤٧م[1]
كفرشخنا	إبراهيم البازجي	ملتزم	-	
عرجس	الخوري حنا	ملتزم	شديد العازار	
بشنين + كفرزينا	الأمير علي حسان الأيوبي	ملتزم	-	
أرده+حيلان+ بحنين+ برج السياد +دير حلا+عدوة + بوسيط+بستان الدبة	موسى نصار كمش	ملتزم	الأمير موسى الأيوبي	
جميع قرى ناحية الزاوية	الأمير يوسف الأيوبي+ الشيخ مرعب العازار+ الشيخ شديد العازار + الشيخ ضاهر ضاهر	ملتزمون	كفل كل منهم الآخر	١١٦٢هـ/١٧٤٩م[2]
جميع قرى ناحية الزاوية	الأمير علي الأيوبي+الأمير موسى الأيوبي + الشيخ مرعب العازار + الشيخ شديد العازار+ الشيخ ضاهر ضاهر + الشيخ يوسف ولد فارس الشمر + الشيخ موسى نصار	ملتزمون	مشايخ القرى	١١٦٣هـ/١٧٥٠م[3]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٩، ص ٥٩-٦١.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ٢، لم يتمّ هؤلاء سنتهم واستبدلوا بالأمير قاسم الأيوبي والشيخ مرعب العازار، ينظر سجل ١١، ص ٧٠.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ٢، لم يتمّ هؤلاء سنتهم واستبدلوا بالأمير قاسم الأيوبي والشيخ مرعب العازار، ينظر سجل ١١، ص ٧٠.

جميع قرى ناحية الزاوية	الأمير علي الأيوبي + الأمير موسى الأيوبي + الشيخ مرعب العازار + الشيخ ضاهر ضاهر + الشيخ يوسف ولد فارس الشمر + الشيخ موسى نصار	ملتزمون	مشايخ القرى	١١٦٣هـ/١٧٥٠م[1]
جميع قرى ناحية الزاوية	قيس ضاهر+سليمان الخازن	ملتزمان	مشايخ القرى	١١٦٤هـ/١٧٥١م[2]
جميع قرى الزاوية	ضاهر ضاهر حكم ٣/٤ الناحية + يوسف الشمر الربع الباقي	مشايخ القرى	ملتزمان	١١٦٥هـ/١٧٥٢م[3]
قرية كفرحاتا	سليمان الخازن	ملتزم		١١٦٦هـ/١٧٥٣م[4]
بسبعل + كفرحورة	فاضل ولد ياقوت	ملتزم		
كفرشخنا + بشنين	الشدياق ولد إبراهيم	ملتزم		
كفرزينا + مركبتا+ كفرحاتا + أردة	ضاهر ضاهر[5]	ملتزم		
أردة	إبراهيم آغا ينكجريان	ملتزم		
أصنون	الحاج حسن بن الحاج حسين	ملتزم		
بحنين وبرج السياد + عشاش	محمد أفندي الرضواني كاتب ديوان طرابلس	ملتزم		
زغرتا+مجدليا + الخالدية	ضاهر ضاهر + سليمان الخازن + شدياق إبراهيم + فاضل	بالأمانة		

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١١، ص ٢، ٣٢. لم يتمّ سنتهم واستبدلوا بالأمير قاسم الأيوبي والشيخ مرعب العازار، ينظر سجل ١١، ص ٧٠.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٢، ص ٢٨٩، ٣٠٧.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٢، ص ٥٠٤.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٣، ص ٩٨، ١٠٦.
٥- **انتزعت منه قرية أردة في نفس السنة**، ينظر سجل ١٣، ص ٩٩.

السلفتانية + المنية + عدوة+مزرعة أرطوسية + جيلين كفلبيتا + حريقص + برج اليهودية + بوسيط + تربل + مرياطه + عرجس	ولد ياقوت			
علما	عمر أفندي من إسماعيل مفتي طرابلس سابقاً	ملتزم		
جميع قرى الزاوية	الشيخ كنعان رعد + موسى نصار	ملتزمان	ناصيف رعد وشديد رعد	١١٦٨هـ/١٧٥٥م[1]
جميع قرى الزاوية	الشيخ إبراهيم رعد+ يوسف الشمر + وموسى نصار	ملتزمون	ناصيف رعد+شديد رعد	١١٦٩هـ/١٧٥٦م[2]
جميع قرى الزاوية	ضاهر ضاهر	ملتزم	يوسف الشمر+موسى نصار ومشايخ القرى	١١٧٠هـ/١٧٥٧م[3]
كامل الزاوية ما عدا: قرية عدوة وبيت أحمد تربل وبوسيط مزرعة الخالدية مزرعة بحنين	عمر آغا كمش+يوسف الشمر الشيخ ناصيف رعد الحاج خلف مصطفى مرعب كاتب العربي أحمد أفندي	بالأمانة ملتزم ملتزم ملتزم ملتزم	مشايخ القرى	١١٧٥هـ/١٧٦١م[4]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	يوسف الشمر + عمر آغا بن الشيخ علي رضا	بالأمانة	كفل كل منهم الآخر	١١٧٦هـ/١٧٦٢م[5]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر + حسن آغا	بالأمانة	كفل كل منهم الآخر	١١٧٩هـ/١٧٦٥م[6]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٤، ص ١٢٩.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٤، ص ٢٠٩.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٥، ص ٣١.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٧، ص ١٦٢.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٨، ص ٥٩.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٢٠، ص ٢٧ - ٢٨.

جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر + حسين آغا	بالأمانة	كفل كل منهم الآخر	١١٨٠هـ/١٧٦٦م[1]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر + مصطفى آغا بن حسين آغا	بالأمانة	كفل كل منهم الآخر	١١٨١هـ/١٧٦٧م[2]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر + الحاج عبد اللطيف آغا	بالأمانة	كفل كل منهم الآخر	١١٨٢هـ/١٧٦٨م[3]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر	بالأمانة	مشايخ القرى	١١٨٣هـ/١٧٦٩م[4]
جميع قرى الزاوية ما عدا القرى المذكورة في الخانة السابقة	ضاهر ضاهر	بالأمانة		١١٨٦هـ/١٧٧٣م[5]
جميع قرى الزاوية	الشيخ أحمد بن محمد رعد	ملتزم	بدون كفالة	١١٨٧هـ/١٧٧٤م[6]
جميع قرى الزاوية	ضاهر ضاهر	ملتزم	بدون كفالة	١١٨٩هـ/١٧٧٨م[7]
جميع قرى الزاوية	راجي ضاهر	ملتزم	بدون كفالة	١١٩٢هـ/١٧٧٨م[8]
جميع قرى الزاوية	الأمير يوسف الشهابي	ملتزم	بدون كفالة	١٢٠٤هـ/١٧٨٩م[9]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢ - ١٣٣.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ١٤٢-١٤٣.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٧٦.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٠٧.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٢٥٧، وقد أوكل ابنه لطوف لإبرام عقد الالتزام نيابة عنه.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٣، ص ١١.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٦، ص ٨٤. أوكل الشيخ فارس بن منصور الشمر لإبرام العقد نيابة عنه.

حول أسماء هؤلاء الحكام يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

"١- على صعيد تعدُّد الملتزمين في السنة الواحدة

نلاحظ أن ناحية الزاوية كانت تلزَّم لشخص واحدٍ من آل ناصر الدين في الفترة الممتدة ما بين ١٦٧٩م - ١٧١٤م، ممّا يسمح للباحث بالقول أن الإدارة فيها كانت موحّدة في تلك المرحلة، وأن سلطة ملتزمها كانت قوية وممتّدة على معظم مناطقها.

ويبدو من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن الزاوية تعرَّضت منذ سنة ١٦٨٦م لأحداث لا ندري طبيعتها، وربما كانت حروباً أو كوارث طبيعية، أدّت إلى اضمحلال المواسم فيها وتخريب بعض قراها، نذكر منها قرية علما[1]، الأمر الذي أضعف سلطة آل ناصر الدين تدريجاً قبل زوال حكمهم نهائياً سنة ١٧١٦م. ونحن نلمس هذا الأمر من خلال بيورلدي وجّهه قائمقام طرابلس يوسف آغا، إلى متسلم الزاوية الشيخ ناصر الدين سنة ١٠٩٧هـ/١٦٨٦م وهذا نصّه:

"بعد السلام على الشيخ ناصر الدين سلّمه الله تعالى:

والتالي نُعرّفكم هو أن جميع أحوالكم وأحوال الناحية وما صار لكم من اضمحلال وغيره، بقي معلومنا فلزم أنّا عملنا مرحمة إلى الناحية وعملنا مالها في هذه السنة ثلاث عشر ألف غرش وخمسماية، وحرَّرنا لهم ورقت (ورقة) بذلك ليطيب خاطرهم وحرَّرنا لكم هذه الورقة المراد في حال وصولها، تقوم تجي (تأتي) إلى الناحية، وتكونوا (تكونوا) طيبين الخاطر من ساير الوجوه، وتباشروا في تعمير البلاد وترديد الرعايا بكل ما يمكن. وفي خصوص مال السنة الماضية إذا جيت (أتيت) وتحاسبت مع أولاد البلاد ومع تسليماتكم إلى الخزينة من أصل باقي عهدتكم، نعمل لكم إنعام بثلاث أكياس، دراهم ألف وخمسماية غرش. المراد تعتمد على هذا الكلام وتكون طيّب الخاطر ولا يخطر لبالكم

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص١١٣.

من التوهُّم شيء أو خلاف هذا بوجه من الوجوه. اعتمد على هذا الكلام غاية الاعتماد والسلام.

يوسف آغا قائمقام طرابلس حالا مع الختم"(١)

ويبدو أن ضعف آل ناصر الدين، جاء في وقت لم تكن في الزاوية عائلة أخرى مؤهلة لخلافتهم وضبط الأوضاع من بعدهم، الأمر الذي أدى إلى تزاحم آل ضاهر وآل الشمر وآل نصار كمش وآل الخازن وآل بشارة على التزامها وإدارة شؤونها، لكن واحدة من هذه العائلات لم تتمكن من التفوُّق على الأخريات وإزاحتها والتفرُّد بإدارة كامل مقاطعة الزاوية، بدليل استمرار تشارك عدَّة وجهاء من هذه العائلات في التزامها في السنة الواحدة طيلة الفترة الممتدة من سنة ١٧١٦م إلى سنة ١٧٦٨م، باستثناء سنة ١٧٤٠م حيث انفرد شديد ضاهر بالتزامها، وسنة ١٧٥٧م و١٧٦٩م و١٧٧٣م و١٧٧٨م حيث انفرد ضاهر ضاهر بالتزامها أيضاً(٢).

ولا شك أن ظاهرة تعدّد الملتزمين وتنوّع عائلاتهم في تلك المرحلة، تعكس تشرذم الزعامة في الزاوية، وتدلُّ على عدم تمكُّن أيٍّ من عائلاتها السياسية من تكوين قوّة سياسية وعسكرية قادرة على السيطرة عليها، وإزاحة سائر العائلات المحليّة عن العمل السياسي فيها؛ الأمر الذي استتبع نشوء الظواهر السياسية الأخرى الآتية:

- تقدُّم مشايخ القرى للعمل بالتزام قراهم، الأمر الذي أدى إلى تلزيم كل قرية بمفردها في السنوات ١٧٤٣م - ١٧٤٦ - ١٧٤٧م - ١٧٥٣م.
- إحكام قبضة ولاة طرابلس على هذه المقاطعة، ورفع قيمة ضرائبها بصورة تدريجية.

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ٦٨.

٢- ينظر جدول حكام الزاوية.

- طمع القوى السياسية المحيطة بها (في الكورة والضنية) بمدّ سيطرتها عليها، ونجاحها في التزامها وتولّي إدارتها في سنوات متفرّقة.

"٢- على صعيد العلاقة بين ملتزمي الزاوية

قد يستنتج البعض من ظاهرة تعدُّد الملتزمين في الزاوية، وجود خلافات أو تقاتل فيما بينهم، على نحو ما كان يحصل في المقاطعات الأخرى في ولاية طرابلس، لكن التمعُّن في أسماء الملتزمين في السنة الواحدة، يدلُّ على عكس ذلك، إذ نلاحظ أن شديد ضاهر وفارس الشمر تشاركا في التزامها سنة ١٧٢٤م وسنة ١٧٥٢م(١)، ونلاحظ أيضاً شراكة آل ضاهر والشمر ونصار وبشارة في السنوات ١٧٣٧م - ١٧٣٨م - ١٧٤٥م، وشراكة آل الشمر وآل نصار في سنة ١٧٥٦م - ١٧٦١م، وتقديم كل منهما الكفالة للأخرى(٢). كل ذلك يدل على أن هذه العائلات كانت راضية بمشاركة بعضها البعض. أضف إلى ذلك أن ظاهرة عدم تقسيم الزاوية إلى عهدات صغيرة، على نحو ما كان يحصل في الكورة وجُبَّة بشري وعكار والبترون، تدل على انتفاء الصراع بين هذه العائلات على الإدارة ومناطق النفوذ. وكذلك فإن تقديم يوسف الشمر وموسى نصار وسائر مشايخ قرى الزاوية، الكفالة المالية للشيخ ضاهر ضاهر، لتمكينه من التزامها سنة ١٧٥٧م(٣)، يشكّل دليلاً ساطعاً على تفاهم هذه العائلات. كل ذلك يتناقض مع ما ذكره أغناطيوس الخوري عن تقاتل مستمر بين آل الشمر وآل ضاهر، واقتسامهما الزاوية فيما بينهما في تلك الفترة(٤).

ويمكن ردَّ هذا التعاون بين عائلات الزاوية إلى عدّة أمور أبرزها:

- ضعف الامكانات البشرية والعسكرية والمادية لكل منها.

١- ينظر جدول العائلات الحاكمة في الزاوية.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٤، ص ١٤٩؛ سجل ١٢، ص ٥٠٤.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٥، ص ٣١.

٤- أغناطيوس طنوس الخوري: **مشايخ آل الشمر**، مطبعة فارس سميا، بيروت ١٩٤٨، ص ٧٦ - ٨٠.

– إدراك زعماء هذه العائلات أن ولاة طرابلس إتّبعوا سياسة قضت بعدم السماح لقوّة محلية واحدة بالسيطرة على الزاوية بمفردها.

ومهما يكن من أمر، فقد أدّت ظاهرة عدم تفرُّد عائلة واحدة في حكم الزاوية، إلى الإبقاء على تماسك أفراد العائلة السياسية الواحدة وعدم التنافس فيما بينهم.

وعلى صعيد آلية العمل السياسي داخل منطقة الزاوية، فإن أسماء الذين تشاركوا في التزامها لسنة واحدة، وأسماء كفلائهم، لا توحيان بنشوء أحلاف سياسية متصارعة بين هذه العائلات، بل توحيان بأن التحالفات بين عائلاتها كانت تتمّ بشكل عشوائي وغير مدروس. أمّا تحالفات القوى الخارجية التي التزمت الزاوية؛ فقد كانت أكثر وضوحاً، إذ نلاحظ من خلال أسماء كفلاء الملتزمين الظاهرتين الآتيتين:

– أن الأمراء الأيوبيين قدّموا الكفالة لجميع عائلات الزاوية باستثناء آل الشمر، ما يعني أنهم تعاونوا مع جميع القوى السياسية المحليّة فيها باستثناء آل الشمر.

– قدّم آل رعد الكفالة لآل الشمر بصورة مستمرة[1]، ما يعني تعاونهم معهم.

وتعكس هاتان الظاهرتان التنافس الخفي بين حكام الضنية وحكام الكورة على منطقة الزاوية.

"٣– على صعيد الانتماء المناطقي للحكام والزعامة السياسية فيها

نلاحظ أن ملتزمي الزاوية في الفترة بين ١٦٧٩م – ١٧٤٠م كانوا جميعاً من أبنائها، من آل نصار، وآل ناصر الدين، وآل ضاهر، وآل الشمر.

تستوقفنا هنا ظاهرة عدم تلزيم الزاوية لأحد مشايخ آل حمادة، مع العلم أن هؤلاء كانوا في عصرهم الذهبي في النصف الثاني من القرن السابع عشر، والربع الأول من القرن الثامن عشر، حيث كانوا يلتزمون جميع المقاطعات الجنوبية والشرقية من ولاية طرابلس:

١– ينظر جدول حكام الزاوية.

جبيل، والبترون[1]، والكورة[2]، وجُبّة بشري[3]، كما أنهم التزموا عكار في فترات متقطّعة حتى سنة١٧١٤م[4]. وربما تعود هذه الظاهرة إلى رغبة ولاة طرابلس في الإبقاء على الزاوية بمثابة خراج لمدينة طرابلس، يجب الحفاظ عليه وإبقاءه تحت إشرافهم المباشر، أو تحت إشراف عائلات محلية متوسطة القوّة، أو أقل قوّة من آل حمادة، لأن هذه المقاطعة تشكّل البوابة التي تطلّ منها طرابلس على مقاطعات عكار وجبة بشري والضنية والكورة.

بيد أن الفراغ العسكري الذي أحدثه زوال سلطة آل ناصر الدين عن الزاوية، شجّع القوى السياسية والعسكرية المجاورة لها على توسيع نفوذها إليها ومدّ سلطتها عليها. و كان حكام الكورة الأمراء الأيوبيون، أول القوى السياسية الخارجية التي مدَّت نفوذها إليها، بعدما نجحوا في إبعاد مشايخ آل حمادة عن التزام منطقتهم[5]. ونحن نتبيَّن من الوثائق الرسمية أن تكرار عملية تقديم الكفالة المالية لصغار الملتزمين المحليين في الزاوية، كانت المدخل الرئيسي الذي نفذ منه الأمراء الأيوبيون إلى التدخّل في شؤونها الداخلية. فلقد كفل الأمير أحمد الأيوبي الشيخين شديد ضاهر وضاهر ضاهر على مال الزاوية سنة ١٧٣٨م، وأنطونيوس مرقص على مال قرية كفردلاقس سنة ١٧٤٣م[6] كما كفل الأمير علي حسان الأيوبي الشيخ ضاهر ضاهر على التزام قريتي كفرحورا وبسبعل سنة ١٧٤٦م و١٧٤٧م[7]. وكذلك قدّم الأمير موسى الأيوبي الكفالة لموسى نصار على التزام قرى أردة وحيلان وبحنين وبرج السياد وبستان الدبة سنة ١٧٤٦م[8]، وكفل الأميران قاسم

١– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: ينظر حجج التزام بلاد جبيل ونفس جبيل، وحجج التزام البترون وبلاد البترون.

٢– بحثنا: **الإدارة العثمانية في الكورة وانعكاساتها على دورها الإقليمي**، بحث نشر في كتاب "جوانب من تاريخ الكورة في العهد العثماني" إعلامياً، ١٩٩٩م، ص ٦٧ – ١١٣.

٣– بحثنا: **الإدارة العثمانية في جبّة بشري**... مرجع سابق.

٤– كتابنا: **تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي**، دار الدائرة ودار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٤ – ٢٧.

٥– بحثنا: **الإدارة العثمانية في الكورة**.. مرجع سابق.

٦– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ١٢٧؛ سجل ٨، ص ٣٦٢.

٧– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٨، ص ٩، ٥٩.

٨– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٨، ص ١٦١.

الأيوبي وموسى الأيوبي الملتزمين قيس ضاهر وموسى نصار على مال قرى كفرحاتا وكفردلاقس ورشعين وعشاش ومركبتا سنة ١٧٤٧م[١]. وكذلك قدّم ملتزمو الكورة العليا مشايخ آل العازار الكفالة المالية لبعض الملتزمين في الزاوية، إذ كفل شديد العازار ملتزم عرجس حنا الخوري سنة ١٧٤٦م و١٧٤٧م[٢].

ولا شك أن تقديم الكفالة على هذا النحو كان يشجّع صغار الملتزمين على الاستمرار في التقدُّم للالتزام، ويساهم في إبقاء حالة تعدُّد الملتزمين في الزاوية، ويسمح بالتالي للكفلاء في تحقيق أطماعهم في حكمها متى سنحت لهم الظروف.

وبالفعل فقد استغلَّ الأمير علي حسان الأيوبي ظاهرة التشرذم والتفتُّت في الزاوية، وتقدّم لالتزام قرية بشنين سنة ١٧٤٣م و١٧٤٦م[٣]. ثم أضاف إليها قرية كفرزينا سنة ١٧٤٧م[٤]. وبعد ذلك مدّ ملتزمو الكورة الأيوبيون وآل العازار سلطتهم تدريجاً على قرى أخرى في الزاوية؛ بحيث أصبحوا شركاء في حكمها مع بعض عائلاتها المحلّية. فلقد تشارك الأمير يوسف الأيوبي والشيخ مرعب العازار والشيخ شديد العازار مع الشيخ ضاهر في التزامها[٥]؛ ثم تشارك الأمير علي الأيوبي والأمير يوسف الأيوبي والشيخ مرعب العازار والشيخ شديد العازار مع الشيخ ضاهر والشيخ يوسف الشمر والشيخ موسى نصار لالتزامها سنة ١٧٥٠م، ثم عزلوا عنها، والتزمها الأمير قاسم حسان الأيوبي والشيخ مرعب العازار في نفس السنة[٦].

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٦١.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٦١؛ سجل ٩، ص ٦١.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٥٩، ٣٦١.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٩، ص ٦١.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠، ص ٢٤٠.

٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ٢، ٣٢، ٧٠.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انحسر نفوذ حكام الكورة عن الزاوية، نتيجة خلافاتهم الداخلية من جهة[١]، ومن جهة ثانية نتيجة طمع الأمير ملحم الشهابي في بسط سيطرته عليها، بعدما التزم البترون وجبيل سنة ١٧٥٢م وجبة بشري سنة ١٧٥٣م[٢].

ومن جهة ثانية تطلّع ملتزمو الضنية آل رعد إلى حكم الزاوية، واتَّبعوا سياسة الأمراء الأيوبيين لتنفيذ مرادهم. فقد كفل الشيخ شديد بن يوسف رعد، الشيخ جرجس الشمر على مالها سنة ١٧٤٣م ثم كفل أنطونيوس الشمر سنة ١٧٤٦م[٣]. وبعد زوال نفوذ حكام الكورة الأيوبيين وآل العازار عن الزاوية، تقدّم الشيخ كنعان رعد لالتزامها بالشراكة مع آل نصار سنة ١٧٥٥م، ثم خلفه الشيخ إبراهيم رعد الذي اشترك مع يوسف الشمر وموسى نصار في التزامها سنة ١٧٥٦م. وبعد ذلك تمكّن الشيخ أحمد بن محمد رعد من التزامها بمفرده سنة ١٧٧٤م[٤].

بيد أن التطورات الإقليمية في المنطقة في الستينات من القرن الثامن عشر، عملت لصالح تزايد سلطة الأمير يوسف الشهابي في المقاطعات الجنوبية من ولاية طرابلس، جرّاء تعاونه مع والي دمشق عثمان باشا الملقّب بالصادق. ففي سنة ١٧٦٢م، أوعز هذا الأخير إلى ابنه الذي كان والياً على طرابلس، بإعطاء التزام بلاد جبيل والبترون وجبّة بشري للأمير يوسف[٥]. ثم نجح هذا الأمير في حكم ناحية الكورة العليا سنة ١٧٧٤م[٦]. وبعد ذلك بخمس عشرة سنة (١٧٨٩م) ضمّ الزاوية إلى حكمه[٧].

١- ينظر بحثنا **الإدارة العثمانية في الكورة**... مرجع سابق.

٢- ينظر بحثنا: **الإدارة العثمانية في مقاطعة ناحية جبّة بشري**، مرجع سابق.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٦١ - ١٦٢.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل١٤، ص ١٢٩؛ سجل ٢٢، ص ٢٠٧.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ٣٨ - ٤٠؛ سجل ١٨، ص ٣٩؛ حيدر الشهابي: ج١، ص ٤٣ - ٩٦.

٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٢، ص ٣١؛ سجل ٣١، ص ٦٦.

٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٦ ص ٨٤.

نلاحظ إذن أن الزاوية كانت؛ رغم خلوها من قوّة عسكرية سياسية محلية، المقاطعة الوحيدة التي لم يتولَّ أمورها آل حمادة؛ كما أنها كانت أكثر المقاطعات صموداً بوجه الزحف الشهابي باتجاه ولاية طرابلس. ولا شك أن هذا الأمر يعود إلى موقعها الجغرافي، ذلك أن قربها من طرابلس، دفع ولاة هذه الولاية إلى الاهتمام بها، وعدم تلزيمها لأية قوّة سياسية قد تُشكّل في حال انقلابها عليهم خطراً يتهددهم في عقر دارهم.

أمّا طمع حكام مقاطعات الضنية والكورة والإمارة الشهابية، بمدّ نفوذهم إليها، فهو يعود إلى ثروتها الزراعية. ولكي نقف على هذه الثروة يكفي أن نجري مقارنة بين ضرائبها وضرائب المقاطعات الأخرى المحيطة بها. فقد بلغت ضرائبها سنة ١١٨١هـ/١٧٦٧م ما قيمته ٢٢٧٩١,٥ غرشاً، في حين لم تتعد ضرائب الضنية في تلك السنة ٨٩٩٩ غرشاً[1]، ولم تزد ضرائب البترون عن ٥٩٠٠ غرشاً سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م، وكذلك لم تتعد ضرائب جبيل وبلاد جبيل ما قيمته ١١٦٠٠ غرشاً سنة ١١٧٧هـ / ١٧٥٤م[2].

"٤- على صعيد الانتماء المذهبي للحكام

كان حكام الزاوية حتى منتصف العقد الثاني من القرن الثامن عشر ١٧١٤م من آل ناصر الدين المسلمين الشيعة كما يتبيّن من أسمائهم (علي وحسن) ومن أسلوب تدوينها في الوثائق العثمانية الرسمية. وفي سنة ١٧١٦م شاركهم في حكمها بعض النصارى مثل آل ضاهر. ومنذ سنة ١٧٢٤م زال عنها حكم آل ناصر الدين المسلمين الشيعة، وبدأ حكم آل ضاهر وآل الشمر وآل نصار النصارى، ثم بعد منتصف القرن الثامن عشر، اشتركت في حكمها عائلات نصرانية محليّة منها مع آل الأيوبي وآل رعد المسلمين السنّة

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٨، ص ٣٣ -٣٤.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طر ابلس: سجل ١٨، ص ٣٨؛ سجل ٢٢، ص ١٢٦.

وآل العازار الأرثوذكس؛ كما ظهر بين حكامها بعض كبار موظفي الإدارة العثمانية في طرابلس وكانوا من المسلمين، بحسب ما توحي أسماؤهم (حسن آغا وعمر آغا وإبراهيم آغا ينكجريان...). ونستنتج من تنوُّع مذاهب ملتزمي الزاوية على هذا النحو، أن مسألة الطائفية لم تكن تدخل في الحسبان عند تسميتهم وتقرير التزامهم جباية أموالها.

"٥- على صعيد العلاقة بين ملتزمي الزاوية وولاة طرابلس

يتبيَّن من حجج التزام الزاوية أن ملتزميها من الأيوبيين وآل رعد وآل عازار وسائر عائلاتها المحليّة، لم يرسلوا وكلاء عنهم إلى طرابلس لإبرام عقد الالتزام، بل كانوا دائماً يحضرون شخصياً إلى المحكمة الشرعية في طرابلس لإتمام هذا الغرض، يستثنى من ذلك حالات نادرة، مثلما جرى سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٦م حيث كلّف الشيخ ضاهر ضاهر ابنه لطوف، بإبراهم عقد التزامها بالنيابة عنه[1]، وسنة ١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م حيث أوكل الأمير يوسف الشهابي الشيخ فارس الشمر بإبراهم عقد التزامها نيابة عنه[2]. ولا شك أن هذه الظاهرة تعكس جو الارتياح والاطمئنان اللذين سادا العلاقة بين ولاة طرابلس وملتزمي الزاوية، سواء كان هؤلاء من أبنائها أو من الأيوبيين أو آل رعد أو آل العازار.

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٢، ص ٢٥٧.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٦، ص ٨٤.

مراكز القوى المحلية في الزاوية

استناداً إلى حجج التزام الزاوية يمكن أن نضع الجدول الآتي:

جدول عائلات الزاوية التي عملت بالتزامها

اسم العائلة	اسم الملتزم	التزم بمفرد	التزام بالشراكة	سنة الالتزام
ناصر الدين	ابن علي	×		١٠٩٠هـ/١٦٧٩م[1]
	ابن سقرفة	×		١٠٩٦هـ/١٦٨٥م[2]
				١٠٩٧هـ/١٦٨٦م[3]
	حسن		×	١١٢٨هـ/١٧١٤م[4]
الشمر	فارس		×	١١٣٦هـ/١٧٢٤م[5]
	أنطونيوس		×	١١٥٠هـ/١٧٣٧م[6]
				١١٥١هـ/١٧٣٨م[7]
				١١٥٨هـ/١٧٤٦م[8]
	جرجس		×	١١٥٦هـ/١٧٥٢م[9]
	يوسف		×	١١٦٣هـ/١٧٥٠م[10]
				١١٦٥هـ/١٧٥٢م[11]
				١١٦٩هـ/١٧٥٦م[12]
				١١٧٥هـ/١٧٦١م[13]
				١١٧٦هـ/١٧٦٢م[14]
				١١٧٧هـ/١٧٦٣م[15]
	شديد		×	١١٢٨هـ/١٧١٦م[16]
				١١٣٦هـ/١٧٢٤م[17]
				١١٥٠هـ/١٧٣٧م[18]
				١١٥٠هـ/١٧٣٨م[19]

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ١٦.
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ١٠٨.
٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣، ص ٦٨.
٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤، ص ١١.
٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤، ص ١٤٩.
٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٥١-٥٢.
٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ١٠٦.
٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٤٣.
٩- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٣٦١.
١٠- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١, ص ٢, ٣٢.
١١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٢، ص ٥٠٤.
١٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٤, ص ٢٠٩.
١٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٦, ص ٩٩.
١٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٧، ص ١٦٢.
١٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٨، ص ٥٩.
١٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤، ص ١١.
١٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤، ص ١٤٩.
١٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٥١ - ٥٢.
١٩- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ١٢٨.

ضاهر		×		١١٥٣هـ/١٧٤٠م[1]
	عبد المقصود		×	١١٢٨هـ/١٧١٦م[2]
	كنعان		×	١١٥٢هـ/١٧٣٩م[3]
	ضاهر		×	١١٥٠هـ/١٧٣٧م[4]
				١١٥١هـ/١٧٣٨م[5]
				١١٥٢هـ/١٧٣٩م[6]
			×	١١٥٨هـ/١٧٤٥م[7]
				١١٥٩هـ/١٧٤٦م[8]
				١١٦٠هـ/١٧٤٧م[9]
				١١٦٢هـ/١٧٤٩م[10]
				١١٦٣هـ/١٧٥٠م[11]
				١١٦٥هـ/١٧٥١م[12]
				١١٦٦هـ/١٧٥٣م[13]
		×		١١٧٠هـ/١٧٥٧م[14]
			×	١١٧٩هـ/١٧٦٥م[15]
				١١٨٠هـ/١٧٦٦م[16]
				١١٨١هـ/١٧٦٧م[17]
				١١٨٢هـ/١٧٦٨م[18]
		×		١١٨٣هـ/١٧٦٩م[19]
				١١٨٦هـ/١٧٧٣م[20]
				١١٨٩هـ/١٧٧٦م[21]

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٢٢٧
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤، ص ١١.
٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٢٥٩.
٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٥١ - ٥٢
٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ١٠٦.
٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٢٥٩.
٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٤٣
٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ١٥٩.
٩- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٩، ص ٥٩.
١٠- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٠، ص ٢٤٠.
١١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١، ص ١٢.
١٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٢، ص ٥٠٤.
١٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٣، ص ٩٨.
١٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٥، ص ٣١.
١٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٠، ص ٢٧ - ٢٨.
١٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٠، ص ١٣٢.
١٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٨، ص ٣٣.
١٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢١، ص ٢٩.
١٩- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢١، ص ١٤٢.
٢٠- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٢، ص ٢٧٦.
٢١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٢، ص ٢٥٧.

	راجي		×	١١٩٢هـ/١٧٧٨م[١]
	قيس		×	١١٥٩هـ/١٧٤٦م[٢]
			×	١١٦٠هـ/١٧٤٧م[٣]
				١١٦٤هـ/١٧٥١م[٤]
نصار كمش	موسى		×	١١٥٠هـ/١٧٣٧م[٥]
				١١٥١هـ/١٧٣٨م[٦]
				١١٥٦هـ/١٧٤٣م[٧]
				١١٥٨هـ/١٧٤٥م[٨]
				١١٥٩هـ/١٧٤٦م[٩]
				١١٦٠هـ/١٧٤٧م[١٠]
				١١٦٣هـ/١٧٥٠م[١١]
				١١٦٩هـ/١٧٥٦م[١٢]
	عمر		×	١١٧٥هـ/١٧٦١م[١٣]
الخازن ١	عبد الله		×	١١٥٦هـ/١٧٤٣م[١٤]
				١١٦٠هـ/١٧٤٧م[١٥]
	سليمان		×	١١٥٩هـ/١٧٤٦م[١٦]
				١١٦٤هـ/١٧٥١م[١٧]
				١١٦٦هـ/١٧٥٣م[١٨]

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٣، ص ١١.
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ١٦٠.
٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٩، ص ٦٠.
٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٢، ص ٢٨٩.
٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ٥١ - ٥٢.
٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٧، ص ١٢٧.
٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٣٦٢.
٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٤٣.
٩- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ١٦٠.
١٠- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٩، ص ٦١.
١١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١١، ص ٢.
١٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٤، ص ٢٠٩.
١٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٦، ص ٩٩.
١٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ٣٦١.
١٥- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٩، ص ٥٩.
١٦- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٨، ص ١٦١.
١٧- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٢، ص ٢٨٩.
١٨- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ١٣، ص ٩٨- ١٠٦.

يتبيّن من هذا الجدول أن آل ناصر الدين كانوا أقوى العائلات السياسية المحلية في الزاوية، إذ برز منهم ثلاثة ملتزمين انفرد كل منهم بحكم الزاوية من سنة ١٦٧٩م إلى سنة ١٦٨٦م. ويأتي بعدهم من حيث القوّة والنفوذ مشايخ آل ضاهر، الذين ظهروا على مسرح الإدارة فيها طيلة اثنين وستين سنة، من سنة ١٧١٦م إلى سنة ١٧٧٨م، أعطوا خلالها ستّة ملتزمين، كان أبرزهم ضاهر ضاهر الذي امتد حكمه تسع عشرة سنة، خلال المرحلة الممتدة من سنة ١٧٣٧م إلى سنة ١٧٧٨م. وقد تمكّن في أواخر عهده من الانفراد بالتزام الزاوية مدة أربع سنوات متقطّعة بين سنة ١٧٦٩م وسنة ١٧٧٨م. وبرز أيضاً مشايخ آل الشمر على مسرح الإدارة والسياسة في الزاوية، وشاركوا في حكمها مدة أربعين سنة من سنة ١٧٢٤م إلى سنة ١٧٦٣م، برز منهم خلالها أربعة ملتزمين؛ لكن أحداً منهم لم يتمكن من الانفراد بالتزامها، وكان أبرزهم يوسف الشمر، الذي شارك في التزامها مدة ست سنوات بين سنة ١٧٥٠م وسنة ١٧٦٣م. أمّا آل نصار كمش فقد ظهر منهم ملتزمان فقط، وكان أوّلهما وأشهرهما موسى نصار كمش الذي شارك في التزامها ثماني سنوات متقطعة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٣٧م، إلى سنة ١٧٥٦م، ثم خلفه عمر آغا كمش الذي شارك في التزامها سنة واحدة فقط سنة ١٧٦١م. وبرز من آل الخازن اثنان فقط عملا بالالتزام هما عبد الله وسليمان اللذان شاركا في التزامها خمس سنوات في المرحلة ما بين سنة ١٧٤٣م وسنة ١٧٥٣م.

استنتاجات عامّة

يتبيّن ممّا تقدّم أن نظام الالتزام الذي طبّق في الزاوية منذ أواسط القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر، قد أعاق تشكّل قوّة سياسية وإدارية ملحوظة فيها في تلك المرحلة، علماً بأنّه كان على عكس ذلك، قد ساعد في نشوء قوى محلية في المقاطعات الأخرى مثل عكار (آل المرعبي) والضنية (آل رعد) والكورة (آل الأيوبي وآل العازار). وعلى خلاف ما جرى في تلك النواحي يبدو أن الجغرافيا السياسية والاقتصادية لناحية الزاوية، قضت في مراحل طغيان الاقتصاد الزراعي، بربطها بمدينة طرابلس بتبعية اقتصادية

وإدارية مطلقة، وحدت بالولاة في هذه المدينة إلى العمل على منع أيٍّ من الملتزمين المحليين في تلك الناحية، من استغلال نظام الالتزام لتنمية قواه الذاتية، وإحكام سيطرته عليها بالكامل، وذلك من خلال إسناد التزامها إلى عدة أشخاص في السنة الواحدة. وقد نتج عن ذلك تهميش دور الزاوية الإقليمي، الأمر الذي شجع القوى المحيطة بها مثل الأمراء الأيوبيين ومشايخ آل العازار ومشايخ آل رعد، على توسيع حكمهم إليها وإلحاقها بمناطق نفوذهم. لكنّ إلحاقها بالإمارة الشهابية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، شكّل المدخل الذي أدى فيما بعد، نتيجة للتطورات الإقليمية والظروف الدولية في الآستانة ودول أوروبا بصورة عامّة، إلى سلخها نهائياً عن ولاية طرابلس وإلحاقها إدارياً وسياسياً بجبل لبنان منذ بداية نظام القائمقاميتين سنة ١٨٤١م.

٢- أمين الناحية وضابطها

وإلى جانب الملتزمين والمكلّفين بجمع ضرائب الزاوية بالأمانة، فقد وجد فيها أيضاً ضابط وأمين، وكانت مهمة الأول حفظ الأمن والاستقرار، ومهمة الثاني التدقيق في حسابات الملتزمين وتحرير سندات الكفالة وإيصالات تسديد الضرائب.

ونذكر من أمناء ناحية الزاوية علي آغا بن الحاج يوسف سنة ١١٥٨هـ/١٧٤٥م[١]، ومن ضبّاطها أحمد آغا سنة ١١٢٦هـ/١٧١٤م[٢]، وحسن آغا سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م[٣].

٣- مشايخ القرى

تدلُّ وثائق التزام الزاوية وكفالة الملتزمين فيها، أنه كان لكل قرية شيخ أو أكثر. وكان شيوخ القرى بمثابة وجهائها والناطقين باسم سكانها، وهم المسؤولون عن تحديد مجمل

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٨، ص ٤٣.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٤، ص ١١.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ٣١١.

ضرائبها، أضف إلى ذلك أنهم كانوا في معظم الأحيان يكفلون الملتزم لدى الوالي على مال ناحيتهم. وتفيد الوثائق أيضاً أنهم استفادوا من ضعف الملتزمين وعملوا بالالتزام (التزام قراهم).

وحول تقديم مشايخ القرى الكفالة للملتزمين يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

"١- نلاحظ أن مشايخ قرى الزاوية قدّموا الكفالة للملتزمين من أبناء منطقتهم وحسب، ممّا يدلّ على ارتياحهم لهم أكثر من ارتياحهم لسائر الملتزمين من خارج ناحيتهم. ولا ندري ما إذا كان ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية؟

"٢- نلاحظ أن مشايخ قرى الزاوية وسائر وجهائها، أجمعوا سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٧م على تقديم الكفالة للشيخ ضاهر ضاهر، ممّا يدلُّ على تضامنهم معه وتأييدهم له، فهل كان ذلك نتيجة رغبتهم في إقصاء الشيخ كنعان رعد ملتزم مقاطعتهم في السنة التي سبقتها ١١٦٩هـ/١٧٥٦م؟

"٣- نلاحظ من خلال استعراض أسماء مشايخ القرى الذين كفلوا الملتزمين أن المشايخ المسلمين كانوا يكفلون ملتزم ناحيتهم بغضّ النظر عن انتمائه المذهبي. وكذلك كفل المشايخ المسيحيون بعض الملتزمين المسلمين، ما يعكس صورة حسن التعايش بين المسلمين والمسيحيين في الزاوية، وينفي مزاعم بعض المؤرخين الذين شدّدوا على الطائفية في تاريخ أجدادنا. ويمكن التعرُّف على أسماء مشايخ قرى الزاوية من خلال وثائق التزامها على النحو الآتي:

جدول مشايخ قرى الزاوية

القرية	شيخها وتاريخ مشيخته	شيخها وتاريخ مشيخته	شيخها وتاريخ مشيخته	شيخها وتاريخ مشيخته	شيخها وتاريخ مشيخته
زغرتا	بولس ولد بطرس١١٥٢هـ[١]	جرجس ولد بولص ١١٦٥هـ و١١٧٠هـ[٢]	رزق يمين ١١٧٥هـ[٣]	–	–
كفردلافس	أبو حسن بن عبيد[٤] ١١٥٢هـ	أنطونيوس ولد مرقص ١١٦٣هـ و١١٦٤هـ[٥]	يوسف نكد ١١٦٥هـ و١١٧٦هـ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١هـ[٦]	سليمان شديد[٧] ١١٧٠هـ	يوسف ولد داود [٨] ١١٧٧هـ
	مخايل ولد أنطون [٩] ١١٨٢هـ	لطوف ولد شيخ ضاهر[١٠] ١١٨٣هـ	يوسف ولد حنا[١١] ١١٧٥هـ	–	–
بشنين	حسن... ١١٥٢هـ[١٢]	عيسى ولد علم[١٣] ١١٦٤هـ و١١٧٩هـ	سمعان ولد حدوه[١٤] ١١٧٠هـ	منصور ولد حنا[١٥] ١١٧٥هـ	حنا نصر[١٦] ١١٧٦هـ
	سعادة ولد عزب [١٧] ١١٧٧هـ	سليمان الشقطي[١٨] ١١٨٠هـ	أنطون زيدان[١٩] ١١٨٣هـ	–	–

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥، وسجل ١٥، ص ١٢ - ٣١.
٣- **شاركه نعمة معوّض، سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ - ٣٢، وسجل ١٢، ص ٢٨٩ - ٣٠٧.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤، وسجل ١٧، ص ١٦٢، وسجل ١٨، ص ٣٣، وسجل ٢٠، ص ٢٧ - ١٣٢، شاركه سعد ولد يعقوب سنة ١١٨٠هـ.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ - ٣١.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص٥٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٠٧ - ٢٨٩، وسجل ٢٠، ص ١٣٢.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ - ١٣.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ١٦٢.
١٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.
١٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢
١٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣.

مركبتا	علي... ١١٥٢هـ [١]	فيصل ولد نصار[٢] ١١٧٥هـ	علي علية من ١١٧٦هـ إلى ١١٨٣هـ[٣]	–	–
بوسيط	حسين حمدون[٤] ١١٥٢هـ و١١٧٠هـ	الحاج خلف[٥] ١١٧٥هـ - ١١٧٦هـ	محمد ديب[٦] ١١٨٠هـ	مصطفى حمدون ١١٧٩هـ و١١٨١هـ و١١٨٢هـ و١١٨٣هـ[٧]	
عشاش	أبو يوسف خضر ١١٥٢هـ[٨]	حسن بن بليق[٩] ١١٦٣هـ و١١٦٤هـ و١١٦٥هـ و١١٦٥هـ و١١٧٠		بشارة ولد جرجس[١٠] ١١٧٥هـ	أنطون شلهوب [١١] ١١٧٦هـ و١١٧٩هـ
عردات	محمد ديب تولّى المشيخة على التوالي من سنة ١١٧٦هـ إلى سنة ١١٨٣هـ[١٢]				
حيلان	الذمي فرح... ١١٥٢هـ[١٣]	يوسف ولد سليمان ١١٦٣هـ[١٤]	أحمد اسماعيل ١١٧٥هـ[١٥]		

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ - ٣١.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٣٣ - ٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧ - ١٣٢، سجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩، سجل ١٥، ص ١٢ - ٣١.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩، سجل ١٧، ص ١٦٢.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣، سجل ٢٠، ص ٢٠، سجل ٢١، ص ٢٩و١٤٢ و١٤٣.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ٢٠٧ - ٢٨٩، سجل ١٥، ص ١٢ - ٣١، وفي سنة ١١٦٣هـ شاركه عيسى ولد منصور سجل ١١، ص ١٥ - ٣٢. وشاركه عيسى غلث في سنة ١١٦٣هـ سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٥٠٤.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ٢٠، ص ٢٧.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٣٣ و٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧ و١٣٢، سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ و١٤٣.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ - ٣٢.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ - ٩٩.

رشعين ونتحي	عيسى صافي ١١٥٢هـ- ١١٦٤هـ ١١٦٥هـ[١]	يوسف ولد توما ١١٦٣هـ[٢]	انطونيوس ولد يوحنا ١١٧٠هـ[٣]	جرجس ولد عبد الله ١١٧٥[٤]	مخاييل ولد أنطون ١١٧٧هـ[٥]
	جرجس ولد رزق على التوالي من سنة ١١٨١هـ إلى ١١٨٣هـ[٦]				
كفرزينا	ديب ١١٥٢هـ[٧]	شلهوب ولد حنا ١١٦٣هـ - ١١٦٥هـ[٨]	أنطون ولد عطية ١١٧٠ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٣هـ[٩]	بولص ولد عطية ١١٧٧هـ - ١١٧٩هـ[١٠]	أنطونيوس ولد شلهوب ١١٨٢هـ[١١]
داريا	أنطونيوس... ١١٥٢هـ[١٢]	سعد ولد أنطونيوس ١١٧٠هـ[١٣]	سعد ولد جرجس ١١٦٤هـ[١٤]	فرنسيس ولد موسى ١١٧٥هـ[١٥]	بطرس ولد الياس ١١٧٧هـ[١٦]

١- **سجلات المحكمة الشرعيةفي طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٩٥، شاركه خطار... سنة ١١٦٤ - ١٦٦٥هـ سجل ١٢، ص ١٥ - ٣٢ و٢٠٧ و٢٨٩.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣، سجل ٢٠، ص ٢٧ و١٣٢، سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ - ١٤٣.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٨- شاركه أنطون ولد عطية سنة ١١٦٣هـ و١١٦٥هـ، ينظر سجل ١١، ص ١٥ و٣٢، وسجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥. وشاركه بولص... سنة ١١٦٤هـ سجل ١٢، ص ٢٠٧ و٢٨٩٠.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١، سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩، سجل ١٧، ص ١٦٢، وسجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣. شاركه يوسف ولد شلهوب سنة ١١٨٠ - ١١٨١هـ سجل ١٨، ص ٣٣ ، وسجل ٢٠، ص ١٣٢.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩. شاركه يوسف ولد شلهوب سنة ١١٧٩هـ سجل ٢٠، ص ١٣٢.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٠٧ و٢٨٩.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.

عرجس	حنا الخوري ١١٥٢هـ و١١٦٥هـ و١١٧٦هـ[١]	يوسف ولد حنا ١١٨١هـ و١١٨٢هـ و١١٨٣هـ[٢]	فرنسيس الخوري ١١٨٠هـ[٣]	حنا ولد موسى ١١٧٥هـ و١١٧٩هـ[٤]	عبد المنعم ولد جرجس وصالح ١١٦٣هـ[٥]
	شيخ ضاهر ضاهر وعبد المنعم صالح ١١٦٣هـ[٦]	بطرس ولد الياس ١١٧٧هـ[٧]	-	-	-
أردة	موسى ولد نصار ١١٥٢هـ[٨]	حسن بن بليق ١١٦٣هـ[٩]	سليمان ولد جرجس بركات ١١٦٤هـ[١٠]	جرجس ولد بركات ١١٦٥هـ و١١٧٥هـ و١١٧٦هـ و١١٧٧هـ و١١٨٣هـ[١١]	ضوميط ولد أنطونيوس ١١٧٩هـ و١١٨١هـ[١٢]
	دوميط ولد الزغبي وسليمان سعد ١١٨٠هـ[١٣]	يوسف غالب ١١٨٢هـ[١٤]	-	-	-
مجدليا[١٥]	ناصيف بن فارس ١١٧٧هـ[١٦]		-	-	-

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٧، ص٢٥٩، سجل١٢، ص٤٠٤ - ٤٠٥، سجل ١٧ ص ١٦٢.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣، سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ - ١٧٣.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩، سجل ٢٠، ص ٢٧.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥، سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩، سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٥٩، سجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣، سجل ٢٠، ص ٢٧.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
١٥- كانت تذكر على أنها مزرعة قبل سنة ١١٧٧، ولم يكن لها شيخ.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.

كفرحورا	فاضل ولد يعقوب ١١٦٣هـ و١١٦٤هـ و١١٦٥هـ و١١٧٠هـ(١)	شيخ ضاهر ولد يوسف ضاهر (٢)	فضل ولد فاضل ١١٧٧هـ و١١٧٩هـ و١١٨١هـ و١١٨٢هـ و١١٨٣هـ(٣)	جرجس ولد جنيد ١١٨٠هـ(٤)	–
كفرحاتا	جرجس ولد فضول ١١٥٥٢هـ(٥)	أغناطيوس الشمر ١١٦٣هـ(٦)	سليمان سعد ١١٦٤هـ(٧)	جرجس الشمر ١١٦٥ هـ (٨)	رزق ولد جبور ١١٧٠هـ(٩)
	مخاييل الشمر ١١٧٦هـ و١١٧٧هـ و١١٨٠هـ و١١٨١هـ و١١٨٢هـ(١٠)				–
كفرشخنا	مخاييل ولد يوسف ١١٦٣هـ(١١)	مخاييل طوبية ١١٦٤هـ(١٢)	الشدياق ابرام ولد أنطونيوس ١١٦٥هـ و١١٧٥هـ(١٣)	ولد الخوري يوحنا ١١٧٠هـ (١٤)	طوبيا ولد الخوري ابرام ١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣هـ(١٥)
	أنطون ولد ديب ١١٧٧هـ(١٦)				

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طر ابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢، سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧، سجل ١٥، ص ١٢ و٣١، ثم شاركه في المشيخة حنا ولد جنيد سنة ١١٦٥ سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣، سجل ٢٠، ص ٢٧، سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ - ١٤٣. شاركه جرجس ولد جديد سنة ١١٧٧هـ، سجل ١٨، ص ٥٩.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١.
١٠- وهو مخاييل بن يزبك الشمر كما جاء في وثيقة تعيينه شيخاً سنة ١١٨٠هـ. سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٣٣ و٥٩، سجل ٢٠، ص ١٣٢، سجل ٢١، ص ٢٩.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وسجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣ و٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧ و١٣٢، سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ - ١٤٣.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٥٩.

كفرياشيت	جرجس ولد سركيس ١١٦٣هـ(١)	منصور ولد يوحنا ١١٧٠هـ و١١٧٥هـ و١١٧٧هـ و١١٧٩هـ(٢)	ديب ولد ياسف ١١٧٦هـ (٣)	أنطونيوس ولد ديب ١١٨٠هـ(٤)	جرجس ولد جنيد ١١٨٢هـ (٥)
دير حلا	علي هيكل ١١٦٣ و١١٦٤هـ (٦)		أبي حيدر موسى ١١٦٥هـ(٧)	أحمد إسماعيل ١١٧٥هـ(٨)	
أصنون	حسن سلطان ١١٦٣هـ(٩)	ياقوت ولد... ١١٦٤هـ(١٠)	مخاييل ولد ياقوت ١١٧٠هـ(١١)	رجب بن حسين ١١٧٥هـ(١٢)	يوسف الكسرواني ١١٧٧هـ (١٣)
	أنطونيوس ولد حنا ١١٨١هـ (١٤)	أنطونيوس سعد والياس ولد نصار ١١٧٩هـ(١٥)			
كفريا	علي عليان ١١٦٤هـ و١١٦٥هـ(١٦)	علي علية ١١٧٠ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٣هـ (١٧)		جرجس ولد مخاييل ١١٧٥هـ(١٨)	محمد بن عمر ابن اخت علي علية ١١٨٢هـ(١٩)

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١، سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩، سجل ١٨، ص ٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٧، ص ١٦٢.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ١٣٢.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٩، سجل ١١، ١٥ و٣٢.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١، ص ١٥ و٣٢.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ١٢ و٣١.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و ٩٩.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ٥٩.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٨، ص ٣٣.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٠، ص ٢٧.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٢٨٩و ٣٠٧ و٤٠٤ - ٤٠٥.
١٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢ و٣١، سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٣٣ و٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧ و١٣٢، سجل ٢١، ص ١٤٢ - ١٤٣
١٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
١٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢١، ص ٢٩.

بسبعل	أبو نادر ١١٦٤هـ[1]	شلهوب ولد يوحنا ١١٧٠هـ[2]	جرجس ولد مخاييل وديب ولد عيسى ١١٧٥هـ[3]	أنطونيوس ولد شلهوب ١١٧٧ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١هـ[4]	أنطونيوس ديب ١١٨٢ - ١١٨٣هـ[5]
مرياطة	إبراهيم الخولي ١١٧٥هـ[6]	–	–	–	–
كفربيتا	فيصل ولد خطار ١١٧٥هـ[7]		علي علية ١١٧٦ - ١١٧٧هـ[8]		
تربل	الحاج خلف ١١٧٥ - ١١٧٦هـ[9]		–	–	–

ماذا يمكن أن نلاحظ في هذا الجدول؟

أولاً: في معظم الأحيان كان التعريف بشخص ما يقتصر على ذكر اسمه واسم والده، ونادراً ما ذكر اسم عائلته؛ ومع ذلك يمكننا التعرُّف من خلال هذا الجدول على بعض عائلات الزاوية التي بنت زعامة على صعيد القرية في تلك المرحلة، أي العائلات المتوسطة الوجاهة أمثال:

عبيد – مرقص – العلم – بليق – اسماعيل – توما – سلطان – معوَّض – عليان – صافي – عبد الله – عطية – بولص – الخوري – سعد – فضُّول – خلف – طوبية – هيكل – علية – الخولي – نكد – داوود – زيدان – الشقطي – عرب – نصر – حمدون – ديب – شلهوب – رزق – بركات – غالب – الزغبي – صقر – جنيد – فاضل – الكسرواني – عون – يمين.

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٢، ص ٢٨٩ و٣٠٧.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٥، ص ١٢ و٣١.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٨، ص ٣٣ و٥٩، سجل ٢٠، ص ٢٧ و١٣٢.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٢١، ص ٢٩ و١٤٢ - ١٤٣.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩. لم يرد ذكر مشايخها في سائر السنوات.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل١٦، ص ١٨ و٩٩.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٧، ص ١٦٢، سجل ١٨، ص ٥٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٦، ص ١٨ و٩٩، سجل ١٧، ص ١٦٢.

هذا بالإضافة إلى عائلات ضاهر – الشمر – ناصر الدين – نصار – الخازن – بشارة – والشاعر[1] التي عملت بالالتزام وتصدّرت الزعامة والوجاهة في مقاطعة الزاوية على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ثانياً: بعض القرى كان لها شيخان مثل عشاش ورشعين وكفرزينا وعرجس وأردة وكفردلاقس، وقد يعود ذلك إلى أمرين: إمّا لأن كل قرية منها كانت تضم عدداً كبيراً من السكان، وإمّا لخلافات بين عائلات هذه القرى.

ثالثاً: نلاحظ وجود شيخ واحد لقريتين، مثلاً علي علية كان في الوقت عينه شيخ قريتي مركبتا وكفريا، والشيخ ضاهر ضاهر كان شيخاً لعرجس ثم كفرحورا.

رابعاً: أن المشيخة لبعض القرى كانت محصورة بعائلة واحدة مثلاً: آل عطية وآل شلهوب في قرية كفرزينا، وآل علية في مركبتا؛ مما يدلُّ على أن هذه العائلات كانت الأكثر عدداً في قريتها أو الأكثر ثروة، وربما أنها جمعت هاتين الصفتين معاً.

خامساً: نلاحظ انتقال مشيخة بعض القرى من عائلة إلى أخرى مثلاً: زغرتا التي تنوقلت مشيختها بين آل يمين وبولص ومعوّض، وكفردلاقس التي تنوقلت مشيختها بين عائلات عبيد ومرقص ونكد وداود وأنطوان وضاهر، وقد يدل هذا الأمر على التنافس بين هذه العائلات على المشيخة.

سادساً: تساعد أسماء مشايخ القرى في ترجيح طائفة سكان كل قرية من قرى الزاوية في القرن الثامن عشر، وقد اعتمدنا في ذلك على قاعدة اتَّبعها العثمانيون قضت بتدوين اسم الشخص في الدوائر الرسمية على النحو الآتي: فلان بن فلان إذا كان مسلماً، وفلان ولد فلان إذا كان ذميا، وغالباً ما كانت توضع عبارة ذمي أمام اسمه، كأن يقال مثلاً: حضر الذمي جرجس ولد فضول... وقد اعتبرنا أيضاً أن القرية التي انحصرت مشيختها

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٨، ص ٣٦٣.

طيلة ثلاثين سنة بين سنتي ١١٥٢هـ و١١٨٣هـ بأشخاص نصارى، كان جميع سكانها نصارى. وكذلك صنّفنا القرى التي كان جميع مشايخها من المسلمين، على أن سكانها مسلمون. أمّا القرى التي انتقلت مشيختها بين المسلمين والنصارى، فقد اعتبرنا أنها مختلطة. فإذا كان عدد مشايخها المسلمين يفوق النصارى فهي مختلطة ذات أكثرية إسلامية؛ والعكس صحيح. وبناء على ذلك رجَّحنا طائفة سكان كل قرية على النحو الآتي:

- قرى مسيحية: رشعين - دنحي - كفرزينا - داريا - عرجس - كفرحورا - كفرحاتا - كفرشخنا - كفرياشيت - بسبعل - زغرتا - علما.
- قرى إسلامية: بوسيط - مجدليا - دير حلا - كفريا - مرياطة - تربل - عردات.
- قرى مختلطة ذات أكثرية إسلامية: مركبتا - عشاش - حيلان - كفربيتا - المنية.
- قرى مختلطة ذات أكثرية مسيحية: كفردلاقس - بشنين - أردة - أصنون.

سابعاً: تلمس من تتبّع أسماء مشايخ بعض قرى الزاوية في الفترة الممتدة بين سنتي (١١٥٢هـ و ١١٨٣هـ / ١٧٣٩م و١٧٦٩م)، تراجع عدد المسلمين فيها وتزايد عدد النصارى، فمثلاً كان شيخ كفردلاقس سنة ١١٥٢هـ أبو حسن ابن عبيد مسلماً، ثم بعد ذلك أصبح مشايخ هذه القرية من النصارى، والملاحظة ذاتها نجدها في إيعال وبشنين وأردة وأصنون.

ومن جهة ثانية إن إجراء مقارنة بين التصنيف الطائفي لقرى الزاوية سنة ١٥١٩م وسنة ١٧٦٩م، يساعدنا في إدراك حجم التبدُّل الطائفي بين سكان هذه المنطقة. فلقد كان التوزيع الطائفي فيها سنة ١٥١٩ كما يلي:

قرى مسيحية	قرى إسلامية	قرى مختلطة[1]
٩	١٧	٨

وقد أصبح هذا التوزيع سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م على النحو الآتي:

قرى مسيحية	قرى إسلامية	قرى مختلطة	قرى مجهولة
١١	٧	٩	٣

يبدو أن الخراب والاضمحلال اللذين أصابا قرى الزاوية منذ سنة ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م[2]، قد أديا إلى تهجير تام لسكان بعض قراها، على نحو ما حصل في قرية علما، مما أحدث فراغاً سكانياً فيها.

ويبدو أن محاولات ولاة طرابلس المتمثلة في تخفيض ضرائب الزاوية وإعفاء ملتزمها الشيخ علي ناصر الدين من المبلغ المترتب عليه من ضرائب السنة السابقة (أي سنة ١٦٨٣م)، وحضّه على العودة إليها والعمل على إعادة سكانها الذين هجروها، لم تثمر بالكامل، إذ بقيت قرية علما مثلاً خربة مهجورة حتى سنة ١١٥١هـ / ١٧٣٨م. هذا الأمر دفع المسؤولين عن الإدارة العثمانية في طرابلس والزاوية على السواء إلى تشجيع إسكان سكان جدد في الزاوية من أجل إعادة إعمارها وتأمين تحصيل ضرائبها[3]. ويبدو أن بعض نصارى المناطق المجاورة وبخاصة منطقة إهدن وجرود جبيل والبترون، قدموا إلى الزاوية في تلك الفترة وسكنوا فيها مستفيدين من التقديمات والتسهيلات التي أعطاها ولاة طرابلس. من هنا يمكننا أن نرجّح أن عائلات نصرانية عديدة استوطنت الزاوية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

١- عصام خليفة: **أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني**، بيروت ١٩٩٥م، ص ١٢.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٣: ص ٦٠.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ١١٤.

بالإضافة إلى ذلك فإن مقارنة بسيطة بين التوزيع الطائفي في قرى الزاوية اليوم والتوزيع الطائفي فيها في القرن الثامن عشر، يظهر لنا حجم التبدُّل الطائفي الذي طرأ عليها منذ ذلك العهد وحتى يومنا الحاضر، فمركبتا مثلاً: التي لا تضمُّ اليوم أية عائلة مسلمة، كانت غالبية سكانها من المسلمين، أمّا مجدليا فقد كان جميع سكانها من المسلمين، في حين أنها اليوم لا تضم أية عائلة مسلمة.

٢- إلغاء ولاية طرابلس

تشكّل دراسة التقسيمات الإدارية في بلاد الشام إبان الحكم العثماني، مدخلاً لفهم الدور الذي لعبته المدن التي اتخذت مراكز ولايات، وتساعد في الوقوف على مدى استقطاب هذه المدن للنشاطات السياسية والإدارية والاقتصادية. كما أنها تساعد في تتبُّع آليّة تمحور النشاطات السياسية في بلاد الشام حول مراكز معيّنة، وإلقاء الضوء على أسباب نمو بعض هذه المراكز كبيروت ودمشق، اللتين نجحتا في الاحتفاظ بدوريهما إلى ما بعد الحكم العثماني، بحيث أصبحت كلٌّ منهما عاصمة دولةٍ في يومنا الحاضر. كما تساعد أيضاً في معرفة أسباب إخفاق بعض هذه المراكز مثل صيدا وطرابلس في الاحتفاظ بدوريهما كمراكز إدارية وسياسية هامة على الصعيد المحلي في بلاد الشام.

ولا شك أن هذا الموضوع واسعٌ جداً بحيث لا يسعنا تفصيله هنا، لذلك سنكتفي في هذا البحث بدراسة العوامل التي أدّت إلى إلغاء ولاية طرابلس سنة ١٨٤١م، بمنهج علمي وموضوعي، واعتماداً على مصادر أساسية.

مصادر البحث

يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على الوثائق العثمانية الرسمية لسببين رئيسين،

أولهما: لأن هذه الوثائق هي المصدر الوحيد الموثوق.

وثانيهما: عدم وجود مؤلّفات أو دراسات تتناول أسباب تشكيل الولايات وإلغائها في بلاد الشام.

فسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، العائدة إلى ما بين سنة ١٦٦٦م وسنة ١٨٨٨م، تتضمن وثائق تفيدنا في معرفة أوضاع طرابلس الإدارية وتصنيفها إلى ولاية أم لواء أم متصرفية أم قائمقامية. ونلاحظ كذلك أن البيورلديات الصادرة عن ولاتها تنتهي بتوقيع الوالي حيث كان يذكر دائماً أنه: "والي ولاية طرابلس" أو "والي ولاية صيدا وولاية طرابلس الشام حالا" أو "والي ولاية صيدا والشام وطرابلس الشام حالا"، وهذه إشارات واضحة وصريحة تفيد عن وضع طرابلس الإداري. وإلى جانب ذلك تتضمن هذه السجلات وثائق عن متسلّمي طرابلس وقادة الإنكشارية فيها والمشاكل القائمة فيما بينهم، وممارساتهم مع السكان، كما تتضمّن وثائق تعكس صورة العلاقة بين ولاة طرابلس وملتزمي المقاطعات التي كانت ملحقة بها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وثائق البيع المدونة فيها تعطينا فكرة واضحة عن أسعار السلع وتساعدنا بالتالي على تقدير حجم الحركة الاقتصادية فيها، وتحديد مراحل الركود الاقتصادي. إذن تعتبر هذه الوثائق مصدراً مهماً، لا يمكن تجاهله لمن يريد التعرّف على الواقع الذي مرت به هذه الولاية، بكل جوانبه السياسية والاقتصادية - والاجتماعية، والوقوف بالتالي على أسباب ضعفها وإلغائها.

وكذلك تساعد دفاتر الطابو (طابو دفتري رقم ٦٨ و٥١٣) في معرفة وضع طرابلس الإداري، ومعرفة حجم النشاط الاقتصادي فيها وفي ملحقاتها. أمّا السالنامات، فإنها تحدد بوضوح وضعها الإداري سنة بسنة، وتبيّن ما إذا كانت مصنّفة ولاية أم متصرفيّة ملحقة بولاية أخرى.

والمصدر الثاني الرسمي والهام في هذه الدراسة هو وثائق القناصل الفرنسيين في طرابلس وبيروت وصيدا. وهي تتضمن جداول بأنواع السلع التي صدّرتها طرابلس واستوردتها عبر مينائها، مع تفصيل دقيق لكميات هذه السلع وأسعار كلٍّ منها. كما تتضمّن تقارير عن سير الحركة التجارية في هذه المدينة، ونشاطات قناصل وتجار سائر الدول الأوروبية فيها، وتقارير هؤلاء عن الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في هذه المدينة والمقاطعات التي كانت ملحقة بها. وهذه الوثائق لم يكتبها القناصل بهدف الحديث عن أسباب تشكيل

ولاية طرابلس أو إلغائها، إنّما كتبت بهدف معرفة حجم النشاط التجاري في تلك المنطقة، وعرض المعطيات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية التي يمكن أن تستغلها وزارة الخارجية الفرنسية في تحقيق أهدافها السياسية في بلاد الشام. وهي بدون شك تتضمن مبالغات وأخطاء ناتجة عن سوء فهم القناصل لبعض الوقائع، لكنها تبقى مصدراً مهماً لمعرفة خط نمو تجارة طرابلس أو تدهورها في تلك المرحلة، الأمر الذي يساعدنا بالتالي في معرفة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء إلغاء هذه الولاية.

إلى جانب ذلك هناك عدد من المذكّرات الشخصية والمخطوطات التي تسلط الضوء على نقاط تساعد في تفهّم أسباب إلغاء ولاية طرابلس، مثل مخطوط نوفل نوفل، ومخطوط حكمت شريف، وهما من أبناء هذه المدينة القريبين من تاريخ المرحلة موضوع دراستنا. علماً بأن اعتمادنا على هذه المجموعة الأخيرة كان بنسبةٍ ضئيلةٍ جداً، ولأجل شرح بعض الإشارات التي وردت في الوثائق العثمانية بشكلٍ غامض.

عرض موجز لأهمية ولاية طرابلس في الفترة العثمانية الأولى

يتبيّن من وثائق الأرشيف العثماني في استنبول، أن العثمانيين جعلوا طرابلس مركز ولاية منذ دخولهم إلى بلاد الشام سنة ١٥١٦م[١]. ذلك أن الطابو دفتري رقم ٦٨ العائد لسنة ١٥١٩م يذكر ولاية طرابلس التي ضمّت سبعاً وعشرين ناحية، امتدت من فتوح بني رحال جنوباً (كسروان) إلى اللاذقية شمالاً والهرمل شرقاً[٢].

وتقدّم لنا سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس معطيات تدلّ على أن هذه المدينة استمرّت مركز ولاية طيلة القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، وصولاً إلى

١- ذكر أندريه ريمون أن ولاية طرابلس أنشئت سنة ١٥٧٠م، وذلك على عكس ما جاء في الطابو دفتري رقم ٦٨ تاريخ ١٥١٩. André Raymond: grandes villes arabes à l'époque Ottomane, Sindbad, Paris 1985, p. 24

٢- **البشبكنليك أرشيفي**، طابو دفتري رقم ٦٨ تاريخ ١٥١٩. وقد ذكر الدكتور عصام خليفة أن ولاية طرابلس قسمت سنة ٩٥٤هـ/١٥٤٧م إلى قسمين: شمالي سمّي ولاية جبلة، وجنوبي احتفظ باسم ولاية طرابلس، كما ذكر أن ولاية طرابلس ارتبطت إدارياً بولاية حلب في بعض الأحيان (ينظر عصام خليفة: **الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر**، بيروت ٢٠٠٠م، ص ٢٦٤).

سنة ١٨٤١م، يستثنى من ذلك فترة الحكم المصري (١٨٣١م - ١٨٤٠م)[١]؛ ذلك أن هذه السجلات تتضمن فرمانات تعيين ولاة طرابلس، وعقود تلزيم المقاطعات، وبيورلديات صادرة عن هؤلاء الولاة، ووثائق متعلقة بالمتسلمين، وهي جميعها تذكر صراحةً اسم والي طرابلس، ممّا يفيد أن هذه الأخيرة كانت ولاية في ذلك التاريخ.

وقد لعبت طرابلس في تلك المرحلة وبخاصة في بداية القرن السادس عشر دوراً اقتصادياً وسياسياً ملحوظاً، لفت انتباه بعض الباحثين الذين استخلصوا أن مرفأها كان في تلك الفترة يستقطب نشاط التجار المسيحيين الأوروبيين أكثر من سائر مرافئ بلاد الشام[٢]. هذا الأمر تؤكّده وثائق الأرشيف العثماني في استنبول وبخاصة الطابو دفتري رقم ٥١٣[٣]، الذي يعدد الضرائب المستوفاة من طرابلس سنة ١٥٧١م. إذ أننا نجد فيه أربعة وثلاثين نوعاً من الضرائب التي توجب على طرابلس دفعها لخزينة الدولة، والتي بلغ مجموعها في تلك السنة ٢١٩٣٦٨١ أقجة، منها ٨٠,٤٤٪ استوفيت على السلع التجارية. ولكي ندرك أهمية تفوّق طرابلس على سائر المدن الشامية بنشاطها الاقتصادي، نكتفي بإيراد مقارنة أجراها أحد الباحثين بين طرابلس ودمشق في القرن السادس عشر فقال:

"رغم أن دمشق التي كان عدد سكانها الذكور الناضجين في مطلع القرن السادس عشر يزيد ٣٥ مرة عن عدد الذكور الناضجين في طرابلس، فإن مجموع الضرائب التي كانت ترسلها هذه المدينة للدولة، لم تكن أكبر من الضريبة على طرابلس إلا بـ ٣,٢ مرة تقريباً"[٤].

وبالعودة إلى أنواع السلع التجارية التي استوفيت عنها الضرائب، نلاحظ أن طرابلس كانت تستورد الأجواخ والحرير والأقمشة المذهّبة والديباج من البندقية وبلاد الإفرنج،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: من السجل رقم ١ إلى السجل رقم ٥٩.

٢- Fernand Braudel: La méditerranée et le monde méditerranéen, A. Colin, 1982, t.1, pp.r.511-513

٣- **البشبكنليك أرشيفي**: طابو دفتري رقم ٥١٣، تاريخ ١٥٧١م، ص ٢٣ - ٢٤.

٤- عصام خليفة: مرجع سابق، ص ٢٩٦.

والمرجان والأحجار الكريمة من تونس، بالإضافة إلى الزئبق والحديد والكبريت والرصاص من قبرص، وسلع أخرى من إيران والداخل السوري عبر القوافل البريّة، والحرير والقطن من كافة المقاطعات اللبنانية[١].

ولا شك أن هذا النشاط الاقتصادي الذي أمّن للدولة العثمانية دخلاً ضرائبياً كبيراً، قد لفت نظر العثمانيين إلى مدينة طرابلس فجعلوها مركز ولاية لتسهيل ضبط مواردها ومراقبة نشاطاتها التجارية عن قرب.

ومن جهة ثانية فقد لعبت العائلات الإقطاعية في أرياف ولاية طرابلس دوراً عسكرياً وسياسياً ملحوظاً في تثبيت الحكم العثماني في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الأمر الذي لفت انتباه الدولة إليها، فرفعت من أهميتها بأن أصبحت تعيّن عليها ولاة باشاوات برتبة وزراء. وكان أوّل هؤلاء، يوسف باشا سيفا[٢] الذي حارب اثنين من أكبر العصاة الثائرين على الدولة، وهما فخر الدين المعني الثاني وعلي باشا جانبولاد[٣].

مظاهر تراجع دور طرابلس في الوثائق الرسمية العثمانية

يتبين من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن الدور السياسي والاقتصادي والإداري لهذه الولاية، بدأ بالتراجع منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر، وتابع هبوطه تدريجاً، وصولاً إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيث تمّ إلغاؤها. وتُقدّم لنا هذه الوثائق معطيات تساعدنا في تحديد أشكال هذا التراجع ومراحله ومظاهره الإدارية - والسياسية والاقتصادية.

1- Robert Montran et Jean Suvaget: **règlements fiscaux Ottomans, les provinces Syriennes**, institut français de Damas, Paris, 1951, pp. 59-76 .

٢- مخطوط نوفل نوفل: **كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام**، أوجزه جرجي يني، تحقيق جان نخول وميشال أبي فاضل، جروس برس، طرابلس لبنان، ١٩٩١م، ص ١٥٦.

٣- حكمت شريف: **تاريخ طرابلس**، مخطوط، ص ٨٥-٩٦.

أولاً – المظاهر الإدارية – السياسية

ويمكن تصنيفها في ثلاثة:

- إسناد ولاية طرابلس إلى باشاوات من آل العظم المتنفذين في دمشق.
- فترة الهيمنة غير المباشرة لولاة صيدا والشام على طرابلس.
- فترة الحكم المباشر لولاة صيدا والشام في طرابلس وصراعهم عليها.

١- آل العظم ولاة على طرابلس

تتابع على إدارة طرابلس في أواخر الثلث الأول من القرن الثامن عشر، ثلاث ولاة من عائلة العظم الحاكمة في ولاية الشام، وهم إسماعيل باشا (١٠٣٦هـ / ١٧٢٤م) وسليمان باشا (١٧٢٥هـ – ١٧٢٧م)، وإبراهيم باشا ابن اسماعيل الوالي الأسبق لطرابلس، الذي حكمها حتى سنة ١٧٣٠م[١]. وقد تمادى هذا الأخير في ظلم الناس واحتكار السلع الغذائية، ما أدى إلى قيام ثورة ضده انتهت بعزله[٢]. وفي سنة١١٤٣هـ/١٧٣٠م عينت الدولة سليمان باشا العظم عليها للمرة الثانية[٣].

وتشكّل هذه التعيينات ظاهرة لافتة في تاريخ طرابلس وبلاد الشام في تلك المرحلة، تستدعي التوقف عندها للأسباب الآتية:

- إنها المرّة الأولى التي يتم فيها إسناد طرابلس لأشخاص دمشقيين منذ بداية الحكم العثماني.
- لأنها لم تكن أمراً واقعاً فرضه عمل عسكري لا مفرّ من نتائجه، بل كانت نتيجة تعيين الدولة العثمانية لهؤلاء الولاة. ما يعكس رضاها الضمني، أو على الأقل

١- ينظر جدول ولاة طرابلس.

٢- فاروق حبلص: **من تاريخ الانتفاضات الشعبية في طرابلس في القرن ١٨**، مجلة أوراق جامعية، بيروت، خريف ١٩٩٣، ص ١٣٦ – ١٦٢.

٣- ينظر جدول ولاة طرابلس.

سكوتها عن تنامي نفوذ آل العظم على حساب العائلات المحلية في طرابلس؛ وبالتالي تحويل الأنظار عن هذه المدينة لصالح دمشق.

- لم يكن أحد من باشاوات آل العظم الذين عينتهم الدولة على طرابلس في تلك المرحلة، والياً على دمشق؛ بمعنى آخر لم يتمكن أحد منهم الجمع بين حكم ولاية دمشق وولاية طرابلس في آن معاً.

وفي مطلق الأحوال، تدلّ هذه الظاهرة على أن اهتمام الدولة العثمانية بولاية طرابلس قد خفّ بعض الشيء عمّا كان عليه في السابق، لكنه لم يصل إلى حد التفكير بإلغائها، ولا حتى بوضعها تحت سيطرة والي دمشق. ولقد شجّع هذا الأمر بعض باشاوات آل العظم، على محاولة مدّ نفوذهم من دمشق إليها. ولقد نجحوا في ذلك لست سنوات متتالية (١٧٢٤هـ – ١٧٣٠م) فقط؛ ذلك أن الوثائق تدلّ على انحسار نفوذهم عنها من سنة ١٧٣٤م إلى سنة ١٧٧٣م.

٢- الهيمنة غير المباشرة لولاة الشام وصيدا على طرابلس

تتميز هذه الفترة بإسناد ولاية طرابلس إلى أتباع أو حلفاء والي صيدا أو والي الشام. ويتبين من الوثائق الرسمية أن آل العظم عادوا إلى ممارسة نفوذهم على طرابلس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. إذ تولى إدارتها في تلك الفترة، ثلاث باشوات منهم، وهم يوسف باشا الذي وليها مرتين (١٧٧٣م – ١٧٧٩م) و١٧٩٥م، ودرويش حسن باشا ١٧٩٠م، وخليل باشا الذي وليها سنة ١٧٩٥م عندما كان والده عبد الله باشا واليا على الشام[١].

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت تلك الفترة ظاهرة جديدة في الحياة السياسية في طرابلس، تجلّت في تعيين سليمان باشا، مملوك أحمد باشا الجزار، والياً عليها سنة

١- ينظر جدول ولاة طرابلس.

١٢٠٠هـ/١٧٨٦م[1]. ولا شك أن أسماء هؤلاء الولاة بحد ذاتها تعكس حقيقة تحجيم دور طرابلس لصالح ولاية الشام أو ولاية صيدا.

بالإضافة إلى ذلك، تدل وثائق أخرى في المحكمة الشرعية في طرابلس على تدخُّل ولاة صيدا وولاة الشام في إدارة ولاية طرابلس، وذلك بمبادرة شخصية منهم دون تكليف من قِبَل الدولة. ففي سنة ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م توفي والي طرابلس غازي حسين باشا، وعمّت المدينة حالة من الفوضى والتعدّي على أموال الدولة، فاغتنم والي صيدا أحمد الجزار الفرصة لمد نفوذه إلى هذه الولاية، فأصدر أوامره إلى أعيان طرابلس بعزل متسلم المدينة خضر بك، وانتخاب غيره مؤقتاً ريثما تصدر أوامر الدولة العلية، كما نلاحظ في البيورلدي التالي:

بيورلدي شريف من أحمد باشا الجزار والي دمشق الشام وصيدا حالا.

"عمدة القضاة والحكام قاضي أفندي، والنقيب وينكجريان آغاسي وباقي أعيان المدينة. غير خافي انتقال المرحوم حسين باشا إلى رحمة الله. الآن طرق مسامعنا بأن متسلم بلدتكم خضر بك وأخيه صادر منهم حركات وأمور غير مرضية، ومادين أيديهم إلى قرش الميري والمقاطعات وصاروا آخذين منهم وذلك لا يمكن السكوت عليه، لذلك أصدرنا مرسومنا هذا من ديوان الشام بوصوله إليكم ووقوفكم على فحواه حالا ترموا القبض على متسلمكم خضر بك وأخيه وتضعوهم في القلعة تحت الحفظ وتستحسنوا لكم متسلما من أهالي المدينة بمعرفة الشرع الشريف ومعرفتكم وتحفظوا ما كان للمرحوم حسين باشا من ودايع واشياء ولبس.

في ١٢ صفر سنة ١٢٠٩هـ.

والي دمشق الشام وصيدا حالا أحمد باشا الجزار"[2]

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٥، ص ٨٠.
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤، ص ١١٦.

وبناءً على ذلك اجتمع أعيان الولاية وكلفوا علي آغاسي ينكجريان بأمور المتسلمية[1]. وبعد ذلك أرسل الجزار أوامره بعزل دزدار القلعة وتعيين بديل عنه[2]. ولا شك أن هدف الجزار من وراء ذلك ربط القوى الفاعلة في الولاية بتبعية له لكي يتمكن من السيطرة عليها.

بالإضافة إلى ذلك فقد تابع الجزار تدخُّله في أوضاع طرابلس الداخلية، فكان يدعم بعض فرقاء النزاع ضد بعضهم الآخر. من ذلك مثلا تحريضه مصطفى آغا الدلبة على الثورة ضد متسلم طرابلس إبراهيم آغا سلطان، مما اضطر هذا الأخير إلى الهرب من طرابلس، ثم العودة لحصارها سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م وإلحاق أضرار فادحة بها. الأمر الذي دفع أعيانها إلى الاستنجاد بوالي دمشق عبد الله باشا العظم طالبين منه تعيين متسلم جديد على المدينة، كما استنجدوا بعلي بك الأسعد المرعبي لفك الحصار عن مدينتهم[3].

ومن جهة أخرى، نلاحظ أنه بعد وفاة والي طرابلس درويش حسن باشا في ٢ رجب ١٢٣٩هـ / ١٨٢٤م، سارع ديوان ولاية الشام إلى تعيين محمد آغا خلفا له، ريثما تصدر أوامر الدولة العثمانية[4]. ولا شك أن تدخُّل ولاة صيدا والشام في شؤون طرابلس على هذا النحو يعكس ضعف عائلاتها السياسية وعجزهم عن ضبط الأوضاع فيها، في وقت كانت فيه الدولة الغائب الأكبر عن مسرح الأحداث في بلاد الشام.

٣- فترة الحكم المباشر لولاة صيدا والشام في طرابلس

يبدو أن محاولات ولاة صيدا والشام مَدّ نفوذهم إلى طرابلس قد نجحت في النهاية، وبدأت الدولة منذ سنة ١٧٩٠م تسند إلى أحدهم شؤون ولايتها، بدلاً من تعيين والٍ

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤، ص ١١٦. ينظر نص الوثيقة في الملحق رقم ١.
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤، ص ١٢٦.
٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٦، ص ٣٥.
٤- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٠، ص ٢٣١.

أصيلٍ عليها. إذ نلاحظ في الوثائق الرسمية أنها أصبحت في العقد الأخير من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر، تسند إما إلى والي الشام عبد الله باشا العظم وخليفته يوسف باشا الكنج ثم درويش باشا من بعده، وإما إلى أحمد باشا الجزار والي صيدا وخلفائه من بعده مثل سليمان باشا وعبد الله باشا. وبعد عودة العثمانيين إلى بلاد الشام سنة ١٨٤٠م، أسندت الدولة العثمانية ولاية طرابلس إلى والي صيدا أحمد عزت باشا، ثم لخلفه من بعده أحمد باشا سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤١م[١].

وهكذا أصبحت ولاية طرابلس تدار إما بواسطة والي صيدا أو والي الشام؛ الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن وجودها أصبح شكلياً منذ ذلك التاريخ. أمّا من الناحية الفعلية فإنها أصبحت بحكم الملغاة، لأن دورها قد جُيّر لصالح صيدا أو الشام.

بالإضافة إلى ذلك تدل المعطيات على أن إسناد ولاية طرابلس إلى والي صيدا أو والي الشام لم يكن يتم برغبة وقرار مباشر من قبل المسؤولين في العاصمة استنبول، بقدر ما كان يتم بفعل الأمر الواقع. ذلك أن صراعات عديدة نشأت بين واليي صيدا والشام من أجل الفوز بها. نذكر منها الصراع الذي نشأ بين واليها غازي حسين باشا ووالي صيدا أحمد باشا الجزار.

نستدل على هذا الصراع من الوثائق الرسمية المدونة في سجلات محكمتها الشرعية. ذلك أن هذه الوثائق تشير إلى تقرير ولايتها على أحمد باشا الجزار سنة ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م[٢]؛ في حين تشير وثائق أخرى إلى أنها كانت في تلك السنة لغازي حسين باشا. ونستنتج من ذلك، أن هذا الأخير كان يمارس حكمها نظراً لترداد اسمه في وثائق أخرى عديدة ومؤرخة تعود إلى نفس العام[٣]، مما يدل على أن الجزار لم يتمكن من انتزاعها منه في تلك السنة، لكنه تمكن من قتله مسموماً في السنة التالية[٤].

١- ينظر جدول ولاة طرابلس.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٣، ص٢٣٧.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٤، ص ٥٠ وص ١١٦.
٤- ADEL. Ismail:Documents Diplomatiques Et Consulaires Relatifs A L'histoire Du Liban, Beyrouth, 1976, T. 4, PP: 351-380.

ويبدو أن استعراض أسماء ولاة طرابلس انطلاقاً من العام ١٦٦٦م وفقاً لما جاء في وثائق سجلات محكمتها الشرعية، يساعدنا كثيراً في فهم مظاهر التراجع التي تحدثنا عنها:

جدول أسماء ولاة طرابلس في عصر الالتزام

السنة	اسم الوالي	ملاحظات
١٠٧٧هـ/١٦٦٦م	أحمد باشا[١]	
١٠٧٩هـ/١٦٦٨م	خليل باشا[٢]	
١٠٨٨هـ/١٦٧٧م	محمد باشا[٣]	
١١٢٧هـ/١٧١٥م	أحمد باشا[٤]	
١١٣٦هـ/١٧٢٤م	إسماعيل باشا العظم[٥]	
١١٣٧هـ/١٧٢٥م	سليمان باشا العظم	استمرّ فيها حتى سنة ١٧٢٧م[٦]
١١٤١هـ/١٧٢٨م	ابراهيم باشا العظم	هو ابن اسماعيل باشا العظم والي طرابلس سابقاً، قامت ثورة ضده في طرابلس سنة ١٧٣٠م[٧]
١١٤٣هـ/١٧٣٠م	عثمان باشا	تجددت الثورة ضده في طرابلس[٨]
١١٤٤هـ/١٧٣١م	سليمان باشا العظم	وليها للمرة الثانية فأخمد ثورتها[٩]
١١٤٧هـ/١٧٣٤م	إبراهيم باشا الكردي[١٠]	
١١٥٠هـ/١٧٣٧م	حسن باشا[١١]	
١١٥٢هـ/١٧٤٠م	مصطفى باشا	استمر والياً عليها حتى سنة ١١٥٦هـ/١٧٤٣م[١٢]
١١٥٩هـ/١٧٤٦م	محمد باشا[١٣]	
١١٦٤هـ/١٧٥٠م	اسماعيل باشا	استمر واليا عليها حتى سنة ١١٦٥هـ/١٧٥١م[١٤]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١، ص ١١.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢، ص ٥٠.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٣، ص ١٠٥.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥، ص ١٢.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤، ص ٧، وسجل ٦، ص ٣٤.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٦، ص ٧.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٦، ص ١٧٥، وسجل ٧، ص ٣.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٥ - ٦.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٨٧.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ٨٤.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٦.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢١٨، وسجل ٨، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٨، ص ١٦٢.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٢، ص ٣٠٦ و٥٠٢.

١١٦٥هـ/١٧٥١م	سعد الدين باشا	وليها للمرة الثانية واستمر فيها حتى سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م(١)
١١٦٩هـ/١٧٥٥م	مصطفى باشا	استمر فيها حتى سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م(٢)
١١٧١هـ/١٧٥٧م	عبد الرحمن باشا(٣)	
١١٧٢هـ/١٧٥٨م	محمد باشا	استمر فيها حتى سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م(٤)
١١٨٣هـ/١٧٦٨م	عثمان باشا(٥)	
١١٨٧هـ/١٧٧٣م	يوسف باشا العظم	استمر فيها لغاية ١١٩٣هـ/١٧٧٩م(٦)
١٢٠٠هـ/١٧٨٦م	سليمان باشا	وهو مملوك أحمد باشا الجزار والي صيدا(٧)
١٢٠٣هـ/١٧٨٨م	عثمان باشا المرعبي	وهو أول والٍ على طرابلس من أريافها، عُزل في نيسان ١٧٩٠(٨)
١٢٠٤هـ/١٧٩٠م	خليل باشا العظم	جمع ولايتي دمشق وطرابلس معاً، بقي والياً عليها ٢١ يوماً فقط(٩)
١٢٠٤هـ/١٧٩٠م	درويش حسن باشا العظم	سبق وعيّن والياً على طرابلس من جمادى الأولى ١٢٠٤هـ إلى ٣ رجب ١٢٠٤هـ. إذا خلال ثلاثة أشهر عيّن درويش باشا مرتين وخليل باشا مرة ممّا يدلّ على اضطراب الأوضاع في طرابلس من جهة وضمن عائلة العظم من جهة أخرى، وقد بقي فيها درويش حسن باشا لغاية ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م(١٠)
١٢٠٧هـ/١٧٩٢م	غازي حسين باشا	والي طرابلس وحدها(١١)
١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	أحمد باشا الجزار	والي صيدا وطرابلس في آن معاً(١٢)
١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	غازي حسين باشا	للمرة الثانية، مات سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م مسموماً من قبل الجزار وهو في طريق عودته من الحج، فحاول الجزار وكان والياً على دمشق وصيدا مدّ سلطته إلى طرابلس(١٣)
١٧٩٥م	خليل باشا العظم	وهو ابن عبدالله باشا العظم والي الشام(١٤)

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ٩٦ و١٠٤، وسجل ١٤، ص ٢٩٠.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٤، ص ٦٦٦، وسجل ١٥، ص ٢٧.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٢٩.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٥، ص ١٠، وسجل ١٦، ص ٩٦، وسجل ١٨، ص ١٠٣، وسجل ٢٠، ص ١٣٦، وسجل ٢١، ص ١٢٨.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٧، ص ٢٥٧.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ١٣، وسجل ٢٢، ص ٣٩ و١٩٤.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٥، ص ٨٠.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٢، ص ٥٤، ١٢٥.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣١، ص ٥٣.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٦، ص ٦٩ و١٦٦، وسجل ٢٧، ص ٥٥.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٦، ص ٦٩ و١٦٦، وسجل ٢٧، ص ٥٥.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٣، ص ٤٩.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٤، ص ١١٦.
١٤- حيدر أحمد شهاب: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩، ج١، ص ١٧٨-١٧٩.

١٧٩٥م	يوسف باشا العظم	شقيق عبدالله باشا العظم والي دمشق، استمر فيها حتى سنة ١٨٠٠م وخرج منها بثورة ضدّه(١)
١٢١٦هـ/١٨٠١م	عبدالله باشا العظم	والي الشام وطرابلس في آنٍ معاً، استمر فيها حتى سنة ١٢١٨هـ/١٨٠٣م(٢)
١٢١٨هـ/١٨٠٣م	أحمد باشا الجزار	والي صيدا والشام وطرابلس معاً(٣)
١٨٠٨م	يوسف باشا الكنج	والي الشام وطرابلس(٤)
١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م	سليمان باشا	والي صيدا وطرابلس، استمر بها إلى سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م(٥)
١٢٣٥هـ/١٨٢٠م	عبدالله باشا	والي صيدا وطرابلس(٦)
١٢٣٨هـ/١٨٢٢م	درويش حسن باشا	والي الشام وطرابلس: توفي في ٢ رجب سنة ١٢٣٩هـ/ آذار ١٨٢٤م وعُين بالوكالة عنه محمد آغا بموجب فرمان صادر عن ديوان الشام(٧)
١٢٣٩هـ/١٨٢٤م	محمد باشا	والي طرابلس فقط(٨)
١٢٣٩هـ/١٨٢٤م	سليمان باشا العظم	والي طرابلس فقط(٩)
١٢٤٠هـ/١٨٢٤م	علي باشا الأسعد المرعبي	وهو ثاني والٍ على طرابلس من عكار، استمر بها حتى سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م(١٠)
١٢٤٢هـ/١٨٢٧م	محمد أمين باشا	والي طرابلس فقط(١١)
١٢٥٦هـ/١٨٤٠م	محمد عزت باشا	بعد عودة العثمانيين إلى بلاد الشام وانسحاب العسكر المصري منها، كان والياً على صيدا وطرابلس(١٢)
١٢٥٦هـ/١٨٤١م	أحمد باشا	سر عسكر بر الشام ووالي صيدا وطرابلس معاً(١٣)

إن قراءة متأنية لهذا الجدول تظهر لنا المعطيات التاريخية الآتية:

"١- أن طرابلس كانت حتى سنة ١٧٢٣م تدار بواسطة ولاة من خارج بلاد الشام، متفرغين لإدارة شؤونها، مستقلين عن ولاة صيدا ودمشق.

1- Adel Ismail: **Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban**, Beyrouth, 1976, t. 4, pp. 351-380.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٩، ص ١٠٨، وسجل ٣٦، ص ٤٥ و٤٩ و١٤٧.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦، ص ٣٣.
٤- حيدر أحمد شهاب: مصدر سابق، ج٢، ص ٥٣٥.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٩، ص ١٣-١٤، وسجل ٤٠، ص ١٩، وسجل ٤١، ص ٤٢، وسجل ٤٢، ص ١٢٦ و١٧٨، وسجل ٤٣، ص ١٧٧ و٢٤٣.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٣، ص ٢١٦، وسجل ٤٥، ص ٨٩-٩٠.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٨، ص ٨٤.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٨، ص ١٣٩.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٩، ص ٨.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٩، ص ٥٨، وسجل ٥٠، ص ٥ و١٨.
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٠، ص ١١٣-١١٤.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٣٥-٣٦.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٥٠.

"٢- أن أسرة آل العظم الحاكمة في دمشق بدأت تطمع في ولاية طرابلس، وأن بعض أفرادها نجح في تولي إدارتها ما بين سنتي ١١٣٦هـ/١٧١٥م-١٢٣٩هـ/١٨٢٤م.

"٣- عودة ولاة دمشق وصيدا للتدخل في شؤون طرابلس، في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وقد حاول كل منهم مدّ نفوذه إليها. فقد نجح والي دمشق في تعيين أحد أقاربه يوسف باشا العظم والياً عليها سنة ١٧٧٩م، كما نجح والي صيدا أحمد باشا الجزار في تعيين مملوكه سليمان باشا والياً عليها سنة ١٧٨٦م، وكذلك حاول مد يده إليها بعدما توفي وإليها غازي حسين باشا سنة ١٧٩٤م.

"٤- ابتداءً من سنة ١٧٨٦م وحتى سنة ١٨٣١م أصبحت طرابلس تسند إلى والي دمشق تارة وأخرى لوالي صيدا، وقلما عيّن عليها في هذه المرحلة ولاة متفرغون ومستقلون عن ولايتي دمشق وصيدا، مما يعني وضعها تحت إمرة هذا أو ذاك، كما يعني أيضاً أنها لم تعد مركز ثقل سياسي وإداري في نظر الدولة العثمانية، بدليل أنها أقدمت على إسنادها لوالي دمشق، أو وافقت على أن يجمع بعض ولاة دمشق ولاية طرابلس إليه، وكذلك بالنسبة على بعض ولاة صيدا.

"٥- لكن الملاحظة الأهم أنه رغم كل ذلك بقيت ولاية طرابلس حتى سنة ١٨٤١م ملحوظة في التقسيمات الإدارية في بلاد الشام (يستثنى من ذلك فترة الحكم المصري حيث صنفت متسلمية[١]، ثم شكّلت مع اللاذقية مديرية في أواخر الحكم المصري.

ثانياً – المظاهر الاقتصادية

يتبيّن من دفاتر إلتزام مقاطعات طرابلس في سنة ١٧٣٩/١٧٤٠م أن هذه المقاطعات عرفت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه في القرن السادس عشر[٢]. وكِذلك تدل وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس على خراب عشرات القرى في المقاطعات

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٩، ص ١٠٦.

٢- عصام خليفة: **الالتزام في مناطق من شمال لبنان** من وثائق الأرشيف العثماني، مجلة أوراق جامعية، بيروت، عدد٥، خريف ١٩٩٣، ص ٤٥١.

التابعة لهذه الولاية وهجرة سكانها[١]، وإهمال الفلاحين زراعة أراضيهم في قرى أخرى جرّاء تدنّي سعر محصولها[٢]. هذا وتفيد الوثائق الرسمية العثمانية أن هذا الأمر تفاقم في النصف الأول من القرن التاسع عشر[٣]، مما أدى إلى تقليص الحركة التجارية في مدينة طرابلس.

وتشير وثائق القنصلية الفرنسية في هذه المدينة إلى تدنّي حجم تجارتها مع أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ذلك أن قيمة الصادرات في مرفأ هذه المدينة تدنّت تدريجاً من ٥٠٥٤٢٨ غرشاً سنة ١٧٥٠م إلى ١٨٤١٩٩ غرشاً في العام ١٧٦٢م، وكذلك تدنّت الواردات من ٥٠٥٤٢٨ غرشاً سنة ١٧٥٠م، إلى ١٠٩٩٤٨,١٤ غرشاً سنة ١٧٦٥م[٤].

وتذكر تقارير القناصل الفرنسيين في هذه المدينة أنه لم يبق فيها في العام ١٧٤٥م سوى أربع مؤسسات تجارية فرنسية، في حين كان عددها في السابق تسع مؤسسات. ثم تتابع التقارير وصف أوضاع التجارة في طرابلس في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وتذكر تراجع حركة المرفأ ونقل القنصليات البريطانية والفرنسية منها سنة ١٨٢٣م وسنة ١٨٢٤م[٥]. كما ذكر نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد غيز أن هذه المدينة شهدت سنة ١٨٢٧م تراجعاً في الصادرات والواردات مقارنة مع العام ١٨٢٥م[٦].

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١، ص ٦١-٦٣، حيث نزح سكان ١٩ قرية في عكار سنة ١٦٦٦.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٩، ص ٢٨، وسجل ١٠، ص ٢٤.

٣- فاروق حبلص: **تاريخ عكار الإداري والاقتصادي – الاجتماعي ١٧٠٠ – ١٩١٤**، دار لحد خاطر ودار الدائرة، بيروت ١٩٨٧، ص٩٨-١٠٥.

٤- ينظر التدنّي في قيمة الصادرات والواردات سنوياً من سنة ١٧٥٠م إلى ١٧٦٢م لدى: Adel Isamil: op. cit. t. 3, pp. 393-422.

٥- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 181-182 .

٦- Adel Ismail: op. cit. t.3, pp. 61-63 .

أسباب تراجع دور طرابلس في القرن الثامن عشر

يبدو أن ظاهرة تراجع دور طرابلس تعود إلى سببين رئيسيين، الأول إداري - سياسي والثاني اقتصادي.

١- السبب الإداري - السياسي:

وهو يرتبط بأمرين اثنين: ظروف بلاد الشام عامّة، والأوضاع الداخلية في طرابلس بشكل خاص.

أ- الظروف العامة في بلاد الشام

لقد أدى نظام الالتزام الذي اعتمدته الدولة في إدارة بلاد الشام أواسط القرن السابع عشر إلى ظهور عائلات محلّية حاكمة في بلاد الشام منذ مطلع القرن الثامن عشر من أمثال (ظاهر العمر في صفد، وآل العظم في دمشق وآل الجليلي في الموصل[1] الخ... أمّا ولاية طرابلس فلم تظهر فيها عائلة محلّية طامحة إلى السلطة، مما أتاح المجال لملتزمي مقاطعة عكار المراعبة وباشوات آل العظم في دمشق لكي يمدّوا نفوذهم إليها ويصبحوا ولاة عليها[2].

وإزاء تزايد ضعف الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، قويت سلطة هؤلاء الولاة المحليين، واستبدّ بعضهم في بلاد الشام، وانفردوا في حكمها وإن لم يخرجوا صراحة على الدولة العثمانية. وكان من هؤلاء أحمد باشا الجزار الذي تمكّن من حكم ولاية صيدا من سنة ١٧٧٦م إلى وفاته سنة ١٨٠٤م، وطمع بمدّ نفوذه إلى ولاية دمشق حيث حكم آل العظم، فتمكّن من حكمها أربع مرات. وكان من نتيجة ذلك أن احتدم النزاع بينه وبين آل العظم، ثم بين هؤلاء وخلفاء الجزار في ولاية عكا، وبدأ كل منهما يسعى إلى تدعيم قواه بضم طرابلس إلى حكمه. على ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة

١- عبد الكريم رافق: **العرب والعثمانيون**، دمشق، ١٩٧٤، ص ٢٣١.

٢- فاروق حبلص: **العكاكرة الحكام في ولاية طرابلس**: بحث نشر في أعمال المؤتمر الأول لتاريخ عكار، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٩٥، ص ٤٩

تولّي كل منهما لولاية طرابلس في فترة معينة من سنة ١٧٨٥م إلى سنة ١٨٣٠م. ويعتبر عصر الجزار عصر تبدُّل موازين القوى ومراكز الثقل السياسي في بلاد الشام. فبعد أن كانت دمشق تمدُّ نفوذها إلى ولايتي صيدا وطرابلس، أصبحت عكا سيدة الموقف تتحكم بدمشق وطرابلس في آن معاً[1]. ولا شك أن تنازع ولاة صيدا ودمشق على حكم طرابلس قد انعكس سلباً على هذه الولاية.

ب- الأوضاع الداخلية في طرابلس

في هذه الأثناء كانت الأوضاع الداخلية في طرابلس تتطور لصالح الطامعين بحكمها، فقد نمت الروح العسكرية في مجتمعها بعدما غدا أكثر من عُشر سكانها من العساكر، وتحولت إلى ساحة معارك متتالية طيلة المرحلة الممتدة من سنة ١٨٩٤م إلى سنة ١٨٠١م، حيث دارت بين فرق اليرلية وفرق القابي قول فيها[2]. ويتبيّن من الوثائق الرسمية أن هذه الاضطرابات أدت إلى وصول قادة فرق الإنكشارية إلى السلطة فيها وأصبحوا متسلمين.[3] لكنهم ما لبثوا أن اقتتلوا على منصب المتسلمية، الأمر الذي انعكس على المدينة باضطرابات أمنية وفوضى عارمة.

والأهم من ذلك أن كلاً من هؤلاء لجأ من أجل تدعيم موقعه ضد خصومه إلى الارتباط إما بوالي صيدا وإما بوالي دمشق[4]. ولم تكد المدينة تخرج من هذه الفتن حتى بدأت تعاني الاضطراب وفقدان الأمن جرّاء تمرّد بربر آغا المتكرر ضد ولاة دمشق في الربع الأول من القرن التاسع عشر[5]. ولا شك أن هذه الأوضاع المتردية عملت لصالح ولاة دمشق وصيدا، وساعدهم في تولّي مركز ولاية طرابلس.

١- عبد الكريم رافق: مرجع سابق، ص ٣١٣-٣١٤ و٣١٧.

٢- ينظر تقرير القنصل الفرنسي فيها أوغست أندريا وخلفه السيد غيز عام ١٨١٢م في كتاب: Adel Ismail: op. cit. t4, pp. 335-367

٣- **سجلات المحكمة الشرعية**: سجل ٣٤، ص ١١٦، وسجل ٣٦ ص ٣٣ و٣٥ و٤٩ و١٤٧.

٤- فاروق حبلص، **تفسير آخر لظاهرة بربر آغا**، ينظر هذا المبحث في الفصل الرابع

٥- فاروق حبلص: نفس المرجع.

والسؤال الذي يطرح هنا: ألم تحصل في سائر الولايات الشامية كدمشق مثلاً إضطرابات أمنية واقتتال بين العساكر على نحو ما حصل في ولاية طرابلس؟ ولماذا لم يؤد ذلك إلى إضعافها وتسلّط ولاة طرابلس أو حلب عليها؟

لا شك أن دمشق عانت إضطرابات أمنية في تلك المرحلة[١]، لكن أوضاعها الداخلية كانت مختلفة تماماً عن أوضاع طرابلس، ذلك أنه ظهرت فيها زعامات محلّية طامحة كانت تستفيد من تقاتل القابي قول واليرلية لتدعيم مركزها، على عكس طرابلس التي خلت من مثل هذه الزعامات المحلّية، والشيء نفسه يقال عن صيدا.

٢- السبب الاقتصادي

لا شك أن نظام الالتزام الذي فوَّضت بموجبه الدولة العثمانية الملتزمين سلطة جباية ضرائب إضافية من الفلاحين، قد أدى إلى إفقار الارياف، وتسبب في هجرة سكانها وتدنّي مداخيلها، الأمر الذي انعكس سلباً على خزينة ولاية طرابلس[٢]. ومن جهة أخرى، فقد علّل القنصل الفرنسي أسباب تراجع تجارة طرابلس بأعمال المضاربات التي مارسها التجار الفرنسيون في صيدا على تجارة طرابلس، وممارسات ولاة طرابلس الجائرة بحق هؤلاء التجار[٣].

كما أن توقف التجار الفرنسيين عن طلب الحرير من مرفأ طرابلس، وهجرهم لهذا المرفأ مع التجار المغاربة، كان من أهم أسباب تراجعه. ويبدو أن مرفأ بيروت كان قد بدأ منذ ١٨٢٤م باستقطاب التجار الأوروبيين والدمشقيين والمغاربة، الأمر الذي انعكس سلباً على تجارة كل من طرابلس وصيدا، ذلك أن التجار الأوروبيين، أصبحوا يفضّلون الذهاب إلى بيروت بدلاً من طرابلس أو صيدا، لذلك تحولت إليها القنصلية البريطانية سنة ١٨٢٤م[٤] والقنصلية الفرنسية سنة ١٨٢٣م.

١- ينظر تفاصيلها لدى عبد الكريم رافق: مرجع سابق.
٢- فاروق حبلص: مرجع سابق، ص ٧٥-١٠٠.
٣- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 380-393
٤- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 181-182

وقد جاء في أحد هذه التقارير المعدّة سنة ١٨٢٤م ما يلي:

"نلاحظ في السنوات البعيدة نشاط التجار الأجانب في هذا المرفأ من فينسيا وهولندا الذين حلّ محلهم التجار الإنكليز، هؤلاء تركوا هذه المدينة أيضاً واتجهوا إلى بورصة لاستيراد الحرير منها منذ سنة ١٧٧٠م،وسحبوا القنصلية من طرابلس،واستعاضوا عنها بمكتب عهدوا بإدارته إلى أرثوذكسي من قبرص منذ خمس سنوات"[١]. ويبدو أن الأحداث الأمنية التي شهدها طرابلس في تلك المرحلة كما رأينا كانت أيضاً من الأسباب المهمة في تحوُّل التجار عن هذه المدينة. وقد علل القنصل الفرنسي في طرابلس السيد غيز تراجع تجارتها في العام ١٨٢٧م بسبب الأحداث التي شهدتها المدينة، والتي تعرضت خلالها بيوت الأرثوذكس للنهب، الأمر الذي أخاف التجار الأجانب وأوقف مجيئهم إلى طرابلس، فأوقفوا التصدير منها[٢]. وفي سنة ١٨٢٨م هرب جميع الفرنسيين المقيمين في طرابلس، وفرّ نائب القنصل الفرنسي منها حالما لاحت في الأفق بوادر حرب بين روسيا والدولة العثمانية[٣].

إذن الاضطرابات الأمنية التي شهدتها طرابلس في أواخر القرن الثامن عشر والربع الأول من التاسع عشر، وكذلك مزاحمة مرفأ بيروت لها، كانا برأي القناصل الفرنسيين السبب في تراجع تجارة هذه المدينة.

بيد أنه بالإضافة إلى هذه الأسباب الجوهرية، هناك سبب آخر في تراجع تجارة هذه المدينة، يكمن في التطورات السياسية في المنطقة التي تمثلت في تنامي الإمارة الشهابية، وتوسّع الأمراء الشهابيين في الأجزاء الجنوبية من ولاية طرابلس، إذ ضموا إليهم منذ حكم الأمير يوسف الشهابي سنة ١٧٦٦م مقاطعات جبيل والبترون والكورة وبشري والزاوية، هذه التطورات أدت إلى أمرين أساسيين كلاهما انعكس سلباً على طرابلس:

الأول: هو تحوُّل تجارة هذه المقاطعات من ميناء طرابلس إلى بيروت الميناء الرئيسي للإمارة.

١- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 52-56.
٢- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 61-63
٣- Adel Ismail: op. cit. t. 3, pp. 62-63

والثاني: هو سلخ هذه المقاطعات عن ولاية طرابلس وإلحاقها بقائمقامية النصارى منذ ١٨٤١م[١]، الأمر الذي أدى إلى تقليص صلاحيات طرابلس الإدارية عن محيطها.

كما نلاحظ من خلال أوراق شركة الخواجات ميخائيل وجبور طوبيا التي عرفت بشركة عمشيت، أن هذه الشركة احتكرت إنتاج مناطق بشري والبترون والزاوية وجبيل إبان الحكم المصري، وكانت تصدره إلى أوروبا عن طريق ميناء بيروت[٢].

يبدو أن هذا التراجع الاقتصادي بأشكاله المختلفة، من تدهور الزراعة في الأرياف الملحقة بطرابلس، وتقلّص تجارة مرفئها، مع تراجع دورها السياسي والإداري، وتفاقم الأوضاع الأمنية فيها، كان بمثابة إلغاء فعلي لهذه الولاية التي لم يبق لها وجود إلا في الدفاتر العثمانية.

الإلغاء النهائي لولاية طرابلس

لا شك أن هذه الأوضاع التي وصلت إليها طرابلس في القرن التاسع عشر، وبخاصة تدنّي قيمة الضرائب التي تدفعها للخزينة في الأستانة، كانت كافية لإقناع العثمانيين بالتفكير جدياً بإلغائها، ذلك أن وفرة هذه الضرائب وتأمين تحصيلها اللتين شكلتا فيما مضى أحد أهم أسباب جعلها ولاية، لم تعد قائمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

لكن انشغال العثمانيين في وضع تنظيم إداري جديد لبلاد الشام بعد عودتهم إليها عقب هزيمة محمد علي باشا المصري، قد أخّر بعض الشيء، إلغاء ولاية طرابلس، ذلك أن سجلات المحكمة الشرعية في هذه المدينة تبيّن أنه في اليوم التالي لانسحاب الجيش المصري

١- فاروق حبلص: **الإدارة العثمانية في الكورة** بحث ألقي في المؤتمر الأول لتاريخ الكورة ونشر في أعمال المؤتمر، دار إعلاميا، طرابلس ١٩٩٩م، ص ٩٨ - ٩٩

٢- **أوراق شركة عمشيت التجارية** (١٨٣٨ - ١٨٥٩م).

منها في ٢١ شعبان سنة ١٢٥٦هـ/١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠م[١]، عيّنت الدولة العثمانية محمد عزت باشا والياً عليها وعلى ولاية صيدا في آن معاً. وقد اتخذ هذا الأخير من صيدا مقراً لإقامته، وبادر فور وصوله إليها إلى إصدار بيورلدي يقضي بتعيين الحاج عبد القادر أفندي متسلماً على طرابلس[٢]. ثم عزله وعيّن مكانه محمد آغا الفاضل[٣]. وفي أوائل ذي الحجة سنة ١٢٥٦هـ/ شباط سنة ١٨٤١م، عيّنت الدولة أحمد باشا زكريا سر عسكر برّ الشام والياً على صيدا وطرابلس[٤].

وتطالعنا وثيقة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بفرمان تعيين والٍ على الشام في أول ذي الحجة سنة ١٢٥٦هـ/ شباط سنة ١٨٤١م؛ وبكتاب أرسله هذا الأخير إلى نائب الشرع الشريف في طرابلس يعلمه فيه بتعيينه والياً على ولاية الشام، ويأمره فيه بالتزام أوامر الدولة العلية العثمانية، وحفظ الأمن، والمحافظة على الرعايا في طرابلس[٥]. مما يسمح لنا بالاستنتاج أن طرابلس ألحقت بولاية الشام في ذلك التاريخ بعدما كانت ولاية تسند إلى والي صيدا. لكن إلحاق طرابلس بولاية الشام بعد إلغائها في شباط سنة ١٨٤١م، لم يدم طويلاً، بدليل أن سالنامات الدولة العثمانية ووثائق المحكمة الشرعية في طرابلس تدلّ على أنها كانت في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٣هـ/ سنة ١٨٤٧م سنجقاً تابعاً لولاية صيدا[٦]. وقد ظلّت كذلك حتى العام ١٨٦٤م[٧]. وفي ذلك العام شُكّلت

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٣٨، وذلك خلافا لما ذكره بعض المؤرخين من أن انسحاب الجيش المصري كان في أواسط كانون الأول ١٨٤٠م. نذكر منهم محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. دار النفائس، بيروت ١٩٨١م، ص ٤٦٨.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٣٥-٣٦.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٤٠-٤١.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٥٠. وهذه المعطيات تخالف ما ذكره عبد العزيز عوض من أن ولاية طرابلس اختفت عن التقسيمات الإدارية في بلاد الشام بعد عودة العثمانيين إليها سنة ١٨٤٠م، وأصبحت لواءً تابعاً لصيدا (ينظر محمد عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م، ص ٦٥).

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٦، ص ٥٩.

٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٨،ص ٢٥١ حيث نجد نص بيورلدي أرسله والي صيدا إلى قائمقام طرابلس يعلمه فيه بقرار الدولة منع تصدير الحبوب إلى دول أوروبا بسبب القحط والجفاف.

٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٦٩، ص ٣٥١، وسالنامة ١٢٦١ هـ دفعة ٣ ص ٨٣ وسالنامة ١٢٦٦ هـ، دفعة ٤، ص ٨٥.

ولاية سورية، وألحق بها لواء طرابلس وتوابعه[1]. ثم انتقلت تبعية طرابلس إلى بيروت التي شكّلت مركز ولاية منذ عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م[2] وظلت كذلك حتى خروج العثمانيين منها سنة ١٩١٨م.

أسباب إلغاء ولاية طرابلس

من الضروري الإشارة بداية إلى أن الدولة العثمانية أعادت النظر في تقسيماتها الإدارية في جميع البلدان التابعة لها في عصر التنظيمات، فألغت بعض الولايات وضمّتها إلى ولايات أخرى، كما أوجدت ولايات جديدة، بحيث أصبح عدد ولاياتها سنة ١٨٦٤م ثلاثين ولاية بدلاً من سبع وعشرين. لكن يبدو أن هذه التعديلات بدأت في بلاد الشام قبل أن تنتقل إلى غيرها بحوالي عشرين سنة، وطالت أولاً ولاية طرابلس، ولا شك أن لذلك أسباب خاصة.

فبالإضافة إلى تراجع مركز هذه الولاية الإداري والاقتصادي، واضطراب الأوضاع الأمنية فيها في الربع الأول من القرن التاسع عشر كما رأينا، فإن السياسة الجديدة التي اعتمدتها الدولة العثمانية في إدارة بلاد الشام عامة بعد استعادتها من المصريين سنة ١٨٤٠م، حتّمت هذا الإلغاء[3]. ذلك لأنها عمدت إلى القضاء على الحكم المحلي، وإلغاء نظام الالتزام[4] الذي كان المدخل لنشوء سلطة العائلات المحلية فيها، وبدأت تؤسّس لإدارة مركزية تهدف إلى ربطها مباشرة بالعاصمة استنبول. ويرى بعض المؤرخين أن تجربة الحكم المصري في بلاد الشام كانت تجربة ناجحة في الحكم المركزي، وأنها مهّدت الطريق أمام العثمانيين لإجراء تنظيمات جديدة وإنهاء الحكم السطحي بعدما علّمت

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧٢، ص ١٣١.

٢- محمد أمين الصوفي السكري: **سمير الليالي**، مطبعة الحضارة، طرابلس، ١٣٢٧هـ، ج ١، ص ٩٥ - ١٠٨.

٣- مدحت باشا: **مذكرات مدحت باشا**، ترجمة يوسف كمال حتاته. القاهرة ١٩١٣م، ص ١٣٨.

٤- ألغي نظام الالتزام بموجب **خط كالخانة سنة ١٨٣٩**. لكننا نلاحظ في وثائق سجلات المحكمة الشرعية أن هذا النظام ظلّ معمولاً به في ولاية طرابلس حتى سنة ١٨٤١م، أي بعد عودة العثمانيين إليها بثلاثة أشهر تقريباً: **ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٥٦، ص ٣٥-٣٦.

سكان هذه البلاد معاني الطاعة والنظام والخضوع لأوامر الدولة. وقد بدأ العثمانيون تطبيق هذه المركزية منذ عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٨٣٩-١٨٦١م)[1].

بيد أن الخطوة الأولى لإقامة الحكم المركزي كانت تقضي بتقليص عدد الولايات الشامية تمهيداً إلى حصرها سنة ١٨٦٤م بولايتين فقط: ولاية سورية التي تشكّلت من أراضي ولايات صيدا وطرابلس والشام، أي بمجمل الأجزاء الجنوبية من بلاد الشام، وولاية حلب التي ضمّت الأجزاء الشمالية منها[2]. فكان أن ألغيت ولاية طرابلس سنة ١٨٤١م، وألحقت بولاية صيدا، ثم ألغيت الولايتان معاً وضمّتا إلى ولاية سورية كما رأينا.

إذن بدأت السلطة المركزية بتقليص ولايات جنوبي بلاد الشام من ثلاثة إلى اثنتين. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، لماذا إلغاء طرابلس أولاً؟ هل كانت الولاية الشامية الوحيدة التي عرفت الحكم المحلي أو الاضطرابات الأمنية؟

لا شيء من ذلك كله، لأن كلاً من صيدا والشام عرفت الحكم المحلي والإضطرابات الأمنية التي ربما كانت أكثر إزعاجاً للدولة العثمانية[3] من تلك التي دارت في طرابلس في الربع الأول من القرن التاسع عشر. لكن ولاية طرابلس أصيبت بنكسات جعلتها الحلقة الأضعف في سلسلة المشاكل التي كان على الدولة العثمانية مواجهتها في جنوبي بلاد الشام، لذلك كان من الطبيعي أن تبدأ بها.

١- محمد عبد العزيز عوض: مرجع سابق، ص ٥٠-٥٥.

٢- محمد عبد العزيز عوض: مرجع سابق ص ٦٩-٧٠.

٣- حول أوضاع ولايتي صيدا ودمشق ينظر عبد الكريم رافق: مرجع سابق.

ففي الوقت الذي تراجع فيه اقتصادها، وقلّت مداخيلها على نحو ما رأينا، بحيث أنها ربما لم تعد تكفي لسد نفقات الجهاز الإداري لولايتها، كانت دمشق تنمو اقتصادياً[١]، وكانت صيدا ما تزال تحتفظ بنشاطها التجاري.

كانت انعكاسات الإدارة المصرية (سنة ١٨٣١ - سنة ١٨٤٠م) أشدَّ عنفاً في طرابلس من غيرها في سائر الولايات، بحيث أفقدها زعاماتها السياسية الفاعلة التي تمتلك الجرأة على الجهر بالمعارضة في وجه السلطة؛ بعدما أقدم إبراهيم باشا المصري على إعدام ثلاثة وثلاثين من زعماء طرابلس وأريافها سنة ١٨٣٣م. وإبعاد من حالفه من أبنائها (مصطفى آغا بربر)[٢]. وهكذا طهّر الحكم المصري طرابلس من عناصر المعارضة وسلّمها للعثمانيين أداة طيّعة سهلة الانقياد لمشيئتهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن توقيت إلغاء ولاية طرابلس في شباط من سنة ١٨٤١م أولاً، وإلحاقها بولاية صيدا تحديداً، لهما دلالة مهمة في شرح أحد أهم أسباب إلغائها. ذلك أن الاضطرابات السياسية والأمنية التي بدأت بوادرها في الإمارة الشهابية منذ سنة ١٨٤١م بعد انسحاب المصريين منها، وتزايد تدخّل الدول الأوروبية فيها على نحو أزعج الدولة العثمانية وحملها على القبول بنظام القائمقاميتين، كل ذلك اضطر الدولة العثمانية لتقوية نفوذ والي صيدا التي كانت الإمارة الشهابية تشكّل إحدى ملحقاتها، فضمّت إليه سنجق طرابلس الذي يحيط بالحدود الشمالية لقائمقامية النصارى، من أجل تمكينه من مراقبة ما يجري في أقصى مناطق هذه القائمقامية بعداً عن صيدا.

وهكذا جاء إلغاء ولاية طرابلس سنة ١٨٤١م نتيجة حتمية للمركزية الإدارية الصارمة التي اتّبعتها الدولة العثمانية، وللتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مدينة طرابلس وبلاد الشام عامة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

١- مجلة دراسات تاريخية: العددان ١٧-١٨، آب-تشرين ثاني ١٩٨٤م. دراسة للدكتور عبد الكريم رافق بعنوان: الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، ص ١١٥-١١٩

٢- نوفل نوفل: مخطوط كشف اللثام. مصدر سابق، ص ٤٧٤-٤٧٥، وحكمت شريف: مصدر سابق، ص ١٣٤

ملحق رقم -١-

"مراسلة لجانب علي أغاسي زاده ينكجريان آغاسي حالا" بالحمية بالمتسلمية:

هذه المكاتبة الشرعية من مجلس الشرع القويم إلى عمدة الأماجد والأعيان علي آغا ينكجريان آغاسي طرابلس الشام حالا زيد مجده.

ننهي إليك بعد التحية والتسليم بأنه بعد أن ورد المرسوم المطاع الواجب القبول والإتباع من حضرة الدستور المكرم الوزير الموقر المفخم الحاج أحمد باشا الجزار أمير الحاج الشريف ووالي دمشق الشام وصيدا حالاً أدام الله إقباله وأيد سعادته وإجلاله المتضمن بأنه بانتقال المرحوم حسين باشا اقتضى رفع خضر بك المتسلّم للقلعة وتستحسن الأفندية والأعيان بمعرفة حاكم الشرع الشريف ومعرفتهم متسلّم لأجل تعاطي أمور المدينة المخاطب أفنديتها وأعيانها بطرابلس الشام ويقوم بمصالحها إلى حين ظهور أوامر الدولة العلية. فبعد قراية البيورلدي المنيف والإجابة من الجميع بالإقبال والإطاعة وتنفيذ الأمر استحسن الجميع بأنك تتعاطى أمر المتسلمية بطرابلس الشام لتعاطي أمور المدينة ومصالحها فبناء على ذلك وسبق العادة حررنا لك هذه المراسلة لتعاطي أمور المتسلمية بطرابلس الشام والحفظ إلى حين ظهور أوامر الدولة العلية...

حرّر في رابع عشر صفر سنة تسع ومائتين وألف.

من الفقير السيد مصطفى سندروسي زادة

المولى بطرابلس الشام

مع الختم المعتاد[١]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٣٤، ص ١١٦

الفصل الثاني

اقتصاد ـ تجارة ـ ضرائب وخدمات

١- الضرائب والخدمات العامّة في ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني ١٥١٦-١٩١٨م

تشكّل دراسة الضرائب على خط متواز مع الخدمات العامّة التي تقدّمها دولة ما، المدخل الرئيسي للوقوف على حقيقة العلاقة بينها وبين مواطنيها. ذلك أن هذين المرفقين يشكّلان القضية المركزية في حياة الناس على مرّ العصور، ويؤشران على سلبية أو إيجابية نظرة الدولة لمواطنيها ومدى احترامها لحقوقهم، والتزامها بقيادة المجتمع نحو التقدم والرقي، كما يدلّان على موقف هؤلاء منها، ونظرتهم إليها، ومدى تعاونهم معها، أو خداعها والتملّص من تأدية واجباتهم تجاهها.

الإطار الجغرافي والزمني للبحث

ينحصر هذا البحث في ولاية طرابلس، ويمتد من بداية الحكم العثماني فيها سنة ١٥١٦م، إلى نهايته سنة ١٩١٨م. وبما أن سكان هذه الولاية كانوا بمعظمهم من العرب، فإن هذا البحث سيضيء على خلفية العلاقة بين العرب والأتراك عامّة، لأن ما دار في طرابلس، كان مماثلاً لما دار في سائر الولايات العربية. كما أنه يعطي فكرة أساسية عن واقع الحكم العثماني للبلاد العربية، ويبيّن ما إذا كانت الدولة العثمانية قد حكمت هذه البلاد على خلفية أنها جزء من إمبراطورية إسلاميّة تتساوى فيها جميع العناصر من أتراك

وعرب وسواهم، أم أنها كانت تضع هؤلاء في خانة التابعين لها، الذين ترتبت عليهم خدمتها وتقديم الضرائب لرفاهية العاصمة والسلطة والعنصر التركي.

المصادر والمراجع

يرتكز هذا البحث بصورة رئيسية إلى سجلات المحكمة الشرعية في حلبا، وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، حيث نجد تفصيل ما دفعه المكلّفون من ضرائب سواء كانت رسمية، أو إضافية غير منصوص عليها في الأنظمة الضريبية العثمانية. سنشير في الهوامش إلى سجلات المحكة الشرعية في طرابلس بعبارة "سجل". كما اعتمدنا على سالنامات ولاية بيروت للسنوات ١٨٩٣م، ١٩٠١، ١٩٠٦، ١٩٠٨م، وسالنامة ولاية سورية للعام ١٨٨٣م، وبعض دفاتر تحصيل الضرائب من قرى لواء طرابلس، مثل "دفتر عشور قرية مشمش لسنة ١٣٢٣هـ" و"دفتر تكاليف ويركو قرية مشمش وسائره لسنة ١٣٢٣هـ". كما اعتمدنا أيضاً على عدد كبير من إيصالات دفع ضرائب، وتذاكر ضرائب، وإيصالات بيع حنطة في طرابلس، وهي تعود كلّها إلى المرحلة ما بين سنتي ١٨٩٠ - ١٩١٤م.

هذا بالإضافة إلى مذكّرات بعض المعاصرين من كبار موظفي الإدارة الرسمية في طرابلس وبيروت، مثل مدير المكتب التجاري في بيروت رفيق التميمي، والمدير الثاني في المكتب السلطاني في بيروت محمد بهجت، اللذين كلّفهما والي بيروت عزمي بك التجوّل في أنحاء ولايته، ووضع دراسة عن أوضاعها واحتياجاتها، وقد نُشرت دراستهما تحت عنوان "ولاية بيروت"، وسنشير إليها في الهوامش بـ "التميمي وبهجت". وكذلك مخطوط حكمت شريف الذي شغل منصب باشكاتب بلدية طرابلس سنة ١٩٠٤م، ووضع مخطوطاً بعنوان "تاريخ طرابلس"، وباش كاتب مجلس إدارة طرابلس محمد أمين الصوفي السكري الذي وضع كتاباً عنوانه "سمير الليالي".

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدنا على بحث للدكتور عصام خليفة عن الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس في القرن السادس عشر، الذي وضعه إستناداً إلى أرشيف اسطنبول الرسمي.

الضرائب

لقد ارتكز النظام الضريبي العثماني على مصادر الدخل الأساسية في الولايات، كالإنتاج الزراعي والريفي والحيواني، والرسوم الجمركية، وضرائب البيع والأسواق، والغرامات، وبدل الخدمات الإقطاعية، وضرائب العروس، وموارد المرافق الإنتاجية، مثل الملاّحات والأسواق والمطاحن والمعاصر ودواليب الحرير، وجزية أهل الذمّة، والعوارض الطارئة التي كانت تفرضها الدولة في حالات العجز لمدة سنة واحدة من حيث المبدأ، وكان مقدارها مرهوناً بقدرة كل منطقة على تحمُّل دفعها. وكان تأثير كل من هذه الضرائب على السكان مختلفاً باختلاف عملهم ومكان إقامتهم، فضرائب المحصول الزراعي أثّرت على الأرياف أكثر من تأثيرها في المدن، في حين تأثّرت هذه الأخيرة بضرائب التجارة والحرف والخدمات. لذلك فقد رأيت أنه من الأفضل الفصل بين ضرائب الأرياف وضرائب المدن.

لكن طبيعة بحثنا هذا، لا تجعلنا معنيين كثيراً بتفصيلات الضرائب العثمانية وأنواعها، بقدر ما نحن معنيون بدراستها من حيث حجم كل صنف منها، والجهة التي كان يذهب إليها ويصرف فيها. ومن هذا المنظور يمكن تصنيفها في نوعين مختلفين:

أ- ضرائب تؤخذ مبدئياً للخزينة المركزية لكنها تصرف مباشرة في الولايات من قِبَل من يستوفيها، أي من قِبَل الإدارة المحلية في الولاية.

ب- ضرائب تذهب إلى الخزينة المركزية في استنبول، وتسجّل في سجلاتها، وتصرف هناك.

وقد تشكّل الصنف الأول من الضرائب التي أخذت من التيمارات والزعامت، والمداخيل التي بقيت مع حكام المناطق لتغطية المصاريف المحلية، بالإضافة إلى موارد الأوقاف[١]. أمّا الصنف الثاني الذي كان يذهب إلى العاصمة استنبول، فقد تشكّل من الجزية التي كانت بمثابة أهمّ مورد للخزينة المركزية في القرن السادس عشر، بالإضافة إلى الرسوم وضريبة (درهم الرجال)، وضرائب التيمار من نوع الخاص الشاهاني أو الخاص[٢].

١- ضرائب الارياف زمن الإقطاع

كان التيمار الوحدة الاقتصادية الأساسية في الريف إبان العمل بنظام الإقطاع، وغالباً ما تشكّل من قرية أو قريتين، عهدت الدولة بإدارتها إلى تمارجي أو سباهي. وكان هؤلاء مكلّفين بإدارة الأراضي والمزارع، وتأمين الأمن فيها، والاهتمام بأمور المزارعين، وجمع الضرائب لتأمين حاجاتهم، لأن الدولة لم تكن تدفع لهم أجورهم من خزينتها المركزية، وكانت التيمارات تسجّل في دفاتر التحرير أو الطابو في الإدارة المركزية في العاصمة استنبول.

إذاً أعطي التيمارجيون حق جمع الضرائب لأنفسهم والإشراف على الأراضي الأميرية باعتبارهم ممثلي الدولة، علماً أن إعطاء التيمارجي إقطاعاً، لا يعني أن السلطان وهبه له، بقدر ما يعني أنه أوكل إليه جمع العشور وسائر الضرائب المالية والعينية المترتبة على الفلاحين العاملين فيه. وانطلاقاً من آلية تطبيق نظام الالتزام، كان هناك نسبة من ضرائب التيمار لا تذهب إلى الخزينة المركزية، وإنما تبقى بتصرّف التيمارجيين لإنفاقها في إعمار مقاطعاتهم[٣]. وكانت التيمارات على ثلاثة أنواع:

- عادي: دخله دون ٣٠,٠٠٠ أقجة سنوياً.

١- عصام خليفة، **الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر**، لا دار نشر، بيروت ٢٠٠٠، ص ٣٤.

٢- المصدر السابق: ص ١٧، ١٩، ٣١

٣- المصدر السابق، ص ١٣

- زعامت: يتراوح دخله بين ٣٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ أقجة سنوياً.
- خاص: يفوق دخله السنوي المماية ألف أقجة، وقد اقتصر هذا النوع على السلطان والوزراء والباشاوات.

ونظراً لأن جميع الأرياف، سواء كانت في ولاية طرابلس أو في غيرها من الولايات، قد خضعت لإدارة واحدة ونظام ضريبي واحد، سواء في مراحل العمل بنظام الإقطاع أو نظام الالتزام، فإننا سنكتفي ببحث قضية ضرائب الأرياف في منطقة ريفية واحدة هي مقاطعة ناحية جبّة بشري، منعاً للتكرار.

ويتبيّن من الدفاتر العثمانية أن مساحات واسعة من أراضي هذه المقاطعة كانت تيمارات من نوع الخاص[1] الذي صبّت ضرائبه مباشرة في الخزينة المركزية في استنبول، وضمّت الضرائب التالية: ديموس، مال صيفي وخراج، حاصل زيت وحنطة وشعير، باد يهوا ورسم عروس، رسم معزة ونحل، معصرة زيت، معصرة عنب، طواحين، دولاب حرير، رسم مال وقف، درهم رجال، يضاف إليها أجرة المكلّف بجبايتها. مثلاً، سنة ١٥٧١م أضيف على ضرائب إهدن مبلغ ٢٠٣٦ أقجة لصالح المتعهّد بجمعها[2].

وفي سنة ١٥١٩م، بلغ مقدار كافة أنواع ضرائب مقاطعة جبة بشري ١٤٥٤٤١ أقجة، ذهب منها إلى الدولة في استنبول ضرائب الخاص (٨١٢٧٢ أقجة)، والجزية (٢٦٠٠ أقجة)، وبقي فيها ضرائب الزعامت، (٩٦٠٠ أقجة)، والتيمار (٥٨٦٦١ أقجة)، والأوقاف (٢٣٣٠٨ أقجة)، أي أن ما ذهب منها إلى الدولة كان يساوي ٤٧,٩٠٪ من مجمل ضرائبها. وتدلّ القيود الرسمية على أن الدولة لم تكتف بهذا القدر، بل عمدت إلى رفع قيمة الضرائب تدريجاً، وزادت حصّتها منها أضعافاً مضاعفة، كما يبدو في موازنة سنة ١٥٧١م. إذ بلغت ضرائب هذه المقاطعة في تلك السنة ٣٣٩٨٠٣ أقجة موزّعة على النحو الآتي:

١- المصدر السابق، ص ٤٩، ٥٤.
٢- المصدر السابق، ص ٥٤ – ٥٥

زادت ضريبة الجزية لتصبح ٨٦٨٢ أقجة، كما ارتفعت ضريبة الخاص إلى ١٥٧٨٣٤ أقجة، وتراجعت ضريبة التيمار العادي من ٥٨٦٦١ سنة ١٥١٩م إلى ٣٥٧٣٠ أقجة سنة ١٥٧١م[1]، ما يدل على تراجع نسبة الضرائب المتبقية في المنطقة.

بذلك نستنتج أن الضرائب التي كانت تجبى لصالح الخزينة المركزية في العاصمة استنبول، كانت في تزايد مستمر، على حساب ضرائب التيمارجيين والأوقاف التي كانت تصرف في المنطقة، وأصبحت الخزينة تنال نسبة ٧٥,٦٨٪ من مجموع ضرائب جبّة بشري في سنة ١٥٧١م، بعد أن كانت حصّتها منها في العام ١٥١٩م لا تزيد عن ٤٧,٨٠٪.

٢- ضرائب المدن زمن الإقطاع

سنأخذ مثلاً عليها الضرائب في مدينة طرابلس، فقد تشكّلت الإدارة المالية في هذه المدينة في عصر الإقطاع من دفتر درا وجزيدار، أنيط بهما إرسال الضرائب اللازمة إلى الخزينة المركزية في العاصمة استنبول، ولقد حُددت هذه الضرائب في القانون نامة الصادر سنة ١٥١٩م والمتعلق بطرابلس.

وقد ذكر هذا القانون الضرائب التي ألغيت والضرائب التي ثُبّتت. وأبرز ما ألغي منها هي ضرائب السرحة والوصول وعالية ودورا والعبيد والإدارة والمساحة والجباة والانتقال والمنشورية وثوب الشتاء، وغيرها من الضرائب الاعتباطية التي لم تكن تسجَّل في الدفاتر.

في مقابل ذلك كرّس القانون ضرائب العشور، ودرهم الرجال، ورسم العروس، وضريبة مقاطعة الأسكله، وضريبة مقاطعة بوطاس، وضريبة مرور البضائع، وضريبة الصابون، ومقاطعة المصابن، وضريبة مقاطعة قبّان بوطاس، وضريبة خاص مال شاه عبيد وجواري، وضريبة مال خاص شاه باد يهوا، ورسم عروس، وخاص مال شاه بستان، ومقاطعة ميزان حرير، ومقاطعة قصّاب خانة، ورسم احتساب تمغاي خيل ودواب،

١- المصدر السابق، ص ٦٨-٧٠

ومقاطعة المواشي، ورسم دخان، ورسم بساتين، وعشر غلال، ورسم كيلة، ورسم ليمون وسفرجل، ومحصول خدمة جابي، وأجرة ميزان درقبان، ورسم جاموس، ورسم قلاع الدعوة، ورئاسة عسس وتيمار.

وفي سنة ١٥١٩م بلغ إجمالي هذه الضرائب ١,٠٤٧,٢٠٠ أقجة. وكان قسم من هذه المبالغ الذي صُنّف من نوع خاص مال شاه، يذهب إلى السلطان والخزينة في العاصمة، وكان القسم الآخر الذي صُنّف من نوع خاص ميرلوا وسباهي، يبقى في المدينة لدى الوالي. وقد ضم القسم الأول اثني عشر نوعاً من الضرائب بلغ مجموعها في تلك السنة ما قيمته ٧٨٦٢٠٠ أقجة، أي ما نسبته ٧٥٪ من مجمل ضرائب مدينة طرابلس.

وضم القسم الثاني الذي بقي في المدينة أحد عشر ضريبة، بلغ مجموعها في تلك السنة ٢٥٢٤٠٠ أقجة، أي ما نسبته ٢٤,٠٩٪ من مجمل ضرائبها. بالإضافة إلى ذلك كانت ضرائب الأوقاف وقيمتها ١٩٣١٥ أقجة تبقى في طرابلس[١]. وفي سنة ١٥٧١م، بلغ مجموع ضرائب مدينة طرابلس ١٤٦٤٦١٨ أقجة. وإذا ما قارنّا بين سنتي ١٥١٩م وسنة ١٥٧١م، يتبيّن لنا ما يلي:

أولاً: زاد إجمالي الضرائب سنة ١٥٧١م.

ثانياً: ارتفعت حصّة الخزينة في استنبول من ٤٧,٧٥٪ سنة ١٥١٩م، إلى ٩٠٪ في سنة ١٥٧١م.

ثالثاً: تراجعت نسبة ضرائب الخاص ميرلوا من ٢٤,٣٪ في سنة ١٥١٩م، إلى ٩,٣٧٪ في سنة ١٥٧١م، ما يعني تراجع نسبة الضرائب المتبقية في طرابلس[٢].

١- المصدر السابق، ص ٢٧٥ - ٢٧٧

٢- عصام خليفة: نفس المرجع، ص ٢٨٩-٢٩٦.

٣- الضرائب في مرحلة نظام الالتزام

مع إلغاء نظام الإقطاع، واعتماد نظام الالتزام في ولاية طرابلس أواسط القرن السابع عشر، أعيد تصنيف الضرائب، وتبدّلت طرق جبايتها، لكن أوضاع المكلّفين بقيت على حالها، لأن الدولة لم تكن تبغي من تغيير النظام سوى تأمين الجباية وضمان مبالغ ثابتة لخزينتها. وبموجب النظام الجديد، اعتبر كل نوع من الجبايات أو الضرائب مقاطعة، مثل مقاطعة قبّان حرير، ومقاطعة كمرك الميناء، ومقاطعة جزية نصارى، ومقاطعة تحميص خانة، الخ...، كما اعتبرت ضرائب كل ناحية جغرافية مقاطعة، مثل مقاطعة ناحية عكار، ومقاطعة ناحية الزاوية، ومقاطعة ناحية جبّة بشري الخ... وتدلّ وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على أن الدولة كانت تجبي ضرائب هذه المقاطعات بتلزيمها لأشخاص محليين متنفذين بعد تقدير قيمتها. وقد توزّعت ضرائب ولاية طرابلس على المقاطعات التالية:

جدول توزيع مال ولاية طرابلس على المقاطعات سنة ١١٨٦هـ[١]

اسم المقاطعة	قيمة الضريبة بالغروش	اسم المقاطعة	قيمة الضريبة بالغروش
عكار	٥٣٢٩١[٢]	طرطوس	٩٨٠٩,٥
عرب آل موسى	٧٥٠	الظنية	٨٩٩٩
ثلث مقاطعة الكورة	١٥٢٣١	الديورة	١١٨٠
مال غزاويانة	١٢٥	مال باج خمر	٥٥٠
مقاطعة صافيتا والأقلام	٤٥٨٣٠	الشعرا	٦٠٠٠
الزاوية	٢٠٠٣٦	ثلث الكورة	١٢٠٠٦
قرية بحنين	٣٠٠	تحميص خانة وبسجة خانة	٥٥٠٠
مال صوباشي	١٠٠٠	بوطمة فلاع	٣٣٠
مال بوبة خانة (الصباغين)	٧٠٠	جبيل والبترون والجبّة والهرمل	٣٠,٠٠٠
مال الرأس وبعلبك (خاص والي طرابلس)	٣٣٩٣	مال خراب الأسكلة	١٨٠٠
ميزان حرير ومحصول	٢٠٢٢١	كمرك الأسكلة	١٥٨٨٣,٥
الاحتساب محصول	٦٤٦٧,٥		

١- سجل ٢٢، ص ٢٧٦.

٢- ارتفعت سنة ١٢٤٢هـ إلى ١٠٠٧٩١ غرشاً، ينظر سجل ٤٩، ص ٧٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مقدار هذه الضرائب لم يكن ثابتاً، بل كان في تصاعد شبه مستمر وفقاً لأوامر الدولة ومطامع الولاة الذين استغلوا تزاحم الوجهاء على التزام مقاطعة ما لرفع سعرها. وسأعطي مثلاً على ذلك من خلال تتبُّع تصاعد الضرائب الأميرية في مقاطعة جبّة بشري، خلال قرن من الزمن.

جدول كميّة ضرائب مال ميري مقاطعة جبّة بشري بين سنتي ١٦٦٧م - ١٧٧٥م

السنة	مقدار الضريبة بالغروش	ضرائب إضافية للولاة[1]	المجموع
١٠٧٥هـ/١٦٦٧م	٨٠٠٠	-	٨٠٠٠[2]
١٠٩٧هـ/١٦٨٦م	-٧٠٠٠	-	٧٠٠٠[3]
١١٥٠هـ/١٧٣٧م	٦٥٠٠	-	٦٥٠٠[4]
١١٥٢هـ/١٧٤٠م	٦٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠[5]
١١٦٥هـ/١٧٥٢م	٦٥٠٠	٤٠٠٠	١٠٥٠٠[6]
١١٧٥هـ/١٧٦١م	٦٥٠٠	٣٥٠٠	١٠٠٠٠[7]
١١٨٧هـ/١٧٧٤م	٦٥٠٠	٥٠٠٠	١١٥٠٠[8]
١١٨٨هـ/١٧٧٥م	٣٥٠٠	٥٠٠٠	١١٥٠٠[9]

بالإضافة إلى ذلك، تدلّ وثائق تلزيم المقاطعات، على وجود ضرائب أخرى رسمية، كان على طرابلس أن تؤدّيها، وهي ضرائب مقاطعات الخاص شاه همايون، وضرائب التيمارات المتبقية من زمن الإقطاع، ورسوم الجرم الغليظ، وضرائب الأوقاف، والضرائب الطارئة[10]، وجزية النصارى، وكانت قيمة هذه الضرائب في ارتفاع مستمر. فقد كان

١- لم تكن الضرائب الإضافية تذكر دائماً في وثائق الالتزام.
٢- **سجل** ١، ص ١١.
٣- **سجل** ٣، ص ١٢٩.
٤- **سجل** ٧ ص ٧.
٥- **سجل** ٧، ص ١٩٧.
٦- **سجل** ٧، ص ٢٨٨.
٧- **سجل** ١٦، ص ١١٨.
٨- **سجل** ٢٢، ص ٣١.
٩- **سجل** ٢٢، ص ١٤٣.
١٠- حددت دائماً وثائق الالتزام الضرائب المسموح للملتزم جبايتها، وهي الأموال الأميرية وبعض الرسوم والتكاليف الإقطاعية؛ كما حددت الضرائب الممنوع عليه جبايتها لأنها كانت من صلاحيات غيره، وهي ضرائب الأوقاف، والتيمار، وجزية النصارى، والجرم الغليظ، وما يأتي من طرف الدولة أي الضرائب الإضافية الطارئة، ينظر أي عقد التزام لأي ناحية في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس من السجل رقم ١ إلى السجل رقم ٥٦.

ارتفاع ضريبة جزية النصارى في ولاية طرابلس، ملحوظاً بين سنتي ١٢٣٠-١٢٣١هـ، بحيث تضاعف مقدارها، كما نلاحظ من الجدول الآتي:

جدول توزيع الجزية على مقاطعات طرابلس في سنتي ١٢٣٠هـ-١٢٣١هـ

المقاطعة	القيمة بالغروش سنة ١٢٣٠ [1]	القيمة بالغروش سنة ١٢٣١[2]
حمص وحماه	٤٨٠,٥	٩٦١
حصن الأكراد	٦٢٤	١٢٤٨
بعلبك	١٦١٩	٢٣٧٦
جبيل	٦٤٠	١٢٨٠
عكار	٢٦٠٩	٥٢١٨
صافيتا	١٢٤٨	٢٤٩٦
ثلث الكورة	٥٥٠	١١٠٠
الشعرا	٢٢٦,٥	٤٥٣,٥
طرطوس	١٣٦	٢٧٢
الضنية	١١٣,٥	٢٤٦,٥
المنية	-	١٠٠٠
مدينة طرابلس	-	٥٧٠٠
طرابلس والمنية والميناء	٥١٦٢,٥	-

ونظراً لضخامة قيمة الضرائب الرسمية، فكان غالباً ما يتعذر على الملتزمين جمعها كاملة من السكان، وبخاصّة إبان سنوات المحل، فكانت تؤجّل إلى السنوات اللاحقة. لكن الدولة لم تقدم يوماً على إعفاء المكلفين منها، بل كانت تعمد إلى تقسيط المبالغ المتبقية في ذمّتهم على عدة دفعات[3].

بالإضافة إلى هذه الضرائب الرسمية، تدلّ الوثائق على أن سكان الولاية كان يطلب منهم ضرائب أخرى غير رسمية، عرفت بعوايد معتادة، مثل ضرائب القدومية والمشاهرة والحصودية والذخرة والعبودية والدخانية[4] والساليان والزرخلية والعيدية[5]. وقد تفوق

١- **سجل** ٤١، ص ٧٧.
٢- **سجل** ٤٥، ١٣٦.
٣- **سجل** ٣، ص ٨٠-٨٤؛ سجل ٣٤، ص ١٢٤.
٤- في سنة ١٠٩٧هـ، كان البيت الواحد في الضنية يدفع سبعة غروش في السنة بدل ضريبة دخانية وضريبة شتوية، **سجل** ٣، ص ٣٢.
٥- **سجل** ٢، ص ٥٠

هذه الضرائب الإضافية قيمة الضرائب الرسمية، نظراً لانعدام الرقابة على الوالي والملتزم معاً، وعدم قدرة الفلاحين على رفض الانصياع لمطالبهما إلاّ فيما ندر. ففي سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م، بلغت قيمة هذه الضرائب الغير رسمية في مقاطعة عكار الأرقام التالية: ضريبة عبودية ٢٥٠٠ غرشاً، ضريبة قبو خرجي وآت بها ألباس ١٥٠٠ غرشاً، ضريبة ذخرة ٣٠٠٠ غرشاً، ضريبة فايض كلار، وخدمة وزرخلية، وثمن كدش، الجردة ٢٤٠٠ غرشاً[١]، وضريبة ضمان الزيتون ٢٥٠٠ غرشاً[٢]. وتراوحت ضريبة الحصودية من قرش إلى أربعة قروش على الفلاح الواحد حسب كمية محصوله[٣]. هذا بالإضافة إلى تسلّط الولاة على بعض المتمولين وإجبارهم على دفع بعض نفقات الإدارة، على نحو ما حصل عندما ألزم الوالي أبناء الحرف على دفع مصاريف مال مترل طرابلس[٤].

كانت هذه التكاليف الإقطاعية تنذر بقيام تمرّد وعصيان في بعض الأحيان، مما يضطر الولاة إلى إعفاء السكان منها، على نحو ما حصل عندما أصدر الوالي بيورلدياً إلى أهالي عكار برفع ضريبة ضمان الزيتون عنهم سنة ١١٩٣هـ، بعدما اشتم رائحة تمرّدهم[٥].

وتدلّ الوثائق على أن قسماً من الضرائب الإضافية كان يذهب إلى جيوب الولاة، ويسجّل أحياناً في عقد الالتزام على أنه دين، كما رأينا في جدول ضرائب مقاطعة جبّة بشري. وكان القسم الآخر يذهب إلى الملتزمين والولاة معاً، ويُسجّل أحياناً في الدفاتر تحت اسم عوايد قديمة، لكن الجزء الأكبر منها كان يصبُّ في النهاية في جيوب المتنفذين في استنبول، على شكل هدايا ورشاوى لهؤلاء من أجل تأمين تجديد ولاية الوالي والتزام

١- **سجل ٢٠**، ص ٥٣.

٢- **سجل ٢٧**، ص ١٣٥.

٣- مراسلة من مجلس الشرع الشريف في طرابلس إلى ملتزم عكار، مدوّنة في السجل ٢٥،ص ٨٣.

٤- **سجل ٣**، ص ١٣٤؛ **سجل ٧**، ص ١٤٠.

٥- بيورلدي رفع ضريبة ضمان الزيتون عن عكار سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م، ينظر نصّه في **سجل ٢٥**، ص ٨٣.

الملتزم، أو السكوت عن مظالم كل منهما بحق السكان. وبذلك لم تعد الضرائب التي دفعها فلاحو ولاية طرابلس، تقتصر على تمويل خزينة الدولة وحسب، بل أصبح عليها تلبية مطالب المنفذين في دوائر السلطنة.

٤- الضرائب في عصر التنظيمات

ألغى خط كالخانة ١٨٣٩م نظام الالتزام والضرائب الإضافية والتكاليف الإقطاعية، لكن قراءة متأنية في القوانين والأنظمة الضريبية التي تلته، تبيّن أن الضرائب ظلّت حملاً ثقيلاً على كاهل السكان والفلاحين، وأن الإلغاءات التي ذكرها ظلّت حبراً على ورق. فالالتزام لم يُلغَ نهائياً، إنّما عُدّل بحث شُددت القيود على الملتزم، وحجّمت صلاحياته وموارده[١]. أمّا الضرائب فقد أضيفت إليها التكاليف الإقطاعية، وأصبح وصولها إلى الخزينة أكثر ضماناً، فرغم أن ضريبة العشر تعني أن يدفع المكلف ١٠٪ من محصوله للدولة، فقد رفعتها هذه الأخيرة إلى ١٢٪، بعدما زادت عليها سنة ١٨٦٩م ١/٢٪ لصندوق المعارف[٢]، و١٪ لتأسيس مصرف زراعي منذ سنة ١٨٨٥م، و١/٤٪ منذ سنة ١٨٧٨م لتغطية الغرامة لروسيا، ثم ١/٢٪ للتجهيزات العسكرية اعتباراً من سنة[٣] ١٨٩٧م. وكذلك فرضت الدولة ضريبة البدل العسكري للذين لا يرغبون في أداء الخدمة الإلزامية، وضريبة المعارف بنسبة ٥٪ على أصحاب المسقّفات، وكانت تجبى مع ويركو المسقّفات[٤] لصالح إدارة النافعة التي أنيط بها إنشاء المدارس. كما فرضت الدولة، بموجب نظام الطرق والمعابر الصادر سنة ١٨٦٦م، على الأفراد من عمر ١٦ سنة وحتى

١- صدر نظام إحالة الأعشار في رجب ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م، الذي أعاد العمل بنظام الالتزام، وأوضح أصول مزايدة الأعشار والرسوم التي تحال وتلزّم من قبل الدولة، وبيّن كيفية ربط المتعهدين والكفلاء بكفالات مالية، فنصّ على وجوب إجراء التلزيم بمزايدة علنية لكل قرية بمفردها، وأجاز تلزيم عدة أقضية لملتزم واحد شرط أن تكون هذه الأقضية ضمن لواء واحد. كما حدد مدة تلزيم رسوم الجمارك وأعشار الزيتون ورسم الصيد بسنتين، أمّا مزارع الأملاك الهمايونية والملاحات فجعل مدة تلزيمها تتراوح بين سنتين وخمس سنوات.

٢- **الدستور**، م٢، ص ١٨٥ - ١٨٧.

٣- عبد العزيز عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م**، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م، ص ١٦٨

٤- **جدول تكاليف ويركو وسائره لقرية مشمش** (عكار) لسنة ١٣٢٤هـ - ١٣٢٥هـ.

عمر ٦٠ سنة، وعلى الدواب ووسائط النقل الخاصّة، العمل بالسخرة مدة عشرين يوماً كل خمس سنوات؛ أي بمعدل أربعة أيام في السنة؛ وأجازت لمجلس الولاية رفعها يوماً واحداً لتصبح خمسة أيام سُخْرة في السنة. وإذا أراد أحدهم التخلّص منها كان عليه دفع ١٦ غرشاً في السنة، ثم زيد هذا المبلغ ليتراوح بين ٢٠ و٣٠ غرشاً في السنة[1]. كما احتكرت الدولة بيع الملح والدخان[2]، ثم زادت ضريبة هذه السلعة الأخيرة سنة ١٨٦٧م لتبلغ نصف المحصول[3].

ولدينا العديد من الإيصالات التي تبيّن، أن المكلّف كان يدفع الضريبة مضافاً إليها مبالغ غير منصوص عليها في القوانين. فالأوراق الرسمية المتبقية في بعض بيوت عكار، تبيّن أن مبالغ غير منظورة في الدستور، كانت تضاف إلى الضرائب الاساسية لدى تسديدها، فالدستور حدد مثلاً رسم تصفية التركة ببارة واحدة عن كل غرش كرسم قسمة، وستون بارة عن كل ألف غرش كرسم قيدية ودفتر[4]؛ كما حدد ثلاثة غروش كرسم مقطوع للحصول على سند ملكية[5]. غير أن الواقع كان غير ذلك تماماً. إذ تظهر وثائق تصفية التركات المدونة في المحكمة الشرعية، أن رسم القيدية استوفي بمقدار قرشين بالألف بدل ستين بارة بالألف، يضاف إليها مبلغ مقطوع لمحرر محضر التركة[6]، وأن الحصول على سند الملكية كان يتمّ لقاء دفع أربعة غروش [7]بدلاً من ثلاثة. وكذلك تدلّ وصولات دفع ضريبة العشر في عكار، على إضافة مبلغ مقطوع عليها يساوي أربعة قروش عن كل إيصال تحت اسم قسيمة[8].

١- عبد العزيز عوض: نفس المرجع، ص ١٧٥.
٢- **الدستور**، م٢، ص ٣٤.
٣- **الدستور**، م ٢، ص ٥٨-٦٨.
٤- **الدستور**، م ١ ، ص ١٣٩.
٥- **الدستور**، م١، ٤٥-٤٦.
٦- **سجل** ٦٣، ص ٢٤٢؛ **سجل** ٦٤، ص ١٥٢.
٧- **سند ملكية في عكار** صادر سنة ١٣٢١هـ.
٨- **إيصال دفع ضريبة العشر من عكار**.

ويتبيّن من موازنة ولاية سورية لسنة ١٨٨٣م، أن الضرائب التي جمعت من لواء طرابلس بلغت في تلك السنة ٥,١٥٤,١٤٦ غرشاً ما عدا ضرائب الأوقاف والجزية، في حين بلغ إجمالي نفقات هذا اللواء ٨٩٤,٠١٦ غرشاً[1]، ما يعني أن ٨١,٦٣٪ من ضرائب طرابلس كانت تذهب إلى الخزينة المركزية في استنبول، أمّا ما أنفق في طرابلس فلم يتعد ١٧,٣٧٪ من الضرائب التي دفعها أبناؤها.

وفي سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، بلغت قيمة ضرائب هذا اللواء ٦,٠٦٤,٩٩٥ غرشاً، منها ١,٦١٩,٧٥٧ غرشاً ضريبة ويركو أملاك، و٢,٢٦٤,١٧١ غرشاً ضريبة أعشار، في حين بلغ إجمالي نفقاتها ١,٠٥٦,٣٢٢ غرشاً، صرف منها على الداخلية ٣٣٨,٥٣٤ غرشاً، و٢٧٢,٧٢٣ غرشاً على المالية[2]. أي أن ما أنفق في طرابلس كان يعادل ١٧,٤٪ مما استوفى منها من ضرائب، في حين ذهب القسم الأكبر ٨٢,٦٪ إلى العاصمة، أمّا ما أنفق في طرابلس، فقد ذهب معظمه رواتب لموظفي المالية لتأمين الجباية، وللجندرمة التي كانت أداة قمع للفلاحين. يضاف إلى ذلك المبالغ الكبيرة التي دفعها السكان على سبيل الرشاوى لكبار موظفي اللواء الذين كانوا بمعظمهم من خارج المنطقة.

وعلى خلاف ما جاء في خط كالخانة ١٨٣٩م، فقد استمر كبار المالكين بفرض ضرائب إضافية على الفلاحين، كتكليف الفلاح بدفع ضريبة العشر عن كامل الإنتاج من حصّته وحده، وأخذ ضريبة الشكارة بمقدار شنبل من الغلال عن كل فدان من الأرض[3]، ولم تقتصر المظالم التي عانى منها الفلاحون على الملاكين فقط، بل لقد عانوا أيضاً من ممارسات الدولة وكبار الموظفين، ففي حالات إحجام الملتزمين عن التزام عشور قرية ما في سنة ما بسبب توقُّع تدنّي محصولها، كانت الدولة تلجأ إلى إجبار سكانها على التزام

١- **سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠١هـ** / ١٨٨٣م، ص ٢٧٨.
٢- حكمت شريف: **تاريخ طرابلس**، مخطوط، طرابلس ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ص ٢٧٨.
٣- رفيق التميمي ومحمد بهجت: **ولاية بيروت**، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩م، ج٢، ص ٢٤٧.

أعشارها بنفس قيمة سنوات الوفرة(١). وكان كبار الموظفين في متصرفية طرابلس يسخّرون الفلاحين والمكارية ووسائل النقل لنقلهم دون أي مقابل(٢).

والسؤال هنا ماذا نالت طرابلس من الدولة لقاء أدائها هذه المبالغ الطائلة من الضرائب؟

الخدمات العامّة

تدلّ نسب توزيع موازنة طرابلس بين ما صرف فيها وما ذهب منها إلى العاصمة استنبول، على امتداد سنوات الحكم العثماني فيها، على أن حصّتها كانت قليلة جداً قياساً لما أخذ منها، كما يتبيّن من الجدول الآتي:

جدول نسب ما بقي في المقاطعات من إجمالي الضرائب المستوفاة منها

السنة	١٥١٩م	١٥٧١م	١٨٨٣م	١٩٠٤م
مدينة طرابلس	٪٠٩,٢٤	٪٩,٣٧	–	–
مقاطعة بشري	٪٥٢,١	٪٢٤,٢٢	–	–
لواء طرابلس	–	–	٪١٧,٣٧	٪١٧,٤

لا شك أن هذه الأرقام تكفي بذاتها للدلالة على تدنّي حجم الخدمات العامّة في المنطقة إبان الحكم العثماني. مع الإشارة إلى أن التحسّن الطفيف الذي سجلته الموازنة على حصّة طرابلس في عصر التنظيمات، لم يخصص للخدمات العامة فيها، إنما كان لأجل الإنفاق على رواتب الموظفين الذين تزايدت أعدادهم في تلك المرحلة بهدف إحكام سيطرة الدولة على المنطقة.

وعلى خط مواز لمؤشرات موازنات الخزينة، فإن الوثائق الرسمية ومشاهدات الرحالة ومذكرات كبار موظفي الدولة في طرابلس، تساعدنا على معرفة حجم الخدمات العامة التي أجراها العثمانيون في المنطقة في كافة المجالات.

١- ذكر يوسف الحكيم النائب العام في المحكمة في طرابلس، أن ثلاثين شخصاً من قرية واحدة أودعوا السجن في طرابلس لأنهم امتنعوا عن التزام عشور قريتهم، ينظر يوسف الحكيم: **سوريا والعهد العثماني** يوسف الحكيم، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م، ص ٢٥٩.
٢- يوسف الحكيم: نفس المصدر، ص ٢٤٢.

في مجال الأمن

تُجمع المصادر على أن خدمات الدولة العثمانية في مراحل ما قبل التنظيمات، اقتصرت على تأمين الأمن لضمان جباية الضرائب، وهذا ما يفسّر حرصها على ترميم المنشآت الدفاعية المتبقية من زمن المماليك لاستخدامها كمراكز لفرق الإنكشارية(١). وتدلّ زيادة عدد العساكر في طرابلس(٢)، وندرة دعاوى السرقات والقتل فيها، كما يبدو من وثائق المحكمة الشرعية، على استتباب الأمن فيها في المراحل الأولى من الحكم العثماني. ويستثنى من ذلك حالات نادرة حصلت فيها عمليات قتل وسطو متفرّقة ومتباعدة عند المعابر التجارية الوعرة مثل وادي حذور على طريق طرابلس – حمص. في مثل هذه الحالات كانت الدولة تبادر فوراً إلى إصدار الأوامر إلى والي طرابلس لملاحقة اللصوص والقبض عليهم(٣).

لكن الدولة ألقت مهمة تأمين الأمن والطرقات في الأرياف على عاتق الملتزمين المحليين، وأخذت منهم المواثيق بذلك، واشترطت على بعضهم دفع غرامات مالية كبيرة، وصلت إلى خمسة آلاف غرش يدفعها في حال حدوث سرقات أو خلل أمني في مقاطعته(٤). واعتماداً على الوثائق دائماً، يمكننا القول أن الحالة الأمنية كانت مقبولة في ولاية طرابلس حتى مطلع حكم الاتحاديين. وبعيد تسلّم هؤلاء الحكم، اضطرب حبل الأمن في المدن

١- ففي سنة ١٥٢٢م رمّم السلطان سليمان القانوني قلعة طرابلس جرّاء الأضرار التي لحقت بها إبان ثورة جان برد الغزالي، وبنى برجاً عند مدخلها الرئيسي، كما يدلّ نقش كتابي يعلو مدخل القلعة الرئيسي من الجهة الشمالية. ثم أعاد العثمانيون ترميمها سنة ١١٢٧هـ وأنفقوا في ذلك ١٣٩٧ غرشاً، ينظر: (**سجل** ٥، ص ١٠٥). وفي سنة ١٨١٠م تمّ ترميمها لآخر مرة من قبل متسلّم طرابلس بربر آغا، ينظر: (أغناطيوس طنوس الخوري: **مصطفى آغا بربر**، جروس برس ودار الجيل، ١٩٨٥م، ص ١٣٠). كما يتبيّن من **الكتابة التي تعلو المدخل الشرقي لخان العسكر**، أن العثمانيين بنوا القسم الشرقي من هذا خان.
٢- ADEL, ISMAIL, Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban 1976, T. 4, p. 367 Beyrouth
٣- في ٣ محرّم سنة ١١٢٨هـ أصدرت الدولة فرماناً إلى والي طرابلس بملاحقة مئة وعشرين من الأشقياء من التركمان والأكراد بعد أن أغاروا على وادي حذور ونهبوا محاصيله التي قدّرت بـ ١٤١٦٠ غرشاً، وقد تضمّن الأمر أسماء هؤلاء جميعاً (ينظر نص الفرمان في: سجل ٥، ص ٦٨).
٤- **سجل** ١٣، ص ١٣٢

والأرياف، وكثرت أعمال السلب في سنة ١٩١١م[١]، مع الإشارة إلى أن الأمن في عصر التنظيمات، أصبح في عهدة قوى الجندرمة التي وضعت مخفراً لها في طرابلس[٢].

في مجال العمران

فيما عدا ترميم قلعة طرابلس وخان العسكر، ليس ثمّة ما يدلّ على بناء واحد شيّده العثمانيون في طرابلس من خزانة دولتهم قبل عصر التنظيمات. فالبيمارستان[٣]. والخانقاه يعودان إلى زمن المماليك، وقد بقيا في الخدمة طيلة الحكم العثماني، ولم يُجرِ العثمانيون أي توسيع أو تعديل عليهما بحيث يمكّنهما من تلبية حاجات الزيادة السكانية في المدينة. وكذلك لم يبنِ العثمانيون جامعاً واحداً في طرابلس على نفقة الدولة، علماً أن بعض كبار موظفي الولاية بنوا فيها جوامع[٤] على نفقاتهم الخاصّة، أو في الحقيقة من الأموال التي جمعوها من "بلص" السكان، لكي يظهروا بمظهر الأتقياء، فيكسبوا رضا السلطان والرعية معاً. كما بُني مركز لاستضافة الرسميين أثناء زيارتهم لطرابلس أو مرورهم فيها، وقد عرف في الوثائق الرسمية باسم "المنزل"؛ وكانت نفقات تجديد فرشه وتنظيفه وخدمة زواره وتكاليف إقامتهم، تقع على كاهل سكان المدينة[٥]. ولعلّ أهم ما يلفت انتباه الزائر لطرابلس اليوم، عدم اتساع دائرة العمران فيها زمن العثمانيين عمّا كانت عليه في زمن المماليك، ما يدلّ على إهمال العثمانيين لإعمارها.

١- في تموز ١٩١١ وأثناء زيارة والي بيروت لطرابلس، وقعت أحداث أمنية بين مهرّبي الأسلحة وقوى الأمن في طرابلس، قتل فيها أحد السكان وفرّ الجناة. وفي ذلك الشهر قتل مهرّبو الأسلحة مدير ناحية أرواد، وعثر على شخص مقتولٍ في بيته في طرابلس، وفي تلك السنة وقعت إشتباكات بين الفلاحين في قرية شين والاغوات والدرك، وأدّت إلى وقوع قتلى وجرحى. حول تفاصيل هذه الأحداث وغيرها ينظر (يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٣٩، ٢٤٦).

٢- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١هـ** - ١٣١٢هـ / ١٨٩٣م - ١٨٩٤م، ص ١٥٧.

٣- بناه المماليك سنة ٧٤٢هـ ينظر حكمت شريف: المصدر السابق، ص ١٥٠.

٤- منها جامع محمود الزعيم، ومئذنة جامع الأويسية التي بناها والي طرابلس إبراهيم باشا. نقش ذلك على لوحة رخامية وضعت عند تربته في بهو الجامع. كما رمم الأمير محمد سيفا جامع التوبة بعد انهيار جزء منه جرّاء فيضان نهر أبو علي، وخلّد ذلك على لوحة كتابية نقشت في صدر صحن الجامع.

٥- **سجل** ٧، ص ١٤٠.

وفي عصر التنظيمات أقدمت الدولة على توسيع سوق البازركان الذي كان بمثابة السوق الرئيسي والوحيد فيها حتى أواخر القرن التاسع عشر[١]. ثم بنت السراي الحكومي في موقع التل سنة ١٨٩٠م[٢]، وأنفقت على بنائه ثمانية آلاف ليرة عثمانية[٣]، وفي سنة ١٩٠٢م شيدت برج الساعة بمواجهة السرايا، بكلفة بلغت ١٥٠٠ ليرة عثمانية[٤]. ثم أعقب ذلك بناء دار البريد والمدرسة الإعدادية ودار البلدية في موقع التل أيضاً.

في مجال المواصلات

أجمع الرحالة وأصحاب المذكرات على سوء طرق المواصلات البرية في ولاية طرابلس على طول العهد العثماني، ورأوا أنها لم تكن على مستوى تجارة الترانزيت في مرفأ طرابلس، لأنها تفتقر إلى الصيانة ولا تسمح بسهولة التنقّل عليها. فقد ذكر التميمي وبهجت أن الانتقال من طرابلس إلى حذور، حوالي ٥٠كلم، كان يتطلّب أربع عشرة ساعة أواخر الحكم العثماني، كما ذكرا أن القرى الجبلية في عكار لم يكن لها طرق حتى ذلك التاريخ[٥]، وكانت الدروب المؤدية إليها على شكل ممرات طبيعية محفوفة بالأدغال ومليئة بالأوحال والحجارة، وبالتالي غير صالحة لمرور العربات التي تجرّها الدواب[٦].

وكذلك أهملت الدولة الجسور، حتى تلك الواقعة على الطرق الرئيسية، وتركت مهمة صيانتها وبناء ما تهدّم منها على عاتق التجار وأصحاب المصالح. ففي سنة ١٨١٤م تهدّم جسر الشيخ عياش الواقع على الطريق الساحلي بين طرابلس وطرطوس، فلم تكترث

١- حكمت شريف: المصدر السابق، ص ١٥٣.

٢- سميح وجيه الزين: **تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً**، لا تاريخ. ص٤٤٦.

٣- حكمت شريف: المصدر السابق، ص ١٥١.

٤- محمد ابن الصوفي السكري: **سمير الليالي**، مطبعة الحضارة، طرابلس ١٣٢٧هـ، ص ١٠٤.

٥- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ١٥٨ - ٢٥٣.

٦- يحيى بن أبي الصفا المعروف بالمحاسني: **المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية**، تحقيق محمد عدنان البخيت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١م، ص ٥١-٥٧.

الدولة لذلك، ما حدا بزعيم عكار علي بك الأسعد المرعبي إلى إعادة بنائه على نفقته الخاصّة[١]. أمّا الجسور داخل طرابلس، فقد كانت في مطلع القرن العشرين متصدّعة[٢].

بدت الدولة في عصر التنظيمات وكأنها تنوي إصلاح الطرق، فأصدرت سنة ١٨٦٩م نظام الطرق والمعابر، لكن طرابلس لم ينلها شيء من ذلك إلاّ بعد صدوره بعقد من الزمن. ففي سنة ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م منحت الدولة شركة وطنية عثمانية امتياز مد خط ترامواي طرابلس - الميناء، الذي يسير على خط حديدي بواسطة الخيول، وشقّ طريق بري موازي له. وبعد أربع سنوات منحت هذه الشركة امتياز شق طريق طرابلس - حمص، وأعطتها حق استثماره لمدة خمسين سنة[٣]. أمّا خط حديد طرابلس - حمص، فقد تأخر مده إلى سنة ١٩١١م، في حين عرفت مصر الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٤٥م[٤]. وقد فتحت الدولة مكتباً في طرابلس لمراقبة هذه الطرق، عُرف بـ "طرق ومعابر قوميسيوني"، واستحدثت مجالس إدارة لكلٍ من شركات النقل هذه[٥]. أمّا الطرق الداخلية في طرابلس فقد ظلّت قذرة، مهملة حتى آخر الحكم العثماني، وكانت على حد وصف التميمي وبهجت، تسيل فيها مياه المراحيض المتدفقة من البيوت، مليئة بالأوساخ ونفايات المساكن.

في مجال البريد والبرق والهاتف

كان البريد الرسمي قبل عصر التنظيمات، ينقل بواسطة موظف عرف بـ "التاتار"[٦]، أما بريد العامّة فكان ينقل ويوزّع بواسطة السعاة الذين شكّلوا طائفة، لها شيخ. وكانت أجرة إيصال الرسالة بين طرابلس ودمشق تساوي ٣/٤ ريال مجيدي. وفي سنة ١٨٦٩م أصدرت

١- أغناطيوس الخوري: المرجع السابق، ص ١٤٩.

٢- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ١٧٦.

٣- حكمت شريف: المصدر السابق، ص ١٥٣.

٤- عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ص ٢٧٢ - ٢٧٤.

٥- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ** / ١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ١٥٦-١٥٨.

٦- عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ٢٨٧.

الدولة نظام البريد العثماني، ثم ألغت وظيفة السعاة في أواخر القرن التاسع عشر، وأنشأت مراكز للبريد في مراكز الألوية. وتدلّ سالنامات ولاية بيروت على وجود مركز بريدي في طرابلس منذ سنة ١٣١١هـ / ١٨٩٣م، تألّف من مكتب متواضع ضمّ مديراً وموظفين اثنين وساعياً واحداً لتوزيع الرسائل في كافة أنحاء اللواء[١]. ثم زاد عدد موظفيه ليصبحوا خمسة في سنة ١٩٠٦م، مدير وموظفان للهاتف وساعيان للبريد[٢]. غير أن سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م لم تأت على ذكره[٣]، ما يحملنا على ترجيح إقفاله منذ ذلك التاريخ.

في مجال التعليم

لم تول الدول التعليم أهمية تذكر قبل عصر التنظيمات، فعندما دخل العثمانيون إلى طرابلس سنة ١٥١٦م، كان فيها مئات المدارس الدينية[٤] التي لم يبق منها عند خروجهم سنة ١٩١٨م سوى خمس عشرة واحدة آيلة إلى الخراب[٥]. والجدير ذكره أن هذه المدارس لم تكن تكلّف الدولة شيئاً، لأنها كانت تغطي مصاريفها بما فيها رواتب المدرسين، من ريع الأوقاف المحبوسة عليها[٦]، إلاّ أن خرابها كان بسبب نهب أوقافها.

وفي سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م صدر نظام المعارف، ونصّ على إلزامية التعليم في المراحل الابتدائية، وعلى وجوب إنشاء مدرسة ابتدائية لكل قرية أو قريتين على الأقل[٧]، وفرضت ٥,٥٪ ضريبة معارف كما رأينا. لكن سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م، لم تأت على ذكر مدرسة رسمية واحدة في عكار[٨]، وكأن هذه

١- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ** /١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ١٥٨.

٢- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٤هـ** / ١٩٠٦م، ص ١٥١.

٣- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦هـ** / ١٩٠٨م، ص ٢٩٨-٣١٢.

٤- عبد الغني النابلس: **التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية**، تحقيق هربرت بوسة، المعهد الألماني بيروت ١٩٧١م، ص ٧٢-٧٣.

٥- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ٢٠٦.

٦- **سجل** ١، ص ٢.

٧- عبد العزيز عوض: المرجع السابق، ٢٥٤.

٨- **سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة ١٣١٦هـ** - ١٩٨٩م.

المنطقة لم تكن معنية بنظام المعارف في نظر الدولة. وتذكر المصادر وجود ست مدارس رسمية ابتدائية فيها سنة ١٩١٧م[١]، ما يعني أن معظم قرى هذا القضاء (١٦٨ قرية)، ظلت حتى ذلك التاريخ خالية من مدرسة رسمية، علماً أن الدولة كانت تجبي ضريبة المعارف من سكانها طوال تلك الفترة، حسبما يتبيّن من دفاتر جباية الضرائب من القرى[٢].

وتأتي سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ / ١٨٩٣-١٨٩٤م، على وجود مجلس معارف في طرابلس مؤلّف من ثلاثة موظفين، لكنها لا تأت على ذكر مدرسة رسمية في هذه المدينة[٣]، ما يحملنا على ترجيح تاريخ تأسيس هذا في تلك السنة، وأنه لم يكن بعد قد انتهى من إنشاء مدارس فيها. وتدلّ سالنامة سنة ١٩٠١م، على توسيع هذا المجلس بحيث أصبح يضمّ ثمانية موظفين برئاسة المتصرّف، كما تدلّ على وجود مدرسة إعدادية واحدة ومكتب ابتدائي واحد في طرابلس، وآخر في الميناء[٤]. وبعد ذلك أنشأت الدولة مكتبين ابتدائيين واحد للذكور وآخر للإناث[٥]. وعند زيارة التميمي لطرابلس سنة ١٩١٧م، كانت مدارسها قد أصبحت على الشكل التالي: مدرسة دار معلمين، ومدرسة سلطانية للذكور، ومدرسة إعدادية للذكور، وأخرى إعدادية للإناث، وعشر مكاتب ابتدائية منها خمسة للذكور وخمسة للإناث[٦]. أمّا قضاء طرابلس فقد بلغ عدد مدارسه في تلك السنة تسع عشرة مدرسة ابتدائية فقط، في حين بلغ عدد مدارس لواء طرابلس بأكمله ست وتسعين مدرسة[٧].

١- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ٢٣٧.
٢- **جدول تكاليف الويركو وسائره في قرية مشمش** (عكار) لسنة ١٣٢٤-١٣٢٥هـ / ١٩٠٦-١٩٠٧م.
٣- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ** / ١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ١٥٧.
٤- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١٩هـ** / ١٩٠١م، ص ١٩٤-١٩٥.
٥- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٤هـ** / ١٩٠٦م، ص ١٥٠-١٥١.
٦- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ١٥٢-١٦١.
٧- نفس المصدر.

إذن كان على دار المعلمين والمدارس الإعدادية الثلاثة والمدرسة السلطانية في مدينة طرابلس أن تقدّم التعليم لمجمل سكان لواء طرابلس البالغ عددهم آنذاك حوالي ١٧٦٥٢٥ نسمة، أي بمعدل مدرسة عالية لكل ٥٨٨٤١ نسمة، ومدرسة ابتدائية لكل ١٨٣٨ نسمة. أمّا تجهيزات هذه المدارس وأبنيتها ووضعية المدرسين فيها، فقد كانت، على حدّ وصف التميمي وبهجت لها[١]، في حالة يرثى لها، ما جعلها عديمة النفع وقاصرة عن السير بالمجتمع والطلبة نحو الرقي والتقدّم.

في مجال مياه الشفة والري

كان الري هو القضية المفصلية في حياة مجتمع تمحور اقتصاده حول الزراعة، لذلك كان اهتمام الدولة به ضرورياً لإنعاش الاقتصاد وإرضاء الفلاحين، لكن الدولة العثمانية أهملته وتركت الفلاح يعاني من شحّ المياه، ويتدبّر أمره لجرّ المياه إلى بستانه بما لديه من إمكانيات متواضعة. فلا دليل في الوثائق الرسمية يثبت أن الدولة حفرت قناتاً أو أصلحت أخرى. وما تتضمنه هذه الوثائق يفيد عن اهتمام أهالي القرى بأنفسهم بجرّ المياه إلى قراهم على نفقتهم الخاصّة.

ففي سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م، شقّ أهالي بلدة تكريت في عكار ساقية بين قريتهم وقرية المزرعة[٢]، وفي سنة ١٧٣١م حفر والي طرابلس سليمان باشا قناة من نهر البارد إلى المنية لري بساتينه هناك، وألزم أصحاب البساتين المجاورة لها على دفع خمس وعشرين ليرة سنوياً لتعزيلها[٣]. وفي سنة ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م، اضطرّ أبناء قرى فنيدق والقرنة وقبعيت وبيت يونس وتاشع والقريات وممنع وتكريت، إلى إشراك عمر باشا المحمد في ملكية القناة التي تروي قراهم، والتنازل له عن حصّة منها، لقاء تكفّله بدفع مئة ليرة فرنساوية لإصلاحها وترميمها، لأنهم لا يملكون هذا المبلغ[٤]. ولا شك أنهم أقدموا على فعل ذلك لأن الدولة لم تكن تهتم بإصلاحها.

١- نفس المصدر، ص ١٥٤.
٢- **سجل** ٧، ص ٣.
٣- **سجل** ٧، ص ١١٤- ١١٦.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا:** سجل أحداث سنة ١٣١٤هـ، غير مرقم.

وكذلك أهملت الدولة مياه الشفة، فقنوات جرّ المياه من رشعين إلى المدينة كانت من بقايا الصليبيين. وكانت حتى سنة ١٩١٧م، تصل إلى المدينة بساقية مكشوفة، وتتوزع من ثمّ على أحيائها عبر أقنية فخارية متصدّعة، تتسبب باختلاط مياه الصرف الصحي بها في أماكن عديدة[١]. وكان إيصالها إلى البيوت المرتفعة يتمّ عبر نظام الطالع أو القائم، وكان على البيوت المستفيدة من الطالع إصلاحه على نفقتهم في حال طرأ عليه عطل ما[٢].

في مجال الصحّة العامّة

أنشأت الدولة العثمانية دائرة حجر صحي (كرنتينا) في طرابلس قبل سنة ١٨٩٣م، وعهدت بها إلى طبيب واحد[٣]. وحتى سنة ١٩٠٨م لم يكن في طرابلس والميناء سوى طبيبان حكوميان[٤]. وفي فترة متصرفية عزمي بك، أنشأت بلدية المدينة مستشفى حكومي في محلة القبّة[٥]. وكان على هذا الفريق الطبي المتواضع، رعاية وتلقيح سكان المدينة، أي حوالي أربعة وعشرين ألف نسمة، يوم كان تلوّث مياه الشفة الدائم يتسبب في سوء الحالة الصحية، وانتشار الأمراض والأوبئة التي أودت بحياة الآلاف من أبنائها[٦].

بالإضافة إلى ذلك فقد ذكرت سالنامات ولاية بيروت وجود دوائر أخرى ذات طابع خدماتي، أنشئت في طرابلس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل دائرة الزراعة ودائرة النفوس وغرفة التجارة ودائرة البلدية.

١- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٧ - ١٧٨.
٢- **سجل** ٢٦، ص ٣٠.
٣- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ** / ١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ١٥٧.
٤- **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٤هـ** / ١٩٠٦م، ص ١٥١-١٥٥؛ **سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦هـ**/١٩٠٨م، ص ٣٠٣-٣٠٧.
٥- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ٢١٤.
٦- التميمي وبهجت: المصدر السابق، ج٢، ص ١٨٠.

خاتمة

إذا ما قارنا بتجرّد وموضوعية، بين ما أخذه العثمانيون من ولاية طرابلس وما وضعوه فيها، يتبيّن لنا أن حكمهم لها كان جائراً متسلطاً بالمعنى العلمي للكلمة. فهم أخذوا من سكانها قدر استطاعتهم، ولم يعطوهم شيئاً في المقابل، إلا منّة قبولهم عبيداً في دولة السلطان[١]، الدولة العلية كما أسموها. فلم يتركوا مصدر كسب إلا وتفننوا في وضع ضريبة عليه، وحصروا مهامهم في هذه البلاد بجمع أموالها وخيراتها وشحنها إلى عاصمتهم، لكنهم لم ينسوا تأمين الأمن، وعلى حساب المنطقة دائماً، من أجل إنجاز عملهم دون عائق يذكر. حتى الثروة البشرية لم تسلم منهم، فاستخدموها في السخرة، ونقلوها إلى الحدود للدفاع عن الدولة. ووضعوا خيرات هذه البلاد في إعمار عاصمتهم، وتركوها هي تغرق في الفقر والتخلّف. بنوا هناك القصور، وتركوا أصحاب الثروة يعيشون في الأكواخ. أخذوا من سكانها ضريبة المصارف، وبنوا بها الجامعات والمعاهد في استنبول، لكنهم لم ينسوا أن يمنّوا على هؤلاء المساكين ببضع مدارس كانت أشبه بمراكز محو الأمية.

والغريب في الأمر أن هذا الوضع استمرّ أربعة قرون، دون أن يواجه العثمانيون بثورة تدعو إلى تحرير الولايات العربية من حكمهم. صحيح أنهم واجهوا حركات تمرّد كثيرة مثل حركة علي بك الكبير في مصر، وحركة فخر الدين المعني الثاني، وحركة ضاهر العمر وغيرهم، لكن هذه الحركات في حقيقتها كانت لخدمة مصالح قادتها الإقطاعيين. وهي لم تقع نتيجة وعي جماهيري، ولم تكن موجّهة ضد العثمانيين، ولم تدعُ إلى الانفصال عنهم، إنما كانت تستهدف وقف ظُلْم ولاتهم وحسب. إذن لم يستولِ العثمانيون على ثروات المنطقة بعيداً عن أعين أبنائها الذين قبلوا أن يكونوا عبيداً في تلك الدولة، عبيداً ليس للسلطان وحسب بل لولاته أيضاً[٢].

١- جاء في نص البيورلدي الذي وجّهه سر عسكر الجيش العثماني في ساحل بلاد الشام إلى وجهاء ولاية طرابلس، أن هذا القائد قبل توسّل سكان المنطقة له بأن يقبل مساعدتهم له من أجل طرد الجيش المصري من بلادهم، وأنه قبل بذلك لكنه توعّدهم بالقصاص إن خانوا. فإذا كانت الدولة قد تعاطت بهذه العنجهية معهم في أحلك الظروف وهي بأشدّ الحاجة لهم، فكيف تكون معاملتها لهم عندما ترتاح على ظروفها؟
٢- وصف فريق من تجار مدينة طرابلس أنفسهم بعبيد الوالي في رسالة بعثوا بها إليه في أوائل القرن التاسع عشر، (ينظر نصّ الرسالة لدى أغناطيوس الخوري: المرجع السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

نستنتج من ذلك أن سكان هذه الولاية لم يشعروا يوماً أنهم مستعمرون، لا بل إنهم لم يحدّثوا أنفسهم بذلك البتة. وهنا لا بدّ لنا أن نتساءل عن أسباب هذه الظاهرة الغريبة!؟. ولعل في العودة إلى طبيعة الإدارة العثمانية في الولايات العربية، والظروف الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر ما يجيب على هذا التساؤل.

أولاً: كان العنصر الديني الذي جمع العثمانيين بحوالي ٨٥٪ من سكان الولايات العربية، عاملاً فعالاً في جعل دعوات السلاطين إلى الجهاد وادعائهم صفة الغزاة والمجاهدين، رداءاً جميلاً ستر مطامع العثمانيين.

ثانياً: إبان مراحل الإقطاع والالتزام، اعتمدت الإدارة العثمانية في هذه البلاد على عناصر محلّية، كانوا بمثابة شركاء لها في نهب ثروات السكان، فتحوّلوا بذلك إلى حرّاس لها، يستميتون من أجل تثبيت حكمها في بلادهم. بل إن العامّة من الناس لم تكن تعرف من الدولة إلاّ هؤلاء المتنفذين؛ وربّما أن معظم الناس كانوا يجهلون اسم السلطان لولا سماعه أثناء الدعاء له في خطبة يوم الجمعة.

ثالثاً: تركت الدولة العثمانية الأوقاف بيد المؤسسات الدينية المحلّية، ما جعل القيمين عليها مستفيدين من الحكم العثماني، ساعين بالتالي إلى ديمومته، لضمان استمرار تنعُّمهم بمواردها. أمّا القلة القليلة من رجال الدين الذين لم يغرهم هذا الطعم، فقد اضطرّت إلى مغادرة البلاد هرباً من الاضطهاد.

رابعاً: في عصر التنظيمات زالت تلك العوامل التي جعلت العثمانيين مقبولين في الولايات العربية، بعدما تخلّت الدولة عن المتنفذين وربطت الأوقاف بها عبر دائرة الأوقاف الجليلة، وأصبح متاحاً للعرب إدراك الواقع السيئ الذي يعيشونه في ظلّ الحكم العثماني. لكن عامل الخوف من الوقوع فريسة الاستعمار الأوروبي الذي بدأ يلوح في الأفق، جعلهم أشدّ تمسّكاً بالحكم العثماني رغم أن مساوئه بدت مكشوفة أمامهم.

٢- حديث المجاعة في سفر برلك

بين الوثائق الرسمية والذاكرة الشعبية

إشكالية البحث

عانت بلاد الشام إبان الحرب العالمية الأولى من مجاعة عامّة، تُحدّثنا عنها الوثائق الرسمية والذاكرة الشعبية. ويتقاطع هذان المصدران عند نقطة واحدة وهي حقيقة وقوع المجاعة، لكنهما لا يتفقان على حجمها ووطأتها وأسبابها ونتائجها. ففي الذاكرة الشعبية تضخيم وفوضى وتناقض بين راو وآخر، وسذاجة في تفسير الأسباب، وإدانة للدولة العثمانية بتحميلها المسؤولية عن تجويع الشعب جرّاء الحصار الذي فرضته على متصرّفية جبل لبنان(١). في حين تحتفظ الوثائق بصورة مختلفة عن تلك المجاعة لجهة حجمها وأسبابها ومضاعفاتها.

وقد يرى البعض أن هذا الأمر بديهي، لأن معظم الناس وكتّاب المذكّرات لم يشاهدوا كل ما حدث، ولم يشهدوا معظم وقائعه، بل إنهم تناقلوه عن نفر قليل دون تمحيص وتحقيق. وكان حبُّ المبالغة يؤدّي إلى تضخيم الروايات لدى انتقالها من مكان لآخر ومن جيل لجيل. غير أنه لا يجوز التغاضي عن هذا التباين بهذه البساطة، لأن الذاكرة الشعبية منتشرة بين الجميع ومتناقلة عبر الأجيال. وهي تكتسب ببقائها حية في الأذهان، مصداقية

١- لحد خاطر: **عهد المتصرّفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨**م، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٠٠.

الحقيقة التاريخية لدى عامّة الناس، بينما تنحصر الحقيقة الوثائقية بين نفر قليل من الباحثين، ويبقى تأثيرها محدوداً في تقويم المجتمع لماضيه، بل إن فريقاً من الباحثين يعتمد الذاكرة الشعبية ويتجاهل الوثائق في معالجته للعديد من الموضوعات التاريخية. لذلك أصبح هذا التباين بمثابة إشكالية كبرى تعيق فهمنا لتاريخنا الحديث. فالصورة التاريخية التي رسمتها الذاكرة الشعبية للمجاعة، انعكست ولا تزال تنعكس سلباً على فهم وتقييم تجاربنا مع الحكم العثماني طيلة أربعة قرون من الزمن، وتساعد في طمس حقائق حقبة طويلة من تاريخنا القريب. لذلك بات من الضروري إعادة قراءة الذاكرة الشعبية، وإظهار المغالطات التي علقت فيها، ثمّ إعادة النظر في أخبار المجاعة في بلاد الشام عامّة، بحيث يصار إلى معالجتها بمنهج علمي وبنظرة موضوعية محايدة ومجرّدة عن العواطف والأحاسيس، سواء كانت مؤيدة للعثمانيين أم معادية لهم.

ومن أجل الوصول إلى ذلك، لا بد من تتبّع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وتدنّي قيمة العملة الورقية العثمانية، والوقوف على مدى توفّر المواد الغذائية في السوق المحلية، وبخاصة أثناء الحصار البحري الذي ضربه الحلفاء على سواحل سوريا، والحصار البري المزعوم الذي فرضه جمال باشا على متصرفية جبل لبنان، وتأثير موجات الجراد التي اجتاحت البلاد، وملاحقة أخبار توزيع الإعاشة على اللبنانيين. وسنتوقف بعد ذلك عند انعكاسات المجاعة من خلال قراءة لأرقام الجرائم والجنح وحوادث الطلاق التي حصلت أثناء سنوات تفشّيها. وسنعتمد في معالجة هذه النقاط، على أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، ومراقبة مدى توفُّرها في الأسواق. وبعد ذلك، لا بدّ من توضيح أسباب تشكّل الذاكرة الشعبية على نحو مختلف عمّا تحفظه الوثائق، وبشكل مغاير للحقيقة التاريخية.

مصادر البحث

يعتمد هذا البحث على المصدرين المشار إليهما وهما: الوثائق العثمانية الرسمية، والذاكرة الشعبية. ويتضمّن المصدر الأول وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة لسنوات الحرب (السجلات ذات الأرقام ١١٤-١١٥-١١٦-١١٨)، بالإضافة إلى سجلات أخرى تعود إلى ما قبل الحرب ببضع سنوات من سنة ١٩٠٨م وصولاً إلى سنة ١٩١٤م. بالطبع تتضمّن هذه السجلات وثائق منوّعة ومختلفة، ما يهمّنا منها هي تلك التي نجد فيها ذكراً للسلع الاستهلاكية وأسعارها، فنتعرّف من خلالها على السلع التي كانت متوفرة في السوق إبان سنوات الحرب وسعر كل منها. ونذكر منها حجج البيع والشراء، ودعاوى الديون بين التجار أو بين تاجر ومستهلك، وإيصالات بيع الحنطة والحبوب في أسواق طرابلس[1]، ووثائق جهاز العروس، وتتضمّن هذه الأخيرة تعداداً لملابس العروس وأثاث البيت، وقائمة مفصّلة لما أهداه العريس لعروسه مع سعره. ومنها دفاتر القسّام للتركات، وهي عبارة عن تصفية تركات الأشخاص المتوفين الذين وزّعت تركاتهم على الورثة الذين استحقوها، أو بيعت بالسوق السلطاني، أي بالمزاد العلني، ووزّعت أسعارها عليهم وفقاً للشرع الشريف.

وكان يصار إلى تدوين كمية كل شيء من المتروكات وسعره على حدة، ثم يصار بعد ذلك إلى جمع قيمة التركة قبل إجراء قسمتها. ومنها أيضاً وثائق فرض النفقة لولد أو أرملة أو زوجة، غاب عنها زوجها. ووثائق تعيين أئمة المساجد والخطباء والمدرّسين والمؤذنين والخدّام، حيث نجد ذكر المرتّب الشهري لكل من هؤلاء. ووثائق أخرى تتضمّن ذكراً لمرتبات سائر الموظفين الرسميين في طرابلس. ووثائق إقراض صغار التجار والفلاحين والحرفيين.

بيد أن الشكوك التي أثارها البعض حول مصداقية قيود المحاكم الشرعية في زمن الدولة العثمانية، والتساؤلات حول مدى مطابقتها للواقع التاريخي، يستدعيان إيضاح النقاط التالية:

١- من أوراق بدر بك اليوسف المرعبي، يعود تاريخها لسنة ١٣٣٨هـ.

١- إن قيود البيع والشراء والدعاوى المسجّلة في دفاتر المحاكم الشرعية، وإيصالات التجار، هي وثائق حقوقية تمّ تدوينها من أجل حفظ حقوق البائع والشاري على حدٍّ سواء. كما أن الأسعار الواردة فيها، لم يترتّب عليها ضرائب إضافية، ما يعني غياب أي سبب قد يدعو إلى زيادة أو إنقاص قيمتها الحقيقية، بل على العكس من ذلك كان هناك مصلحة لكل من الطرفين في تدوينها كما هي.

٢- كانت قيمة الأشياء الواردة في الجهاز، تحسب في الغالب من ضمن القسم المعجّل من مهر العروس، ما يستدعي منّا الافتراض بعدم قبول هذه الأخيرة زيادة ثمن أي شيء منها، لما في ذلك من إنقاص من حقها. كما أن التقليل من ثمنها يعتبر تجنّياً على العريس ومرفوضاً من قبله.

٣- أمّا الأسعار الواردة في وثائق بيع ورثة ما بالمزاد العلني، فيمكن القول أنها كانت تتطابق مع أسعار السوق أو أنها أقلّ منها بقليل، ولا يمكن طرح احتمال أنها كانت أغلى منها، وإلاّ لامتنع من حضر المزاد عن شرائها.

٤- وكذلك لا يمكن الشك بصحّة رواتب الموظفين، لأنها لم ترد على ألسنتهم، إنما وردت في قرارات تعيينهم في وظائفهم.

٥- يبقى أن نعلم أن هذه الوثائق دوّنت في المحكمة الشرعية ووفقاً للشرع، بحضور القاضي أو نائب عنه مكلّف من قبله، ودوّنت بقلم كاتب العربي في المحكمة، بحضور الطرفين وحضور الشهود الموقّعين على صحّة ما جاء فيها. فلماذا يفترض في الباحث تكذيب كلّ هؤلاء وتصديق المشكّكين؟.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الوثائق تمكّننا من معرفة مؤشرات حدوث مجاعة أم لا، ذلك أنها تساعدنا في معرفة أنواع السلع التي كانت متوفّرة في السوق إبان سنوات الحرب، ومعرفة أسعارها الحقيقية سنة بسنة، وتساعدنا كذلك في الوقوف على متوسط الدّخل اليومي لكافة شرائح المجتمع. فمن خلالها يمكننا معرفة أسعار جميع السلع، بدءاً بالإبرة وصولاً إلى المسكن. كما أن مقارنة سعر كل سلعة في فترة ما قبل الحرب وأثناءها، يساعدنا في التعرّف على مدى ارتفاع الأسعار، وتحديد كلفة الحد الأدنى للحياة اليومية. كما أن مقارنة الأسعار بالحد الأدنى للدخل والأجور، يساعدنا في الوقوف على حجم المجاعة ووقعها على الناس.

إلى جانب الوثائق الرسمية فقد اعتمدت على أشخاص عايشوا المجاعة، فقابلت المسنين منهم الذين ما زالوا أحياء، بينهم الفقير والمتوسط الحال والثري أيضاً، واعتمدت على مذكرات آخرين منهم ممن كتبوا مذكراتهم قبل وفاتهم مثل نور الدين الميقاتي[١] ويوسف الحكيم[٢]، والأب إبراهيم حرفوش[٣]، وميخائيل إسحاق نجار[٤]. ولقد كان هؤلاء مدركين لمجريات الأمور بحكم مواقعهم الاجتماعية والوظيفية في الدولة العثمانية، ولكن أحاديثهم لا تخلو من التضخيم والمبالغة.

أخبار المجاعة لدى أصحاب المذكرات

كتب جوزيف زيادة: "بلغ عدد ضحايا المجاعة في لبنان أكثر من مئتي ألف نسمة. ففي البترون مثلاً والتي كانت تضمّ خمسة آلاف نسمة، لم يبق منهم في نهاية العام ١٩١٦م سوى ألفي نسمة. وسكان قرية مار نعمة الذين كانوا يبلغون ٢٠٠ نسمة، لم يبق منهم سوى ست أشخاص، وكان في عبدلي ٢٠٠٠ نسمة، لم يبق منهم سوى ١٥٠ نسمة. ومن أصل ١٦٠ شخصاً في روشة، لم يبقى سوى ٣٠. ومن ٣٠٠٠ مقيم في عبدين، بقي ٥٠٠ فقط. ومن ٣٠٠ نسمة في الذوق، بقي سبعة أشخاص فقط. وقد اختفى سكان نهر الذهب عن بكرة أبيهم[٥]".

١- وهو أحد وجهاء طرابلس، تولى رئاسة مصلحة مياه طرابلس، نشر مذكراته تحت عنوان: طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٧٨م.

٢- يوسف الحكيم: **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م.

٣- الأب إبراهيم حرفوش: **ماجريات**، مخطوط يتناول أخبار السنوات ١٩١٢-١٩٢٠م

٤- ميخائيل إسحاق النجار: **حديث تاريخي عن الكورة وبشمزين**، مطبعة الأديب، طرابلس ١٩٥٢م.

٥- نقلاً عن مسعود ضاهر: **تاريخ لبنان الاجتماعي**، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢م، ص ٢٦.

وقال لحد خاطر: "كانت الحرب قد بدأت تنشر الضيق في لبنان بانسداد باب البحر، وانقطاع منافذ الاتصال بالمهاجرين، ووقوف دولاب الأعمال، ونضوب الأموال، ومنع الأتراك توريد الحبوب إلى لبنان إلاّ بوثيقة. فأخذت الأسعار ترتفع ارتفاعاً يهدد بالويل. وفيما كانت الحال على ذلك المنوال جاء الجراد في أواسط نيسان، ولبث يجرِّد الأرض من خضرتها ومحاصيلها حتى أواسط تموز، ولم يغادرها إلا بعد أن أعادها جرداء كما كانت في كانون. وبسبب ذلك انتشرت تلك المجاعة التي تركت لبنان خراباً يباباً، وأذلّت اللبنانيين وشرّدتهم، وأماتت منهم أكثر من مئة ألف نسمة..."[١]. ثمّ تابع قائلاً: "وفي ٢١ تشرين الثاني من سنة ١٩١٥م عاد الجراد إلى بعض أنحاء لبنان، وبقيت أرتال منه طوال تلك السنة تتجوّل فيها وتلتهم الزرع ومختلف أنواع النبات، مما أدّى إلى استفحال المجاعة وانتشار الأمراض، وما نجم عن ذلك من وفيات وشرور"[٢]. وذكر أيضاً: وفي صيف ١٩١٦م اشتدت المجاعة في لبنان بشكل رهيب بسبب منع القمح من الورود إلى لبنان بحجّة احتياج الجيش إليه، وطلب الألمان جانباً منه، وقد أدى ذلك إلى انتشار الأمراض وازدياد الوفيات، وإلى إقدام بعض الجياع على ذبح الأطفال المهملين وأكل لحومهم، واعتقل في طرابلس بالجرم المشهود بعض أشخاص كانوا يذبحون من يقع في أيديهم من الفقراء ويتجرون ببيع لحومهم، فحكم عليهم بالشنق"[٣].

وجاء في مجلة آسيا الفرنسية أن عدد ضحايا المجاعة في جبل لبنان بلغ حوالي مئة وثمانين ألف نسمة[٤].

وذكر كمال الصليبي أن المجاعة قضت أثناء الحرب على الكثيرين من أهل لبنان، فخلت قرى عدة من سكانها لا تزال بعض أنقاضها قائمة إلى اليوم[٥].

١- لحد خاطر: **عهد المتصرّفين في لبنان ١٨٦٠ - ١٩١٤م**، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧م، ص ٢٠٠.
٢- نفس المصدر، ص ٢٠٣.
٣- نفس المصدر، ص ٢٠٧.
٤- **L'Asie Française**, N. 199, février 1922, p. 6.
٥- كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، بيروت ١٩٧٨م، ص ٢٠٦.

ووصف نور الدين ميقاتي أيام المجاعة في طرابلس بالقول: "استشرى الغلاء في المدينة خلال سني الحرب الأربع بشكل جنوني، حتى بيع شنبل الحنطة بعشرين ليرة ذهبية عثمانية، وفقد من الأسواق التجارية فقداناً تاماً الأرز والسكَّر والكاز وسواها من الحاجات المعيشية الضرورية، وغصّت المدينة بالنازحين من قرى الجبل طلباً للقمة العيش، وامتلأت الشوارع بالأموات جوعاً... ووصلت المجاعة بالناس إلى حد خطف الأولاد الصغار من الطرقات وذبحهم وطهو لحومهم ليقتاتوا بها. كما تفشّت الأمراض، وأهمها خطر حمّى التيفوس التي ما كانت تمهل المصاب بها... وسقطت قيمة العملة الورقية التي أصدرتها الدولة إلى الخُمْس، وما كان الحكام يقبلون بهذا التخفيض، بل يصرّون على اعتبار الليرة الورقية معادلة لليرة الذهبية في التداول"[١].

وقال ميخائيل النجار: "المواد الغذائية قلّ وجودها في الأسواق اللبنانية، وتعذّر الوصول إليها بغير وسائل التهريب من الأقطار المجاورة بأثمان فاحشة جداً. ففي شتاء سنة ١٩١٧م بلغ الغلاء أشدّه، وبيع رطل القمح بخمسين غرشاً ذهبياً، وكان الفلاح يبذل في سبيل الوصول إليه بضع شجرات زيتون. فكنا نرى الجائعين مطروحين في الأزقة وخنادق الطرق، بعضهم مائتاً وبعضهم يئنّ على وشك الموت. وإننا لأول مرّة سمعنا بأكل لحوم البشر في تاريخ لبنان الحديث، فإن بوليس أسكلة طرابلس عثر في بعض آبارها على خمسة عشر رأس طفل آدمي، وقد أكلت جثثها ذئاب البشر. وقد روي عن مثل هذا الحدث في القلمون وفي بلدة الدامور..."[٢].

وقد ترك أحد آباء الكنيسة[٣] مشاهداته وذكريات الحرب في مخطوط، جاء فيه: أن خلافاً بين الكهنة والسكان في قرية الدامور سنة ١٩١٣م، أدى إلى تعطيل القداس فيها

١- نور الدين ميقاتي: **طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين ميلادي**، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٧٨م.
٢- ميخائيل اسحق نجار: **حديث تاريخي عن الكورة وبشمزين**، مطبعة الأديب، طرابلس ١٩٥٢م، ص ٢٥
٣- هو أحد كهنة الطائفة المارونية، ذكر أنه قريب القس إبراهيم حرفوش. تنقّل كثيراً بين الأديار المارونية في لبنان إبان الحرب، فزار الدامور ووادي الشحرور وبيروت والزلقا ومزرعة ياشوع والبترون وبكاسين. ثم عيّن في أيلول سنة ١٩١٤، ناصحاً عاماً في الكنيسة، ثم أسند إليه البطريرك إدارة مدرسة الفرير في البترون في مطلع سنة ١٩١٥. دوّن مشاهداته في أواخر الحرب بمخطوط مؤلف من ٥٣ ورقة، سمّاه ماجريات. وقد دوّن فيه أخبار الحرب وأحوال السوق وهموم الرهبان وأحوال الناس في القرى التي زارها، وعلاقة البطريرك الماروني بجمال باشا. وسأكتفي بالإشارة إلى هذا المخطوط في الهوامش باسمه **ماجريات**.

لمدة خمسة أشهر. وكان سببه مادي يعود إلى تخلّف المطران عن تعيين معاش للكهنة من ريع الوقف بعدما كان وعدهم بذلك[١]. وتدل هذه الحادثة على تفاقم الأوضاع المعيشية قبيل الحرب بما يزيد عن سنتين.

وعن أخبار المجاعة ذكر صاحب المخطوط أنه في شهر كانون الثاني سنة ١٩١٥م، طلبت الحكومة إعانة من اللبنانيين رغم فقرهم[٢]. وفي ١٧ نيسان من تلك السنة، حجب الجراد نور الشمس، وكادت أرواح البشر تزهق من الجوع والضيق[٣]. وفي شهر كانون الثاني من سنة ١٩١٦م، مات الكثيرون من الجوع والضيق وقلّ وجود الحنطة. وكانت الحكومة تبيعه بالأقة والرطل، وبلغ سعر رطل الطحين ١٨ غرشاً. وظهر الجراد مجدداً. واضطرت الكنيسة إلى الإنفاق على الفقراء من رعاياها، ثم اشتدّ الجوع في شهر آذار من تلك السنة ومات كثيرون، واضطر الناس إلى توسيع المقابر في قرى كثيرة[٤]. وفي كانون الثاني سنة ١٩١٧م، كانت المواسم عاطلة في جميع الولايات، ووصل سعر رطل القمح إلى ٧٥ ورقة.

روايات مسنين من العامّة

أكّد لي مسنون من الذين عاشوا المجاعة[٥]، اختفاء المواد الغذائية من الأسواق حتى اضطرّت الناس إلى أكل النباتات البريّة مثل اللفوف. وقال شاهد عيان من بلدة القلمون، أن امرأة أكلت جثة ابنتها بعدما ماتت، وأن أعمال التعدّي و"التشليح" والسطو ازدادت، وبخاصّة تشليح رغيف الخبز في وضح النهار وفي وسط الشوارع، كما أكّد أن القرية

١- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ١٢.

٢- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ٢٢.

٣- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ٢٧.

٤- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ٣٠.

٥- وهما: مطانيوس جرجس ساسين من مواليد سنة ١٩٠٠م من بلدة شكا، وكان فقيراً معدماً إبان سنوات الحرب بعدما تركه والداه من الفقر والعوز، فكان يتجوّل في الطرقات بحثاً عن شيء يقتات به، كما كان يجوب البراري بحثاً عن بعض الأعشاب والجذور التي تؤكل ليسدّ بها جوعه. والحاجّة أم أحمد نديم من مواليد القلمون سنة ١٩٠٤-١٩٠٥م.

خلت من الشباب والرجال القادرين، لأن الأتراك ساقوهم إلى الخدمة العسكرية، وبذلك لم يبقَ فيها سوى ناطور البلدة والرجل الذي يدفن الموتى. لذلك وجد نساء القرية أنفسهن مضطرات إلى الذهاب إلى عكار التي تبعد حوالي خمسة عشر كيلومتراً لشراء القمح والطحين، وفي مقابل ذلك أكّد هؤلاء المسنون على عدم حصول حالات اعتداء على السكان من قِبَل عناصر الجيش التركي وعناصر المخافر التركية.

ماذا يمكن أن نلاحظ في أقوال هؤلاء، وماذا يمكن أن نستنتج منها؟

أولاً: إن مقارنة بسيطة بين الأوضاع في طرابلس وفي متصرفيّة جبل لبنان، وفقاً لما ذكر أصحاب المذكرات أو الروايات الشعبية، تبيّن أن وقع المجاعة في طرابلس كان أشدّ مما كان عليه في متصرفية جبل لبنان. فلقد دفع الجوع بأبناء هذه المدينة إلى خطف الأولاد وذبحهم لأكل لحومهم حسبما ذكر هؤلاء. وهذا ما أكّده ابن طرابلس نور الدين الميقاتي، وما ذكره لحد خاطر، وما فصّله ميخائيل النجار بقوله أن عدد الأطفال الذين وقعوا ضحية لذلك بلغ ستة عشر طفلاً في الميناء وحدها سنة ١٩١٧م، كما أكّد لي ذلك بعض العامّة ممن عايشوا هذه الأحداث. من جهة ثانية لم يأتِ أحد من هؤلاء على ذكر أكل لحوم البشر في جبل لبنان، ما يعني أن المجاعة هناك لم تصل الحدّ الذي دفع الجائع إلى قتل الأولاد بهدف أكل لحومهم. بل إن أبشع صور المجاعة في هذه المنطقة، تجلّت في التفتيش عن بقايا الحبوب في روث الحيوانات حسبما ذكر هؤلاء الكتّاب.

ثانياً: نلاحظ ميلا لتضخيم عدد ضحايا المجاعة، إذ جعله بعضهم ٢٠٠,٠٠٠، وبعضهم ١٨٠,٠٠٠، وبعضهم الآخر ١٠٠,٠٠٠، أمّا الذين لم يذكروا أرقاماً، فقد صوّروا الشوارع ملأى بجثث الموتى، كما صوّر بعضهم المقابر تتسع مساحاتها لاستيعاب الموتى.

أمّا ما ذكره جوزيف زيادة من فناء تام لسكان بعض قرى منطقة البترون، فهو أمر ملفت للنظر، لكن يبدو لنا أنها مبالغة انفرد بها الدكتور زيادة دون غيره. فصاحب

مخطوط "ماجريات" الذي كان في مهمة كنسية رعوية في منطقة البترون إبان الحرب، وأمضى فيها فترة طويلة لم يذكر ذلك. والشيء نفسه يقال عن يوسف الحكيم الذي كان قائمقاماً لقضاء البترون إبان الحرب، والذي تحدّث عن المجاعة ووصف أحوال الفقراء والإعاشة دون أن يأتي على شيء من ذلك.

ثالثاً: أكّد جميع أصحاب المذكّرات على فقدان المواد الغذائية الضرورية من الأسواق، ليس في متصرفيّة جبل لبنان وحسب، بل من طرابلس ايضاً، حيث فقد الأرز والسكر كما فقدت اللحوم. وأكّد الجميع أن الدولة العثمانية فتحت مكاتب لتوزيع الإعاشة من الحنطة على المواطنين بأسعار أدنى بكثير من أسعارها في السوق.

ماذا في الوثائق الرسمية عن المجاعة؟

من جهة أخرى، فإن البحث في الوثائق الرسمية العثمانية عن أسعار السلع والمواد الغذائية ومقدار توفّرها في الأسواق المحلّية، والأجور والحدّ الأدنى لكلفة المعيشة، يكشف للباحث عن حدوث مجاعة في تلك المرحلة.

بالنسبة لتوفّر المواد الغذائية في الأسواق، لا نجد في المئات من حجج قسمة التركات لأشخاص من كافة المستويات الاجتماعية[١]، ومئات حجج البيع العائدة إلى الفترة ما بين سنة ١٩١٥م - ١٩١٧م، ذِكْراً لبعض المواد الغذائية الضرورية، مثل الذرة والقمح والبرغل والطحين والسكّر، كما نلاحظ غياب ذكر الدواجن في هذه الوثائق أيضاً. مما يعني أن بيوت السكان على كافة فئاتهم الاجتماعية، كانت في تلك المرحلة خالية تماماً من هذه السلع ومن اللحوم، باستثناء الشعير وفي حالات نادرة. في مقابل ذلك نجد في هذه الوثائق ذكراً ملحوظاً للفاصوليا والعدس والبصل والزيت والسمن؛ مع وجوب التأكيد على غياب ذكر أي مادة غذائية في مقتنيات بعض البيوت باستثناء زيت الطعام. وتدلّ هذه المعطيات على فقدان المواد الغذائية المستوردة مثل الأرز والسكّر والطحينة من

١- هذه الحجج مدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

الأسواق حتى في مدينة طرابلس، حيث لا وجود لأي حصار برّي، وتوافر الحبوب المنتجة محلياً في بيوت معظم الناس بمن فيهم أبناء الطبقات الفقيرة.

وحول أسعار السلع المتوافرة في السوق، فلقد تمكّنت من خلال هذه الوثائق، من إعداد الجداول الآتية:

جدول أسعار بعض السلع الغذائية الضرورية

السنة	السلعة	السعر
١٩٠١م	قنطار قمح	٢١٧ قرشاً[١]
١٩٠٩م	قفّة بصل	٢٠ فرشاً[٢]
١٩١٤م	رطل زيتون	٥ قروش[٣]
١٩١٤	رطل حليب	٦ متليك[٤]
١٩١٦م	قنينة خل	١٠ غروش[٥]
١٩١٦م	قطرميز لوز	٣٠ قرشاً[٦]
١٩١٦م	تنكة سمنة	٢٦٣ قرشاً[٧]
١٩١٦م	٢٨ طبّة* و٨ وقات○ فاصوليا	١٥٧,١٠ قرشاً[٨]
١٩١٦م	قلة زيت حلو	٤٣٦ قرشاً[٩]
١٩١٦م	٢١ طبّة عدس	١٤٨ قرشاً
١٩١٦م	شوالين صابون وشوال أرز	٣٥٠٠ غرشاً[١٠]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٣، ص
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ١٩٠.
٣- رفعت سابا: **قصص موسى الفيعاني**، دار إعلاميا، طرابلس ١٩٩٤م، ص ١٠٠.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥، ص ١٧٨.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٥.
٦- نفس المصدر.
٧- نفس المصدر.
*- الطبّة كانت تساوي ١٢ كلغ ونصف.
○- الوقة كانت تساوي ٢ كلغ ونصف في عكار، ونصف كلغ في جبل لبنان.
٨- نفس المصدر.
٩- نفس المصدر.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٢٣٢.

١٩١٦م	قنينة زيت	١٥ قرشاً[١]
١٩١٦م	شنبل حنطة	٢٠ ليرة ذهبية[٢]
١٩١٦م	رطل طحين	١٨ قرشاً[٣]
١٩١٧م	رطل قمح	٥٠ قرشاً ذهبياً[٤]
١٩١٧م	رطل قمح	٧٥ قرشاً[٥]

جدول أسعار بعض السلع الاستهلاكية غير الغذائية

السنة	السلعة	السعر
١٩٠١م	منشفة حرير	٦٠ قرشاً[٦]
١٩٠٨م	منشفة حرير	٦٩ قرشاً[٧]
١٩٠١م	حبرة حرير	٦٢,٥ قرشاً[٨]
١٩١٤	غنباز حرير	٥٠ قرشاً[٩]
١٩٠١م	طربوش	٣١ قرشاً[١٠]
١٩١٤م	طربوش	١٧ قرشاً[١١]
١٩٠٨م	أركيلة	٢٣ قرشاً[١٢]
١٩١٦م	أركيلة	٦ قروش[١٣]
١٩٠٩م	بابور عادي	٣ قروش[١٤]
١٩١٦م	بابور عادي	٧ قروش و١٥ بارة[١٥]
١٩٠٨م	بابور تعليق	٣٩ قرشاً[١٦]
١٩١٦م	بابور كاز	١٠ قروش[١٧]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٢٢٩.
٢- نوالدين ميقاتي: مصدر سابق، ص
٣- مؤرخ مجهول: **ماجريات**، دفتر ٤، ص ٣٠.
٤- مخائيل النجار: مصدر سابق، ص٢٥.
٥- مؤرخ مجهول: **ماجريات**، دفتر ٤، ص ٥٠.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٣.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ١١٤.
٨- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٣.
٩- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٣.
١٠- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٣
١١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥.
١٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ١١٤.
١٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٦.
١٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ١٩١.
١٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٦.
١٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ١١٤.
١٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٦.

١٩١٤م	سروال وبالطو	٦١ قرشاً[١]
١٩١٦م	تنكة كاز	١٧٧,٢٠قرشاً[٢]
١٩١٤م	رطل صابون إسلامبولي	١٣,٥ قرشاً[٣]

نلاحظ في هذا الجدول الأخير أن أسعار السلع غير الضرورية كانت في تدن ملحوظ إبان سنوات الحرب. فسعر الطربوش انخفض من ٣١ قرشاً سنة ١٩٠١م، إلى ١٧ قرشاً سنة ١٩١٤م، وانخفض سعر الأركيلة من ٢٣ قرشاً سنة ١٩٠٨م، إلى ستة قروش سنة ١٩١٦م، ما يعني توقّف الطلب على الكماليات. على عكس ذلك، فقد ارتفعت أسعار السلع الضرورية بشكل ملحوظ أيضاً، فأصبح سعر البابور العادي سبعة قروش وخمس عشرة بارة سنة ١٩١٦م، بعدما كان يساوي ثلاثة قروش سنة ١٩٠٩م.

غير أن هذه الأسعار لا تعني شيئاً، ولا تمكننا من الحديث عن مجاعة، ما لم تدرس على ضوء مداخيل الأفراد وقدرتهم على الإنفاق. لذلك وجدت من الضروري إطلاع القارئ على عيّنة من الأجور في تلك المرحلة. ولقد تمكّنت من خلال الوثائق الرسمية من معرفة بعضها كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

جدول أجور بعض المهن

السنة	العامل	الدخل
١٩٠٩م	ملازم أول من الزندرمة	١٩٢ قرشاً في الشهر[٤]
١٩١٢م	مؤذن جامع القلمون	٢٥ قرشاً شهرياً
١٩١٣م	مؤذن جامع القلمون	٥٠ قرشاً شهرياً
١٩١٢م	مؤذن جامع طينال	٢٠٠ قرشاً شهرياً
١٩١٣م	مؤذن جامع طينال	٥٠٠ قرشاً شهرياً[٥]
١٩١٤م	الكندرجي	٨ قروش يومياً[٦]
١٩١٣م	الكاهن في كنيسة الدامور	١٥ ليرة سنوياً[٧]

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٥.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥، ص ٤٨.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٠، ص ٩٦.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٤، ص ١٣٠.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥، ص ٣٢.
٧- مؤرخ مجهول: **ماجريات**، دفتر ٤، ص ١٢.

بالإضافة إلى ذلك فإن وثائق النفقة للنساء المطلقات والأطفال، تعطينا فكرة واضحة عن الحد الأدنى اللازم لتأمين الحاجيات الأساسية لهذه الفئة من فئات المجتمع. ونجد في الوثيقة تحديداً لكيفية صرف النفقة، كالمأكل والمشرب والملبس وسائر اللوازم الشرعية. لذلك رأيت من المفيد للبحث وضع الجدول الآتي بمقدار النفقة اليومية وفقاً لما جاء في الوثائق الرسمية العثمانية:

جدول بالنفقة المفروضة من الحاكم الشرعي في طرابلس

السنة	المستحق للنفقة	قيمة النفقة اليومية
١٩٠٨م	امرأة من الطبقات الفقيرة	١,٥ قرشاً[١]
١٩٠٩م	امرأة فقيرة	٢ قرشاً[٢]
١٩١٠م	ابن أفندي	١٠ قرشاً[٣]
١٩١٦م	امرأة فقيرة	١/٣ قرشاً[٤]
١٩١٦م	امرأة فقيرة	٢,٥ متليك[٥]
١٩١٤م	امرأة متوسطة الحال	٣ قرشاً[٦]
١٩١٦م	ابنة بيك	٤ قرشاً[٧]

تعليقاً على الجدول الأخير نلاحظ، أن قيمة النفقة أخذت تتراجع إبان سنوات الحرب، علماً أن كلفة المعيشة كانت في تصاعد ملحوظ، ويرجّح أن ذلك يعود إلى تعثّر أحوال أرباب البيوت وتدنّي قيمة مدخولهم، لأن النفقة تساوي نسبة معينة من الدخل، لا يمكن تجاوزها شرعاً.

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٠٩، ص ٦٩.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٠، ص ١٨٨.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٠،ص ٥٢، والنفقة بدل مأكل ومشرب ومسكن وأجرة خادمة.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٢٣٣.
٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٢٣٠.
٦- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٥، ص ٣٢.
٧- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١١٦، ص ٢٣٤.

ومن جهة أخرى نلاحظ من خلال قراءة السجلات العائدة لسنوات الحرب، (السجل ١١٥ تاريخ ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، والسجل ١١٦ والسجل ١١٨ تاريخ ١٣٣٤هـ/١٩١٦م)، تزايد وثائق فرض النفقة في تلك السنوات، ويتبيّن من هذه الوثائق أن سبب فرض النفقة ليس الطلاق وحسب، بل ذهاب المعيل إلى الخدمة العسكرية خارج المنطقة، ما حتّم على القاضي إلزام شقيق المجنّد أو والده على تأمين نفقة زوجته وأولاده. ولا شك أن تزايد عدد مثل هذه الوثائق، يعكس الأعداد الكبيرة من الشباب الذين سيقوا إلى الجندية، ويشرح سبب خلو المنطقة من اليد العاملة والمنتجة، وسبب تدنّي الإنتاج الزراعي وشح المواد الغذائية في الأسواق، وتفاقم الأزمة المعيشية.

ومن جهة ثانية فإن قراءة جدول الأسعار على ضوء جدولي الدخل والنفقة، تبيّن لنا مقدار العجز المالي الذي أصاب أرباب البيوت، بحيث باتوا عاجزين عن تأمين ضروريات الحياة لعائلاتهم، بل ولأنفسهم، كل بمفرده. فدخل العامل البسيط في اليوم، مثل الكندرجي مثلاً، لم يعد يكفيه لشراء قنينة زيت. ونفقة امرأة من العامّة مع أولادها الأربعة، لم تكن تكفيها سوى لشراء رطل واحد من الحليب دون غيره من السلع. أمّا الزيت فإن سعر الصفيحة منه بلغ مقدار دخلها (نفقتها) لشهرين تقريباً، وإذا أخذنا في الاعتبار، إلى جانب ذلك، فقدان بعض السلع الغذائية الضرورية، فإن باستطاعتنا أن نتحدّث عن وقوع مجاعة حقيقية في ذلك الزمان، مجاعة طالت الفقير والغني على حد سواء، بعدما فقدت المواد الغذائية الضرورية من الأسواق، مثل السكر والأرز والطحين واللحوم. لكن توفّر سلع غذائية أخرى مثل الفاصوليا والحمّص والعدس، قد ساعد الناس على تخطي الأزمة إلى حد ما.

انعكاسات المجاعة

إذا قارنا صورة المجاعة وحجمها ووقعها على السكان وفقاً للمعطيات الوثائقية، بتلك التي ترسمها الذاكرة الشعبية وأصحاب المذكرات، يتبيّن لنا مقدار المبالغات التي أوردها

هؤلاء. فالمجاعة كما جاءت في الوثائق، لم تكن أكثر من نقص شديد في التغذية، أصاب كل الناس لفترة سنتين أو ثلاث سنوات. وهي لم تصل إطلاقاً إلى حدّ لم يعد بوسع الناس إيجاد ما يسدّون به رمقهم. لذلك يبدو من المستغرب الحديث عن مئات آلاف القتلى من الجوع.

ولا شك أن القيود الرسمية لدوائر الجندرمة، رغم الشك حول دقتها، تعتبر مؤشراً مساعداً للوقوف على حدّة المجاعة وتأثيرها على تصرّفات الناس. فإذا قارنا بين أرقام مختلف أنواع التعديات (الجنح والجنايات) والزيجات والطلاق في سنوات الحرب وما قبلها، يتبيّن لنا الحجم التقريبي لهذه التعديات، وتنكشف لنا انعكاسات المجاعة على تصرفات الناس.

جدول الجنح والجنايات

المنطقة	نوع المخالفة	السنة	السنة	السنة
		١٣٣٠هـ/١٩١٤م	١٣٣١هـ/١٩١٥م	١٣٣٢هـ/١٩١٦م
مدينة طرابلس	جنايات	١٤٤	١٦٠	١٦٦
	جنح	٨٣٢	٩٢٠	٩٣٧
عكار	قتل	–	–	١٤
	جنح	–	–	٩٠

وقد توزّعت هذه المخالفات على النحو الآتي: من بين تسعين جنحة في عكار، نجد ستة وعشرين حادثة سرقة، وإحدى وثلاثين حادثة ضرب[١]. وبين الجنايات في طرابلس نلاحظ وقوع ٢٢ جريمة قتل سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٤م، وتسع جرائم سنة ١٣٣١هـ/١٩١٥م، و٢٦ جريمة سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٦م. أمّا الجنايات في هذه المدينة فمعظمها كانت من نوع السرقات[٢].

١– رفيق التميمي ومحمد بهجت. **ولاية بيروت**، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٢٥٠.

٢– نفس المصدر: ج ٢، ص ١٩٨.

وكذلك تراجع عدد الزيجات إبان سنوات الحرب والمجاعة. ففي سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٢م حصلت ٨٤ زيجة في مدينة طرابلس، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠٢ زيجة سنة ١٣٢٩هـ / ١٩١٣م، وبعد ذلك تدنى إلى ١٧ زيجة سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٥م، و١٢ زيجة سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٦م، في حين أن نسبة الطلاق لم تكن كبيرة في تلك السنة (١٩ حادثة طلاق)[١].

لا شك أن تراجع عدد الزيجات على هذا النحو، يعكس شدة الضائقة الاقتصادية التي مرّ بها السكان في تلك المرحلة. وعلى خط موازٍ، فقد تزايدت الجنايات في طرابلس سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٥م بنسبة ١١,١٪، و١٥,٢٧٪ سنة ١٣٣٣هـ / ١٩١٦م، وكذلك تزايدت الجنح بنسبة ١٠,٥٧٪ سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٥م، و١٢,٦٢٪ سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٦م. وتدلّ هذه الأرقام على أن تزايد نسب الجنح والجنايات لم يتخط المعقول، إذا ما أخذنا في الحسبان الأوضاع غير الطبيعية التي كانت تمرّ بها البلاد كالمجاعة واضطراب حبل الأمن إبان الحرب. وبنتيجة هذه الأرقام، نستطيع أن نؤكد أن كتّاب المذكّرات قد بالغوا كثيراً في ما أوردوه عن أخبار المجتمع والمجاعة.

أسباب المجاعة

هناك شبه إجماع عند الكتّاب اللبنانيين وفي الذاكرة الشعبية، على أن الحصار البري الذي فرضه جمال باشا على متصرفية جبل لبنان، كان السبب الرئيسي في حدوث المجاعة، وإذا سلّمنا جدلاً بهذه المقولة، فكيف نستطيع تفسير حدوث مجاعة في طرابلس وغيرها من مناطق بلاد الشام التي لم يحاصرها هذا القائد العثماني؟

وبصرف النظر عن تعليل أصحاب النزعة اللبنانية ودعاة القومية العربية لأسباب تلك المجاعة وحجمها، فإن حقيقة حدوثها تحيّر الباحث، لما يرى فيها من تناقض كبير مع القدرة الإنتاجية لبلاد الشام عامّة. فمجاعة منطقة تستورد السلع الغذائية، أمر غير

١– نفس المصدر: ج ٢، ص ١٩٨.

مستغرب إبان الحروب والأزمات الدولية. أمّا مجاعة منطقة مثل طرابلس وأريافها وبلاد الشام عامّة، تنتج ما يفيض عن حاجاتها من الحبوب وتصدّره إلى الخارج، فهي أمر مستغرب يستدعي الوقوف عنده وتحرّي أسبابه.

وإذا ما عدنا قليلاً إلى الوراء، نجد مؤشّرات ضائقة اقتصادية حلّت بالمنطقة قبيل الحرب العالمية الأولى وسني المجاعة ببضع سنوات. ويبدو ذلك واضحاً من بدء ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية اعتباراً من سنة ١٩٠٨م[١]، وتعالي أصوات بعض القطاعات منادية برفع مرتّباتها الشهرية إلى الضعف، لأنها لم تعد تكفي لتأمين حاجاتها الضرورية اليومية[٢]. وكذلك تدلّ حركة الاستيراد والتصدير في مرفأ بيروت على تقهقر الأوضاع الاقتصادية وتدنّي قيمة وارداته وصادراته تدريجاً اعتباراً من سنة ١٩١١م، بحيث تدنّت إلى النصف تقريباً في سنة ١٩١٤م، كما نلاحظ في الجدول الآتي:

قيمة الصادرات والواردات في مرفأ بيروت[٣]

السنة	قيمة الواردات بالفرنك الفرنسي	قيمة الصادرات بالفرنك الفرنسي	المجموع
١٩١١م	٢٢١,٩٢٦	٥٩,٩٢٧	٢٨١,٨٥٣
١٩١٢م	١٥١,١٨٢	٥٣,١٧٣	٢٠٤,٣٥٥
١٩١٣م	١٨١,٨٠٤	٤٩,٢٤٩	٢٣١,٠٧٣
١٩١٤م	١١٨,٨٠٤	٣٠,٥٨٨	١٤٩,٣٩٢

قبل ذلك كانت التجارة في سوريا عامة مزدهرة حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين، وكانت صادرات هذه المنطقة إلى أوروبا من الحرير بالدرجة الأولى، ويليه

١- ينظر جدول الأسعار.

٢- في سنة ١٩١٣م طالب المؤذنون في الجوامع برفع أجورهم، ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١١٤، ص ١٣٠. وكذلك طالب رجال الدين العاملون في كنيسة الدامور برفع أجورهم تلك السنة، ينظر: مؤرّخ مجهول: **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ١٢.

٣- وجيه كوثراني: **بلاد الشام، السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين**، قراءة في الوثائق، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٠م، ص ١٣٦.

الصوف والقطن والجلود والبرتقال. وبالإجمال فإن حجم التبادل التجاري بين مرافئ سوريا والبلدان الأوروبية، وبخاصّة فرنسا، بلغ ٢٥٤,٦٨٦,٠٠٠ فرنكاً فرنسياً سنة ١٩١٠م، ما يعني أن التجارة مع الغرب كانت تشكّل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المحلّي قبيل سنوات الحرب والمجاعة. وفي سنة ١٩١٣م بلغت قيمة صادراتها من الحرير إلى فرنسا فقط، عشرين مليون فرنك فرنسي، ثم تراجع هذا المبلغ بعدما بدأت هذه الصناعة بالتقهقر في جبل لبنان[١]. وحسب جداول Huvelin [٢]، فإن الميزان التجاري في سوريا عامّة أصبح يعاني من العجز قبيل سنوات الحرب. ففي سنة ١٩١٤م، بلغت قيمة صادراتها نصف إجمالي وارداتها[٣]. أمّا مرفأ بيروت الذي اعتمدت عليه المتصرفية في تصريف واستيراد السلع، فقد تدنّت قيمة صادراته، كما رأينا في الجدول السابق، بحيث لم تعد تتعدى ربع وارداته، ما يعكس العجز الواضح في الميزان التجاري.

جميع هذه المعطيات توضح لنا أن موارد التجارة الخارجية، التي كانت من سنوات قليلة مصدر ثروة أبناء المتصرفية بخاصّة وبلاد الشام عامّة، بدأت تجفّ تدريجاً في العقد الثاني من القرن العشرين، قبل أن تتوقف تماماً عندما ضرب الحلفاء الحصار البحري على سواحل بلاد الشام، بما فيها سواحل المتصرفية في آب سنة ١٩١٥م. ولا شك أن هذا الحصار، قد أدّى إلى صرف أعداد كبيرة من عمّال الحِرَفْ التي كانت تعتمد على تصدير إنتاجها إلى أوروبا، وبخاصّة مربّي دود القزّ وعمّال غزل ونسج خيوط الحرير، مما حرمهم مصدر رزقهم. وهكذا ضحّت الأم الحنون (فرنسا) بأبنائها (الموارنة) الذين طالما ادّعت حقها في حمايتهم، ووافقت على تجويعهم من أجل مضايقة الوصي عليهم آنذاك، أي الدولة العثمانية، وكسب الحرب ضدها.

١- Maurice chehab, Rôle du Liban dans l'histoire de la soie U.L.,Beyrouth 1967, P. 50.

٢- هو رئيس البعثة الفرنسية التي أوفدت لسورية من قبل غرفة تجارة ليون ومرسيليا.

٣- وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤١

بالإضافة إلى ذلك، كانت النقود الفرنسية متداولة بكثرة في سواحل بلاد الشام قبل الحرب بسنوات طويلة، لسببين رئيسيين، أولهما إزدهار التبادل التجاري بين فرنسا وبلاد الشام، وثانيهما أن السكان المحليين فضّلوا استيفاء ثمن مبيعاتهم بالعملات الأوروبية، والفرنسية بالدرجة الأولى، وذلك لانعدام ثقتهم بالعملة العثمانية التي طالما عانت الأزمات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1]. ثم جاء وقف التبادل مع أوروبا بسبب الحصار البحري الأوروبي لسواحل بلاد الشام، وتدنّي قيمة العملات الأوروبية بسبب الحرب، ليزيدا من خسارة التجار والحِرَفيين الذين احتفظوا بقسم من مدّخراتهم بالفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني.

وعلى خط موازٍ، أدّى تدهور النقد العثماني إلى إرباك الأسواق المالية، وارتفاع الأسعار، وتفاقم أوضاع الناس وإفقارهم، وبخاصّة أثناء سنوات الحرب. ففي سنة ١٩١٦م أصدرت الدولة العثمانية قانون توحيد النقد، وألغت بموجبه أسعار صرف النقود الفضية المختلفة التي كانت لا تزال متداولة في الأقاليم[2]، وأصدرت عملة ورقية تعادل ليرة ذهبية لكل مئة قرش. ثم اضطرت الدولة، بسبب متطلبات الحرب، إلى إصدار كميات كبيرة من هذه العملة الورقية الجديدة، ما أدّى إلى تراجع قيمتها بشكل ملحوظ.

ففي سنة ١٩١٥م كان سعر صرف القرش يساوي ١٢٠ قرشاً لكل ليرة ذهبية، ثم انخفض إلى ٤٠٠ قرش لليرة الذهبية سنة ١٩١٦م، وأصبح سنة ١٩١٧م يعادل ٥٥٥ قرشاً لليرة الذهبية في بيروت. هذه السياسة المالية التي اتّبعتها الدولة العثمانية أدّت إلى ارتفاع أسعار البضائع بشكل تصاعدي ومتسارع خلال سنيّ الحرب. وكذلك ارتفع مؤشّر كلفة المعيشة الذي وضعته إدارة الدين العمومية العثمانية لاستنبول، ثمانية عشر ضعفاً من شهر تموز ١٩١٤م حتى أواخر سنة ١٩١٨م[3]. كانت لهذه الإجراءات المالية

١- شوكت باموك: **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف حارس، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥م، ص ٣٩٣.

٢- كانت الدولة العثمانية قد ألغت التعامل بالنقود الفضية في الصنف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن تغاضيها عن تنفيذ قانون الإلغاء في الولايات البعيدة عن العاصمة استنبول، شجّع سكان هذه الولايات على الاستمرار في تداول النقود الفضية.

٣- شوكت باموك: مرجع سابق، ص ٣٩٨-٤٠١

انعكاسات سلبية كبيرة على مدّخرات السكان من النقود، لا تقلّ خطورة عن ارتفاع الأسعار. فانعدام الثقة بالنقد الورقي العثماني، أجبر الناس على عدم التعامل به، والإنفاق من مدّخراتهم من النقود الذهبية. أضف إلى ذلك أن إلغاء سعر صرف النقود الفضية مقابل القرش، قد أربك السوق المحلي، وأجبر الناس على إنفاقها بأقلّ من قيمتها الحقيقية لتأمين ما يسدّون به رمقهم.

إلى جانب ذلك، فثمّة عوامل أخرى عديدة لعبت دوراً هامّاً في ارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية، ولعلّ أبرزها، كان اختفاء تلك السلع من الأسواق للأسباب الآتية:

أولاً: الحصار البحري الذي ضربه الحلفاء على سواحل سورية، ما أدى إلى وقف استيراد المواد الغذائية الضرورية التي كانت تأتي عن طريق البحر، مثل السكّر والأرز اللذين كانا يأتيان من مصر بالدرجة الأولى. ولقد كان بالإمكان استيراد هاتين السلعتين من مصر عن طريق البر، إلاّ أن وقوع تلك البلاد تحت الاحتلال الإنكليزي قد حال دون ذلك.

وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير اختفاء السكّر والأرز من الأسواق المحلّية في بلاد الشام عامّة إبان حصار الحلفاء لها. أمّا زعم البعض بأن سبب المجاعة كان الحصار البري الذي ضربه جمال باشا على متصرفيّة جبل لبنان، فليس ثمّة دليل موثّق يؤكد عليه. وإذا سلّمنا جدلاً مع هؤلاء بتفسير سبب مجاعة سكان المتصرفية، فكيف يمكن تفسير سبب مجاعة طرابلس وعكار وغيرها من المناطق التي كان وقع المجاعة عليها - باعترافهم - أشدّ وأقسى مما كان عليه ضمن حدود المتصرفية، كما رأينا، علماً أن هذه المناطق لم يشملها حصار جمال باشا المزعوم. من هنا يبدو أن السبب الرئيسي للمجاعة في بلاد الشام عامّة، كان حصار الحلفاء لها.

ومن جهة أخرى، تبيّن الوثائق أن جمال باشا الذي صادر الحبوب من الأسواق، كان حريصاً على تأمينها للمتصرفيّة عن طريق البطريركية المارونية التي خصّها وحدها دون

سائر المرجعيات الدينية في بلاد الشام بكميات من الحنطة، كما خصّ بطريركها بعناية خاصّة.

ففي ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩١٦م، وصلت إعانة من المقرّ الهمايوني في حلب إلى غبطة البطريرك الماروني، وقدرها خمسة قناطير من الطحين[١]. وفي ٢٢ تموز سنة ١٩١٧م، أرسل جمال باشا بعضاً من أركان حربه مع عربتين لتقلّ بطريرك الموارنة، ومعهم رسالة استدعاء لهذا الأخير كي يمثل أمامه في مقرّه في بحمدون. تأخّر البطريرك عن العودة إلى بكركي حتى ٢٨ تموز، فساد القلق أوساط الموارنة، مما حمل البطريرك على تهدئة خواطرهم بالبرقية التالية:

"بحمدون جمال باشا ٤٠-٩٦: نحن والسادة المطارين على ما يرام من الانشراح، فاضت مكارم القايد الكبير أحمد جمال باشا بكمية وافرة من الحنطة تأميناً لمعيشة الإكليروس، وبوشر في التسليم. أمّا الشعب فالاهتمام متواصل بتأمين معيشته... الأدعية الحارة الصحيحة بتأييد عرش السلطنة السنية ودوام القايد المشار إليه في ٢٨ تموز سنة ١٣٣٣هـ.

البطريرك الياس"[٢].

وكان جمال باشا أرسل قبل ذلك البرقية التالية إلى متصرّف جبل لبنان:

"أنعم على أديار الإكليروس بثلاثماية ألف أقة من الحبوب. استقبل بطرك الموارنة باحتفال نادر...

أحمد جمال باشا"[٣].

١- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ٣٧.
٢- **ماجريات**، دفتر رقم ٤، ص ٤٩.
٣- نفس المصدر.

وقد ذكر كاتب المخطوط وهو رجل دين ماروني، أنه في ٢٨ تموز سنة ١٩١٧م أتى إعلام إلى رجال الدين بأن الكميّة التي أعطيت للأديار، بلغت ألف قنطار وخمسماية أقة[١]، ما يؤكّد وصول الإعانة إلى الأديار المارونية.

ثانياً: بنتيجة التجنيد الإلزامي، أخليت بلاد الشام تماماً من الشبان القادرين على العمل، وحُرِمت الأرضُ ممن يستثمرها. فمن عكار وحدها ساقت الدولة سبعة آلاف ومئة وواحد وخمسين شاباً ورجلاً إلى الجندية[٢]. وهكذا توقفت زراعة الحبوب وبخاصّة القمح الذي لم يعد يزرع منه سوى مساحات ضئيلة، تتناسب مع قدرة المسنين على العمل. حتى هذا الانتاج الضئيل، لم يسلم من المصادرة لإطعام الجيش العثماني، وما أفلت من هؤلاء التهمه الجراد الذي اجتاح البلاد مرّتين إبان الحرب[٣]. وهكذا حُرِم الناس من محصول متواضع بالكاد يسدّ جوعهم، بعدما تسابق عليه كل من الجيش العثماني والجراد.

أسباب إشكالية الاختلاف بين الذاكرة الشعبية والوثائق

كان المجتمع العربي في مطلع القرن العشرين، يعيش تحديات الإصلاح، ويواجه الدولة العثمانية مطالباً بمساواة العرب بالأتراك في السياسة والتعليم والتوظيف إلخ... وفجأة وجد هذا المجتمع نفسه إبان الحرب العالمية الأولى، أمام تحدٍّ جديد هو تحدي الاستعمار الغربي له. ووقعت النخبة المثقفة والفئات السياسية التي كانت قد تحالفت مع الإنكليز وحلفائهم ضد الدولة العثمانية، في خيبة أمل كبيرة لأنها سهّلت للمستعمر الجديد دخول بلادها ونشر جيوشه فيها.

ولقد تمثل ردّ فعل المجتمع العربي على هذا التحدي الجديد، بالهروب من الاعتراف بالخطأ وإلقاء اللوم على الآخر. فقالوا أن الاستعمار الغربي لبلادهم سببه الأتراك لأنهم هزموا في الحرب، وتشرذم العالم الإسلامي وضياعه اليوم سببه إقدام كمال أتاتوك على

١- نفس المصدر.
٢- رفيق التميمي ومحمد بهجت: مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٥٠.
٣- مؤرخ مجهول: **ماجريات**، دفتر ٤، ص ٢١، ٣٠.

إلغاء الخلافة الإسلامية. و لم ينس هؤلاء إلقاء مسؤولية المجاعة التي عمّت بلاد الشام إبان تلك الحرب على عاتق الدولة العثمانية أيضاً.

ويبدو أن تضخيم أخبار تلك المجاعة وتحوير أسبابها، شكّل مخرجاً لهؤلاء الذين رأوا فيه إلهاءً للعامّة عن الواقع المرير الذي قادوها إليه. وكان من الطبيعي أن يلقى مثل هذا الحديث رواجاً لدى الأوساط الشعبية كافة في بدايات هذا القرن، حيث تنامى الشعور القومي عند العرب وتفاقمت الخلافات العربية العثمانية، وانطلقت الثورة العربية في الحجاز بقيادة الشريف حسين، وامتدت إلى بلاد الشام. وبذلك ارتدى تضخيم أخبار المجاعة طابعاً قومياً لدى الكتّاب العروبيين، ووطنيا لدى شريحة من اللبنانيين الذين دأبوا على التذكير بها كمدخل للمطالبة بتوسيع حدود متصرفية جبل لبنان[1]. لهذا السبب طغى حديث المجاعة على أخبار الحرب العالمية الأولى. فما أن تأتي على ذكر تلك الحرب. حتى يبادرك المستمع إلى سرد ما سمعه عن المجاعة.

خلاصة

إذا كان استحضار التاريخ مفيداً لخدمة أغراض وطنية وقومية، فإن فائدته تصبح أكبر وأشمل وأجدى، إذا نظرنا إليه بموضوعية وتجرّد تامين، بهدف إجراء تقييم عام، ونقد ذاتي لردات فعل أمّتنا إزاء التطورات المفصلية الهامّة. من هذه الزاوية، نرى بعد مقارنة ما جاء في الذاكرة الشعبية والمكتوبة، بما جاء في الوثائق الرسمية، أن المجاعة وقعت فعلاً، وأن أخبارها تقشعرُّ لها الأبدان، لكن المؤسف أن تُضخَّم أخبارها، وتحوّر أسبابها، وتستغلّ مآسيها لمزاعم قومية أو وطنية. فالوطنية الحقة والمخلصة والمفيدة، تكمن في احترام المواطن والإخلاص له بإعطائه الحقيقة التاريخية. أما تحوير التاريخ فليس إلا تضليلاً للمواطن وعائقاً يمنعه من التخلّص من أخطاء الماضي، ويحول دون بناء المستقبل على أسس سليمة.

١- وجيه كوثراني: **الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠م-١٩٢٠م**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦م، ص ٣٠٦-٣٠٧

فالمجاعة وقعت فعلاً، ولا يستطيع عاقل إنكار مسؤولية الدولة العثمانية عنها، فسياستها المالية أفقرت الناس، وتقصيرها في التعبئة الاجتماعية وتأمين الاحتياطات اللازمة من المواد التموينية اللازمة للصمود، قد ساعد في التعجيل بانهيار المجتمع. غير أن ذلك لا يحجب عن أعيننا مسؤولية أجدادنا نحن، ومسؤولية الحلفاء في وقوع هذه المجاعة. فأجدادنا لم يبادروا إلى اتخاذ أية إجراءات احترازية تقي الناس مخاطر المجاعة، علماً بأن قسماً كبيراً كان على اطلاع تام على تدهور العلاقات الدولية وتوجهها نحو الحرب.

وكذلك فإن القدر الأكبر من المسؤولية، يقع على عاتق الحلفاء، بريطانيا وفرنسا تحديداً، اللتين ضربتا الحصار الاقتصادي على سواحل بلاد الشام حيث حلفاؤهما قادة الثورة العربية وأنصار الشريف حسين. لكن المشكلة الأكبر والأعظم ليست في هذا الحدث بحد ذاته، بل في كيفية إخراجه من قِبَل المثقفين وترسيخه في الذاكرة الشعبية. فلقد تجاهل هؤلاء السبب الحقيقي والعامل الأول الذي تسبب في تجويع الناس، لتبرير عقم تفكيرهم وفشل الفكر السياسي العربي عامّة في تلك المرحلة، وتغطية جريمة تسليم بلادهم للمستعمر الفرنسي والإنكليزي.

٣- الحركة التجارية بين طرابلس والإسكندرية

من أواسط القرن السابع عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر

دراسة نقدية للمصادر

هذا بحث وثائقي، يعتمد بصورة أساسية على وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، ووثائق القنصليتين الفرنسيتين في طرابلس وصيدا، لما لهذين المصدرين من أهمية في كتابة تاريخ التجارة في شرق البحر المتوسط. ولا بد من الإشارة هنا إلى عدم جواز إهمال وثائق المحكمة الشرعية في الإسكندرية ووثائق غرف التجارة في مرسيليا والمدن الإيطالية، لما في هذه المصادر من وثائق تتناول قضايا المصدِّرين والمستوردين فيها من وإلى ميناء طرابلس.

ومما لا شك فيه أن وثائق المحكمة الشرعية في صيدا لها من الأهمية في هذا الموضوع ما يوازي أهمية وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، لكننا لم ولن نتمكن من الوصول إليها. فكما يعلم الجميع، أن مقرّ المحكمة الشرعية في ولاية صيدا، كان تارة في تلك المدينة وتارة أخرى في مدينة عكا، وذلك وفقاً لتمركز الوالي في هذه أو تلك. لذلك بقي قسم كبير من وثائقها، وبخاصّة تلك التي تعود إلى ما قبل سنة ١٨٦٠م، في مدينة عكا التي تقع تحت الاحتلال الصهيوني اليوم. ولقد قامت جامعة أهل البيت في الأردن، وبمبادرة من رئيسها السابق الدكتور محمد عدنان البخيت، بتصوير جزء من هذه الوثائق، ووضعها في متناول الباحثين، لكن هذا الجزء المصور لا يرقى إلى ما قبل سنة ١٩٠٠م، وهو خارج عن الإطار الزمني لبحثنا.

أولاً: وثائق القنصليتين الفرنسيتين في طرابلس وصيدا

١- تعريفها: هي وثائق دبلوماسية وقنصلية رسمية مكتوبة باللغة الفرنسية. وهي عبارة عن تقارير رسمية أرسلها قناصل فرنسا في طرابلس وصيدا إلى وزارة الخارجية

الفرنسية، وإلى غرفة التجارة في مرسيليا، وهي مصنّفة وفقاً لمصدرها ومرقّمة، وقد نشر الدكتور عادل إسماعيل قسماً منها.

٢- عددها: ٢٩٥ تقريراً تغطي المرحلة التاريخية بين سنتي ١٧٠٤م - ١٨١١م.

٣- أنواعها: تتضمّن هذه التقارير عدة رسائل ذات اهتمامات مختلفة. ويمكن تصنيفها من حيث موضوعاتها إلى المجموعات الآتية:

أ- تقارير سياسية: وهي الأوفر عدداً، إذ تبلغ ١٦١ تقريراً. وهي عبارة عن رسائل كتبها القناصل أو كبار موظفي القنصلية، لإطلاع حكوماتهم على تطورات الأوضاع السياسية في بلاد الشام. وتتضمّن معلومات عن اتصالات القناصل الفرنسيين بمراكز القوى في بلاد الشام، وعلاقاتهم بقناصل سائر الدول الأوروبية في تلك المنطقة. ونلاحظ في هذه التقارير اهتمام القناصل بأخبار البطريركية المارونية ومتابعة تحركات البطاركة، كما نجد فيها رسائل حماية لبعض الشخصيات المارونية البارزة في جبل لبنان.

ب- تقارير اجتماعية: عددها اثنان، وهي عبارة عن رسائل وصفية لصورة المجتمع في طرابلس وصيدا وأريافها، حيث نجد وصفاً للطبقات الاجتماعية وطباع الناس وتصرفاتهم.

ج- تقارير اقتصادية: عددها ١١٠ تقارير، ويمكن تصنيفها من حيث موضوعاتها إلى عدة مجموعات، أهمها:

١- جداول بصادرات وواردات ميناءي صيدا وطرابلس بشكل عام. وعددها ٨٣ جدولاً، تتحدث عن أنواع البضائع الداخلة إلى ميناءي هاتين المدينتين والخارجة منهما، وكميتها وأسعارها ومصدر كل بضاعة أو وجهتها.

٢- تقارير عن نشاطات التجار الأوروبيين في موانئ بلاد الشام، وأوضاع الجاليات الأوروبية فيها، ومضاربات التجار الأوروبيين ضد بعضهم البعض، ومحاولات القناصل الفرنسيين للتوفيق فيما بينهم، وتنظيم تجارة بعض السلع باتفاق يعقد بين التجار الفرنسيين بحضور القنصل الفرنسي، وبخاصة حول تجارة الخيوط والقطن. بالإضافة إلى ما تتضمن هذه التقارير من جداول تبين تطور التجارة بين ميناء طرابلس وميناء مرسيليا، وتتلاحق هذه التقارير في السنوات بين عام ١٧٨٦م وعام ١٧٩١م، بحيث تصبح تقارير شهرية عن حركة مرفأي صيدا وطرابلس.

٣- تقارير عن تطور تجارة طرابلس بشكل عام.

٤- تقارير عن الضرائب في الولايات الشامية، وموقف السكان منها، وتشدد الولاة في جبايتها.

٥- تقارير عن زراعة بعض السلع التجارية مثل الدخان.

٦- جداول مقارنة أسعار العملات بين طرابلس وفرنسا، وتقارير عن أسعار العملات حسب الفرمان السلطاني وأسعارها حسبما فرض الولاة.

٧- تقارير عن مقارنة المكاييل بين طرابلس وفرنسا.

٤ - المعطيات التاريخية التي توفرها هذه الوثائق

أ- التقارير السياسية: نقف من خلال هذه التقارير على سياسة فرنسا في بلاد الشام. ونجد فيها تفاصيل عن تحرّكات الإقطاعيين وعلاقاتهم بالقناصل الفرنسيين، وتجدر الإشارة هنا إلى عدم دقة بعض هذه التقارير ومناقضتها، في كثير من الأحيان، للأمر الواقع الذي تصوّره وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، وذلك بسبب سوء فهم بعض القناصل لعادات المنطقة وتقاليدها،

ورغم ذلك فهي تساعد في شرح أسباب ازدهار تجارة صيدا وطرابلس أحياناً، وتقهقرها أحياناً أخرى، وتركّزها حول بلد معيّن في مراحل معينة.

ب- التقارير الاقتصادية: نجد فيها معلومات دقيقة عن أسعار السلع المصدّرة والمستوردة وكمياتها ووجهة تصديرها ومصدر استيرادها. ونتبيّن من مجمل هذه التقارير أن حركة التجارة بين طرابلس وصيدا من جهة ودمياط من جهة ثانية تفوق تجارة هذين المرفأين مع كافة المرافئ الأخرى.

وتتحدّث بعض التقارير الفرنسية عن أن التجارة بين طرابلس والموانئ المصرية كانت دائماً لصالح طرابلس، كما نلاحظ أن هذه التجارة تركزت بشكل أساسي على الأرُزّ والحرير.

كما نلاحظ أيضاً من مجمل التقارير الفرنسية، أن المستوردين الطرابلسيين فضّلوا دائماً ميناء دمياط على ميناء الإسكندرية.

ومن خلال هذه التقارير، نستطيع ترجيح فرضية أن يكون هناك نوع من التخصص لكل من موانئ صيدا وطرابلس وعكا واللاذقية وبيروت ودمياط والإسكندرية ورشيد، في تصدير بضاعة معينة، وتخصص كذلك في استيراد بضائع معينة. ونقف من خلالها على هوية السفن التي تردَّدت على كل ميناء، وعددها وحمولتها كمّاً ونوعاً وسعراً.

إذن بالاعتماد على هذه المعطيات يمكننا تقدير حجم نشاط كل من الموانئ المصرية مع موانئ بلاد الشام، ومعرفة السلعة الأكثر أهمية في كل مرحلة، ومدى مزاحمة التجار الأوروبيين للتجار المحليين في كل من هذه الموانئ. وأعود هنا إلى التذكير بوجوب الانتباه إلى التناقض في المعلومات بين قنصل وآخر في نفس القضية، وفي نفس السنة. ففي سنة ١٨١٢م ذكر

القنصل الفونس غيز أن التجارة بين طرابلس ومصر لم تكن في مصلحة التجار الطرابلسيين، لأن معظم واردات طرابلس كانت من مصر[١]، في حين ذكر القنصل ادوار غيز في نفس السنة أن التجارة بين طرابلس ومصر كانت لمصلحة طرابلس، لأن كل ما تشتريه هذه المدينة من مصر لا يكفي المصريين لسد ثمن الحرير الغالي الذي تصدّره طرابلس إليهم[٢].

ثانياً: وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس

١- **تعريفها:** هي وثائق رسمية عثمانية. وهي محفوظة في دار المحكمة الشرعية في طرابلس إلى يومنا الحاضر. وهي غير مصنّفة ولا مبوبة ولا مفهرسة ولا منشورة، وهي عرضة للتلف، وتحتاج لأبسط قواعد حفظ الوثائق. ولقد قام معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الفرع الثالث بتصوير خمس نسخ عن جزء منها، دون أية فهرسة أو تصنيف أو حتى تقديم. كما صوّرت نسخة عنها على أشرطة ميكروفيلم، ووضعت في دائرة المحفوظات اللبنانية التابعة لمجلس الوزراء اللبناني، وهي الآن بتصرّف الباحثين. ولقد قمت بالتعاون مع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت بمحاولة لمكننة هذه الوثائق وفهرستها وتصنيفها، لكننا ما نزال نراوح مكاننا منذ خمس سنوات، بسبب الصعوبات التي تواجهنا من الإدارة المسئولة عن هذه الوثائق.

كانت المحكمة الشرعية في طرابلس منذ بداية الحكم العثماني وحتى أواسط القرن التاسع عشر، بمثابة الدائرة الرسمية الوحيدة لكافة مقاطعات ولاية طرابلس، حيث يتمّ تسجيل كافّة المعاملات من رسمية ومدنية بإشراف الحاكم الشرعي، تمشيّاً مع الشريعة الإسلامية التي حرصت الدولة على الظهور بمظهر المتمسّك بها

١- Adel, Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, t.4, p. 314

٢- Op.Cit., t. 4, p. 400.

ولو شكلياً. لذلك جاءت وثائقها العائدة لتلك الفترة غنية جداً ومتنوّعة. فهي تتضمن السياسي والإداري والقضائي والاقتصادي - الاجتماعي والحقوقي والديني (للمسلمين والنصارى واليهود) والأحوال الشخصية والتوظيفات وما إلى ذلك من نواحي الحياة اليومية لكافة طبقات المجتمع وفئاته. وهي عبارة عن فرمانات وبيورلديات ومراسيم وأوامر رسمية وتلزيمات، وعقود زواج وطلاق وحجج ميراث وتصفية تركات ونفقة، وتعيين مدرسين في المساجد وأئمة وخطباء فيها وخدّام لها، وتعيين مطارنة للطوائف المسيحية، وعقود بيع وشراء سلع تجارية وعقارات وإيجار عقارات أيضاً، ودعاوى حقوقية وتوكيل وهبات، ومراسيم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الخ...

ومن حيث صدقية هذه العقود ومدى تطابقها مع الواقع التاريخي المعاش، أود أن ألفت الانتباه إلى أنها لم تكتب أصلاً بهدف حفظ التاريخ، إنما كان الهدف من تدوينها حفظ حقوق الناس فقط. وهي مدونة في سجلات من قياسات مختلفة تتراوح بين ٦٠/٤٠ و٤٠/٣٠سم. كتب معظمها بخط أسود فسفوري مائل إلى الصفرة.

ومعظم هذه الوثائق دوّن باللغة العربية، حوالي ٨٠٪ منها، والباقي باللغة التركية القديمة التي كانت تستخدم الحرف العربي.

٢- **عددها والمرحلة التاريخية التي تغطيها:** يتراوح عدد ما تبقى من وثائق هذه السجلات بين ٣٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠ وثيقة، مجلّدة في ١٠٥ سجلات. وهي تغطّي المرحلة التاريخية ما بين السنتين ١٦٦٦ - ١٩١٨م، مع وجود ثغرات، بسبب الحرائق المتكررة التي أصابتها وأتلفت بعضها[١].

١- للمزيد من المعلومات عن أوضاع هذه السجلات ومحتوياتها والمعطيات التاريخية التي تتضمنها يمكن مراجعة بحثنا: **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وسجلات المحكمة الشرعية في حلبا وأهميتها في كتابة تاريخ لبنان**، بحث نشر في مجلة دراسات، كلية التربية في الجامعة اللبنانية، بيروت، عدد خاص ٢٦/١٩٩٧.

وما يفيد موضوعنا من هذه الوثائق، تلك التي تتناول قضايا التجارة مع مصر، والتجار الذين تعاطوا التجارة بين طرابلس ومصر في المرحلة ما بين سنة ١٦٦٦ وسنة ١٨١١م، أياً تكن جنسياتهم. ويقع هذا الجزء من الوثائق في السجلات من رقم ١ إلى ٣٦، ويبلغ عدد وثائقه ٢٠٣ وثائق، يعود معظمها إلى الفترة الممتدة بين الربع الثاني من القرن الثامن عشر وحتى آخر القرن، بسبب فقدان الجزء الأكبر من تلك الوثائق التي تعود إلى مراحل سابقة. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن أعداداً كبيرة من الوثائق التجارية تعود إلى تجار فرنسيين وإنكليز وعجم وعرب مارسوا التجارة من مرفأ طرابلس في تلك الفترة، لكن نشاطهم لم يدخل في موضوعنا لأن تجارتهم لم تكن مع مصر بل كانت مع بلدان أخرى.

٣- أنواعها: معظم هذه الوثائق الـ ٢٠٣، هي عبارة عن دعاوى حقوقية بين التجار، رفعت إلى الحاكم الشرعي في طرابلس. يستثنى من ذلك ثماني وثائق إعسار، وثلاث وثائق إيجار، وشراء مخزن تجاري في ميناء طرابلس، وثلاث عقود إيجار سفن تجارية، وست فرمانات، ثلاث منها تتعلق بالتجارة بشكل عام، وواحد يتعلق بالتجار الإفرنج في طرابلس، وواحد يحدد أسعار العملة، وآخر صادر بخصوص القطن. هذا بالإضافة إلى وثائق تصفية تركات بعض التجار وقسمتها بين الوارثين لهم.

ماذا يتناول كل نوع من هذه الوثائق؟

أ- الدعاوى الحقوقية: وهي تشكّل القسم الأكبر من هذه الوثائق، ويمكن تصنيفها من حيث موضوعاتها إلى عدة أنواع منها:

- دعاوى مصادرة سفن وبضائع: وعددها سبع، تتحدّث عن مصادرة ولاة طرابلس وصيدا سفناً تخصُّ حمولتها تجاراً طرابلسيين ومصريين. ونجد فيها تفصيل أنواع

البضاعة وكميّة وقيمة كل نوع منها واسم صاحبه، بالإضافة إلى ذكر نوع السفينة واسم ربّانها وجنسيته.

- دعاوى النقل: وعددها ١٩ دعوى بين تجار وقبطان سفينة، بسبب خلاف على أسعار النقل، أو بسبب عدم وصول البضاعة، أو فقدان جزء منها بعد تعرّض السفينة لعملية قرصنة (٨ وثائق)، أو بسبب غرق السفينة (٢ وثيقتان)، ونجد فيها ذكر بدل نقل البضائع بين مصر وطرابلس، وإيجار سفينة بكاملها لمدّة محددة.
- دعاوى تخص الجالية المصرية في طرابلس: هناك ١٥ وثيقة تتحدّث عن مصريين سكنوا طرابلس وتزوجوا من طرابلسيات وماتوا ودفنوا هناك.
- شركات تجارية: هناك ٢٨ دعوى بين أصحاب شركات تجارية، نتبيّن منها أنواع هذه الشركات وأحجامها وأساليب عملها.
- قناصل وتجار أجانب: نجد في هذه الوثائق ١٣ وثيقة تتعلّق بقناصل دول أوروبية وتجار أوروبيين، وهي تعطينا تفاصيل قيّمة عن ملكياتهم وامتيازاتهم وأساليب تعاملهم مع السكان المحليين، وقد دخلت هذه الوثائق في موضوعنا لأن أحد أطراف النزاع فيها كان مصرياً أو على علاقة بتاجر مصري، أو فرنسياً أو إنكليزياً مصدّراً أو مستورداً من مصر إلى طرابلس أو عبرها.
- دعاوى استيفاء ثمن بضاعة: وعددها تسع وثلاثون وثيقة.
- احتكار الولاة لبعض السلع الاستهلاكية: عددها سبع وثائق، تبيّن احتكار بعض ولاة طرابلس لتجارة الحرير والملح والأَرُزّ واللحوم.
- وثائق تبيّن كيفية حفظ أمانات لتجار أجانب في الخانات في طرابلس.

- ونجد وثيقتين تعودان لنساء من طرابلس عملن بالتجارة، وكان لهن عملاء يتابعون أعمالهن في السوق.

ب- وثائق الإعسار: وعددها ثماني وثائق، وهي بمثابة إعلان إفلاس تاجر ما، بعد تبيان عجزه عن وفائه بديونه. ويُذكر في الوثيقة اسم الدائن واسم التاجر المتعسّر والمدة التي قضاها في السجن، ثم اسم الشهود على عجزه وفقره، ثم قرار الحاكم الشرعي بالإفراج عنه. ونلاحظ من أسماء المتعسّرين أن معظمهم كانوا من اليهود، كما نلاحظ أن بعض هؤلاء سافر إلى مصر بعد الإفراج عنه وعاود ممارسة التجارة هناك، ما يعني أنه ادعى الإفلاس للتخلص من ديونه.

ج- إيجار سفن شحن: عددها ثلاث وثائق. تبيّن نوع السفينة واسم ربانها واسم مستأجرها ومدة الإيجار وبدله النقدي وكيفية تسديده.

٤- المعطيات التاريخية التي توفرها لموضوعنا: نجد في هذه الوثائق الكثير من المعطيات التاريخية اللازمة للحديث عن التجارة بين موانئ مصر وبلاد الشام في المرحلة ما بين سنة ١٦٦٦ وسنة ١٨١١م. وأهم ما يمكن معرفته من خلالها:

أ- على صعيد السلع التجارية: فهي توفّر لنا المعطيات الآتية:

- أنواع السلع المستوردة من مصر إلى طرابلس وبالعكس وأسعارها، ويمكن من خلالها متابعة فترات ازدهار تجارة كل سلعة منها.
- تصريف هذه السلع، إذ يتبيّن لنا أن بعض السلع المصرية المستوردة إلى طرابلس كان يعاد تصديرها إلى أوروبا أو إلى الداخل السوري.
- تبدو أيضاً أهمية تجارة الدخان بين اللاذقية ودمياط، وتجارة الأَرُزّ بين هذه الأخيرة وطرابلس في تلك المرحلة. كما نلاحظ ازدهار تجارة العملة وتجارة

الرقيق أو ما عرف بالجواري السمر، بين طرابلس ومصر في تلك المرحلة أيضاً.

ب- على صعيد عمليات النقل بين مصر وصيدا وطرابلس:

- خطوط النقل: ١- كانت بحرية بمعظمها، وكانت تمرّ بميناء صيدا وبيروت في طريقها إلى طرابلس. ونستطيع التأكيد أننا لم نعثر على وثيقة واحدة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تبيّن أن بضائع تجارية نقلت براً بين مصر وبلاد الشام في تلك المرحلة، على عكس ما ذكر بعض الرحالة الأوروبيين.

  ١- استخدام عدة أنواع من سفن الشحن، لملاكين طرابلسيين ومصريين وأوروبيين أيضاً.

- أجور النقل: فيها معلومات مفصّلة عن أجرة السفينة بتمامها، وأجور شحنات كبيرة، وأجرة شحنة صغيرة (ربطة)، وأجور نقل الركاب. ويمكننا من خلال مقارنة هذه الأسعار الوقوف على تطور أجور النقل البحري بين طرابلس وصيدا وموانئ مصر.
- مخاطر النقل: من عمليات قرصنة وغرق سفن، وانعكاس ذلك على حركة التبادل التجاري بين مصر وبلاد الشام، وعلى حركة الأسواق الداخلية في كل منهما.
- آلية النقل: يتبيّن أن التجار قد اتبعوا عدة طرق، فالبعض كان يُسلّم تجارته بالأمانة لربان السفينة أو لأحد التجار المسافرين على متنها. وكان البعض الآخر يستأجر سفينة بمفرده لنقل بضائعه.

ج- على صعيد طبيعة العمل التجاري: تتكشّف عدّة معطيات، منها:

- نلاحظ وجود شركات كبيرة ذات رأس مال ملحوظ.
- كان هناك شبه احتكار لتجارة بعض السلع، مثل التبغ، من قبل شخص معيّن، له عدة شركاء صغار.
- لم يكن رأس مال شركات كثيرة يتعدّى بضعة آلاف من الغروش.
- اعتماد معظم الشركات الشامية على عملاء في مصر.
- وجود أعداد كبيرة من غير التجار الذين وظّفوا مبالغ زهيدة في التجارة بوضعها مع تجار كبار.

د- على صعيد وجهة التجارة إلى مصر: يتبيّن من مجمل الوثائق التجارية ما يلي:

- أن معظم الدعاوى التجارية تعود إلى تجار يتعاملون مع المدن المصرية، وقلما نجد دعوى بين تجار، ليس فيها طرف من مصر أو تاجر يتعامل مع الموانئ المصرية.
- تشير الوثائق إلى تجار طرابلسيين عرّجوا أثناء ذهابهم إلى مصر على بيروت وصيدا لتصريف بضائعهم، في حين لا نجد أخباراً عن تجار من بيروت وصيدا شحنوا بضائع من مصر إلى طرابلس، أو ساهموا في شركات مع تجار من طرابلس.
- يتبيّن من الوثائق أن زمام التجارة بين الساحل الشامي ومصر كان بيد الطرابلسيين، إذ نلاحظ أن معظم المستوردين من مصر والمصدّرين إليها كانوا من هؤلاء، وهذا ما يبدو بوضوح في وثائق مصادرة السفن، حيث نجد أسماء عشرات من هؤلاء مقابل بضعة تجار من مصر. كما نلاحظ أيضاً أسماء تجار فرنسيين سكنوا طرابلس، ووظفوا أموالهم في التجارة بينها وبين مصر.

هـ- على صعيد تركيز العلاقة بين طرابلس وكافة الموانئ المصرية، نلاحظ ما يلي:

- ذكر ميناء دمياط في ٣٨ وثيقة.

- ذكر ميناء القاهرة في وثيقتين.
- ذكر ميناء رشيد في أربع وثائق.
- ذكرت مدينة مصر (لا ندري ما المقصود بها) ثماني مرات.
- لم يرد ذِكْرُ الاسكندرية بتاتاً. في حين وجدت ثلاث وثائق فقط ذُكر فيها أسماء تجار وصفوا بالاسكندراني أو الإسكندري.

ولا بد للباحث من أن يتساءل عمّا إذا كان ذلك مؤشراً على انعدام التجارة بين طرابلس والاسكندرية في ذلك التاريخ.

وهنا تبدو العودة إلى وثائق المحكمة الشرعية في الاسكندرية ضرورية لتوضيح هذه النقطة، كما أن وثائق القنصليتين الفرنسيتين في صيدا وطرابلس تساعدان في الإجابة على هذا التساؤل.

فلقد ذكر القناصل الفرنسيون في بعض إحصائياتهم عن السفن القادمة إلى طرابلس، سفناً قادمة من الإسكندرية. صحيح أن عدد هذه السفن كان أقلّ بكثير من عدد تلك القادمة من دمياط، إلاّ أنها موجودة. ثم جاء أحد هؤلاء القناصل ليزيد في توضيح الأمر بقوله: أن موانئ عكا وبيروت تتبع ميناء صيدا تماماً كما يتبع ميناء الاسكندرية لميناء القاهرة. هذه المعلومة تحملنا على ترجيح أن تكون أوراق (Manifeste) السفن القادمة من الاسكندرية إلى طرابلس، صادرة عن ميناء القاهرة، وبناء عليه استقبلت في ميناء طرابلس على أنها قادمة من القاهرة. هنا لا بدّ من الوقوف على أنواع البضائع التي حملتها هذه السفن لمعرفة الميناء الحقيقي الذي انطلقت منه. فالتبغ كان يصدّر بمعظمه من اللاذقية ويسجّل على أنه مصدّر من طرابلس، لأن ميناء اللاذقية كان يتبع ميناء طرابلس. وإذا دققنا في حمولة السفن القادمة من الاسكندرية، قد يكون بوسعنا القول إن ميناءها كان مخصصاً لتصدير النحاس والحديد والملح في تلك الفترة.

الفصل الثالث

العلاقة بين الطوائف الدينية

نظام الالتزام وإشكالية الطائفية السياسية

مقـدمـة

يبدو تسليط الضوء على تاريخ الطائفية السياسية أمراً مهماً بالنسبة إلى مجتمع يعـيش الحالة الطائفية بكل أبعادها وسلبياتها، وبالنسبة إلى مجتمع ركّز الباحثون على إبراز تاريخه على أنه مجموع تاريخ الطوائف الدينية فيه، وأنه حافل بالأحـداث الطائفيــة والتقاتـل الطائفي، وطبعوا في أذهان الأجيال الحاضرة صورة مشوّهة عن ماضي أجدادهم، لا تتفق بتاتاً مع الواقع التاريخي الذي عاشوه، والأهم من ذلك أن الأجيال الحاضرة ترعرعت على هذه الأوهام وباتت تتصرّف بدوافع طائفية معتبرة ذلك من تراثها وتقاليدها.

ولقد انطلق هؤلاء المؤرخون من ظاهرتين أساسيتين تشكّلتا جرّاء العمل بنظام الالتزام.

١- ظاهرة نشوء زعامات داخل كل طائفة على حِدَةْ.

٢- ظاهرة تقاتل هذه الزعامات.

لكن معظمهم لم يضع هاتين الظاهرتين في إطارهما التاريخي الصحيح، ولم يأخذ في الاعتبار أنهما من إفرازات ذلك النظام. ومهما يكن من أمر، فقد أدى هذا التجاهـل إلى سوء فهم العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جاءت وليدة نظام الالتزام، والتي ما زالت انعكاساتها وذيولها تؤثّر في مجتمعنا بشكل خفي. فإلغـاء نظام الإقطاع في أواسط القرن السابع عشر[1]، واستبداله بنظام الالتزام، لم يكن مجرّد

١- تدلّ وثائق **المحكمة الشرعية في طرابلس** على أن نظام الالتزام كان مطبقاً في هذه الولاية في سنة ١٦٦٦م، ينظر تلزيم عكـار والـضنية وجبيل والكورة والبترون في السجل ١، ص ١١.

تدبير إداري بحت، وقفت حدوده عند الأهداف التي توخّتها الدولة العثمانيـة منـه، للخروج من أزمتها المالية، وفرض هيبتها في الولايات البعيدة، والاستغناء عن الجنـد الإقطاعي، بعدما دبّ الضعف في صفوفه، وبدا عاجزاً عن الدفاع عن الحـدود بعـد الهزائم المتكررة التي مني بها أمام الجيوش الأوروبية[1]. ذلك أن هذا النظام المالي الأمني الذي رأت فيه الدولة الوسيلة الأفضل والأقلّ تكلفة لتأمين مداخيل ثابتـة لخزينتـها، وتأمين الأمن بأقل تكاليف ممكنة، قد أدّى بعد عقود متلاحقة من تطبيقه في الولايات البعيدة إلى تبدّل شامل في بنية المجتمعات التي خضعت للعثمانيين بشكل عام، بحيث أنه ساهم في خلق نسيج اجتماعي جديد، طال تأثيره البنيـة الاجتماعيـة والاقتـصادية والفكرية، وامتد إلى العلاقات السياسية بين العرب والعثمانيين.

والأهم من ذلك كله، أن هذه البنية الاجتماعية الجديدة، كانت تسير، على غفلة عن أعين الدولة باتجاه التأسيس لنشوء زعامات أُعطيت طابعاً طائفياً ليس في بلاد الشام وحسب، وإنما في كافة مناطق الدولة العثمانية ذات الانتمـاءات الطائفية المتعددة. بالطبع نحن لسنا معنيين هنا بتناول انعكاسات هذا النظام على الـصعد كافة، وإنما سنكتفي بالحديث عن انعكاساته ذات الوجه الطائفي المخادع.

مصادر البحث الأساسية

جميع وثائق سجلات المحكمتين الشرعيتين في طرابلس وصيدا المتعلقة بالالتزام مثل:

١- حجج التزام النواحي الآتية: عكار وعهداتها الثلاث (الجومة، الدريب، القيطع)، الزاوية، الكورة وعهداتها الثلاث، أنفة، جبة بشري، البترون وبـلاد البتـرون،

١- كان لانهيار نظام الإقطاع وقيام نظام الالتزام عدة أسباب أهمها:

١- الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية جرّاء تدفق الفضة من البلاد الجديدة.

٢- الهزائم المتكررة التي مني بها الجيش العثماني على الجبهات الأوروبية، ووقف تدفق غنائم الحـرب إلى خزينتها، وما رافق ذلك من ضعف الحكومة المركزية، وتدخّل رجال البلاط في شؤون القصر، والصراع بين الأغوات والصدور العظام والـسلاطين، الأمـر الذي انعكس على الولايات بحركات تمرّد قام بها الولاة مما هدد بانفصالها عن الدولة.

٣- استيلاء رجال البلاط وكبار الموظفين والعساكر على الاقطاعيات وتحويلها إلى أملاك خاصة.

جبيل وبلاد جبيل، الشعرا، الشوف، صفد، بلاد بشارة، إقليم الشحار، جبل عامل، والمتن.

٢- حجج تأمين كل من هذه النواحي والعهدات.

٣- حجج تمسّك كل من هذه النواحي والعهدات.

٤- حجج كفالة ملتزمي هذه النواحي والعهدات.

٥- بيورلديات رفع بعض التكاليف الإقطاعية.

٦- حجج الإقطاع الشرعي والحكر الشرعي وحجج المزارعة والمغارسة والمساقاة وإيجار الأراضي الزراعية العائدة للملتزمين.

الإطار الزمني والجغرافي للبحث

لا شك أن نظام الالتزام طُبّق في جميع مقاطعات بلاد الشام منذ أواخر القرن السابع عشر وحتى سنة ١٨٣٩م حيث أُلغي بموجب خط كالخانة[1]. إلاّ أن كثرة عقود الالتزام العائدة لمقاطعات ولاية طرابلس، ستضطرّنا إلى التركيز على المناطق الملحقة بها. وفي مقابل ذلك، فإن ندرة عقود إلتزام مقاطعات ولايتي صيدا ودمشق، سيجعل الحديث عنهما ثانوياً.

أمّا من حيث الإطار الزمني، فالمعلوم أن نظام الالتزام طبّق في ولاية طرابلس بعد القضاء على نفوذ آل سيفا سنة ١٦٤٠م[2]. وبسبب تلف سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة إلى ما قبل سنة ١٦٦٦م، وحرصاً على أن يأتي بحثنا وثائقياً مستنداً إلى حجج الالتزام، فقد آثرنا حصر الموضوع بالفترة التي تبدأ من سنة ١٦٦٦م وحتى سنة

١- **الدستور العثماني**: ترجمة نوفل نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، م١، ص ٣.

٢- جرجي يني: **تاريخ سوريا**، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨١م، ص ٤٠٣-٤٠٧.

١٨٣٠م. أمّا في ولايتي صيدا ودمشق حيث تأخرت بداية العمل به إلى أواخر القرن السابع عشر، فإن البحث فيهما سينحصر في المرحلة ما بين سنة ١٦٩٨م وسنة ١٨٣٠م.

نظام الالتزام أسس لنسيج اجتماعي جديد

يبدو من المفيد أن نعطي تعريفاً مختصراً لنظام الالتزام، بغضّ النظر عن كلّ ما قيل وما كتب عنه، فبالاستناد إلى عقود الالتزام ما يتبعها من وثائق، مثل تأمين الناحية...، يمكن تعريفه بأنه نظام الالتزام والتعهّد. الالتزام بجباية ضرائب مقاطعة ما، وإيداعها الخزينة، والتعهّد بتأمين الأمن فيها والحفاظ على سكانها ومواشيها طيلة مدة العقد[1].

ومن أجل مساعدته لإنجاز ذلك، كان لا بد من إعطاء الملتزم صلاحية فرض ضرائب إضافية، وإقامة العدالة، وتأجير الأراضي الأميرية، واقتناء الجيوش الخاصّة به[2]. إذن يمكننا وصف هذا النظام على أنه شكل من أشكال الإدارة المحلية التي خوّل الملتزمون بموجبها، لقاء تعهّدهم جمع الضرائب وأدائها للخزينة، إدارة أمور الدولة في مناطقهم وتأمين الأمن فيها بواسطة قواهم الذاتية، دون أن تتحمل هي مشقة تعيين جباة وموظفين إداريين في المقاطعات، وحتى دون أن تضع قوات عسكرية نظامية في الأرياف. وبذلك استأثر الملتزمون بالسلطة المحلية وأصبحوا بمثابة ممثلي الدولة التي تحوّلت سلطتها في الأرياف إلى سيادة شكلية اقتصرت على أداء الضرائب والتعامل بالنقود العثمانية والدعاء للسلطان في خطبة يوم الجمعة.

على ضوء ذلك يمكن فهم ظاهرة عدم دقة دفاتر الإحصائيات العثمانية العائدة لمرحلة الالتزام، مقارنة بما كانت عليه في زمن التيمار، إذ أنها لم تعد تتضمّن تفصيلات دقيقة عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية في المقاطعة، ولا حتى إحصاءات دقيقة لسكانها.

١- ينظر عقود الالتزام في **سجلات المحكمة الشرعية** مثلاً: سجل ٨ ص ١٥٩.

٢- فاروق حبلص: **تاريخ عكار الإداري الاجتماعي والاقتصادي بين سنة ١٧١٤ وسنة ١٩١٤م**، دار لحد خاطر ودار الدائرة، بيروت ١٩٨٧م، ص ٣٢٩.

بيد أن هذه الإدارة الجديدة أدّت بفعل آليّة تطبيقها واستمرارها ما يقارب قرنين من الزمن، إلى إيجاد نسيج اجتماعي جديد مختلف تماماً عن نسيج المجتمع الإقطاعي الذي سبقه، ويمكن إيجاز ملامح هذا المجتمع الجديد بالنقاط الآتية:

- كانت الوحدة الإدارية (الإقطاع) في النظام الإقطاعي تحتل مساحات شاسعة قياسا على الوحدة الإدارية في نظام الالتزام (المقاطعة أو الناحية). فلقد تحوّل إقطاع آل سيفا مثلا الذي شكّل وحدة إدارية في زمن الإقطاع، إلى اثنتي عشرة وحدة إدارية في زمن الالتزام هي: مقاطعات أو نواحي: الشعراء، عكار، المنية، الضنية، الزاوية، الكورة، جبّة بشري، البترون، بلاد البترون، جبيل، بلاد جبيل والهرمل[١].

وكذلك قسّم إقطاع الأمير أحمد المعني إلى سبع مقاطعات هي: الشوف، المناصف، العرقوب، الجرد، المتن، الشحار والغرب[٢]. وإذا ما وضعنا في الحسبان الحروب شبه الدائمة بين ملتزمي هذه المقاطعات، يصبح واضحاً أن هذا النظام قد قضى على عوامل التقارب بين المناطق، وساعد على تفتيت الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي بناها النظام الإقطاعي السابق، وأوجد على أنقاضها تجمّعات منفصلة ومتناحرة أحياناً. ولا شك أن ذلك ساعد على الحدّ من الانفتاح الاجتماعي، وحمل سكان كل مقاطعة على الانعزال في داخلها، وعزّز بالتالي النظرة المناطقية الضيقة. وفي مقابل ذلك فان تقليص حجم الوحدة الإدارية، أتاح لحاكمها الملتزم فرص بناء علاقة أوثق وأقوى بقاعدته الفلاحية والحِرَفية مما كانت عليه في زمن الإقطاع. ذلك ان الإقطاعي كان يدير إقطاعاً واسعاً (مثلاً: فخر الدين المعني الثاني أو يوسف باشا سيفا)، مما أدى إلى استحالة تقرّبه من كافة الفلاحين في إقطاعه. على العكس من ذلك فقد أتاح صغر المقاطعة في القرن الثامن عشر، للملتزم الذي ينتمي إليها في الأساس، سهولة التعرّف على

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**، حيث نجد حجج التزام كل واحدة من هذه المقاطعات.

٢- مسعود ضاهر: **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١م، ص ٢٢٥.

معظم أبنائها وإقامة علاقات شخصية إلى حدّ ما مع كل منهم أو مع معظمهم. وكان يلجأ أحياناً إلى تدعيم هذه العلاقة بإعفائهم مرحلياً من الضرائب الإضافية التي كانت قد فرضت عليهم ظلماً من الحكام السابقين[١].

- غياب الزعامات المحليّة القديمة التي عرفت بالعائلات الإقطاعية مثل آل سيفا وآل معن وآل الحنش وسواهم... عن مسرح العمل الإداري – السياسي في الأرياف، وولادة زعامات جديدة حلّت مكانها. فلقد أتاح نظام الالتزام للأثرياء نسبياً من غير الإقطاعيين؛ ولذوي النفوذ المحلي المحدود في الأرياف (مشايخ القرى مثلا)، أن يتصرّفوا بالأراضي الأميرية، فأصبحوا من القوة والثروة بحيث اتخذوا لأنفسهم بعض السلطات. ونتيجة لذلك ظهرت في الأرياف زعامات من نوع الأرستقراطية الإدارية – الزراعية، تمكّن بعضها جرّاء تجديد الالتزام لعدة سنوات، من تأسيس أسر حاكمة، امتلكت الجيوش الخاصة، واقتتلت فيما بينها.

من هذه الزعامات من وسّع سيطرته على أكثر من مقاطعة، مثل آل حمادة الذين التزموا مقاطعات جبيل وبلادها، والبترون وبلادها، والكورة، وجبّة بشري، وعكار، والهرمل، في أواخر القرن السابع عشر. وآل شهاب الذين التزموا مقاطعات الشوف، والمتن، والمناصف، والعرقوب، والجرد، والشحار، والغرب، ثمّ بدأوا بالتوسّع في مقاطعات جبيل، والبترون، وجبة بشري، والزاوية، والكورة العليا، في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.

باستثناء هاتين العائلتين، فإن العائلات الحاكمة الأخرى التي أفرزها نظام الالتزام، لم تتمكن من حكم أكثر من مقاطعة صغيرة واحدة مثل: الأيوبيين، وآل العازار في الكورة، وآل المرعبي في عكار، وآل الشمر وآل الخازن وآل الضاهر في الزاوية، وآل الخوري في جبة بشري، وآل رعد في الضنية.

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٢٧، ص ١٥٣.

ولا شك أن صعود هذه العائلات إلى أعلى الهرم الاجتماعي في مناطقها، قد أدى إلى تبدّل جذري في البنية الداخلية لكل منها، وفي علاقاتها الاجتماعية مع العائلات الفلاحية في مقاطعتها. لكن انعدام توازن القوى بين هذه العائلات الجديدة، وفقاً لاختلاف الطاقات المادية والبشرية في مقاطعة كل منها، ساعد على إبقاء احتمالات الصدام العسكري بينها مفتوحة بشكل دائم.

- يبدو أن تبدّل العائلات الحاكمة مع العمل بنظام الالتزام لم يكن مجرد استبدال زعامات قديمة بوجوه جديدة وحسب، بل إن هذا النظام الجديد قد أدى إلى نسف طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين سكان المقاطعات وحكامهم الاقطاعيين. فالإقطاعي كان يرى أن الحكم حقٌّ شرعي له مدى لاحياة، ورثه عن عائلته ويورّثه لأبنائه من بعده. وعلى العكس من ذلك، كان الملتزم يُعطى الحكم لسنةٍ واحدة قابلة للتجديد[١]. إن أثبت كفاءة قتالية[٢]، وقدّم الضمانات اللازمة لتسديد كامل الضرائب المتوجبة على كافة القطاعات الإنتاجية في مقاطعته. هذه الضمانات حصرها نظام الالتزام بجملة شروط كان أهمها تأمين كفالة مالية من مشايخ قرى المقاطعة أو أحد المولين القادرين على تغطية مال الالتزام بكامله[٣]. من هنا نعتبر أن وصول الملتزم إلى الحكم ارتكز بالضرورة إلى رضا شريحة اجتماعية عنه، الأمر الذي لم يحتج إليه الإقطاعي يوماً.

ونظراً لذلك فقد تبدّلت العلاقة بين حاكم المقاطعة الذي أصبح من فئة الملتزمين، وبين القوى المحلية الصغرى فيها (مشايخ القرى وزعماء العائلات المالكة)، وبدأت تسير باتجاه التفاهم والتكامل، الأمر الذي أدى مع مرور الأيام إلى خلق نسيج اقتصادي – اجتماعي جديد، جعل من المقاطعة وحدة اقتصادية –

١- ينظر عقود الالتزام في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** من السجل ١ إلى السجل ٥٩.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١١، ص ٢٣٦.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١١، ص ٢٣٦.

اجتماعية سياسية متجانسة إلى حدٍ ما. أضف إلى ذلك أن سيادة الملتزم على الأراضي الأميرية في مقاطعته، وحقه في توزيعها على الفلاحين لاستثمارها بطريق الحكر الشرعي أو الإقطاع الشرعي[١]، كانت المدخل الرئيسي لتحسين العلاقة بينه وبين الفلاح، الذي غالباً ما اعتبر أن ما أخذه بالقانون هبة أو منّة من الملتزم حجبت عن عينيه المظالم التي ارتكبها هذا الأخير بحقه. كما أن حاجته لتأمين أكبر قدر ممكن من المال وبالسرعة الممكنة، قد دفعته إلى زيادة إحياء الأراضي الموات في مقاطعته، مما أوجد فرص عمل جديدة للفلاحين، وزاد من ارتباط هؤلاء بالملتزم، ودعم تبعيتهم له، ونمّى نفوذه.

تدلّ هذه التحولات الأساسية على انهيار البناء السياسي الاقتصادي – الاجتماعي الذي أوجده نظام التيمار في الأرياف، والتأسيس لنسيج اجتماعي مختلف، ارتكز إلى نمط جديد من العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية، ليس فقط في بلاد الشام، إنما في جميع ولايات الدولة العثمانية.

ملامح طائفية في النسيج الاجتماعي الجديد

١- توزيع طائفي في المقاطعات

بيد أن الوحدات الإدارية الجديدة التي ولدت مع نظام الالتزام والتي عرفت بالمقاطعات أو العهدات أو النواحي[٢]، جاءت متناسبة مع التمركز الطائفي في أرياف بلاد الشام، بحيث نلاحظ أن غالبية السكان في كلّ مقاطعة كانت تنتمي إلى طائفة مذهبية معيّنة. فنجد غالبية سنّية في مقاطعة عكار، وكذلك الأمر في مقاطعات الضنية والمنية والشعرا[٣]،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٥٨، ص ٢١٢.

٢- فاروق حبلص: **الإدارة العثمانية في الكورة وانعكاساتها على دورها الإقليمي**، بحث ألقي في مؤتمر تاريخ الكورة، الذي نشرت أعماله في كتاب: "جوانب من تاريخ الكورة في العهد العثماني"، دار إعلاميا، طرابلس – لبنان ١٩٩٩م، ص ٩١.

٣- فاروق حبلص: **تاريخ عكار الإداري الاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠ – ١٩١٤م**، دار لحد خاطر ودار الدائرة، بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٩٥ – ٢٩٧.

وغالبية علوية في مقاطعتي طرطوس وصافيتا[١]، وغالبية أرثوذكسية في مقاطعة الكورة[٢]، وغالبية مارونية في مقاطعات جبّة بشري، والبترون، وبلاد جبيل، وكسروان، والفتوح، وغالبية درزية في مقاطعة الشوف، وسكن مختلط درزي ماروني في مقاطعة المتن، وغالبية شيعية في مقاطعات الشقيف، وبعلبك، ومقاطعات جبل عامل الثلاث وهي: بلاد بشارة والشومر والتفاح[٣].

٢- فرز زعامات من كافة الطوائف في المقاطعات

مع بداية العمل بنظام الالتزام في جبل لبنان، ترقّت بعض عائلاته من رتبة مقدَّم وشدياق، وهي ألقاب ذات مدلول ديني أكثر مما هو سياسي[٤]، إلى رتبة شيخ مثل آل الخازن وآل حبيش، ورتبة أمير مثل آل أبي اللمع. وقد ربط العديد من المؤرخين هذه الظاهرة بنتائج معركة عين دارة سنة ١٧١١م، ورأوا أن ترقيها يعود إلى رغبة الأمير حيدر الشهابي الذي كافأها على وقوفها إلى جانبه، برفع مرتبتها الاجتماعية، وإعطائها هذه الألقاب وتوزيع الإقطاعيات عليها[٥].

ربما كان بالإمكان القبول بهذا التفسير على سذاجته، لو أن ترقّي العائلات في تلك المرحلة اقتصر فقط على الرقعة الجغرافية التي حكمها الأمير حيدر الشهابي. لكن الوثائق الرسمية العثمانية تبيّن أن هناك عائلات كثيرة كانت تسكن خارج إطار حكم هذا الأمير، وتنتشر في جميع مقاطعات ولايات طرابلس وصيدا ودمشق، قد حازت مثل هذه الألقاب في تلك الفترة بالذات، مثل آل العازار في الكورة وآل ضاهر وآل الشمر وآل الخازن في

١- رفيق التميمي ومحمد بهجت: **ولاية بيروت**، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩، ج ٢، ص ٨٢.

٢- عصام خليفة: **أبحاث في شمال لبنان**، ١٩٩٥، ص ٢٣-٢٨.

٣- Adel Ismail: **Documents diplomatques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban** beyrouth 1977, T 9, P. 185-225.

٤- مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ٨٣.

٥- حيدر الشهابي: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩م، ج١، ص ١٠-١٤.

الزاوية وآل الخوري في جبّة بشري، وآل ضاهر العمر في طبريا، وقد نالت جميعها لقب شيخ. وآل المرعبي في عكار الذين رُفِعوا من رتبة شيخ إلى رتبة آغا ثم بك، وآل العظم في حَماة الذين نالوا لقب آغا ثم باشا، وآل رعد الذين نالوا لقب آغا في الضنية. لذا يبدو لنا أن ظاهرة الانتقال من فئة إلى أخرى إنما كانت ظاهرة عامة في بلاد الشام في تلك المرحلة، ولا يمكن بالتالي تعليلها استناداً إلى معطيات مناطقية محدودة وضيقة، بل إن تفهّمها وإدراكها بشكل علمي صحيح، يدفعنا إلى التفتيش عن الأسباب الموضوعية التي أدت إليها.

إن دراسة مقارنة لوثائق الالتزام في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر، تبيّن لنا أن آلية تطبيق نظام الالتزام في ولايات صيدا وطرابلس والشام، قد ساعدت على ولادة زعامات جديدة على مستوى كل مقاطعة، بعدما رفضت الدولة التعامل مع فلول العائلات الاقطاعية السابقة. وتساعدنا وثائق الالتزام في ولاية طرابلس في تتبّع نشأة الزعامات المحلية فيها.

ففي المرحلة الأولى (١٦٤٠م - ١٧١٤م) ظهر آل حمادة الشيعة الذين التزموا مقاطعات الكورة وجبّة بشري والضنية وعكار والبترون وجبيل، ونالوا لقاء ذلك لقب شيخ[١]. ثم قامت على أنقاضهم عائلات محليّة أخرى. فبرز في الضنية آل رعد السنّة، الذين التزموها ونالوا لقب آغا[٢]، وآل المرعبي السنة الذين نالوا لقب آغا في عكار، بعدما التزموها سنة ١٧١٤م[٣] ثم رفعوا بعد ذلك إلى رتبة بك[٤]. ثمّ انتقل التزام الكورة إلى الأمراء الأيوبيين السنّة الذين حكموها بمفردهم منذ سنة ١٧٢٣م ثمّ شاركهم في التزامها منذ سنة ١٧٤١م آل العازار الأثوذكس الذين نالوا لقب شيخ[٥]. وفي سنة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١، ص ١١، ص ٦٤، سجل ٢، ص ١٨.

٢- قاسم الصمد: **تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني**، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية ١٩٨٠م، ص ٨٠.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٥، ص ١٠٤.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ١١٨، سجل ٨، ص ١، وسجل ٣١، ص ٨٥.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ٢٢٩ - ٢٣١.

١٧٦١م انحسر نفوذ الحماديين عن مقاطعة جبّة بشري نهائياً[١] حيث ظهرت فيها عائلات محلية مارونية من آل بولص وضاهر، الذين نالوا لقب شيخ، والتزموها مشاركة في ما بينهم[٢]. وبعد زوال حكم آل علية عن مقاطعة الزاوية، ظهرت فيها عائلات محلية مارونية تولّت التزامها في الفترة ما بين سنتي ١٧١٦ - ١٧٧٨م، ونالت لقب شيخ، مثل آل ضاهر والشمر ونصار والخازن[٣] ، ثم دخلت بعد ذلك في التزام الأمير يوسف الشهابي[٤].

أمّا في المقاطعات التابعة لولاية صيدا فقد تأخّر تطبيق نظام الالتزام إلى سنة ١٦٩٧م أي إلى نهاية أسرة آل معن الإقطاعية. فقد ذكرت المصادر الرسمية العثمانية أن الأمير بشير الشهابي الأول التزم في تلك السنة المناطق التي شكّل بعضها إقطاع سلفه الأمير أحمد المعني، وهي مقاطعات: الشوف، الجرد، الغرب، المتن، الشحّار، جبل كسروان، مقاطعة نهر إبراهيم، إقلم الخرنوب، مرجعيون، ناحية جزين، بلاد الشقيف، إقليم التفاح. كما التزم مقاطعة صفد بالمشاركة بينه وبين الأمير منصور الشهابي[٥]. إذن تبيّن وثائق التزام الأمير بشير الشهابي الأول، وهو أول الأمراء الشهابيين، أن هؤلاء توصّلوا إلى حكم ما عرف بالإمارة الشهابية بسلوكهم نفس الطريق التي سكلها غيرهم ممن وصل إلى الحكم في سائر المقاطعات في ذلك التاريخ. أي أنهم حكموا كملتزمين، انخرطوا في النظام الإداري الجديد الذي اعتمده العثمانيون في الجبل سنة ١٦٩٧م، وليس كأصحاب حق شرعي

١- كان التزام الجبّة قد خرج قبل ذلك من يد الحماديين لسنة واحدة، حيث التزمها الأمير ملحم الشهابي سنة ١٧٥٣م ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٣، ص ٧.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ١٦، ص ١١٨.

٣- ينظر حجج التزام الزاوية في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** السجلات من ٤-٢٣.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٢٦، ص ٨٤.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في صيدا:** سجل ٤/١، تاريخ ١١١٠هـ.

ورثوه عن أقاربهم المعنيين، أو كمنتخبين لإدارة تلك المقاطعات من قبل أعيانها، حسبما جاء في بعض المصادر اللبنانية[١].

وتفيد الوثائق الرسمية أن والي صيدا لزّم مقاطعة بلاد بشارة للشيخ علي حاج أحمد سنة ١١١٠هـ / ١٦٩٨م، ثمّ انتزعها منه في تلك السنة وأحال التزامها لمشرف بن علي الصغير، كما انتزع مقاطعة صفد من الأمير بشير وأعطاها لضاهر العمر ابن شيخ قبيلة بني زيدان الذي كان يتعاون مع الأمير في جمع الأموال الأميرية منها[٢]. كما أعطى التزام إقليمي الشومر والتفاح لآل منكر، وإقليم الشقيف لآل صعب[٣]. ونلاحظ من عقود

١- فقد ذكرت تلك المصادر أنه بعد وفاة الأمير أحمد المعني، انقطعت السلالة المعنية، فاجتمع أعيان جبل لبنان للمشورة واختيار والٍ عليهم على ما كان في يد آل معن من ولايات، فاتفقوا وانتخبوا الأمير بشير حسين أمير راشيا، لأنه ابن شقيقة الأمير أحمد المعني المتوفى. ثم ساروا إلى راشيا ودعوه إلى الولاية... ولّما دخل دير القمر رضخت له جميع الأهالي من مقدمين وأعيان ومشايخ وخاص وعام... وبعد ذلك أطلعوا والي صيدا على ما فعلوه، فقبل وفوّض الأمير في أمر ما كان في يد آل معن من الولايات... وأطلق له التصرف في تلك المقاطعات (حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج١، ص ٣٠٤).

هكذا إذن جعلت الرواية اللبنانية انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين أمراً داخلياً بحتاً لا علاقة للدولة العثمانية به، فاجتماع الأعيان كان بمبادرة لبنانية ولم يتم إعلام الدولة العثمانية به قبل حدوثه، وكذلك تمّ الانتخاب دون التشاور مع أي مرجع عثماني، حتى أن تسلّم الأمير "المنتخب" سلطاته لم ينتظر موافقة الدولة، بل إن الرواية صوّرت وكأنّ عرض ما جرى على الدولة العثمانية ممثلة بوالي صيدا، لم يكن سوى من باب إعطاء العلم والخبر ليس إلاّ. ويبدو من المفيد الإشارة هنا إلى أن وثائق التزام الأمير بشير للمقاطعات المذكورة، لم تتضمّن أية إشارة إلى اجتماع الأعيان المزعوم في مرج السمقانية، ولم تذكر أو تلمّح إلى أن إعطاءه الالتزام تمّ بناء على رغبة أية جهة كانت أو بناء على فرمان موجّه إلى والي صيدا، أو إلى صفته كوريث شرعي للأمير أحمد المعني. كما أنها لم تتضمّن، مثل وثائق التزام سائر المقاطعات، كفالة أعيان النواحي التي التزمها ولا حتى كفالة مشايخ القرى الواقعة فيها، مما يحمل على الظن أن هؤلاء لم يكونوا مبالين أو مؤيدين لتلزيم مقاطعاتهم له.

نستنتج مما تقدّم أن انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، وتولّي هؤلاء الإدارة في الجبل، يتطلّبان دراسة نقدية للروايات، وقراءة متأنية للوثائق العثمانية تأخذ في الاعتبار السياسة العامة التي اتبعتها الدولة العثمانية في إدارة ولاياتها الشامية في تلك المرحلة، والتي قضت بإحالة الإدارة في الاقطاعات المحلولة جرّاء وفاة أصحابها، لا إلى أبنائهم أو إقطاعيين آخرين، بل إلى ملتزمين يتولون جباية ضرائبها لسنة واحدة. وهنا لا بد من التساؤل تعليقاً على اجتماع مرج السمقانية المزعوم، أنه إذا صحّ أن أعيان المقاطعات التي كانت خاضعة لإمارة الأمير أحمد المعني اجتمعوا هناك واختاروا الأمير بشير الشهابي الأول خليفة له، وطالبوا الدولة بتعيينه حاكماً عليهم، وأن الدولة قد لبّت مطلبهم، فكيف تمّ تعيينه أيضاً ملتزماً على مقاطعات أخرى لم تكن تابعة لحكم سلفه، ولم يحضر أعيانها اجتماع السمقانية مثل صفد ومقاطعات جبل عامل؟

أما التفسير المنطقي لهذا الزخم الملحوظ والتمدد الواسع الذي بدأ به الأمير بشير حكمه، فهو يكمن في ثروته الطائلة التي مكنته من ضمان مال هذه المقاطعات معاً، وهذا الأمر كان يشكّل الشرط الأساسي المطلوب توفره في طالب الالتزام، ومما يدعم تعليلنا هذا، أن والي صيدا قبلان باشا لم يطلب من الأمير إقناع مشايخ قرى عهداته لتقديم كفالة مالية له عن مال التزام قراهم، بل إنه اكتفى بتعهّد الأمير بذلك خطياً (**سجلات المحكمة الشرعية في صيدا:** سجل ١/ع، أحداث سنة ١١١٠هـ). من هنا يمكن القول أن أعيان جبل الدروز ربّما تداعوا للاجتماع ليس لانتخاب حاكم عليهم، إنما من أجل التداول في أمر ذاك الأمير الغريب الآتي من خارج جبلهم (من وادي التيم) لإدارة شؤونهم بعدما عهد إليه والي صيدا بذلك، ولعلّ كبر حجم الدعم والتأييد الذي لقيه من الوالي كان وراء سكوتهم عنه، بل وإسراعهم إلى تأييده بعدما كان قد تمّ تعيينه.

٢- عبود الصباغ: **مخطوط "الروض الزاهر في تاريخ ضاهر"**، تحقيق فاروق حبلص، مجلة حرّيات، بيروت، عدد ٨، صيف ١٩٩٧م، ص ٥٦-٦١.

٣- مخطوط "**تاريخ الأمراء الشهابيين** بقلم أحد أمرائهم في وادي التيم"، تحقيق سليم هشي، المديرية العامة للآثار، بيروت، ص ٨٧.

التزام هؤلاء أنهم نالوا رتبة شيخ جرّاء عملهم هذا، وأصبحوا زعماء في مناطقهم. ويتبيّن من المصادر أن الشهابيين لجأوا بسبب اتساع مناطق التزامهم، إلى الاستعانة بأسر محلية من داخل كلّ مقاطعة لجباية الأموال الأميرية، وهكذا ظهرت أسر مقاطعجية من الدرجة الثانية داخل الإمارة الشهابية مثل آل جنبلاط ونكد والخازن وحبيش الذين نالوا جرّاء ذلك رتبة شيخ، وآل أبي اللمع الذين حازوا لقب أمير.

إذن كان نظام الالتزام، الباب العريض الذي دخلت منه عائلات عديدة إلى مرتبة اجتماعية مميزة في محيطها، بغضّ النظر عن انتمائها الطائفي. وعلى ضوء ذلك يمكن فهم نشوء زعامات من كافة الطوائف سنّية وشيعية ودرزية ومارونية وأرثوذكسية وعلوية. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عائلات وجيهة لم تنل لقبها جرّاء عملها بالالتزام، بل كانت في الأساس تحمل ألقابها، مثل الأمراء الأيوبيين والشهابيين.

٣- ازدواجية الزعامة بين عائلية وإقليمية

يبدو أن معظم القوى المحلّية التي نشأت بفعل نظام الالتزام، استفادت من آلية تطبيقه لتثبيت زعامتها. ذلك أن تحديد الالتزام بسنة واحدة لم يمنع تجديده في السنوات اللاحقة، بل إن وثائق الالتزام تُبيّن بوضوح أن العديد من الملتزمين قد جددوا التزام مقاطعاتهم لعدة سنوات متتالية أحياناً، ومتقطعة أحياناً أخرى[١]، وأن بعضهم تمكّن من الانفراد في التزام مقاطعته لعشرات السنوات، مثل علي باشا الأسعد المرعبي في عكار، والأمير بشير الشهابي الثاني في جبل الدروز. ولا شك أن هذا الواقع ساعد في ترسيخ زعامة كلّ من هؤلاء ضمن عائلته ومقاطعته في آن معاً، بحيث أصبح لزعامته وجهان، وجه عائلي وآخر إقليمي. كما نلاحظ من الوثائق أن تبديل الملتزم غالباً ما كان يأتي بآخر من نفس العائلة،

١- ينظر جدول ملتزمي جبّة بشري في كتاب "**المؤتمر الأول لتاريخ جبّة بشري**"، لجنة جبران الوطنية، بيروت ١٩٩٨م، ص ٣٥٠-٣٥٢؛ وجدول ملتزمي مقاطعة الكورة في كتاب "**المؤتمر الأول لتاريخ الكورة**"، دار إعلامياً طرابلس ١٩٩٩م، ص ٨٣-٨٦؛ وجدول ملتزمي عكار في كتابنا "**تاريخ عكار الإداري**"، مرجع سابق، ص ٣٨٦-٣٩٠.

هذا إن لم يكن أخاه أو ابن عمه، ولقد أدى ذلك إلى تعميم زعامة الملتزم على جميع أفراد عائلته التي باتت وجيهة.

وهكذا انطبع تاريخ هذه المرحلة بعائلات مقاطعجية تمكّن بعضها من الاستمرار في حكم مقاطعته إلى ما يزيد عن قرن من الزمن، مثل آل مرعبي الذين انفردوا في التزام عكار في الفترة (١٧١٤-١٨٣٢م)[١]، وآل رعد الذين انفردوا في التزام الضنية من سنة ١٦٩٢م إلى سنة ١٨٣٢م، وآل الأيوبي الذين انفردوا في التزام ثلث الكورة من سنة ١٧٢٣م حتى سنة ١٨٠١م، وآل العازار الذين انفردوا في التزام الكورة العليا من سنة ١٧٥٤م حتى سنة ١٧٦٧م[٢]. ولقد أدى ذلك إلى دمج تاريخ معظم هذه المقاطعات بتاريخ عائلاتها المقاطعجية، فعرفت الكورة العليا بمقاطعة آل العازار، وعرفت بلاد جبيل والبترون بمقاطعة آل حمادة، وعكار بمقاطعة آل المرعبي الخ... ونظراً لتماثل طائفة العائلة المقاطعجية مع الطائفة الغالبة في مقاطعتها من جهة، وشيوع هذه الظاهرة في أكثر من مقاطعة من جهة أخرى، فقد ذهب العديد من المؤرخين إلى ربط تاريخ كل طائفة بتاريخ عائلاتها المقاطعجية، والعكس بالعكس.

٤- ظاهرة تصادم الملتزمين

أدى نظام الالتزام إلى تنافس الاخوة وأبناء العم فيما بينهم، على نحو ما حصل بين البكوات المراعبة في عكار، والأمراء الأيوبيين في الكورة. وتفيد المصادر عن تطور هذا التنافس وبلوغه حدّ الصراع المسلح والعداء الدائم بين أبناء العائلة الواحدة؛ على نحو المعارك العسكرية بين مشايخ آل حمادة، والمعارك بين الأمراء الشهابيين، ومن الأمثلة على ذلك القتال بين الأمير منصور والأمير يوسف، والقتال بين أولاد هذا الأخير والأمير بشير الشهابي الثاني... أضف إلى ذلك أن آليّة تطبيق هذا النظام، وتركيز الدولة على بنوده

١- فاروق حبلص: **تاريخ عكار**، مرجع سابق، ص ٣٨٦-٣٩٠.
٢- **جوانب من تاريخ الكورة**، مرجع سابق ص ٨٤-٨٥

المتعلّقة بتأمين جباية الضرائب وحسب، وإهمال ما يتعلّق منها بتأمين الأمن في الأريـاف، وتغاضيها بالتالي عن توسّع ملتزم على حساب جاره، كل ذلك أدى إلى تقاتل الملتـزمين المتجاورين، إذا ما أحسّ أحدهم القوّة لتوسيع نفوذه وضمّ إقطاع جاره إلى دائرة التزامه. وكانت الدولة عبر ولاتها تسارع إلى الاعتراف بنتائج هذه الصراعات، فتعطي الالتزام لمن يخرج من المعركة منتصراً. في ظلّ هذه السياسة، أصبحت الـصدامات العـسكرية بـين الملتزمين سمة بارزة من سمات الحياة السياسية في المقاطعات الشامية طيلة مراحل العمل بهذا النظام. بل أن ولاة الدولة غالباً ما تسببوا في نشوب الحروب بين المقاطعجيين أو شجّعوا عليها من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة.

والحروب المقاطعجية كثيرة جداً، ولا مجال لسرد أحداثها هنا، إنما سنكتفي بوضعها في إطارها التاريخي الصحيح، والردّ على مزاعم الذين أرادوا تحريفها وتحميلها أبعاداً طائفية. ونذكر منها الحرب بين الأمير بشير الأول والشيخ مشرف بن علي الصغير ملتـزم بـلاد بشارة. ومعركة عين دارة بين محمود أبو هرموش والأمير حيدر الشهابي. والحروب بـين مشايخ آل حمادة ملتزمي بلاد جبيل والبترون والجبّة من جهة، والأمير يوسف الشهابي من جهة أخرى.

ملاحظات حول هذه الظواهر

لا شك أن هذه الظواهر الخادعة، وبخاصة ظاهرة تقاتل الملتزمين من طائفتين مختلفتين، قد أشكلت على بعض المؤرخين، فعزوهـا لأسباب طائفية، في حين رأى فيها الـبعض الآخر تربة صالحة لإسقاط هواجسه الطائفيـة المعاصرة عليها. غير أن التدقيق في تشكّل هـذه الظواهر، والتحرّي عن حيثياتها التاريخية وانعكاساتها، يساعدان كثيراً على نفـي الصفـة الطائفيـة عنهـا، ويؤكدان أن نظام الالتزام لم يأخـذ في الاعتبـار الأمـور الطائفية.

١- حول مزاعم الطائفة / الاقليم

بيد أن التفوق العددي لطائفة ما في مقاطعة ما، لا يبرر مقولة الطائفة/الإقلـيم، الـتي ذهب إليها العديد من المؤرخين. ذلك أن الديموغرافية التاريخية في المقاطعـات الـشامية، تكشف بوضوح نموذجاً مثالياً من العيش المشترك بين كافة الطوائف، تميزه صفتا الانفتاح والاندماج. فعكار ذات الغالبية السنّية كان حوالي ربع سـكانها مـن الأرثـوذكس[١]. وكذلك كانت الكورة ذات الغالبية الأرثوذكسية تضمّ نسبة كبيرة من السنّة والموارنة[٢]. والشيء نفسه يقال عن البترون التي ضمّت إلى جانب غالبيتها المارونية عدداً لا بأس بـه من السنّة، وجبيل التي ضمّت أيضاً أعداداً من الشيعة إلى جانـب الأكثريـة المارونيـة فيهـا. ولا بأس إن اعطينـا أمثلة عن التوزيع الطائفي في بعض مقاطعات ولايـة طرابلس اعتماداً على الإحصاءات العثمانية:

في إحصاء سنة ١٥٧١م[٣]:

المقاطعة	قرى نصرانية	قرى إسلامية	قرى مختلطة	مجموع القرى
جبّة بشري	٣٧	–	٠٣	٤٠
الكورة	٢٤	٠٤	١٦	٤٤

في إحصاء سنة ١٥١٩م[٤]:

المقاطعة	قرى نصرانية	قرى إسلامية	قرى مختلطة	مجموع القرى
فتوح بني رحال	٠٥	٠٣	٠٢	١٠
جبيل	٢٧	١٤	٠٥	٤٦

١- فاروق حبلص: **تاريخ عكار**... مرجع سابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٢- **عصام خليفة**: مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧

٣- نفس المرجع: ص ٥٨-٧٨.

٤- نفس المرجع: ص ١٠-١٢.

المنيطرة	٠٢	٠٤	٠١	٠٧
البترون	٢٤	٠٧	١٨	٤٩
عرقا	٠٥	٤٤	٠٤	٥٣
عكار	١٢	١٠	٠٣	٢٥

سنة ١٧٦٩م[1]

المقاطعة	قرى نصرانية	قرى إسلامية	قرى مختلطة	مجموع القرى
الزاوية	١١	٠٧	٠٩	٢٧

هذه الأرقام تكفي بحدّ ذاتها لنفي مقولة الطائفة/الإقليم، أو تشكيل المقاطعات وفقـاً للتمركز الطائفي، وتساعد على الجزم بعدم وجود غيتو طائفي في أيـة مقاطعـة، حـتى مقاطعة الجبّة التي اعتبرها البعض مارونية صافية، فقد لحظت الإحصاءات العثمانية وجوداً إسلامياً فيها ولو بنسبة ضئيلة.

ومن جهة أخرى، فإن هذه المقاطعات لم تولد في أعقاب حروب طائفية، ولم تكـن نتيجة فرز طائفي، أرادته الدولة أو الجماعات السكانية، بل إنها كانت نتيجة مباشرة لنظام الالتزام والإدارة المحلية التي تمخّضت عنه. لذلك كانت حدودها وأحجامها غـير ثابتـة ومرتبطة بحجم الزعامات التي تولّت إدارتها. على ضوء ذلك يمكن فهم تبدّل عدد هـذه المقاطعات، وعدم استقرار التقسيمات الإدارية في ولايات بلاد الشام في تلك المرحلة، إذ نلاحظ إلغاء نواحٍ وضمّها إلى أخرى، كإلغاء ناحية عرقا وضمها إلى عكار، وإلغاء ناحية المنيطرة وناحية فتوح بني رحال وضمها إلى ناحية جبيل. وعلى العكس من ذلـك فقـد

١- **فاروق حبلص**: "الجغرافية التاريخية لناحية الزاوية والإجارة العثمانية فيها في القرن ١٨ من خلال سجلات المحكمة الشرعية في طـرابلس"، بحث ألقي في المؤتمر الأول لتاريخ الزاوية الذي نظّمته مؤسستا فريدريش ناومن ورينه معوض في الزاوية سنة ١٩٩٦م، أعمال المؤتمر قيد النشر.

قسّمت بعض المقاطعات نتيجة ضعف زعاماتها، إلى عدة مقاطعات، كتقـسيم مقاطعـة عكار سنة ١٧٩٣م إلى أربع مقاطعات: الجومة، الدريب، القيطع والشعرا[1]. وتقـسيم مقاطعة الكورة سنة ١٧٥٤م إلى ثلاث مقاطعات: أنفة وتوابعها، ثلث الكـورة وثلثـي الكورة[2]. ومما لا شك فيه أن حصول هذه التغييرات بمعزل عن أي تغـيير في التمركـز الطائفي، ينفي مقولة البنية الطائفية للمقاطعات.

٢- حول مزاعم النشأة الطائفية للمقاطعجيين

يتبيّن لنا من دراسة مجمل وثائق الالتزام في أكثر من مقاطعة، أن الدولـة لم تنظـر في الانتماء الطائفي لطالب الالتزام، ذلك أنها لزّمت في البداية كما رأينا الأمراء الـشهابيين السّنة مناطق ندر فيها الوجود السنّي، وغلب عليها الطابع الدرزي (الشوف)، والـشيعي (بلاد بشارة وجبل عامل)، والماروني (كسروان). كما لزّمت آل حمادة الشيعة مناطق ندر فيها الوجود الشيعي وغلب عليها الوجود السني (الضنية وعكـار)، والمـاروني (جبيـل والبترون)، والأرثوذكسي (الكورة).

ومع بداية القرن الثامن عشر بدأ نفوذ آل حمادة بالانحسار عن المقاطعات التابعة لهـم كما رأينا، مما أفسح في المجال لظهور ملتزمين محليين من الطائفة ذات الغالبية العدديـة في كل منها. ولقد اتخذ أصحاب التاريخ الطائفي هذا الأمر ليـصوّروا أن سـكان تلـك المقاطعات انتفضوا ضد حكم بني حمادة لمجرّد أنهم من غير طائفتهم، أو لأنهم ظلموا ؟!.

وهنا لا بد لنا من القول أن وثائق التزام مقاطعة ما، تتضمّن معطيات وملامح لطبيعـة العلاقة بين ملتزميها من جهة وسكانها، وبخاصة الوجهاء منهم من جهة ثانية، وبالتالي فإن العودة إلى وثائق تلزيم جبيل والبترون وجبّة بشري لآل حمادة، وقراءتها قـراءة متأنيـة،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ١٣٨-١١٨، وسجل ٣٤، ص ٥٠-٥١.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٤، ص ٢٩٠-٣٠١-٣٨٩.

تساعدنا في الإمساك بخيوط العلاقة بينهم وبين أبناء تلك المناطق، بعيداً عن التأويلات والتكهّنات، فماذا تقدّم لنا هذه الوثائق من معطيات بهذا الخصوص؟

تنص هذه العقود صراحة على الأمرين الآتيين:

أولاً: أن مشايخ قرى هذه المقاطعات كانوا يكفلون سنوياً ملتزم قراهم من آل حمادة، ويتعهّدون أمام والي طرابلس بالتضامن معه، وبمشاركته المسؤولية لأداء مال الالتزام، مع الإشارة إلى أن تأمين الكفيل كان شرطاً أساسياً لإبرام عقد الالتزام.

ثانياً: أن وكلاء آل حمادة الملتزمين كانوا دائماً من مشايخ قرى هذه المقاطعات[١]

ولا شك أن هذه المعطيات تبيّن حسن العلاقة بين آل حمادة وبين سكان هذه المناطق ووجهائها، وتعكس حالة الرضى التام بينهما، وتدلّ على أن هؤلاء سهّلوا للحماديين فرص التزام منطقتهم وإدارتها، الأمر الذي يؤكد إنتفاء المنطق الطائفي لدى أبناء تلك المناطق وملتزميها على حد سواء. كما يؤكد أيضاً أن الزعامة التي خلفتهم مباشرة في حكم الزاوية والجبّة والكورة، لم تكن طائفية بنشأتها، وإن كانت تنتمي إلى الطوائف النصرانية الغالبة فيها. وعلى العكس من ذلك، تدلّ وثائق التزام الأمير يوسف الشهابي (الذي تنصّر على حدّ زعم هذه المصادر) لهذه المقاطعات فيما بعد، أن مشايخ قراها لم يقدّموا له الكفالة، وأن وكلاءه لدى والي طرابلس ليسوا من أبنائها[٢] بل كانوا غرباء عنها.

وحول أسباب نهاية حكم آل حمادة في هذه المقاطعات، فالمصادر التاريخية تشير إلى أنها كانت سياسية بحتة، لا تمتّ إلى الطائفية بصلة، وترتبط بتطور الأوضاع الإقليمية في المنطقة. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدت هذه العائلة منهكة جرّاء حروبها مع ولاة طرابلس من جهة، وتقاتل أبنائها فيما بينهم من جهة أخرى. ثم جاء تحالف والي

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٠، ص ٢٢-٢٤-٤٢، سجل ١٢، ص ١٥٥.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٧، ص ٢١٣، سجل ٢٢، ص ١٤٣-١٦٦، سجل ٢٣، ص ١٢.

طرابلس، والشام ضد والي صيدا ليضع حداً نهائياً لنفوذها في جبيل والبترون والجبّة، ذلك أنهما دعما الأمير يوسف الشهابي بإعطائه التزام هذه المناطق[١]، لتقويته واستخدامه كورقة ضغط على والي صيدا. وكذلك كان خروج آل حمادة من عكار سنة ١٧١٤م لأسباب سياسية، تمثلت في رغبة والي طرابلس بإقصائهم عنها، بعدما خرّبوا عشرات القرى فيها، وأرهقوا سكانها بالضرائب الإضافية[٢].

نستنتج من ذلك، أن المقاطعات الجديدة والصغيرة لم تنشأ على أسس طائفية، فوحدتها وتكتُّل أبنائها لم يبنيا على خلفية طائفية، إنما جمعها ارتباطها بملتزم واحد، فلا الدولة صنفتها طائفياً، ولم يصل ملتزمها إلى زعامتها لاعتبارات طائفية، ولو افترضنا العكس، فكيف يمكن تفسير نشوء زعامة الأمراء الأيوبيين السنّة في الكورة الأرثوذكسية في أعقاب خروج الحماديين منها؛ مع الإشارة إلى أن وثائق التزامها في تلك المرحلة تدلّ صراحة على ارتياح الأرثوذكس للملتزمين الأيوبيين الجدد، بدليل أن مشايخ قراهم قدّموا لهم الكفالة المالية التي كانت الشرط الأساسي للحصول على الالتزام[٣]. بالإضافة إلى ذلك فإن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تتضمّن وثائق تساعد في نفي الصفة الطائفية عن هؤلاء الملتزمين نفياً قاطعاً، إذ نجد فيها الأمير الأيوبي السنّي الملتزم للكورة، يكفل الشيخ الحمادي الشيعي على إلتزام مال جبيل والبترون وجبّة بشري[٤].

ونلاحظ أيضاً أن الأمير علي بن حسان الأيوبي السني، قد أشرك معه سنة ١٧٤١م الشيخ عساف العازار الأرثوذكسي في التزام الكورة، من أجل مواجهة أقاربه الأميرين أحمد ويونس اللذين كانا ينافسانه على الالتزام[٥]. كما نلاحظ أيضاً وفقاً لما ذكرت بعض

١- حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج١، ص ٤٣-٩٦.

٢- فاروق حبلص: **تاريخ عكار**، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٨.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٠، ص ٤٤، سجل ١٤، ص ٩٩.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ١٣٠.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٧، ص ٢٢٩-٢٣١.

المصادر أن الأمير بشير الشهابي الأول، تدخّل لصالح الحماديين الشيعة وكفلهم لدى والي طرابلس، وتوسّط لإعادتهم إلى التزام مقاطعاتهم في تلك الولاية[1].

٣- حول مزاعم الصراعات الطائفية بين المقاطعجيين

لقد نظر العديد من المؤرخين إلى تقاتل أبناء العائلة الواحدة والطائفة الواحدة على الالتزام، على أنه أمر طبيعي، يعود لأسباب سياسية بحتة، تنحصر في تنافسهم على السلطة. إلاّ أنهم تخلّوا عن هذه الموضوعية، عندما وجدوا أنفسهم أمام قتال ملتزمين من طائفتين مختلفتين، ولم يروا له سبباً سوى الطائفية السياسية. وإذا سلمنا جدلاً بذلك، فثمّة تساؤلات عديدة تبرز أمامنا، نذكر منها على سبيل المثال: إذا كان القتال بين الأمير بشير الشهابي الأول السنّي ضد مشرف بن علي الصغير الشيعي سنة ١٦٩٨م، قتالاً طائفياً كما رأى البعض، فكيف يمكن أن نفسّر وقوفه في ذلك التاريخ إلى جانب بني حمادة الشيعة، عندما غضب عليهم قبلان باشا والي طرابلس على حدّ ما ذكرت تلك المصادر؟ وهل يمكن للأمير أن يكون طائفياً في الجنوب، ومتسامحاً في الشمال!

من جهة أخرى فقد تناول مؤرخون آخرون هذا الاقتتال بموضوعية وتجرّد، فوضعوه ضمن التطورات العسكرية والسياسية في بلاد الشام عامة. ورأوا أن القتال بين مشرف بن علي الصغير والأمير بشير، لم يكن في جوهره إلاّ شكلاً من أشكال الصراع بين والي دمشق الذي دعم الأول ووالي صيدا الذي دعم الثاني[2]. وبعد ذلك صنّف الأمير حيدر الشهابي معركة النبطية التي جرت سنة ١٧٠٥م بين جده الأمير حيدر ملتزم جبل الشوف، وآل منكر وآل بشارة وآل صعب ملتزمي بلاد بشارة وجبل عامل، على أنها معركة طائفية لمجرّد أن الأمير سنياً وخصومه من الشيعة[3]. غير أن سبب القتال كان سياسياً بحتاً، ويتلخص في رغبة الأمير في استعادة التزامه لمقاطعات بلاد بشارة وجبل عامل التي انتزعها منه والي صيدا ولزّمها لآل منكر وآل صعب وآل بشارة.

١- حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج١، ص ٦.
٢- نفس المصدر: ج١، ص ٥-٦.
٣- مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣

وكذلك صنّف بعضهم الخلاف بين محمود أبي هرموش والأمير حيدر (معركة عين داره سنة ١٧١١م) أنه خلاف طائفي، فاتهموا الأول بالسعي لإعادة الإمارة الدرزية وتقويض الإمارة السنّية الشهابية بالتعاون مع الشيعة زعماء جبل عامل وآل علم الدين الدروز. غير أن هؤلاء وقعوا في تناقض عندما ذكروا أن معظم الأسر الدرزية (مثل آل القاضي ونكد وعبد الملك، وتلحوق وأبي اللمع وغيرهم) حالفت الأمير حيدر ضد أبي هرموش، بحيث أنه لم يبقَ من الدروز في حلف أبي هرموش سوى آل علم الدين وآل أرسلان، فكيف إذن يمكن وصفه بصاحب المشروع الدرزي؟ علماً أن معظم الدروز كانوا في صف خصمه الأمير حيدر، في حين لم يكن معه سوى أسرتين درزيتين فقط؟ أم أن هاتين الأسرتين كانتا تختصران سواهما من العائلات الدرزية؟ ثم كيف يمكن تفسير موقف العائلات الدرزية إلى جانب الأمير حيدر في حرب ضد طائفتهم؟

ونتساءل من جهة أخرى، لماذا عزت المصادر توسّع الأمير يوسف الشهابي في مناطق جبيل والبترون وجبّة بشري التي كانت خاضعة لآل حمادة الشيعة لأسباب طائفية، ولم تعزُ توسّعه في مناطق النصارى من آل العازار (الكورة) وآل الخازن وآل الضاهر (الزاوية) وآل الخوري (بشري) للأسباب عينها، في حين أن هذا التوسّع تمّ في نفس المرحلة الزمنية وانتهى بالقضاء على حكم جميع هذه العائلات دون استثناء؟ وإذا صحّ فعلاً زَعْمُ هؤلاء بوقوف هذه العائلات إلى جانبه ضد الحماديين لانه تنصّر، فلا بد من التساؤل أيضاً عن المبررات التي حدت به إلى وضع يده على مقاطعات حالفائه، في حين أنه توقّف في حربه "الطائفية" عند حدود الأمراء الأيوبيين السنّة في الكورة السفلى، ولم يدخل في قتال ضدهم؟

وتتبدد هذه التساؤلات متى استبعدنا الأسباب الطائفية لهذه الحروب، ووضعناها في إطارها التاريخي الصحيح، ونظرنا إليها على أنها حروب المصالح بين الملتزمين الذين لم يتورّع أحدهم عن التوسّع في مقاطعة جاره وضمّها إليه متى سنحت له الفرصة. أما نجاح الأمير يوسف في حروبه هذه، فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى تداعي قوة آل حمادة من

جهة، وسهولة الإطاحة بالعائلات الأخرى التي ظهرت حديثاً على مسرح العمل الإداري – السياسي في الزاوية والجبّة كما رأينا، نظراً لعدم خبرتها. هذا بالإضافة إلى حجم الدعم الذي أتاه من والِيي صيدا والشام. ثم إننا لو سلّمنا جدلاً بأن الطائفية كانت حاضرة في تصرّفات المقاطعجيين على نحو ما صوّر البعض، فكيف يمكن أن نقبل ونتفهّم ما ذكروه هم أنفسهم عن قبول وجهاء العائلات الدرزية الذين اجتمعوا في مرج السمقانية بأن ينصّبوا عليهم أميراً غريباً عن منطقتهم ومن الطائفة السنّية التي ندر وجودها بينهم؟

خاتمة

نستنتج من كل ما سبق، أن نظام الالتزام أحدث تغيّرات جذرية على الصعد الإدارية – السياسية والاقتصادية – الاجتماعية في بلاد الشام عامّة. ولعل أبرز هذه المتغيرات وأكثرها أهمية، أنه سمح برفع قيادات من أقلّيات طائفية (مارونية، أرثوذكسية، شيعية...) إلى مرتبة المقاطعجيين. وقد جاءت هذه الخطوة بعد مئات السنين من حصر الزعامة السياسية والوجاهة الاجتماعية والثروة الاقتصادية في هذه المنطقة بالطائفة السنّية وحدها، وبخاصّة إبان الحكم المملوكي، الذي تشدد ضد الطوائف التي تعاونت مع الصليبيين والبيزنطيين، واعتبرها خطراً على وحدة الدولة وسلامتها، فأقصاها عن الإدارة والوجاهة.

لذلك يمكن اعتبار نظام الالتزام بمثابة إعلان غير مباشر من الدولة العثمانية برفع الحصار السياسي والإداري والاجتماعي عن تلك الطوائف، ودعوة صريحة لها بالدخول في ميادين العمل الإداري والسياسي، ليس على أسس طائفية، إنما على أساس المواطنية العثمانية فقط. وهكذا نشأت في ظلّ هذا النظام زعامات جديدة من كافّة الطوائف الدينية في بلاد الشام، ومارست نشاطها انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية والسياسية، بعيداً عن الطائفية التي لم تكن تدخل في حساباتها على ما يبدو. فصداماتها العسكرية لم تقتصر

على زعماء من طوائف أخرى، إنما كانت بمعظمها موجّهة ضد منافسيها من أبناء طائفتها أو من أقاربها كما رأينا.

ولقد لبست هذه الزعامات بفعل الصلاحيات والامتيازات التي وفّرها لها نظام الالتزام، قناع المدافع عن المصالح الاقتصادية لأبناء طوائفها في وجه الزعامات المجاورة لها، والطامعة في التوسّع في مناطق التزامها، غير أن ضعف الدولة العثمانية، أدى إلى إفلات زمام المبادرة من يدها، وتطور الأوضاع إلى ما لم يكن في الحسبان.

فانشغالها بمشاكلها الداخلية في الآستانة ومعاركها الخارجية ضد روسيا، أجبراها على التغاضي القسري عن تغلغل النفوذ الأوروبي في ولاياتها البعيدة؛ وما رافقه من نمو كبير في مؤسسات القيادة الروحية للأقلّيات الطائفية فيها، جرّاء تنامي الأوقاف التابعة لها. كما تغاضت مكرهة عن تغلغل المبشرين الأوروبيين في بلاد الشام، وإقامة علاقات مباشرة بين الدول الأوروبية والتجمّعات الطائفية تحت مظلة الامتيازات الأجنبية وحماية الأقليات. ثم تلا ذلك إقدام إبراهيم باشا المصري على تشكيل فرق عسكرية من النصارى لضرب تمرّد العائلات المقاطعجية الدرزية.

ومع هذه التطورات، بدت المقاطعات بتركيبها السكاني وزعاماتها المتجانسة طائفياً مع الطائفة الأكبر عدداً فيها، تربة خصبة لنمو الطائفية السياسية. في ظل هذه الظروف ألغت الدولة العثمانية نظام الالتزام، وخسر المقاطعجيون وظائفهم الإدارية وامتيازاتهم، وبدت زعاماتهم مهدّدة بالزوال، فلبسوا قناع المدافع عن الطائفة، بدل قناع المدافع عن المقاطعة، وأضافوا إلى زعامتهم السياسية زعامة الطائفة. وبذلك توثّقت الرابطة بين المقاطعجي وأبناء طائفته، وأصبح بوسعه تحويل أي معارضة أو انتفاضة فلاحية ضده إلى فتنة طائفية، تدفع بالمزيد من أبناء طائفته إلى أحضانه، وتزيد من زعامته وقوّته، وهذا ما حصل فعلاً في أحداث سنوات ١٨٤٥م و١٨٥٨م و١٨٦٠م.

وبعد ذلك عمل نظام القائمقاميتين والمتصرّفية والانتداب والاستقلال، على تدعيم هذا الاتجاه في الإدارة، ونشأت أجيال من الكتّاب والمؤرخين، على تدعيم هـــذا الاتجـــاه في الإدارة، ونشأت أجيال من الكتّاب والمؤرخين الذين لم يستطيعوا الخروج من هذا الواقع الذي عانوا منه ربّما، فسحبوه على مجمل مراحل تاريخ البلاد، وانطلقوا منه لتفسير جميع المنعطفات التاريخية والنزاعات العسكرية الإقليمية، ولقد أدى ذلـــك كلّـــه إلى تـــداخل الطائفي بالسياسي في أذهان الناس، الذين باتوا مقتنعين بأن تاريخ لبنان ليس إلاّ تـــاريخ طوائفه، وأن الطائفية قديمة في بلادنا بل أنها المحرّك الرئيسي للأحداث.

الفصل الرابع

عائلات سياسية وحكام

١- تفسير آخر لظاهرة بربر آغا حاكم طرابلس

I- من هو بربر آغا

هو مصطفى القرق الملقَّب ببربر، ولد سنة ١١٨٠هـ الموافق للعام ١٧٦٧م. توفي والده وهو صغير السن، فأخذته أمه مع أخيه الملقب بـ "عزرائيل" إلى قرية برسا في الكورة حيث بلغ سن الشباب.

وقد ذكر إبراهيم العورة الذي كان رئيس كُتّاب ديوان إيالة صيدا في مدة ولاية سليمان باشا (١٨٠٤-١٨١٨م) ومعاصراً لبربر، ومطّلعاً على أمور الولاة والمتسلّمين في بلاد الشام، أن مصطفى بربر كان في بداية حياته قاطرجي[1] أي مكاري، ثم خدم في بيوت المشايخ والأمراء في الكورة والضنية[2]، ثم عمل في ضمان زيتون وقف دير البلمند. ولمّا وفّر مبلغاً من المال، اشترى سلاحاً وفرساً وسار إلى الأمير يوسف الشهابي ودخل في خدمته. ثم عاد إلى طرابلس ودخل في الجيش الإنكشاري (الإنكشارية)، وسافر بعد ذلك إلى عكا حيث عمل في خدمة واليها أحمد باشا الجزار[3].

١- إبراهيم العورة: **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**، نشرة قسطنطين الباشا، مطبعة دير المخلص، صيدا، ١٩٣٦م، ص١٣٤.

٢- عبد الله غريب: **تاريخ آل غريب**، مخطوطة، ص١٨.

٣- حكمت شريف: **تاريخ طرابلس الشام**، مخطوط، ١٣٢٣هـ-١٩٠٥م، ص١٢٤.

ثم عيّن مصطفى آغا بربر عدة مرات متسلّماً على طرابلس في الفترة الممتدة من سنة ١٨٠٢م إلى سنة ١٨٣٣م، علماً أن المتسلّم كان في ذلك الزمان من كبار موظفي الولاية، ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الوالي، وينوب عنه في تصريف الشؤون الإدارية والمالية للولاية. ونود هنا أن نلفت انتباه القارئ إلى أن نعت بربر آغا بحاكم طرابلس كما ورد في بعض الكتب، لا يعني إطلاقاً أن بربر كان حاكماً مطلقاً ومستقلاً في طرابلس، لأنه لم يصل إطلاقاً إلى مرتبة الوالي، إنّما كان في مدة متسلّميته يحكم بالنيابة عن الوالي الذي كان يقيم إمّا في دمشق وإمّا في عكا، لأن ولاية طرابلس كانت في تلك المرحلة تسند إمّا إلى والي دمشق، وإمّا إلى والي عكا، كما سنلاحظ فيما بعد. وكان بربر يُعرف في السجلات الرسمية بالمتسلم أو القائمقام عن حضرة الوالي[1].

وبناء على ذلك، كان بربر ينوب عن الوالي في تلزيم المقاطعات التابعة لولاية طرابلس، مثل بلاد جبيل والبترون والكورة والضنية وعكار والحصن واللاذقية[2].

II- آراء في بربر آغا

تبدو صورة بربر آغا عند المؤرخين الطرابلسيين من أمثال نوفل نوفل، والياس صدقة، ومن نقل عنهما مثل جرجي يني، وحكمت شريف، على هيئة بطل دافع عن مدينته وشعبه من تعسّف الولاة وظلمهم، وإن كان بعض هؤلاء المؤرخين لا ينفي عنه شراسة الأخلاق[3]. ففي سنة ١٩٥٧م كتب أغناطيوس الخوري "تاريخ بربر"، فجعل منه حاكماً قوياً، شهماً وعادلاً، عفيف النفس، لا يخشى في الحق لومة لائم، ولا حتى الولاة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: السجل ٣٦ والسجل ٤٣ والسجل٥٩. وتتضمن هذه السجلات جميع الأوامر الرسمية الموجهة إلى بربر والأوامر الصادرة عنه أيضاً.

٢- حجج تلزيم هذه المقاطعات في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

٣- جرجي يني: **موجز مخطوط نوفل نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام**، تحقيق ميشال أبي فاضل وجان نخول، جروس برس، طرابلس ١٩٩٠م، ص٢٨٥.

والسلاطين. وروى عنه نوادر في العفّة والكرم والشهامة والنبل، وصوّره على هيئة سيّد عادل، وجعله رحمة لأبناء طرابلس[1].

لكن إبراهيم العورة الذي كان عارفاً بخفايا مراسلات بربر، رسم له صورة مناقضة تماماً، إذ قال عنه: "بعد أن انتصر سليمان باشا والي عكا على الكنج يوسف باشا، وجّه متسلّمية طرابلس على بربر آغا. وهذا أصله خسيس من طرابلس، وكان قاطرجي، ثم صادفه الحظ وصار قائمقام طرابلس.... وبربر المذكور نظراً لرداوة نفسه، لمّا استقلّ بالقائمقامية استعزّ وتجبّر، واستعمل عدم الإطاعة لأوامر الوالي...."[2].

III- صورة بربر آغا في الوثائق الرسمية

بغضّ النظر عن رأي هذا المؤرخ أو ذاك، فإننا نجد في بعض المراسلات والقيود الرسمية ملامح لشخصية بربر آغا ونفسيته. فقد تحدثّ والي عكا عبد الله باشا في مرسوم أصدره سنة ١٨٢١م عن مظالم بربر آغا، فقال:

"طرق مسامعنا أن حاصل تعديات ومطاولات زايدة من متسلمنا السابق بربر زادة مصطفى آغا على الأهالي والسكان، والسابق بسبب إشهار توجّهنا (أي تأييدنا) لنحو المومى إليه (أي بربر)، فالخلق كانت متوقّفة عن تقديم الشكاوات لطرفنا بحقّه. فالآن لمّا تحقق للجميع زيادة ميلنا ورغبتنا إلى إغاثة الرعايا، ورفع التعدّيات والمظالم عنهم، وتعاطي أسباب راحتهم ورفاه أحوالهم، فعند ذلك صار للأهالي جسارة (جرأة) وتأمل في الإعراض وشكوى الحال، وتواردت الشكايات لدينا بحق المذكور(بربر) من فج عميق. وحيث أن الرعايا وديعة رب العزّة، وإغاثتهم وتَفَقُّد أحوالهم ورفع مظالمه عنهم، هو من الأمور الواجبة، والحديث الشريف يقول: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيّته، فاقتضى الآن بعد الاتكال على واحد أحد فرد صمد، سلخنا متسلمية طرابلس الشام من عهدة

١- ينظر فصل نوادر عن بربر في كتاب أغناطيوس الخوري: **مصطفى آغا بربر**، مطبعة الرهبانيات المارونية، بيروت ١٩٥٧م.

٢- إبراهيم العورة: المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

مصطفى آغا المومى إليه، وفوّضناها لعهدة البك (علي بك الأسعد المرعبي)... أصدرنا مرسومنا هذا من عكا في ٤ش سنة ١٢٣٦هـ

الإمضاء عبد الله باشا والي عكا"[1].

ونبقى حذرين إزاء هذه الشخصية الظالمة والنفسية العدوانية التي نعت بها عبد الله باشا بربر آغا، إذ ربما فعل ذلك كمقدمة لعزله عن متسلمية طرابلس كما جاء في آخر المرسوم، علما بأننا لا نشك بأن قرار عزل بربر لم يكن بسبب ظلمه وتسلُّطه، إنما كان لأسباب أخرى تصبّ في مصلحة الوالي عبد الله باشا. غير أننا نجد في رسالة أخرى موجّهة من تجار طرابلس إلى إبراهيم باشا المصري، ما يؤكّد مظالم بربر وخوف الرعيّة منه، وقد كتب التجار هذه الرسالة في بداية الحكم المصري في بلاد الشام سنة ١٨٣١م، وتجرّأوا على ذلك بعد ما سمعوا عن عدل إبراهيم باشا المصري ورغبته في منع التعدّيات، وإبطال أعمال البلص والمظالم. وقد جاء في هذه الرسالة ما يلي:

"ولي النعم آصفي الهمم، أفندم سلطان أيّده الله تعالى، المعروض لدى ساحة سعادتكم، أنه لما وردت أوامر سعادتكم برفع إبراهيم خضر آغا التفكجي (التفك هي البارودة والتفكجي هو الجندي المسلّح بها)، من باب عبدكم متسلم طرابلس مصطفى آغا بربر والتفحّص عمّا أخذه إبراهيم المذكور قطعيات من الناس. فحيث عبدكم مصطفى آغا بربر ما هان عليه في إبراهيم المذكور... فحيث أنهم أبدوا له بعض خصال إبراهيم خضر آغا، صار الآن عبدكم مصطفى بربر متغرّض علينا، ويتوعّد لنا كل أذية. وكان قَبْلَهُ كل منّا أهدى خضر آغا بعض الهدايا، فردّها الآن علينا وصار متوعداً لنا بإيصال الأذى إلينا. وقد وقع عبيدكم بالخوف والوجل لما فعله سابقاً بالقاضي والمفتي وبعض وجوه البلد الأفندية، لتغرّضه عليهم والنفسانية، ونسب لهم أنهم كاتبوا عثمان باشا سابقاً، وحبسهم أربعة أشهر في القلعة، وفي رقابهم جنازير الحديد وفي أرجلهم القيود، والضرب لهم،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٤٣، ص ٢١٦.

والحال ما وقع منهم شيء، بل إجراء غرضية ونفسانية لا غير، لكونهم من مدة سبع سنين كانوا كتبوا في حقه عرض محضر في مدة ولاية سليمان باشا العظم، وفي مدة علي باشا الأسعد. فهذا فعله كان معهم، مع أنهم خاص علماء البلدة، خاليون (خالين) من ما تَهَمَهُم (اتّهمهم) به بريون (بريؤون) منه. وجرّ القاضي والمفتي بدارهم. وعبيدكم أصحاب هذا العرض حال ضعفاء، وهو متغرّض علينا الآن ومتوعّد لنا بالأذيا، أمان أفندم. عاملوا عبيدكم برفع أذيّة المذكور عنا. حتى نكون بالراحة بأيام دولتكم السعيدة الزاهرة كما ساير البلاد...

العبيد الداعون بدوام دولتكم تجار طرابلس"[١]

ونبقى حذرين في تصديق ما يتّهم به بربر من مظالم، لأننا نجد إشارات تفيد عن حسن تصرّفه إبان المراحل الأولى من حكمه. فقد ذكر القنصل الفرنسي في طرابلس السيد أوغست أندريا، أن بربر ألغى عام ١٨١٠م كل البدع والمظالم والضرائب الإضافية التي فرضها الولاة السابقون[٢]. وبغضّ النظر عن هذه الآراء، قد يجد القارئ ملامح أخرى من شخصية بربر آغا في دراسة تاريخ وصوله إلى الحكم، والأساليب التي اتّبعها في هذا السبيل، ومن ثم في معرفة علاقته بالولاة وسائر القوى التي كانت موجودة على الساحة الطرابلسية في ذلك الزمان.

IV- متى توصّل بربر آغا إلى حكم طرابلس

رجّح أغناطيوس الخوري في كتابه "مصطفى آغا بربر" أن بربر بدأ حكمه للمدينة بعدما احتلّ القلعة عام ١٧٩٨م، فأيده والي عكا أحمد باشا الجزار، ونصّبه متسلماً على طرابلس. ثم تابع الشرح قائلاً إنه بعد أن احتل بربر آغا القلعة، أنذر متسلّم المدينة السابق

١- أغناطيوس الخوري: المرجع السابق، ص١٧٨-١٧٩.

٢- تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا، ينظر نص التقرير كاملاً لدى Adel, ISMAIL: **documents diplomatiques et consulaires rélatifs à l'histoire du liban,** Beyrouth, 1976,t, 4, p.351-380.

إبراهيم آغا سلطان بوجوب مغادرتها، فأذعن هذا الأخير للأمر، وفرّ من المدينة. لكن بعد أن سلّمها لمصطفى آغا الدلبة، في حين بقي بربر دزداراً (محافظاً وقائداً) للقلعة[١].

أمّا حيدر الشهابي وكذلك نوفل، وجرجي يني، وحكمت شريف، فقد جعلوا أول حكم بربر في مدة ولاية عبد الله باشا العظم على طرابلس والشام حوالي سنة ١٨٠١م، وقبيل أن تغضب عليه الدولة العثمانية وتنتزع منه ولاية طرابلس وتعطيها لأحمد باشا الجزار سنة ١٨٠٣م.

وبالعودة إلى سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وهي أصدق مصدر يمكن الركون إليه في هذا المجال، نجد أن أول وأقدم بيورلدي (أي قرار) تعيين لبربر آغا متسلماً على طرابلس، صدر بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢١٦هـ الموافق بداية سنة ١٨٠٢م، عن عبد الله باشا العظم والي دمشق وطرابلس آنذاك[٢]. علماً أن الوثائق الرسمية تخلو من أية إشارة تفيد بتعيين بربر متسلماً على طرابلس قبل هذا التاريخ، بل إن فيها ما يؤكد هذا التاريخ كبداية لحكم بربر.

فقد ورد فيها نص رسالة موجهة إلى بربر آغا بتاريخ أول رجب سنة ١٢١٦هـ الموافق كانون الأول سنة ١٨٠١م، تنصّ على تعيينه وكيل آغاسي ينكجريان (أي قائد الإنكشارية في طرابلس)، وتخبره بأن والي الشام وطرابلس عبد الله باشا العظم قد التمس له لقب الآغوية من الدولة العلية[٣]. وبما أنه من غير المعقول في منطق ذلك الزمان تعيين متسلم على مدينة دون أن يكون حائزاً على لقب مميز كأفندي أو آغا أو بك أو باشا، فإنه بوسعنا أن نعتمد وبكثير من الارتياح مطلع سنة ١٨٠٢م كأول تاريخ لحكم بربر آغا.

V- كيف توصّل بربر آغا إلى حكم طرابلس

يعتبر وصول أحد العامة إلى مركز الحكم في العصور العثمانية خرقاً واضحاً للمألوف، وظاهرة تستدعي الوقوف عندها ودراستها بشيء من التأني والتدقيق. وقد روى الياس

١- أغناطيوس الخوري: المرجع السابق ص ٥٣.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦، ص١٤٧.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٣٦، ص ٤٧.

صدقة ونوفل قصّة وصول بربر آغا إلى حكم طرابلس، فقالا أن هذا الأخـير دخـل في سلك الإنكشارية في سنة ١٧٨٨م، ثم ذهب إلى عكا ودخل في خدمة واليها أحمد باشـا الجزار. وبعد حين علم بربر أن "عبد الله باشا العظم تولّى طرابلس، فأكثر فيها الاعتساف والظلم، فاستأذن (بربر) من الجزار، وجاء إلى طرابلس لينقذها من الوبال بطرد عبـد الله باشا منها، فاشتهر بذلك الحادث جداً.

وعقد العهود والمواثيق مع بعض الشباب، وبعث بأحدهم محمد آغا القوندكجي ليَنام في القلعة عند المحافظين. فذهب هذا الأخير وربط حبلاً بمدفع، ودلّاه من شرفة القلعـة، وكان بربر وجماعته قد كمنوا إلى جوانبها. فلمّا ادلهمّ الليل، خرجوا من الكمين وأتـوا الحبل، فبعث بربر رجاله قبله ثم صعد بعدهم، ولّما صاروا كلّهم في أعلاها، هجموا على المحافظين فأردوهم كؤوس المنية، وأخذوا يطلقون المدافع علامة على قتلهم. وتولّى بربـر القلعة، فهرب إبراهيم سلطان واستقلّ مصطفى آغا الدلبة زعيم قومه في أحكامـه إلى أن توفي، فصار بربر هو الحاكم. وفي غضون ذلك أنعمت الدولة العلية بولاية طرابلس على أحمد باشا الجزار والي صيدا، فأرسل الجزار أمراً بتوجيه منصب القائمقامية لعهدة مصطفى آغا بربر"[١].

وكذلك روى جرجي يني حادثة سيطرة بربر على سرايا طرابلس، فقال أن بربر نقب جدران أحد المنازل الملاصقة للسراي ونفذ إلى داخلها، وقضى على الأرناؤوط المرابطين فيها[٢].

بهذا النفس الملحمي روى المؤرخون القدامى حادثة وصول بربر إلى الحكم، وعـزوا ذلك إلى قدراته الخارقة مع رفاقه في تسلّق جدران القلعة التي لا يقـلّ ارتفاعهـا في أدنى الأماكن عن خمسة عشر متراً. كما جعلوا من شهامة بربر السبب الوحيد الذي دفعه إلى مفارقة الجزار لإنقاذ مدينته من ظلم واليها عبد الله باشا العظم. ولّما نجح في ذلك، أصبح

١- حكمت شريف: المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤ وعبد الله غريب: المصدر السابق، ص ١٨-١٩.

٢- جرجي يني: **موجز كشف اللثام**... المصدر السابق، ص ١٦٠.

محافظاً على القلعة ثم متسلماً على المدينة، وكأن طرابلس كانت ساحة متروكة يفوز بهـا ذوو البطولات وحسب.

لم يعد هذا المنطق مقبولاً في معالجة الأحداث التاريخية، ولا بدّ لنا إذا أردنا التعـرّف على الواقع التاريخي لوصول بربر إلى الحكم، من دراسة هذه الظاهرة من جميع جوانبـها، فنتوقف عند نشأة بربر وشخصيته أولاً، ثم نطّلع على أوضاع طرابلس بخاصّة، ودمـشق وعكا واستنبول عامّة، عشية وصوله إلى الحكم.

أ- الأوضاع العامة في استنبول

كانت الدولة العثمانية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر تعـاني مـن ضـعفها وعجزها عن صد هجمات الروسيا والنمسا اللتين انتزعتا منها بعض أراضيها في أوروبا، مما شجع بعض الولاة على التمرّد والعصيان على الدولة، والخروج عن طاعة السلطان[١]. وفي غضون ذلك أراد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) إصلاح الدولة، فبدأ ببناء جيش نظامي جديد على الطريقة الأوروبية، كمقدمة للاستغناء عن الإنكـشارية الـذين باتوا عامل ضعف وشغب، بعد أن كانوا في القرون الـسابقة سـبب قـوّة العثمـانيين وانتصاراتهم. لكن الإنكشارية عصوا السلطان سليم الثالث، وتمرّدوا عليه، وأثاروا الشعب في العاصمة والولايات، وتمكّنوا من عزله في النهايـة، وتـدعيم نفـوذهم في العاصـمة والولايات، وسيطروا على أجهزة الدولة حتى عام ١٨٢٦م، حيث تمكن السلطان محمـد الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) من القضاء عليهم وإبطال فرقهم من كافّة الولايات العثمانية[٢].

ب- الأوضاع في الولايات الشامية

في مقابل ضعف الدولة العثمانية، قويت سلطة بعض الولاة في الولايات البعيدة، واستبدّ ولاة بلاد الشام، وانفردوا بالحكم، دون أن يعلنوا خروجهم صراحة على الدولة العثمانيـة. وكان من أبرز هؤلاء أحمد باشا الجزار، الذي حكم عكا من سنة ١٧٧٦م إلى وفاته سـنة

١- محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس بيروت، ١٩٨١م، ص٣٦٣.

٢- محمد فريد بك: نفس المرجع، ص ٣٨٣-٤٢٩-٤٣١.

١٨٠٤م، وطمع بمدّ نفوذه إلى ولاية الشام التي كانت في عهدة آل العظم، ونجح في حكمها أربع مرات. وكان من نتيجة ذلك أن احتدم الصراع بينه وبين آل العظم.

ويعتبر عصر الجزار عصر التبدُّل في موازين القوى ومراكز الثقل السياسي في بلاد الشام. فبعد أن كانت دمشق تمدُّ نفوذها إلى ولايتي عكا وطرابلس، أصبحت عكا سيدة الموقف، تتحكَّم بدمشق وطرابلس في آن معاً[1]. ومما لا شك فيه أن نجاح أحمد باشا الجزار في صدّ الحملة الفرنسية عن أسوار عكا سنة ١٧٩٨م، كان له الأثر الأكبر في تدعيم سلطته على سائر الأمراء في بلاد الشام.

ج- الأوضاع في طرابلس

لقد أدى ضعف الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر إلى ظهور أُسَرٍ محلّية حاكمة مثل ظاهر العُمَر في صفد، وآل العظم في دمشق، وآل الجليلي في الموصل وسواهم... أمّا في طرابلس فلم تظهر عائلات محليّة طامحة إلى السلطة، مما أفسح في المجال لأمراء عكار المراعبة كي يمدوا نفوذهم إليها ويصبحوا ولاة عليها. وكان هذا النزاع بين ولاة عكا وولاة دمشق ينعكس سلباً على طرابلس بأحداث أمنية وأعمال شغب وعصيان وتمرّد، ما لبث أن ازدادت حدتها في مدة ولاية أحمد باشا الجزار، وتحديداً في الفترة الممتدة من سنة ١٧٩٤ وحتى سنة ١٨٠٤م، أي عشية ظهور بربر آغا، وذلك لسببَين رئيسيَين هما:

أولاً: سيطرة الروح العسكرية على سكانها، إذ قدّر عدد سكان طرابلس في التسعينات من القرن الثامن عشر بحوالي أربعة عشر ألف نسمة، بينهم ألف وأربعماية جندي إنكشاري[2]، إضافة على عدد من الميليشيات المحلّية المسلّحة التي تأتمر بأوامر مشايخ الطوائف ومشايخ الحارات. مما يعني أن حوالي عُشْر السكان كانوا من حَمَلَة السلاح، وكانت الروح العسكرية بالتالي تسيطر على مجتمع المدينة في تلك المرحلة. ولا شك أن ذلك كان يساهم إلى حدٍّ كبير في حدوث اضطرابات أمنية لأتفه الأسباب.

١- عبد الكريم رافق: **العرب والعثمانيون**، دمشق ١٩٧٤م، ص ٣١٣-٣١٤-٣١٧.

٢- القنصل الفرنسي أوغست أندريا، ينظر: ADEL, ISMAIL: o.p.c.t. 4. p. 367

ثانياً: انقسام العساكر: كان الإنكشارية في طرابلس ينقسمون إلى فرقتَين، تُعرف الواحدة منهما بأورطة، وهما أورطة ألقابي قول وأورطة اليرلية. وكان عناصر هذه الأخيرة من أصول محلّية، بينما كان عناصر أورطة ألقابي قول المرابطون في القلعة من أصول أجنبية، وتحديداً من الأرناؤوط والألبان. وكان هؤلاء يرفضون قبول عناصر محلّية في صفوفهم[1]، ويمارسون أحياناً تعديات على السكان، في حين كان اليرلية يدافعون عن السكان ويقفون إلى جانبهم، مما سبّب التنازع بينهم وبين ألقابي قول.

وتكشف القراءة المتأنية لوثائق تلك المرحلة، أن زعماء اليرلية في طرابلس قد استغلّوا الصراع بين الجزار وولاة الشام، لدعم نفوذهم ولعب دور سياسي في مدينتهم. فبعد موت والي طرابلس غازي حسين باشا سنة ١٧٩٤م، مسموماً من قِبل الجزار، نشأت في المدينة حالة من الفوضى، واستولى متسلمها خضر بك على الأموال الأميرية، مما حدا بالجزار لاغتنام هذه الفرصة ومد نفوذه إلى طرابلس. فأوعز إلى أعيانها بعزل المتسلّم خضر بك وقائد حامية القلعة، وانتخاب غيرهما مؤقتاً، ريثما تصدر أوامر الدولة العليّة. فامتثل الأعيان لأوامره، وانتخبوا قائد الإنكشارية علي آغاسي ينكجريان متسلماً على المدينة[2].

وفي العام التالي، سنة ١٧٩٥م، صدرت الإرادة السلطانية بتعيين خليل باشا العظم والياً على طرابلس، وتعيين والده عبد الله باشا والياً على الشام[3]. لم يَرق أحمد باشا الجزار ذلك التعيين على طرابلس، فبدأ بإثارة الفتن والمشاكل في وجه خليل باشا. وكان هذا الأخير ضعيف الشخصية، مما شجّع المقربين منه على استغلال ضعفه، وارتكاب مخالفات ومظالم عديدة بحق أبناء المدينة. لذلك ثار السكان في وجهه. وتولى قيادة الثوار اثنان من أبناء طرابلس هما إبراهيم آغا سلطان الكندرجي ومصطفى آغا الدلبة ولد الخباز، اللذان كانا من عناصر الفرقة ١٧ في جيش الإنكشارية. وعندما حقق الثوار بعض الانتصارات، هرب خليل باشا من المدينة، وتولى قائدا الثورة السلطة فيها، فسيطر مصطفى الدلبة على

١- تقرير القنصل الفرنسي أوغست أندريا وخلفه السيد غيز عام ١٨١٢، ينظر: ADEL, ISMAIL: o.p.t.4, p. 335-367

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٤ ص ١١٦ وص ١٢٦.

٣- حيدر الشهابي: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩م، ج١، ص ١٧٨-١٧٩.

القلعة، في حين تولى إبراهيم سلطان زعامة المدينة، واستمرّ الوضع على هذه الحال مدة أربعة عشر شهراً.

وبعد ذلك عينت الدولة يوسف باشا العظم خلفاً لابن أخيه خليل باشا في ولاية طرابلس. وشنّ الوالي الجديد في تشرين الأول سنة ١٨٠٠م هجوماً على المدينة، بعدما رفض الثوار قبوله والياً عليهم، فنهب بيوتها والحي الفرنسي، ودامت الحرب بينه وبين عسكر طرابلس مدة ثلاثة أيام، ثم ما لبث أن هرب في نهايتها. وتابع إبراهيم سلطان ومصطفى الدلبة حكم المدينة بالأمر الواقع. ثم وقع الخلاف بينهما بعدما طمع الدلبة بإزاحة سلطان والتفرّد بحكم المدينة وقلعتها[١].

في هذه الأثناء عيّنت الدولة عبد الله باشا العظم والياً جديداً على طرابلس، فاستغلّ هذا الأخير الخلاف بين قادة العصيان في طرابلس، فعيّن سلطان متسلماً على المدينة، وأوعز إليه أن ينتزع ثلث الكورة من حكامها الأمراء الأيوبيين، حلفاء أولاد الأمير يوسف الشهابي والجزار، وإعطائها إلى الأمير حسن شقيق حليفه الأمير بشير الشهابي الثاني. غير أن الجزار لم يرضَ بذلك، فحرّض مصطفى الدلبة على الثورة. عندها هرب إبراهيم سلطان من طرابلس والتجأ إلى الأمير حسن الذي أنجده بالعساكر وحاصر طرابلس مدة شهرين، وأتلف المحاصيل في البساتين المحيطة بها. وبعدما اشتدّ الحصار على المدينة، استنجد أعيانها بزعيم عكار علي بك الأسعد المرعبي، الذي توسّط بين الطرفين وفكّ الحصار عن المدينة في شهر أيار سنة ١٨٠٠م. في الوقت نفسه رفع أهالي طرابلس شكوى إلى الوالي عبد الله باشا ضد إبراهيم سلطان، وطلبوا منه أن يعيّن عليهم متسلماً آخر سواه[٢]. نزل الباشا عند رغبتهم، وعيّن في أول المحرّم سنة ١٢١٦هـ/ أواسط سنة ١٨٠١م قائد إنكشارية المدينة مصطفى آغا الدلبة متسلماً عليها[٣].

١- القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا ينظر: Adel, Ismail. O.p.c.t.4, p. 351-380

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦- ص٣٥.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦، ص٤٩.

VI- ظهور بربر آغا

كان لطفولة بربر آغا أثر كبير في حياته، ففقدانه عطف الأب منذ صغره، أكسبه خشونة الطبع، وجعله يحب الحياة العسكرية، الأمر الذي دفعه إلى الدخول في الإنكشارية عندما بلغ سن الشباب. وكانت تلك الخطوة بمثابة المدخل الرئيسي الذي نفذ منه بربر إلى السلطة فيما بعد.

ومن جهة ثانية فقد اكتسب بربر من خدمته في منازل الأمراء حنكة وفطنة ودهاء، فاطّلع على خبايا الأمور، وعرف مكائد السياسة، ولاحظ كيف تحاك الدسائس والمؤامرات، وتعلّم من أين تؤكل الكتف.

وعندما اندلعت أحداث طرابلس بين إبراهيم سلطان ومصطفى الدلبة، استغلّ والي صيدا أحمد باشا الجزار الفرصة للنَيل من خصمه والي دمشق وطرابلس عبد الله باشا. ولجأ إلى إثارة القلاقل في طرابلس لإحراجه وإضعاف موقفه في العاصمة استنبول. وكان لا بدّ من الاعتماد في ذلك على عناصر من داخل المدينة. فاستدعى "تابعه" بربر الذي كان في ذلك الوقت يخدم في جيشه ببيروت، وأمدّه ببعض الرجال والعتاد اللازم، وأرسله إلى طرابلس لمساعدة الدلبة ضد سلطان، وتأجيج نار الصراع بينهما. وقد نجح بربر في مهمته، وتمكّن من استمالة الإنكشارية ذوي الأصل المحلي ضد الإنكشارية من الأرناؤوط، ثم تمكّن الدلبة وبربر من طرد سلطان من المدينة كما رأينا. وأصبح الأول حاكماً على طرابلس والثاني قائداً للإنكشارية في القلعة.

ثم بعدما نجح عبد الله باشا في استمالة مصطفى آغا الدلبة بعدما عينه متسلماً على المدينة، دبّ الخلاف بين بربر والدلبة، وانتهى بمقتل الدلبة[١]، وكان ذلك في أغلب الظن بتحريض من الجزار. عندها عمد الوالي عبد الله باشا إلى تعيين علي بك الأسعد المرعبي متسلماً على طرابلس في بداية شهر رجب سنة ١٢١٦هـ/ كانون الأول سنة

١- حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٢، ص ٤٠٤.

١٨٠١م[١]. وكان هذا الأخير ذا نفوذ وشهرة واسعة، وله جيش قوي، على حد تعبير القناصل الفرنسيين في طرابلس، لكنه لم يتمكّن من دخول طرابلس[٢] لأن قائد انكشاريتها بربرعصي فيها، وكان مدعوماً من الجزار وسدني سميث قائد الأسطول الإنكليزي في المتوسط، الذي جاء لمساعدة الجزار ضد نابليون بونابرت. وكان سدني سميث قد توسّط لدى الصدر الأعظم لمنح بربر لقب آغا[٣].

حاول عبد الله باشا استمالة مصطفى بربر، فاعترف به قائداً للانكشارية في القلعة، وأرسل إليه قراراً بتعيينه في هذا المنصب (وكيل أغاسي ينكجريان)، وأعلمه بأنه راسل الباب العالي طالباً منحه لقب الآغوية، كما نلاحظ في نص البيورلدي التالي:

"قدوة القضاة والحكام، ومعدن الفضل والكلام، قاضي أفندي بمدينة طرابلس شام زيد فضله، وافتخار العلماء المدرسين ذوي الفضل واليقين، مفتي أفندي زيد علمه، وفرع الشجرة الذكية نقيب أفندي زيد شرفه، وقدوة الأماجد والأعيان الكرام متسلمنا بها حالاً علي بك الأسعد زيد مجده، وبقية علماء وطلبة ووجوه البلدة وأعيانها وتجارها وطايفة ينكجارية باب العالي عموماً، تحيطون علما أننا الآن قد نصبنا وكيل آغاسي ينكجريان بطرابلس قدوة الأماجد والأعيان مصطفى آغا بربر زادة، وأعرضنا لطرف الدولة العلية نصرها رب البرية لكي تجيب له الآغوية، وإنشاء الله قريباً تأتي تحريرات الآغوية ونرسلها له. فيكون معلوم الجميع منكم أن مصطفى آغا بربر زادة منصوباً من طرفنا وكيل آغا سي ينكجريان إلى حين صدور تحريرات الآغوية باسمه، ويكون فيما بين الأوجقلية كعادة أسلافه مرفوع المقام، مسموع الكلام، حسب قوانين الأوجاق وشروطه المعلومة، وتخبر مصطفى آغا المومى إليه... فتكون مستقيماً في أشغالك وحسن السلوك والسيرة وحسن السريرة ولا يبدا (تفعل) منك حركات مغايرة لرضا الله تعالى ورسوله، وإن شاء الله

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٣٦، ص ٤٦.
٢- القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا: المصدر السابق.
٣- القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا: المصدر تالسابق.

تشاهدون من طرفنا كل شيء يُسرُّ الخواطر ويقرّ النواظر من جميع الوجوه، فبناءً على ذلك أصدرنا مرسومنا هذا من ديوان الشام وطرابلس... في غرّة رجب سنة ميتين وستة عشر بعد الألف. الإمضاء أمير الحج عبد الله والي الشام وطرابلس حالاً[١]"

لم يكن بربر آغا ليرضى بأقلّ من تعيينه متسلّماً على طرابلس، لذلك بقي على عصيانه، وأوعز إلى أهالي المدينة بإرسال عرائض إلى عبد الله باشا العظم يطالبون فيها بتعيينه متسلماً. في غضون ذلك اتّفق الجزار مع عبد الله باشا مرحلياً[٢]، وارتاحت طرابلس بعض الشيء، لأن عبد الله باشا قَبِلَ في بداية سنة ١٨٠٢م، بتعيين حليف الجزار بربر آغا متسلماً عليها، وتظاهر بأن قراره هذا جاء بناء على طلب أبنائها، ونزولاً عند رغبتهم، كما نلاحظ من بيورلدي المتسلمية وقيادة الإنكشارية التالي:

"قدوة الأماجد والأعيان ينكجريان آغاسي ومتسلمنا بطرابلس الشام حالاً بربر زادة مصطفى آغا زيد مجده، بعد التحية والتسليم بمزيد الإعزاز والتكريم، نبدي إليكم أن عرض حالكم وصل وعرض محضر البلدة والإعلام وقرأناهم وأحاط علمنا بما عرضتم، فالآن قد أنعمنا عليكم بمتسلمية طرابلس...

في ٢٥ شوال ١٢١٦هـ[٣]" / بداية ١٨٠٢م.

وفي العام ١٨٠٣م غضبت الدولة على الجزار، ثمّ توتّرت العلاقة بينه وبين عبد الله باشا العظم. فدعا الجزار فرقة إنكشارية ألقابي قول في دمشق إلى التحرّك ضد عبد الله باشا[٤]. في الوقت نفسه عصى متسلّم طرابلس وقائد انكشاريتها بربر آغا أوامر واليها عبد الله باشا، فسار هذا الأخير إليها وضرب عليها الحصار. استنجد بربر آغا بالجزار، الذي أرسل له عساكر من الأرناؤوط وذخائر عن طريق البحر، وتمكّن عبد الله باشا من

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٣٦، ص ٤٧.
٢- حيدر الشهابي: المصدر السابق ج٢، ص ٣٦٨.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية طرابلس**: سجل ٣٦، ص ١٤٧.
٤- حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٢، ص ٣٧١.

السيطرة على الميناء، فقتل الأرناؤوط وصادر الذخائر. ثم بعث الجزار بإمدادات جديدة لبربر، لكن السفن التي كانت تحملها ما لبثت أن غرقت في البحر بالقرب من الميناء.

وفي أثناء الحصار صفا خاطر الدولة على الجزار، وأسندت إليه ولاية طرابلس، وعزلت عنها عبد الله باشا العظم. عندها أرسل الجزار جيشه لاحتلال دمشق، مما اضطر عبد الله باشا إلى فكّ الحصار عن طرابلس والعودة مسرعاً إلى دمشق قبل أن يدخلها جيش الجزار[1]، وترك في خراج طرابلس ذخائر ومؤن كثيرة صادرها بربر آغا بأمر من الجزار. وبعد ذلك ثبّت الجزار بربر آغا في متسلمية طرابلس[2].

يتبيّن لنا مما تقدم أن بربر آغا بدأ حياته كواحد من عامّة الناس، ثم توصّل إلى مركز الحكم بالاعتماد على العناصر التالية:

أولاً: الجيش الإنكشاري: دخل بربر في سلك الإنكشارية عندما كانت هذه العساكر تسيطر على أجهزة الدولة وتمارس نفوذاً كبيراً في الولايات البعيدة مثل طرابلس والشام. كما اعتمد بربر على الإنكشارية، وبخاصّة العناصر ذوي الأصل المحلي، في ظروف كانت تعاني فيها طرابلس من أحداث واضطرابات أمنية، ويمارس فيها العساكر نفوذاً كبيراً، وقد ساعده هؤلاء بعدما أصبح قائداً لهم، في عصيان أوامر عبد الله باشا، وصدّ علي بك الأسعد عن دخول المدينة.

ومما يجدر ذكره أن بربر آغا لم يكن أول قائد للانكشارية يعيّن في منصب متسلمية طرابلس، بل لقد رأينا أن كلاً من علي آغا وإبراهيم آغا سلطان ومصطفى آغا الدلبة، وصل إلى متسلمية طرابلس قبل بربر، وكان وصولهم نتيجة مباشرة للأحداث التي عانت منها المدينة، والتي ساعدت على تعاظم دور العساكر فيها على كافّة الصُعُد.

١- حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٢، ص ٤٠٤-٤٠٥.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦، ص١٤.

ثانياً: استفاد بربر آغا من دخوله في لعبة الصراع بين ولاة الشام وولاة عكا، فأيّد الجزار ضد عبد الله باشا العظم، في وقت كانت فيه ولاية عكا سيدة الموقف في بلاد الشام بأكملها.

ثالثاً: شخصية بربر الذي تفهّم حقيقة ما يجري في طرابلس بين سلطان والدلبة من جهة، ووالي عكا ووالي دمشق من جهة ثانية؛ وعرف كيف يستغلّ الظرف المناسب لتصدّر واجهة الأحداث. فترك إبراهيم سلطان ومصطفى الدلبة يقضون على خليل باشا، ثم انتظر إلى أن تمكّن مصطفى الدلبة من طرد إبراهيم سلطان من المدينة، أي أنه انتظر حتى فرغت الساحة في طرابلس إلاّ منه ومن الدلبة، ليبدي عندها أطماعه في حكم المدينة.

VII- كيف حافظ بربر آغا على حكم طرابلس

بعدما هرب إبراهيم آغا سلطان وقتل مصطفى آغا الدلبة، لم يعد من منافس لبربر على حكم طرابلس سوى علي بك الأسعد المرعبي حاكم منطقة الجومة في عكار. وقد أدرك بربر أن رضا ولاة عكا عليه، يشكّل عاملاً حيوياً لبقائه في متسلمية طرابلس. فحافظ على ولائه للجزار وخليفته سليمان باشا، في حين حالف علي بك الأسعد آل العظم ولاة دمشق، وكانت متسلمية طرابلس تؤول تارة إلى هذا وأخرى إلى ذاك[1].

بالإضافة إلى ذلك كان علي بك الأسعد يمتلك جيشاً قوياً يضمّ حوالي خمسماية عنصر من الفلاحين العكاكرة الأشداء على حد تعبير القنصل الفرنسي في طرابلس[2]. أمّا بربر فلم يكن له جيشه الخاص، إنما كان في مركز مكّنه من الاعتماد على الانكشارية، وكان يدرك أهميتهم بالنسبة لبقاء زعامته. لذلك كان يحرص دائماً على الاحتفاظ بمركز قيادتهم (وكيل آغاسي ينكجريان) إلى جانب المتسلمية. وهو لم يكتف بالحصول على هذه الوظيفة من والي طرابلس كما حصل سنة ١٨٠١م وسنة ١٨٠٢م، بل أراد أن يأتي تعيينه فيها من الجهات المختصّة في العاصمة. فعمل على ذلك حتى حصل في العام التالي، سنة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٦؛ سجل ٤٣؛ سجل ٤٧؛ سجل ٥٠.

٢- ينظر Adel, Ismail: o.p.c.t.5, p.41 M

١٨٠٣م على هذا المنصب بقرار أصدره القائد الأعلى للإنكشارية في الآستانة، وهذا نصّه:

"قدوة الأماجد والأعيان السيد مصطفى بربر محافظ قلعة طرابلس الشام حالاً زيد مجده. بعد السلام، لمّا كنت من الضباط ذوي الاقتدار على حسن القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم من ضبط وربط والمحافظة على الاستحكامات والأبنية الحربية، فكنت لذلك أهلاً للعناية ومستحقاً للعطف والرأفة، فمن أجل ذلك تقرر إبقاء محافظة قلعة طرابلس الشام بعهدتك لسنة سبع عشر ومايتين وألف... تحرر في اليوم الأول من شهر ذي القعدة سنة ١٢١٧هـ.

الإمضاء

إبراهيم كتخدا التحريات الجهادية"[١]

ويبدو أن بربر آغا كان يدرك أهمّية بقائه في قيادة الإنكشارية كعنصر مساعد لتحقيق أطماعه السياسية، لذلك رأيناه يخاطر أحياناً بمركز المتسلمية من أجل الاحتفاظ بالقلعة التي تضمن له قيادة الإنكشارية والسيطرة عليهم. فعندما كان محاصراً في طرابلس في أحلك الظروف سنة ١٨٠٨م، عرض عليه والي الشام وطرابلس يوسف باشا كنج فك الحصار عنه وإبقاءه متسلماً على المدينة شرط تسليم القلعة. رفض بربر ذلك وأجاب: "... ليس لي اعتراض على الوزير في الأحكام، فليُسَلِّم مدينة طرابلس إلى أي من كان، وأنا أكون له من أكبر الأعوان. وإنما القلعة لا يمكن أن أسلمها ولا أخرج منها، لأن بها حافظ حياتي.."[٢].

وظل بربرعاصياً وصامداً في القلعة مدّة أحد عشر شهراً. ثم تكرر عصيانه وتحصُّنه بالقلعة عدّة مرات بعد ذلك. وكان آخر عصيان له فيها سنة ١٨٢٢م عندما أحال

١- أغناطيوس الخوري: المرجع السابق، ص٧٣.

٢- حيدر الشهابي: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٣٥.

درويش باشا متسلمية طرابلس على علي بك الأسعد المرعبي؛ ولم ينفع حصار الوالي له رغم استمراره ثلاثة أشهر، ولم يتمكّن من أخذها منه صلحاً، بعد وساطة حسين آغا الجركسي أمين جمرك بيروت[١]. هذا ولم يقبل بربر آغا فكرة التخلّي عن القلعة إلاّ في مدّة ولاية سليمان باشا على عكا، لأن ثقته به كانت كبيرة جداً[٢].

VIII- ملاحظات على ظاهرة بربر آغا

إلى جانب انطلاقة زعامة بربر آغا كجندي إنكشاري وقائدٍ لفرقة الإنكشارية في القلعة، يلاحظ الباحث أن عصيانه وتمرّده على ولاة طرابلس والشام، كان دائماً يترافق مع تمرّد الإنكشارية وثوراتهم في الآستانة وولاية الشام.

فقد رأينا أن عصيان بربر على عبد الله باشا العظم سنة ١٨٠٣م، كان متزامناً مع عصيان الإنكشارية في دمشق. وكذلك كان عصيانه وتمرّده على الوالي يوسف باشا كنج سنة ١٨٠٨م، مترافقاً أيضاً مع عصيان الإنكشارية ضد هذا الوالي في دمشق[٣]، ومتزامناً أيضاً مع عصيانهم في استنبول ضد الصدر الأعظم مصطفى باشا البيرقدار[٤].

في مقابل ذلك، نلاحظ أن زعامة بربر آغا في طرابلس ضعفت مع ضعف شوكة الإنكشارية في الدولة بعد عام ١٨٢٢م، حيث اضطّر إلى النزوح عن طرابلس واللجوء إلى الشويفات، ريثما تتبدّل الظروف والأحوال. وراح يعمل من هناك على إثارة القلاقل والفتن في طرابلس بهدف إحراج متسلمها الجديد حسين بك العظم. في تلك الأثناء، وفي سنة ١٨٢٣م، قامت ثورة عفوية في المدينة تزعّمها رجل من العامّة عرف بالدنون، فأوعز بربر إلى أعوانه بمساعدة الثوار ضد المتسلّم. علم والي عكا عبد الله باشا بالأمر، فكتب رسالة تأنيب إلى بربر، جاء فيها:

١- جرجي يني: المصدر السابق، ص ٢٦٢.

٢- مؤرخ مجهول: ص ١٢٩.

٣- حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٢، ص ٥٢١.

٤- محمد فريد بك: المرجع السابق، ص، ٣٩٦.

"... والمسموع أن لكم يد بهذه الحركة (أي حركة الدنون)، وحاصل منكم تـونيس للأهالي بهذا الحال، كذلك أمس تاريخه ورد تاتارنا (رسولنا) من جانب الآستانة العليـة، ومن جملة أخباره أنه بوروده لطرابلس تحقق أن لكم يـد مـع الأهـالي بهـذه المـادة، وأوادمكـم (رجالكم) يأتون لعند الأهالي، والمكاتبة مشتغلة منكم إليهم..."[1].

انتهت ثورة الدنون دون أن يتمكّن بربر من استغلالها لـصالحه، وظـلّ ينتظـر في الشويفات إلى عام ١٨٢٦م حيث فقد الأمل، وذهب من هناك إلى مصر. ويرى معظـم الذين أرخوا لبربر آغا، أن هروبه إلى مصر كان بسبب صدور أوامر الدولة العلية بقطـع رأسه في تلك السنة أي سنة ١٨٢٦م. لكننا نرى لهروبه سبباً آخر غير ذلك، لأنها لم تكن المرة الأولى التي تصدر فيها الأوامر بقطع رأس بربر، بل لقد أصدر الباب العالي قبل ذلك، ثلاث فرمانات تقضي بقطع رأسه، وكان ذلك في الأعوام ١٨٠٣ و١٨٠٨م[2]. ومـع ذلك بقي بربر قريباً من طرابلس. إذن لم يكن قرار فراره إلى مصر خوفاً من قرار قطـع رأسه، إنما كان ذلك بعدما أدرك أن زعامته انتهت بصدور قرار إلغاء تنظـيم الجـيش الإنكشاري سنة ١٨٢٦م[3]، لأن الإنكشارية كانوا كما رأينا عصب بربر والأداة الـتي حكم بها.

وبعدما عاد بربر إلى طرابلس مع الحملة المصرية على بلاد الشام سنة ١٨٣١م وتربّـع على عرش متسلميتها[4]، لم يتمكّن من التأقلم مع الإدارة المـصرية الجديـدة حيـث لا إنكشارية ولا جيوش إقطاعية، فاختلف مع إبراهيم باشا المصري الذي عزله عن متسلمية طرابلس في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م[5]، واضطر بعدما وجد نفسه

١– أغناطيوس الخوري: المرجع السابق، ص ١٩٤.

٢– جرجي يني: المصدر السابق ص ٢٥٠–٢٦٧–٢٦٨.

٣– فرمان إبطال أوجاق الإنكشارية، ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٥٠، ص ٤٤.

٤– **سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس**: سجل ٥٩، ص ١٠٦.

٥– **بيورلدي عزل بربر** آغا وتعيين الحاج علي متسلماً على طرابلس، ينظر سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس سجل ٥٩، ص١٣٨.

ضعيفاً في مدينته ومعقل زعامته سابقاً، إلى الانزواء في قلعته في إيعال[1] حيث وافته المنيّـة بعد ذلك بقليل.

يتبيّن لنا من مجمل الملاحظات التي أوردناها أن تاريخ بربر آغا ارتبط إلى حد بعيـد بتاريخ الإنكشـارية في طرابلس. فقـد نـشأت زعامتـه بينـهم وتـدعّمت بهـم، واسـتمرّت بالاعتماد عليهم، ثم زالت بزوالهم وإبطال تنظيمهم. لكن أحداً من الذين أرّخوا له، سواء القدماء منهم أو المحدثين، لم يربط بين تمرده وتمرد الإنكشارية.

وفي النهاية، لا نستطيع حتى الآن أن نجزم في تصنيف زعامة بربر. وريثما يتمّ اكتشاف المزيد من مراسلات بربر آغا الخاصة، فإن المعطيات التي أوردناها تسمح لنـا أن نـرجّح بشيء من التحفّظ، احتمال أن يكون بربر إنكشارياً أولاً وآخراً، وأن تكـون تـصرفاته وحركاته مستوحاة من قادة الإنكشارية في العاصمة استنبول والولايات الأخرى، وأنـه كان يعمل من أجل مصلحتهم. ولا يمكن بالتالي، رغم أنه من أصل محلي، وضعه في خانة الحكام المحليين الذين ظهروا في بلاد الشام إبان الحكم العثماني، وعملوا على تحقيق شيء من الاستقلالية لولاياتهم؛ فعصيانهم لم يكن يصب في مصلحة استقلال ولاية طرابلس، بل إن سياسته كانت في معظم الأحيان لمصلحة والي عكا والمتمردين الإنكشارية في العاصمة.

١– جرجي يني: المصدر السابق، ص٢٨٦.

٢- آل المرعبي حكام عكار (١٧١٤ - ٢٠٠٠م) قراءة في وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس عن تاريخهم السياسي والاقتصادي الاجتماعي

مقدمة

العائلة المرعبية هي من أقدم العائلات السياسية التي حكمت لبنان في تاريخه الحديث. فقد حكمت منطقة عكار طيلة فترة العمل بنظام الالتزام من العام ١٧١٤م وحتى عام ١٨٣١م، وأعطت واليين على طرابلس في تلك الفترة. ثم شغل أبناؤها المراكز القيادية (أعضاء مجلس إدارة قائمقامية عكار) في المرحلة ما بين العامين ١٨٤٠-١٩١٨م. وفي مرحلة الانتداب الفرنسي انفردت هذه العائلة بتمثيل عكار في الندوة البرلمانية ومجلس الوزراء. وبعد ذلك استمرّ المراعبة منفردين دون سائر العائلات السنيّة في عكار، بتمثيل المسلمين السنّة فيها في البرلمان اللبناني منذ بداية الاستقلال إلى سنة ١٩٩٢م، حيث شاركهم آل البعريني في تمثيلها. وكان طلال المرعبي الذي خسر في الانتخابات النيابية لدورة ٢٠٠٠م، آخر نائب من هذه العائلة. لذلك فإن دراسة تاريخ هذه العائلة، يشكّل أحد المداخل الرئيسية لفهم تاريخ ولاية طرابلس بصورة خاصّة، وسواحل بلاد الشام عامّة.

ولا تنصبّ دراستنا على الجانب السياسي وحسب، بل تبحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعائلية، لما لذلك من أهميّة في التوصّل إلى إدراك شامل لماضي هذه العائلة.

ويعتمد هذا البحث بشكل أساسي، على مصدر شبه وحيد، هو الوثائق العثمانية الرسميّة العائدة إلى هذه العائلة والمدوّنة في سجلات المحكمتين الشرعيتين في طرابلس وحلبا. وهي تعدّ بالآلاف، وتضمّ وثائق التزام البكوات المراعبة لمنطقة عكار، والوثائق العائدة لباشاواتهم الذين تولّوا ولاية طرابلس (وما صدر عنهم من بيورلديات وأوامر، وفرمانات تعيينهم ونقلهم، والأوامر الواردة إليهم من استنبول..). هذا بالإضافة إلى ما يعود لهم من وثائق البيع والشراء والإيجار والوقف والطلاق والميراث والنفقة والزواج وقسمة التركات وتصفيتها...

وتقدّم هذه الوثائق معطيات تاريخية متباعدة ومبعثرة، توصّلت من خلال تصنيفها وملاحقة الظواهر الواردة فيها، والربط بين كافّة المعطيات التاريخية الواردة فيها، إلى إعطاء هذا الموجز عن تاريخ آل المرعبي في عصر الالتزام الممتد من سنة ١٧١٤م وحتى سنة ١٨٣١م.

سياستهم

بحكم وجودهم على رأس الإدارة المحلية في عكار طيلة القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر، وتعيين بعض أمرائهم في منصب متسلمية طرابلس، وتولّي باشاواتهم ولاية طرابلس، فقد مارس آل المرعبي، مثل سائر العائلات السياسية في الولايات الشامية (الشهابيون- الجنبلاطيون...) نشاطاً سياسياً معيناً في تلك المرحلة.

وقبل البدء باستعراض سياسة هذه العائلة، لا بدّ لنا من الإشارة إلى الثوابت التاريخية التالية:

١- كانت الدولة العثمانية صاحبة القرار السياسي في المنطقة، وكان الباب العالي يصدر القرارات السياسية من استنبول وفقاً لمصلحة الحكومة المركزية في العاصمة.

٢- لم تكن العائلات السياسية في الولايات الشامية تتمتّع بحرية العمل السياسي، إنما كانت مواقفها السياسية تأتي دائماً كرد فعل على قرارات الدولة العثمانية، بغضّ النظر عمّا إذا كانت ردّات الفعل تلك سلبية أم إيجابية.

تشكّل هذه الثوابت التاريخية مدخلاً أساسياً لفهم ماهية النشاط السياسي للعائلات المحلية في جميع مناطق بلاد الشام، وإعطائه حجمه الطبيعي، وبالتالي فإن تجاهلها قد يؤدي إلى تضخيم هذا النشاط والمبالغة فيه، وقد يقود إلى مغالطات تاريخية، أقلّها تحميل هذه العائلات مسؤولية أحداث ومواقف هي بريئة منها. فلا يجوز مثلاً اعتبار هذه العائلات مسؤولة عن التخلّف الذي عانت منه بلادنا إبّان السيطرة العثمانية عليها، ولا عن الاستسلام للاستعمار الفرنسي والبريطاني في مطلع القرن العشرين.

بالإضافة إلى ذلك لا بدّ لنا قبل الحديث عن دور المراعبة السياسي، من الإحاطة بالتطورات المحلّية التي حدثت في بلاد الشام قُبيل مجيء هذه العائلة إلى عكار وبُعيد ذلك، لأن أي دراسة لا تأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار، تكون قاصرة عن فهم منطلقات سياستهم.

فقد شهدت بلاد الشام في مطلع القرن الثامن عشر تبدّلات ملحوظة في موازين القوى المحلّية. ففي سنة ١٦٩٧م انتهت الإمارة المعنية[١]، وبرز الشهابيون كقوة جديدة تحكّمت بإمارة الجبل، وأعادت توزيع مقاطعاته سنة ١٧١١م. فأبعدت العائلات المناهضة لها، وقرّبت العائلات القيسية الموالية لها[٢]. في نفس الوقت تفاقم الخلاف بين مشايخ بني حمادة وولاة طرابلس، وانعكس ذلك على الأمن والاقتصاد في بلاد عكار[٣]، الامر الذي أثار قلق الدولة العثمانية، لأن عكار تشكّل ممراً طبيعياً بين الساحل والداخل السوري. أمّا في ولاية الشام، فقد أخذ دور المنظمات المحلّية، (العائلات الدينية، النقابات الحِرَفية، والأشراف، ومشايخ الحارات، والإنكشارية من الأصل المحلي) بالتزايد والنمو منذ بداية القرن الثامن عشر[٤].

وفي محاولة منها لتطويق ذيول هذه التطورات والتبدّلات في موازين القوى المحلّية، والتخفيف من مضاعفاتها السلبية على نفوذها في المنطقة، عمدت الدولة العثمانية إلى استقدام عائلات بديلة إليها، وكلفتها بمهام سياسية. فاستقدمت مشايخ آل المرعبي من ولاية حلب إلى عكار. وبعد وساطة والي حلب، أعطي زعيم هذه العشيرة الضابط الشيخ شديد الناصر المرعبي. التزام هذه المنطقة سنة ١٧١٤[٥]. كما كلّفت بعد ذلك بفترة قليلة، آل العظم بإدارة ولاية الشام، فنقلوا سكنهم من حماة إلى دمشق[٦].

١- حيدر الشهابي: **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامع اللبنانية، بيروت ١٩٦٩م، ج١، ص٣-٤.

٢- نفس المصدر: ج١، ص ١٢-١٤.

٣- فاروق حبلص: **تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠-١٩١٤م**، دار لحد خاطر ودار الدائرة بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٤-٢٥.

٤- عبد الكريم رافق: **العرب والعثمانيون**، دمشق ١٩٧٤م، ص ٢٣٣.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ٥، ص١٠٤.

٦- عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٧٣٧.

سياستهم الخارجية

وتتضمن علاقتهم بالدولة العثمانية والحكم المصري في بلاد الشام، وسياستهم الإقليمية تجاه القوى المحلية في سائر مناطق بلاد الشام.

١- علاقتهم بالدولة العثمانية

كان التزام جباية الأموال الأميرية في عكار المدخل الذي دخل منه المراعبة إلى الحياة السياسية في المنطقة. وكان نجاحهم في إبعاد بني حمادة عنها سنة ١٧١٥م، والقضاء على نفوذهم فيها بصورة تامة، الخطوة التالية التي نالت إعجاب الدولة العثمانية، ولفتت انتباهها إلى قوّتهم وسياستهم المؤاتية لها. وسرعان ما توثّقت العلاقة بينهم وبين الدولة، بعدما تمكنوا من تأمين سلامة القوافل التجارية المتنقلة في عكار[١]، وأصبحوا عنصر تهدئة، يعملون على تثبيت الاستقرار الذي افتقرت إليه عكار في الخمسين سنة التي سبقت مجيئهم إليها[٢].

وقد أدرك المراعبة أن بقاءهم على رأس الإدارة في عكار مرهون بالمواظبة على أداء الأموال الأميرية، وعدم مناهضة أوامر السلطان. فحافظوا على أداء الضرائب، باستثناء قلة قليلة منهم امتنعت عن دفعها أثر وفاة والي طرابلس حسين درويش باشا في ظروف غامضة[٣]. ولا تشير الوثائق الرسمية ولا المصادر التاريخية المعاصرة، إلى تمرّد المراعبة على أوامر الدولة العثمانية. ونظراً لذلك، فقد استعانت الدولة بهم لضبط الأوضاع في ولاية طرابلس، فعينت عثمان باشا الشديد المرعبي والياً عليها سنة ١٧٨٧م، لإبعادها عن حلبة الصراع بين والي صيدا أحمد باشا الجزار وولاة دمشق من آل العظم. ثم جددت له ولايتها

١- كان الملتزمون من مشايخ آل المرعبي، يتعهدون لوالي طرابلس تأمين الأمن وتأمين سلامة أبناء السبيل والقوافل التجارية المارة في منطقة التزامهم، ينظر التزام عكار في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

٢- فاروق حبلص: المرجع السابق: ص ٢٤-٢٦.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٣، ص ٢٧٨؛ سجل ٣٦،ص ٤٩.

سنة ١٧٨٨م[١]. ثم استعانت بعد ذلك بعلي بك الأسعد المرعبي، فمنحته لقب باشا، وعينته والياً على طرابلس أيضاً، وذلك في الفترة الممتدة من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٨٢٦م، لإخراجها من دوامة الصراعات التي أدخلها فيها بربر آغا، والقضاء على تمرّد وعصيان هذا الأخير، الذي تكرر ثلاث مرات في العقدَين الأوليَين من القرن التاسع عشر[٢].

لكن الدولة العثمانية كانت في الوقت عينه تخشى من تعاظم نفوذ باشاوات آل المرعبي، فتعمد إلى عزلهم وإقصائهم عن مناصبهم تحسّباً لتمرّدهم. فعزلت عثمان باشا المرعبي عن ولاية طرابلس سنة ١٧٩٠م، بتهمة إتيانه "حركات غير راضية عنها"[٣]؛ كما نقلت علي باشا الأسعد من ولاية طرابلس إلى ولاية علايا في الأناضول[٤]. وكان المراعبة يتلقون قرار عزلهم برحابة صدر، فلم يتمردوا على الدولة، ولم يحاولوا المماطلة والتسويف، وكانوا يتصرفون تصرّف الواثق من قوّته، ويخلون طرابلس للوالي الجديد من بعدهم، لأنهم كانوا يعلمون أن زعامتهم ليست مرهونة بتوليتهم على ولاية طرابلس، ولا تنتهي بعزلهم عنها، إنما كانت تقوم على إبقائهم على رأس الجهاز الإداري في عكار، التي شكّلت قاعدة عملهم السياسي، والأرضية التي انطلقوا منها إلى سائر المناطق. لذلك بقي المراعبة موالين لأوامر الدولة طالما أنها لم تتخذ أي إجراء من شأنه المساس بقاعدة زعامتهم في عكار.

وبالفعل لا تشير حجج التزام عكار إلى أية محاولة لانتزاع التزامها من المراعبة وإعطائه لأي جهة أخرى. لذلك أدرك المراعبة أن مصلحتهم تقضي بالمحافظة على الولاء للدولة. فابتعدوا عن مسايرة مخططات قناصل الدول الأوروبية، الرامية إلى التدخّل في الشؤون

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٣٢، ص ١٢٦.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٤٩، ص ٥٨.

٣- **فرمان عزل عثمان باشا شديد المرعبي**، بنظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣١، ص ٥٣.

٤- الأمير حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٣، ص ٧٨٧.

الداخلية للمنطقة، بل أنهم تصدّوا لهذه المخططات، وعملوا على مراقبة تصرّفات القناصل، ومنعهم من تجاوز صلاحياتهم المنصوص عنها في الاتفاقات المعقودة بين حكوماتهم والدولة العثمانية[١].

٢- سياستهم تجاه الحكم المصري في سوريا

حافظ الأمراء المراعبة على إخلاصهم للدولة العثمانية، يوم تخلّى عنها معظم حلفائها في بلاد الشام. فعندما تقدّم إبراهيم باشا المصري لمحاربة العثمانيين في سورية، وقف المراعبة ضد الجيش المصري، وتصدّوا له في طرابلس والمنية[٢]، وتكبّدوا خسائر فادحة بالأرواح. ومما لا شك فيه أن سوء تصرف إبراهيم باشا تجاه المقامات الدينية الإسلامية في المناطق التي أخضعها لحكمه قبل وصوله إلى عكار، واستخفافه بأمراء هذه المناطق ووجهائها، وعزمه القضاء على صلاحياتهم القضائية والإدارية والمالية، تمهيداً لإقامة حكومة مركزية، كان من أهم الأسباب التي دفعت المراعبة إلى التصدي له والوقوف في وجهه.

بعدما فرّ قائد الجيوش العثمانية عثمان باشا اللبيب إثر هزيمته أمام الجيش المصري في المنية بجوار طرابلس، سقطت عكار بيد إبراهيم باشا المصري، الذي بدأ التنكيل بزعماء المراعبة جرّاء موقفهم المعادي له والداعم للسلطنة العثمانية[٣]. عند ذلك رأى ساسة المراعبة الذين أفلتوا من تنكيل إبراهيم باشا، ضرورة الاعتراف بالأمر الواقع، واتخاذ موقف آخر من الحكم المصري لإنقاذ البقية الباقية من زعامتهم في عكار، فالتزموا السكينة لفترة قصيرة. لكنهم لم يرتاحوا للحكم المصري، وظلّوا يتحينون الفرص للثورة عليه ومساعدة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل ٥٠، ص ٩٠.

٢- Adel Ismail: Document diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth 1976, t.1, p 252.

٣- حيدر الشهابي: المصدر السابق، ج٣، ص ٨٤٠-٨٤٢. ذكر نوفل نوفل في مخطوط (كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في مصر وبر الشام) ص ٤٧٤-٤٧٥، أن إبراهيم باشا المصري نكّل بأسعد بك الشديد المرعبي وأولاد محمد بك القدور المرعبي وثلاثين وجيهاً آخرين من عكار.

الدولة العثمانية لاستعادة حكمها على بلاد الشام. ويتبيّن لنا ذلك من الرسالة التي أرسلها محمد عزت باشا إلى متسلم طرابلس عبد القادر آغا، وهذا نصها:

"غب التحية والتسليم بمزيد الإعزاز والتكريم، والسؤال عن خاطركم، المنهى إليكم: قد إطّلعنا على معروضكم المتضمن ترتيبكم الجمع لأهالي مقاطعات طرفكم بمعيّة رؤسائها لأجل طرد العساكر المصرية من نواحي حمص وحماة، وقطع الطريق لعدم وصول العساكر والذخاير لجهة زحلة، فنعم ما فعلتم. وقد حصل لنا غاية المحظوظية منكم، وفهمنا ما ذكرتم في خصوص مصروفات العساكر المجتمعة مقدار ثلاثة آلاف خيالة وبيادة (أي مشاة) من أهالي المقاطعات بمعيّة مصطفى بك الإبراهيم وعثمان آغا القدور (وهما من آل المرعبي)..."[١].

سياستهم الإقليمية

نظراً لموقع عكار الجغرافي الهام كممر طبيعي وهمزة وصل بين الساحل والداخل، فقد اضطر حكامها المراعبة، تماماً مثل أسلافهم بني سيفا، إلى الدخول في لعبة السياسة الإقليمية في بلاد الشام. وكذلك فقد أدى تولّي بعض رجالات هاتين العائلتين منصب متسلمية طرابلس أحياناً، إلى توسيع نشاطهم السياسي، بحيث أصبحوا يشكّلون قوّة سياسية وعسكرية لا يمكن لأي زعامة إقليمية تجاهلها. وقد ارتبط أمراء المراعبة مع الأمراء الشهابيين بتحالفات أحياناً وخصومات أحياناً أخرى، كما تدخّلوا في النزاع بين ولاة الشام وولاة عكا في كثير من الأحيان. ونعود لنؤكد مرة ثانية أن القرار السياسي كان من صنع الدولة العثمانية، وبالتالي فإن نشاط المراعبة السياسي لم يكن يعدو تحالفات وتكتلات نشأت بينهم وبين زعماء المناطق المجاورة، وكانت حرّية الحركة عندهم تتوقف عند حدود هذه النشاطات الإقليمية وتقتصر عليها.

١- يوسف إبراهيم يزبك: **أوراق لبنانية**، دار الرائد اللبناني، ج ١، ص١٨٨.

١- علاقة المراعبة بولاة دمشق وعكا وطرابلس

بُعَيد نشوء زعامة المراعبة في عكار بحوالي عشر سنوات، نشأت زعامة آل العظم في دمشق، لكن زعامة هؤلاء تنامت بسرعة في بلاد الشام وامتدت إلى طرابلس، إذ تولّى عليها في المرحلة ما بين سنة ١٧٢٠ وسنة ١٨٢٣م عدّة باشاوات من آل العظم. وقد واجه معظم هؤلاء معارضة شديدة من التنظيمات الحِرَفِيَّة والدينية ومشايخ الحارات في طرابلس في القرن الثامن عشر[١]، ثم اصطدموا في القرن التاسع عشر بأطماع أحمد باشا الجزار والي صيدا، الذي حاول إلحاق طرابلس بولايته، واعتمد على مصطفى آغا بربر، الذي تزعّم الإنكشارية فيها وتحصن في القلعة. وقد قاد هذا الأخير عدة حركات تمرّد ضدهم، وتغاضى عن تجاوزات جنوده بحق السكان، بهدف إرباك ولاة آل العظم، وإظهارهم بمظهر العاجزين عن ضبط الأوضاع في طرابلس[٢]. ولم يكن أمام آل العظم سوى خيار واحد لمواجهة خصومهم في طرابلس، وهو الاعتماد على المراعبة في عكار، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أً- إن بعد دمشق مركز آل العظم عن طرابلس، حتّم على هؤلاء الاعتماد على قوّة قريبة من طرابلس، فوقع اختيارهم على أمراء آل المرعبي الذين كانوا أهمّ عائلة سياسية في ولاية طرابلس، وأقوى قوّة عسكرية فيها، نظراً لأعداد الفلاحين الذين كان باستطاعتهم تجنيدهم. بالإضافة إلى ذلك فقد كان لبعض باشاوات المراعبة مثل علي باشا الأسعد المرعبي جيشاً خاصاً، بلغ تعداد جنوده حوالي خمسمائة من الفرسان الأشداء[٣].

١- فاروق حبلص: **الانتفاضات الشعبية في طرابلس في القرن الثامن عشر**، دراسة قدّمت للمؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للدراسات العثمانية حول تاريخ لبنان في القرن الثامن عشر، والذي انعقد في ٢٠-٢١ من كانون الأول في بيروت في مبنى الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية. ينظر مجلة أوراق جامعية، الجامعة اللبنانية، عدد٥، خريف ١٩٩٣م.

٢- ينظر مبحث: **تفسير جديد لظاهرة بربر آغا.**

٣- القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا، ينظر تقرير هذا القنصل لدى .Adel Ismail: op.cit. t. 5, p 41

بً- تشكّل عكار ريف طرابلس الذي يمدها بالمواد الغذائية، وبالتالي فإن كسب حكامها المراعبة إلى جانب ولاة آل العظم، يساعد هؤلاء على ممارسة ضغط تمويني على هذه المدينة، إن هم اضطروا لمحاصرتها. وبالفعل فقد كانت طرابلس إبّان حصارها، تعاني بالدرجة الأولى من نفاد المواد الغذائية من أسواقها[١].

جً- إن الدولة العثمانية كانت راضيةً عن سياسة المراعبة، وبالتالي فإن اعتماد آل العظم عليهم وتحالفهم معهم لا يثير قلق العثمانيين.

دً- أن عكار تشكّل الممر الأسهل والأكثر أماناً بين دمشق وطرابلس لإرسال الإمدادات اللازمة لقمع التمرّد في تلك الولاية. أمّا أراضي الإمارة اللبنانية بما فيها ممر ضهر البيدر، فلم تكن مأمونة لعبور الجيوش من دمشق إلى طرابلس، نظراً لوقوعها تحت سلطة أحمد باشا الجزار، العدو التقليدي لآل العظم، والمنافس الأول لهم[٢].

لهذه الأسباب اعتمد آل العظم على الأمراء المراعبة حكام عكار، واستعانوا بهم في تصريف أمور ولايتهم، وعهدوا إليهم بمنصب متسلمية طرابلس[٣]. وفي مقابل ذلك فقد ساعد بعض الأمراء المراعبة ولاة آل العظم في محاولة القضاء على تمرّد بربر آغا في طرابلس، بهدف كسب ود الدولة العثمانية.

ومن جهة أخرى، كانت الفتن والقلاقل في طرابلس، تقلق جيرانها من المراعبة وتَضُرّ بمصالحهم فيها، لذلك كانوا يدعمون الدولة وآل العظم في إنهاء أي تمرّد.

١- حكمت شريف: **مخطوط طرابلس الشام**. ص ١٢١.

٢- كان ممر ضهر البيدر تابعاً لولاية صيدا.

٣- نستدل من **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** أنه قلما عهد ولاة طرابلس من آل العظم بمنصب متسلميتها إلى رجال من خارج العائلة المرعبية. فقد عيّنوا فيه محمد بك الأسعد المرعبي سنة ١١٩٣هـ في مدة ولاية يوسف باشا العظم (سجل٢٧، ص١٥٣)، وأسعد آغا الشديد المرعبي سنة ١١٩٢هـ في مدة ولاية يوسف باشا العظم (سجل٢٧، ص١٣٤) ثم محمد بك الأسعد المرعبي في سنة ١٢٠٤هـ إبّان ولاية درويش باشا العظم (سجل٣١، ص٦٩) وحسن آغا اليوسف المرعبي سنة ١٢٠٤هـ ١٢٠٥هـ..

لهذه الأسباب، نشأ بين المراعبة وآل العظم حلف غير معلن، يستدلّ عليه من خلال مساعدة المراعبة لآل العظم من جهة، وإعطاء هؤلاء متسلّمية طرابلس لآل المرعبي من جهة أخرى.

٢- علاقة المراعبة بالشهابيين

بحكم استلام بكوات المراعبة وباشاواتهم متسلّمية طرابلس وولايتها، فقد أنيطت بهم مهمة تلزيم مقاطعات البترون وبلاد جبيل، لأن هذه المقاطعات كانت تتبع تلك الولاية من الناحية الإدارية. من هنا كان من الطبيعي أن تنشأ علاقات سياسية بينهم وبين الأمراء الشهابيين الذين التزموا هذه المقاطعات في تلك المرحلة[١]. وكان آل المرعبي يستغلّون موقعهم كولاة لطرابلس أو متسلّمين فيها، للتدخّل في الشؤون الداخلية للأمراء الشهابيين؛ وغالباً ما كان تدخّلهم هذا بموافقة حلفائهم آل العظم أو بإيعازٍ منهم أحياناً. وتفيد المصادر أنهم لعبوا دوراً هاماً في دعم أحد طرفي الصراع داخل العائلة الشهابية، وبخاصة بين أولاد الأمير يوسف من جهة والأمير بشير الشهابي الثاني من جهة ثانية، وذلك بإعطائه التزام هذه المقاطعات[٢].

ولم يقتصر تدخّلهم في الإمارة الشهابية على ذلك، بل لقد اتخذ أحياناً طابع المشاركة الفعلية في دعم فريق ضد الفريق الآخر، وإمداده بالجند والعتاد اللازم. ففي سنة ١٧٧٩م، حاصر عثمان باشا الشديد المرعبي، الأمير حيدر الشهابي في قرية إهدن[٣]، ثم انحاز سنة ١٧٧٩ إلى الأمير حيدر في نزاعه ضد الأمير سيد أحمد، وأرسل عسكر عكار إلى جبيل لطرد هذا الأخير منها. وفي الوقت عينه اتخذ أسعد آغا شديد المرعبي موقفاً مناقضاً لموقف عثمان بك، وأمد الأمير حيدر بالجُنْد والمُؤَن[٤]. وفي العام ١٧٩٥م ساند الأمراء المراعبة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٣٣، ص٢٧٨.

٢- في سنة ١٨١٠م أوعز والي دمشق يوسف كنج باشا لمتسلم طرابلس علي بك الأسعد المرعبي بعدم تلزيم جبيل للأمير بشير (حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج٣، ص٥٥٥).

٣- يوسف مزهر: **تاريخ لبنان العام**، ج أ، ص ٤٢٦.

٤- أنطونيوس أبي خطار العينطوريني: **مختصر تاريخ جبل لبنان**، ص٥٨. روفايل كرامة: مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا، ص٦٣.

أولاد الأمير يوسف، حسين وسعد الدين، ضد الأمير بشير، لأن هذا الأخير كان متحالفاً مع الجزار خصم حلفائهم آل العظم[١]، كما ساندوا الأمير يوسف في نزاعه ضد أخويه[٢].

وهكذا نلاحظ أن تدخّل المراعبة لصالح أحد الأمراء الشهابيين، كان مرهوناً بغضب الجزار على هذا الأخير، لأن المراعبة كانوا دائماً في الصف المعارض لسياسة الجزار التوسعية، والهادفة إلى بسط سيطرته ونفوذه على جميع الولايات الشامية. وفي مقابل ذلك كان الأمير بشير يتوسّط مع حلفائه ولاة عكا لإعطاء متسلمية طرابلس إلى حليفه مصطفى آغا بربر، لإبعاد الأمراء المراعبة عنها[٣]. ومن جهة ثانية فقد سمحت الخلافات داخل العائلة المرعبية بتدخّل الأمراء الشهابيين أحياناً في شؤون عكار الداخلية، على غرار ما حصل سنة ١٨٠٤م عندما هاجم جرجس باز عهدة القيطع التابعة لعبود بك العثمان الشديد المرعبي وأمعن فيها تخريباً، دون أن يلقى هذا الأخير مساندة من سائر الأمراء المراعبة[٤].

ولقد تعامل الأمراء المراعبة مع سائر الأمراء في بلاد الشام بشهامة ومروءة وشجاعة. وجعلوا من عكار ملجأ وملاذاً للجميع، بغضّ النظر عن مواقفهم السياسية. ففي أواخر سنة ١٨٢٣م غادر الشيخ بشير جنبلاط مع مئتي رجل من أعوانه إمارة الشوف، إثر خلاف بينه وبين الأمير بشير الشهابي الثاني ووالي عكا عبد الله باشا، وذهب إلى بعلبك لملاقاة والي طرابلس سليمان باشا، الذي كان في طريقه إلى الحج، فوعده هذا الأخير بالتوسط بينه وبين عبد الله باشا بعد عودته من الحج. عزم الأمير الشهابي على ملاحقة الشيخ بشير إلى بعلبك، لكنه عدل عن ذلك عندما علم أنه غادرها إلى عكار، ونزل في ضيافة حاكمها علي بك الأسعد المرعبي، بانتظار عودة والي طرابلس سليمان باشا من

١- المطران يوسف الدبس: **تاريخ سوريا** م٧، ج٤، ص٤٣٣.

٢- المطران يوسف الدبس: مرجع سابق، م٧، ج٤، ص٤١٠-٤١١.

٣- حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج٣، ص٥٥٩.

٤- أغناطيوس الخوري: **مصطفى آغا بربر**، ص٨٣-٨٥.

الحج. لكن إقامته في ضيافة علي بك الأسعد المرعبي طالت حوالي ثمانية أشهر، لأن سليمان باشا والي طرابلس توفي إثر عودته من الحج، قبل أن يتمكن الشيخ من رؤيته[١]. ومن عكار قام الشيخ بشير بالاتصال ببعض الأمراء في الجبل لتأليبهم على الأمير بشير الثاني، ولمّا تمّ له ذلك عاد إلى الشوف لمحاربته. لكن استضافة علي بك الأسعد المرعبي للشيخ بشير طوال هذه المدة، لم تكن تعني تأييده في موقفه من الأمير بشير ووالي عكا عبد الله باشا، بدليل أنه أرسل، بعد مغادرة الشيخ بشير جنبلاط عكار إلى الشوف، رسالة إلى الأمير بشير الثاني يخبره فيها بمنحه لقب الباشاوية وتعيينه والياً على طرابلس، ويعتذر له فيها عن طول إقامة الشيخ بشير جنبلاط عنده، معللاً ذلك بأصول الضيافة، كما عرض على الأمير بشير إمداده بالعتاد والرجال، لتدعيم حصاره للشيخ بشير في المختارة[٢].

وبصورة عامة كانت العلاقة جيدة بين الأمير بشير الثاني وعلي باشا الأسعد المرعبي. فقد أقدم هذا الأخير على استضافته وإيوائه سنة ١٧٩٩م يوم كانت الدولة العثمانية غاضبة عليه، ويوم اعتذر سائر حكام بلاد الشام عن إيوائه[٣] مخافة إثارة غضب الدولة عليهم. وفي سنة ١٨١٢م وقع الخلاف بين حاكم بعلبك الأمير جهجاه الحرفوش وأخيه الأمير سلطان، فهرب هذا الأخير والتجأ إلى عبود بك بن عثمان باشا الشديد المرعبي حاكم مقاطعة القيطع[٤].

٣. موقفهم من البدو في شمالي شرقي عكار

كانت القبائل البدوية المتنقلة في بادية الشام تغير بصورة متكررة على تخوم حمص وحماة بغية النهب والسلب أحياناً، وبهدف الاستقرار فيها أحياناً أخرى. وقد ازدادت هجمات القبائل البدوية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، نظراً

١– طنوس الشدياق: **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، ج١، ص١٤٧-١٤٨ وحيدر الشهابي: مصدر سابق، ج٣، ص٧٥٧.
٢– طنوس الشدياق: مصدر سابق ج٢ ص٤٣٣، وحيدر الشهابي: مصدر سابق ج٣ ص٧٦٣.
٣– حيدر الشهابي: مصدر سابق ج (١)، ص٢٠١.
٤– حيدر الشهابي: مصدر سابق، ج٣، ص٥٨١.

لضعف الحكم العثماني في تلك الفترة[١]. كما اتجهت بعض هذه القبائل البدوية إلى عكار، واستقرّت فيها قبل قدوم المراعبة إليها[٢].

وبعدما قام محمد بن عبد الوهاب بنشر المذهب الوهابي في نجد، نزحت جموع قبائل الفدعان عنها واتجهت إلى حماة. وقد خشيت الدولة العثمانية أن يكون تحرّك هؤلاء بإيحاء من محمد بن عبد الوهاب تمهيداً لاحتلال سوريا، فأمرت ولاتها في دمشق بطردهم وتعقّبهم إلى البادية. فاستنجد إبراهيم باشا والي دمشق بعلي باشا الأسعد المرعبي لقتال البدو وصدّهم عن حمص وحماة، ووقعت بين الطرفّين معركة قاسية اضطر فيها إبراهيم باشا إلى الفرار، وبقي علي باشا الأسعد المرعبي ينازل البدو حتى تغلّب عليهم وردهم عن حماة. وقد امتدحه الشاعر البكري الإدلبي بقصيدة مطولة.

السياسة الداخلية للمراعبة

أحبّ المراعبة عكار بعدما استقروا فيها، وعملوا على زيادة نفوذهم فيها، وتنشيط اقتصادها، وزيادة عمرانها، وإقامة مجتمع متسامح، لا محل فيه للطائفية والتقاتل المذهبي.

أ- تعاظم نفوذ المراعبة

كانت سلطة المراعبة في عكار محدودة جداً في بداية نزولهم فيها والتزامهم جباية الأموال الأميرية منها. ويبدو من أسماء القرى التي التزموها في بداية استقرارهم في عكار، أن منطقة الدريب كانت محطّ رحالهم الأول، ومعقلهم الذي انطلقوا منه فيما بعد باتجاه سائر أنحاء المنطقة[٣].

ويتبيّن من حجج تلزيم المراعبة جباية أموال عكار في المراحل الأولى من القرن الثامن عشر، أن صلاحيات الملتزم من المراعبة كانت تقتصر على جباية الأموال الأميرية فقط،

١– ضحى شطي: **توسّع البدو في بلاد الشام وانحسارهم عنها**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج١، ص٤٠٣.
٢– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل٢ ص١٥٠ وسجل٣ ص١٦.
٣– ينظر الخريطة رقم (١) من كتابنا تاريخ عكار حيث تم تحديد منطقة التزام المراعبة سنة ١٧٦٢م.

دون الأموال المترتبة على الإقطاعيات من نوع التيمار... وكان عليه أن يحظى بكفالة مشايخ القرى التابعة لعهدته، وأن يضع أحد أقاربه رهينةً عند الوالي في طرابلس ريثما يسدد كامل الأموال المترتبة عليه، كما نتبين من حجة الالتزام التالية:

"بمجلس الشرع الشريف حضر الشيخ إسماعيل بن الشيخ شديد الناصر (المرعبي) وقرّر وأقرّ طايعاً مختاراً بأنه تعهَّد من جانب الوزير المعظم والدستور المكرّم وصاحب الدولة والإقبال والسعادة والإجلال الحاج سعد الدين باشا محافظ المحمية حالاً، أدام الله نفعه وإجلاله وختم بالصالحات أعماله، وذلك جمع مال قرية بيرت (بيرة) الدريب، ومال نفس عكار (عكار العتيقة)، ومال قرية دير جنين، التابعة لناحية عكار من قضاء طرابلس المحمية تلك السنة... من ابتدائها إلى انتهائها بمبلغ قدره وجملته أربعة آلاف قرش وأربعماية قرش وعشرون قرشاً المعبّر عنها بثمانية أكياس وأربعماية وعشرون قرشاً، منها عن قرية بيرة الدريب ٣١٠٠ قرش، وعن نفس عكار ٥٧٠ قرشاً حسبما بيَّنا في الشرطنامة التي بيده الصادرة له من جناب سعادته، على أن يتصرَّف بالقرى المذكورة مدة السنة المرقومة، ويجبي الأموال الميرية من محالّها حسب المعتاد، فيما عدا مال أوقاف، وعايد أقلام الناحية المرقومة، وتيمار مستحفظان، وجزية نصارى، وجرم غليظ، وما يأتي من طرف الدولة العلية، على أن يورّد المبلغ إلى خزينة طرابلس، ثلاثة أرباعه في موسم الحرير الآتي من سنة تاريخه والربع الأخير قبل انتهاء السنة بشهرَين. وكلما أورد شيئاً يأخذ به وصلاً من الخزينة العامرة، وحيث إيراده المبلغ بتمامه يأخذ تمسُّكه الممضي بإمضائه والمختوم بختمه المصدّق من سعادة الوالي. وحضر الشيخ أحمد دبوسي شيخ عكار، والخولي نعمة شيخ بيرة الدريب، ومنصور شيخ دير جنين، وأقروا بأجمعهم بأنهم كفلوا الشيخ إسماعيل الملتزم المزبور بكفالة، أي بالمال، يقدم كل منهم المبلغ عند تعذّر الدفع. ووضع الملتزم

المزبور منصور بن الشيخ أحمد (أخيه) في قلعة طرابلس على طريق الإستيثاق إلى أن يورّد جميع المبلغ... "مارث سنة ١١٦٢هـ"[١].

وعلى عكس ما يفترض البعض[٢]، يبدو إذن من حجج التزام عكار المدوّنة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن المراعبة الذين تمكّنوا سنة ١٧١٥م من الانتصار على بني حمادة والتزام عكار في زمن زعيمهم شديد الناصر المرعبي، ما لبثوا أن اصطدموا بالقوى المحلية الأخرى فيها، ما اضطرهم إلى الانكفاء مؤقتاً إلى منطقة الدريب. ونستدلّ من أسماء سائر الملتزمين في عكار في تلك المرحلة، أن هذه القوى المحلية فيها تمثلت بعائلات طرابلسية كانت تمتلك المالكانات، والإقطاعيين التيمارجيين والسباهية الذين كانوا من البكوات والأغوات، وزعماء العشائر التركمانية والكردية، بالإضافة إلى مشايخ بعض القرى.

كان هؤلاء يتمتَّعون باستقلالية تامّة عن سلطة الملتزمين المراعبة، ويقومون هم بالتزام أموال إقطاعاتهم وعشائرهم وقراهم، وكانوا يتصلون مباشرة بالوالي. وكان عدد هؤلاء الأمراء المستقلين كبيراً لا يُستهان به، ونذكر منهم تيما رجي قرية الحيصة، وتيما رجي مزرعة الكستيته، وتيما رجي مزرعة أرطوسية، وتيما رجي خربة كوشة، وتيما رجي قرية المسعودية، وآل كرامي أصحاب مالكانة الحويش، وآل مرلي أصحاب مالكانة تل كرّي، ومالكانة بيرة الجون[٣]، وآل الملك الذين كانوا يمتلكون مالكانات عديدة أخرى في عكار.

أما بكوات التركمان والأكراد فكان عددهم كبيراً لا يُستهان به ونذكر منهم: تركمان الطويقيلية، وتركمان الطقورلية، وتركمان السلورية، وتركمان الشرفلية،

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل١١، ص٢٣٦.

٢- قد يفترض بعض المؤرخين أن عكار أصبحت ساحة خالية للمشايخ المراعبة بعد انتصارهم الساحق على حكامها الأوائل آل حمادة سنة ١٧١٥م.

٣- فاروق حبلص: **تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي**، ص٥٢-٥٤.

وتركمان الدوكرلية والبلاسة الخ... وكان هؤلاء يغيرون على بعضهم البعض، ويتلفون المزارع، وكذلك كان الأكراد مصدر شغب يمارسون السلب والنهب في المسالك الوعرة[١]. كما كان الدنادشة يتمتّعون باستقلالية في التزام قراهم[٢]. بالإضافة إلى هذه القوى المحلية، فقد كانت سلطة المراعبة مقيّدة في ذلك الوقت بصلاحيات بعض موظفي الإدارة العثمانية في عكار كأمين الناحية الذي كان مسؤولاً عن توزيع الضرائب على الأملاك والمزارع ومنع الغش[٣]، وضابط الناحية المسؤول عن المحافظة على الأمن في كافة ربوع عكار[٤].

بَيْد أنّ المراعبة عملوا على احتواء جميع مراكز القوى هذه، تمهيداً لفرض سلطتهم عليها جميعاً. وقد حققوا هدفهم بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى أسلوب القوّة والقتل، الذي كان سائداً في ذلك الزمان في تصفية الخلافات بين العائلات المقاطعجية. ذلك أن المصادر التاريخية المعاصرة، لا تشير إلى استخدام المراعبة للقتل في تصفية خصومهم ومنافسيهم، بل إن تتبُّع وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس يعطينا الانطباع بأن المراعبة اتّبعوا الخطوات التالية لتوسيع نفوذهم في عكار:

١ً- أدرك المراعبة أهمية وظيفة ضابط ناحية عكار، فتطلعوا إليها، للتخلص من نفوذ ورقابة الأشخاص الذين يشغلونها من جهة، وممارسة رقابة على سائر مراكز القوى في عكار من جهة ثانية. وقد عمل زعيمهم سلهب آغا بن شديد الناصر المرعبي على التقرّب من والي طرابلس وأصبح ضابطاً لعكار في سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤١م، كما نتبيّن من الوثيقة التالية:

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٣، ص١٠٥، وسجل٥، ص٦٨، وسجل١٠، ص١٥٦.
٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٩، ص١٦٣.
٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل١١، ص٢٤٤.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل١٠، ص١٥٦.

"تعهّد فخر الأقران سلهب آغا (ابن شديد الناصر المرعبي) ضابط ناحية عكار حالاً (أي في سنة ١١٥٣هـ) لجانب الوزير المعظم مصطفى باشا، أنه في هذه السنة يبذل مجهوده واجتهاده في إعمار الناحية المرقومة، وحفظها وحراستها، ويسعى في جلب بقر يسير في أراضي قراها ومزارعها بحيث أنه لما يترك شيئاً من أراضي جون عكار من غير زراعة..."[١].

وبذلك أصبح المراعبة مكلّفين، بفضل قوّتهم طبعاً، بجباية الأموال الأميرية من بعض قرى عكار، وتأمين الأمن في جميع مناطقها، ما يعني تمتّعهم بصلاحية الإشراف الفعلي على سائر الملتزمين فيها كرؤساء الطوائف التركمانية والكردية ومشايخ القرى وأصحاب المالكانات. ويستدلّ من سجلات المحكمة الشرعية أن وظيفة ضابط الناحية وأمينها، ألغيت منذ عام ١١٧٦هـ ١٧٦٣م، وأنيطت مهامها بالملتزمين من آل المرعبي[٢].

٢ً- لم يكتف المراعبة بوضع سائر الملتزمين تحت رقابتهم، بل أدركوا أن تأمين الأمن في عكار يقضي بتوحيد السلطة فيها وحصرها بجهة واحدة. ذلك أن بكوات الأكراد والتركمان كانوا يغيرون على بعضهم البعض ويعكّرون صفو الأمن في المنطقة. ويستدل من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن المراعبة تمكّنوا منذ العام ١١٦٢هـ/ ١٧٤٩م من إزاحة كافّة الملتزمين في عكار، والانفراد بالتزامها دون مشاركة أحد[٣].

أمّا الأغوات الدنادشة، فقد صمدوا أمام منافسة أمراء المراعبة، وكانوا يغيرون على القرى الواقعة في التزامهم بهدف إرباكهم[٤]. وقد أدى هذا الأمر إلى فصل مقاطعة "الشعرا" التي كانت تشكّل معقل الدنادشة عن مقاطعة عكار منذ سنة ١٧٣٧م وإعطاء التزامها إلى آغوات الدنادشة وزعمائهم[٥].

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٨، ص٢١٦.
٢- فاروق حبلص: تاريخ عكار... ص٤٠-٤٤.
٣- ينظر جدول بأسماء الملتزمين في عكار، في كتابنا: تاريخ عكار... ص٣٨٧-٣٩٠.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٧، ص١٠٩.
٥- بعد سنة ١٧٣٧م أصبح إقليم الشعرا يلزّم إلى الدنادشة فقط، ينظر وثائق التزامه في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**؛ وكتابنا: تاريخ عكار، ص٣٧.

٣- أدرك وجهاء آل المرعبي أن ملكية الأراضي الزراعية هي المدخل الطبيعي لإقامة علاقة مباشرة مع الفلاحين والسكان العاملين فيها، وأنها العامل المساعد لتأمين الثروة المادية اللازمة للسلطة والوجاهة. فبدأوا بالتزام جباية أموال المالكانات على سبيل الضمّ، بعدما كانت في السابق خارجة عن صلاحياتهم؛ فدفع سلهب آغا بن شديد المرعبي مبلغ مئة غرشٍ عن ضم مالكانة الحويش، ومئتي غرشٍ عن ضم مالكانة بيرة الجون[1]. وفي أواخر القرن الثامن عشر، بدأ أصحاب سائر المالكانات الواقعة في عكار، يتنازلون عنها لأمراء المراعبة، بموجب حجج بيع مدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس[2].

ب- التنافس بين المراعبة

كان المراعبة في المرحلة الممتدة من سنة ١٧١٤م إلى سنة ١٧٥١م، يلتفّون حول شديد الناصر المرعبي، ثم حول ولده سلهب آغا من بعده، ويدعمونه لالتزام عكار والتغلّب على منافسيه مثل حيدر آغا والشيخ موسى والشيخ علي علوش وغيرهم من صغار الملتزمين في عكار[3]. وتبيّن حجج التزام عكار العائدة إلى ما بعد سنة ١٧٥١م، بداية ملامح تنافس

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل١٥، ص٦٥. وكانت مالكانة الحويش ملكاً لآل كرامي، تنازل عنها محمد سعيد أفندي ابن حسن أفندي الكرامي، ينظر السجل٩٢ ص٩٩.

٢- حجة تنازل عن نصف مالكانة القليعات لأولاد شديد آغا الأسعد المرعبي في سنة ١٨١٧م: "حضر بالمجلس الشريف كل من السيد الحاج إبراهيم ابن المرحوم الشيخ مصطفى حبيب جده والشيخ مصطفى بن المرحوم مراد البتروني، وفرغا وتنازلا عما بيدهما بطريق المالكانة بموجب براءتين شريفتين مؤرختين في ٢ محرم، وذلك جميع الحصة وقدرها النصف من قرية القليعات ناحية عكار، المرتّب على كاملها لجهة ميرى عكار في كل سنة ٢٠٠ غرش مع القلمية المعلومة، بمبلغ قدره من الغروش الأسدية... بدل الفراغ المذكور وذلك لمحمد آغا وأسعد آغا وإبراهيم آغا أنجال عمدة الأماجد حاوي صفوف المجد والمحامد شديد بك الأسعد... سُطِّر في ٩ صفر ١٢٣٢هـ، "ينظر السجل٤٢ ص٢٠١.

٣- حجة فراغ لعثمان آغا المحمد (المرعبي) وأولاد أخيه "... بعد أن كان موجهاً بطريق المالكانة من الصدقات الملوكية على فخر الأشراف عبد اللطيف والسيد محمد أمين الملك، وجميع الثلاث مزارع الكاينة في ناحية عكار من أعمال طرابلس، بوجه الاشتراك بها مناصفة وهم: مشرفة العربي والسفينة ودار عوض، وذلك بموجب براءة سلطانية مؤرخة سنة ١١٩٦هـ، وكان تفرّغ السيد عبد اللطيف المرقوم عما بيده من نصف المزارع المرقومة إلى المرحوم محمد بك الأسعد من سنتين، حضر الآن السيد محمد أمين الملك وفرّغ، وهو في غاية من صحته وعقله وكمال تصرّفاته الشرعية بحيث يسوغ له التفرُّغ عنه شرعاً إلى عمدة الأغوات المكرَّمين عثمان آغا بن المرحوم محمد بك الأسعد وأولاد شقيقه محمد آغا ويوسف ومصطفى آغا وأولاد أسعد آغا بن محمد بك المذكورة وذلك النصف من الثلاث مزارع المرقومة، ما هو لعثمان آغا النصف، وما هو إلى محمد آغا ويوسف آغا النصف الآخر. وقد تم الفراغ بواسطة فخر الأماثل المكرمين الشيخ على المراد الأحمد بوكالته عن الآغوات المذكورين... سُطّر في ١١ ذي القعدة سنة ١٢٣٣هـ. ينظر السجل٤٣ ص١٧٠. وبهذه الصورة تمكن آل المرعبي من توسيع صلاحياتهم، وحصر كافة السلطات بهم، حتى باتوا حكام عكار الفعليين، بهم تتمثل الدولة العثمانية ومن خلالها تطل على رعاياها في عكار. ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل١٠، ص٨٣-٩٥ والسجل١١، ص٢٤٤.

فيما بين الأمراء المراعبة. إذ بدأ إخوة إسماعيل مشاركته في التزام جباية الأموال الأميرية لمدة أربع سنوات[1]. ثم بعد وفاة سلهب آغا، تشارك في الالتزام إسماعيل وأخوه حسين[2]. ثم شاركهما أخوهما أسعد[3]. لكن حجج التزام هؤلاء لا تتضمّن تحديداً للقرى التابعة لكل منهم، ما يدلّ على أنهم كانوا في تلك المرحلة يلتزمون عكار بالتكافل والتضامن فيما بينهم، دون تقسيمها إلى مناطق نفوذ محددة لكل منهم.

ثم اتّسع نطاق التنافس بين المراعبة ليخرج من يد الجيل الأول بعد شديد الناصر المرعبي إلى الجيل الثاني، حيث سعى إلى الزعامة كل من سعد الدين بن إسماعيل بن شديد، وحسين بن ناصر بن شديد، وشاركا عميهما أسعد وأحمد في التزام عكار بمعدل الربع لكل منهم[4]. ويبدو أن زعماء هذا الجيل لم يتمكنوا من الاستمرار في شراكتهم في الحكم، فقسّموا عكار فيما بينهم إلى أربع مناطق نفوذ وذلك لفترة من الزمن، بدليل أن وثائق تلزيمها لهم أصبحت تتضمّن المعطيات الآتية:

١- تحديد أسماء القرى التابعة لكل منهم.

٢- أصبح على كل منهم بمفرده تأمين الأمن في القرى الداخلة في التزامه.

لكنّ أسعد آغا بن شديد تمكّن من تنمية قواه حتى فاق أولاد أخيه قوّة، وأبعدهم عن الحكم، بدليل أنه التزم عكار بمفرده سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٩م[5]. ثم انتقل التزامها إلى ابنه محمد بك الأسعد من بعده. وقد تمكّن هذا الأخير من الحفاظ على وحدتها لمدة سنتين. لكن التنافس بين أحفاد شديد عاد ليظهر مجدداً، وكان أن قُسِّمت عكار بنتيجته في سنة ١٧٩٢م إلى ثلاث مناطق نفوذ عُرفت كل واحدة منها بعهدة، وهي: عهدة

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل١٤،ص٢٩٣؛ سجل١٥، ص٢٥.

٢- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٢٠، ص٥٣.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٢٦، ص١٤-١٣٢-١٣٤.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٢٦، ص١٩١.

٥- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٢٧، ص٦٠، وص١٥٣.

الدريب، مؤسسها عثمان بن شديد[1]، وعهدة الجومة مؤسسها أسعد بن شديد[2]، وعهدة القيطع مؤسسها عثمان بن شديد[3].

ومع اقتسام عكار جغرافياً تكرّس انقسام عائلة آل المرعبي إلى بيت عثمان بن شديد المرعبي وبيت عبد القادر بن شديد المرعبي وبيت الأسعد بن شديد المرعبي. بَيْد أن اقتسام عكار بين هذه الفروع الثلاثة لآل المرعبي، لم يضع حداً للتنافس فيما بينهم، بل لقد زاد التنافس، واتخذ أحياناً مظهر التحالف مع طرف خارجي معاد للأطراف الأخرى. فقد تحالف عبود بك الشديد المرعبي زعيم عهدة القيطع، مع مصطفى آغا بربر، رغم الصراع الذي كان بين هذا الأخير وزعيم عهدة الجومة علي باشا الأسعد المرعبي، ما دفع هذا الأخير إلى اتخاذ موقف محايد من تعدي جرجس باز على عهدة القيطع التابعة لعبود بك ونهب قراها سنة ١٨٠٤م كما رأينا سابقاً.

وإلى جانب صراع المراعبة على مركز الالتزام والسلطة، يبدو أن تموضع منابع المياه في عكار وتوزيع الثروة المائية فيها، لعب دوراً مهماً في تكريس تقسيمها إلى ثلاث مناطق نفوذ. ذلك أن كل عهدة من هذه العهدات الثلاث، كانت تمتد من منبع نهر إلى مصبِّه، وتخضع لزعيم واحد يجبي أموالها. فقد امتدت عهدة القيطع من أعالي الجرد وحتى الساحل بين مجرى نهر البارد ومجرى نهر عرقا، كما امتدت عهدة الجومة بين مجرى نهر عرقا ومجرى نهر الأسطوان، أمّا عهدة الدريب فقد امتدت بين مجرى نهر الأسطوان ومجرى النهر الكبير الجنوبي. أمّا تقسيمات عكار السابقة إلى أربع عهدات أو مناطق نفوذ، فلم تتمكن من الصمود، لأن هذه العهدات لم تكن مستقلة عن بعضها البعض على الأقل من ناحية الثروة المائية والري الذي شكل ركيزة أساسية للاقتصاد الزراعي الذي كان سائداً في عكار في تلك المرحلة. وقد كانت حاجة بعضها إلى الثروة المائية من بعضها الآخر تحتِّم التصادم بين

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٢ ص٧٤.
٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٢ ص٦٨.
٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٢ ص٨٩.

زعمائها، صداماً لا ينتهي إلاّ بإزالة أسبابه، وبالتالي بإعادة تقسيم المنطقة إلى عهدات أخرى على أساس استقلال كل منها بمصدر رزقه وثروته المائية[1].

وهناك ظاهرة أخرى قد تلقي المزيد من الضوء على تنافس المراعبة وتقسيم عكار فيما بينهم. فقد ترافق تقسيم عكار إلى ثلاث مناطق نفوذ بين سنتي (١٧٩٢م و١٨٦٤م)، مع إلحاق ولاية طرابلس بوالي صيدا أحياناً ووالي دمشق أحياناً أخرى من سنة (١٧٨٥م إلى سنة ١٨٦٤م)،من هنا يمكننا إيراد الاحتمال التالي: إن بُعد عكار عن مركز الوالي في عكا أو في دمشق، ربما كان السبب في قبول ولاة هاتين الولايتين بتقسيمها إلى مناطق نفوذ بين المراعبة المتنافسين، لإحكام السيطرة عليهم وعلى مناطقهم.

سياستهم الاقتصادية

كان المراعبة المشرفين الحقيقيين على الاقتصاد في عكار حتى سنة ١٨٦٤م، وكانت الدولة العثمانية تكتفي بتحصيل الضرائب الأميرية من هذه المنطقة عن طريق تلزيمها في كل سنة إلى أمراء هذه العائلة الذين كانوا يؤدّون ثلاثة أرباع قيمة الضريبة في موسم الحرير، وربعها الباقي قبل انتهاء سنة الالتزام بشهرَين[2]. بالإضافة إلى ذلك لم تقدم الدولة العثمانية على إقامة أي مشروع إقتصادي في عكار، إنما كان تحسين اقتصاد هذه المنطقة يقع على عاتق المراعبة وحدهم، لأن فيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم.

لذا فقد أقدم عثمان باشا الشديد المرعبي أثناء ولايته على طرابلس، على تخفيف بعض التكاليف الإضافية التي كانت تطلب من المزارعين في عكار، وإلغاء بعضها الآخر. ونحن لم نعثر على البيورلدى الذي أصدره عثمان باشا بهذا الخصوص، إنما عثرنا على بيورلدى آخر صادر عن خلفه في ولاية طرابلس درويش حسن باشا العظم، وفيه تأكيد على التزامه

١- فاروق حبلص: مرجع سابق ص١٥٢.
٢- ينظر حجج التزام عكار في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

بقرار سلفه (أي عثمان باشا المرعبي) القاضي بإلغاء ضريبة الذخرة وإعفاء أهالي عكار من دفعها. وهذا نص البيورلدى:

"بيورلدي ذخرة عكار

قدوة الفضل المشترعين، حاكم الشرع القويم بطرابلس الشام أفندي زيد فضله، وقدوة الأماجد والأعيان متسلم طرابلس الشام زيد مجده، وافتخار الأمراء ملتزم مقاطعة عكار حالاً زيد قدره، وفخر أرباب القلم كاتب العربي، وعمدة الملّة المسيحية صرّاف الميري وكاتب زيد أمانيهم. المنهى إليكم بعد السلام هو أنه قد تطلّعنا على البيورلدي التي بيد رعايا مقاطعة عكار من سلفانينا الفخام، لرفع ثمن الذخرة، الثلاث آلاف غرش الحادثة عليهم، ولأجل صيانة الرعايا سمحوا وصفحوا عنها، ونحن بموجب ذلك، لأجل حفظ الرعايا وصيانتهم وعدم تضعضع أحوالهم، وبما أنها مرفوعة عنهم من سلفانينا، فنحن أيضاً قد سمحنا وصفحنا عنها لأنها حادثة، وبناء على ذلك أصدرنا بيورلدينا هذا من ديوان طرابلس الشام حين وصوله ووقوفكم على فحواه لتعرفوا أن الثلاثة آلاف التي على مقاطعة عكار بها أربع ذخاير سنوي، بما أنها حادثة فلأجل صيانة الرعايا وشفقتنا ورحمتنا لهم قد سمحنا وصفحنا عنها كما سمحوا سلفانينا الفخام، ومن الآن وصاعداً تكون مرفوعة من دفاتركم ولا تطلب منهم. وكان تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٢٠٤هـ"[1].

كما نجد أن بعض المراعبة الذين تولّوا متسلمية طرابلس، قد توسّطوا لدى ولاتها من أجل إلغاء بعض البدع التي كانت تضرُّ بالزراعة في عكار. ففي سنة ١١٩٣هـ/١٧٨٠م، توسّط قائمقام طرابلس أسعد آغا المرعبي، لدى واليها يوسف باشا العظم، لإلغاء العرف المعمول به سابقاً والقاضي بإجبار أهالي عكار على ضمان ضريبة الزيتون فيها بمبلغ ألفين وخمسماية غرش مقطوعة، وكان الولاة يستوفونها من أهالي عكار، بغضّ النظر عن مقدار المحصول، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار صغر المساحة المزروعة بالزيتون في

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل٣١، ص١٢٩.

تلك المرحلة[1]، يتبين لنا حجم الظلم الذي لحق بأبناء عكار من جرّاء هذه البدعة. وإليك نص البيورلدي.

"بيورلدي رفع ضمان الزيتون

صدر مرسومنا هذا إلى مشايخ قرى ناحية عكار ورعاياها بوجه العموم، المنهي هو أن العرض حال الذي قدَّمتموه لنا، وصار منظورنا واعرضتوا أنكم متضررين من مادة ضمان الزيتون الألفين وخمسماية غرش لأنها حادثة وصار لأكثر الرعايا تضعضع من جرّائها، فقبلنا رجاكم ورفعناها عنكم وأسقطناها من الدفاتر، وما عاد تنطلب ولا تذكر بالكلية. فبناء على ذلك أصدرنا إليكم هذا البيورلدي حال وصوله ووقوفكم على مضمونه، بما أنها بدعة محدثة، مرحمةً (رحمة) لكم رفعناها عنكم وشلناها من الدفاتر، وعلى هذا القول وعليكم رأي الله تعالى ورأي إمامة رسوله، ثم رأْينا تثقوا به وتكونوا مطيَّبين للقلب والخاطر، تتقيدوا في عمار قراكم وسائر أشغالكم بالأمن والاطمئنان. تعلمون ما ذكرنا واعلموا بموجب البيورلدي وتوقّوا خلافه واعتمدوه غاية الاعتماد. حرّر في غرة رجب سنة ١١٩٣هـ.

الختم: يوسف باشا والي طرابلس

بمدّة قائمقامية أسعد آغا المرعبي[2].

مما لا شك فيه أن هذه الإجراءات كانت تساهم في تنشيط الزراعة في عكار، وتحسين أوضاع العاملين في هذا القطاع، ودفعهم بالتالي إلى المزيد من العطاء والالتفاف حول حكامهم من آل المرعبي.

١- فاروق حبلص: تاريخ عكار، ص١٤١.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل٢٧ ص١٥٣.

تنشيط التجارة والعمران

بالإضافة إلى ذلك عمل المراعبة على تنشيط التجارة وحركة الترانزيت في عكار، وذلك بتأمين الأمن وملاحقة الأشقياء وقطّاع الطرق. ففي سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م، سطا بعض اللصوص على قافلة تجارية محمّلة ببضائع لتجار إنكليز أثناء مرورها في عكار. لكن رجال علي بك الأسعد المرعبي ألقوا القبض على اللصوص، وأعادوا البضائع إلى أصحابها[١].

وفي سنة ١٨١٤م تهدّم جسر الشيخ عياش على الطريق الساحلي بين طرابلس وطرطوس، فطلب والي صيدا وطرابلس سليمان باشا من متسلّم طرابلس بربر آغا بناءه، لكن هذا الأخير اعتذر لعدم مقدرته على تأمين نفقات إعادة بنائه. عند ذلك بادر ملتزم الجومة علي بك الأسعد المرعبي، بإعادة بنائه على نفقته الخاصّة[٢]. بالإضافة إلى ذلك فقد بنى بعض أمراء المراعبة خانات على امتداد الطريق الساحلي في عكار لخدمة التجار والمسافرين، من هذه الخانات: خان العبدة[٣]، وخان الشيخ عياش[٤].

بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم المراعبة بالعمران فبنوا سرايات كبيرة على شكل قلاع محصّنة، لا يزال بعضها قائماً إلى يومنا الحاضر. كسرايا برقايل التي بناها عثمان باشا المرعبي، وسرايا البرج التي بناها علي باشا الأسعد المرعبي سنة ١٢١٨هـ/ ١٨٠٤م، كما رمموا سرايا البيرة، وبنوا عدداً من الجوامع. ففي سنة ١٨١٦م بنى علي باشا الأسعد المرعبي جامعاً في قرية البرج[٥]، كما بنى جامعاً في طرابلس سنة ١٨٢٤م، عُرِف بالجامع الأسعدي نسبة إليه[٦]. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر بنى المراعبة الجوامع في قرى الخريبة وبزبينا

١– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٦٠ ص٦٠-٦١.
٢– أغناطيوس الخوري: **بربر آغا**... ص١٤٩.
٣– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٧٧ ص٢٧٤.
٤– إدوار ربنصون: **مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة**، منشورات وزارة التربية الوطنية بيروت ١٩٥١م، ٣ص. ١٥٢-١٦٧.
٥– **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٥٨، ص٢٥٠.
٦– فاروق حبلص: **طرابلس المساجد والكنائس**، دار الإنشاء طرابلس ١٩٨٨م، ص٧١.

وبيت الحاج ومشحة والسوسية وعدبل[١]. كما أنشأ محمد باشا المحمد المرعبي الذي تولّى مديرية عكار في أواخر القرن التاسع عشر، سبع مساجد ومدارس دينية في قرى مختلفة ومنها جامع قرية حلبا[٢]، وكذلك بنى محمد بك العبود المرعبي جامع قرية البيرة سنة ١٨٨٢م[٣].

العلاقة بين المراعبة وسائر أبناء عكار

لقد منح نظام الالتزام الذي عملت به الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر، الملتزمين المراعبة حقّ التصرّف بالأراضي الأميرية، وسمح لهم بجباية ضرائب إضافية من الفلاحين. لكن هذا النظام لم يكن من وضع الأمراء، إنّما كان من صميم الإدارة العثمانية، وكان مطبَّقاً في جميع البلدان التي خضعت للعثمانيين في تلك المرحلة. لذلك لا يجوز لنا الانطلاق من النظم الإدارية والمفاهيم الاجتماعية والفكرية السائدة في يومنا الحاضر، لتقييم العلاقة بين الأمراء المراعبة وسائر سكان عكار في تلك المرحلة. ذلك أن العدالة والرحمة والظلم والقسوة، هي حالات اجتماعية متغيّرة، تختلف مفاهيمها من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى آخر، وفقاً لاختلاف المفاهيم والأفكار السائدة في كل عصر. من هنا فإن موضوعية البحث تقتضي منّا، تقييم العلاقة بين المراعبة وسكان عكار في تلك المرحلة، انطلاقاً من مقارنتها بالعلاقة التي كانت قائمة في ذلك الزمان بين السكان والحكام في المناطق المحيطة بعكار والقريبة منها. وبهذه المقارنة نتبيّن الأمور التالية:

١– إن المصادر التاريخية التي تشير إلى جباية الضرائب من الفلاحين في الإمارة اللبنانية مرّة أو مرّتين وأحياناً ثلاث مرات في السنة الواحدة[٤]، لا تشير لا هي ولا غيرها من المصادر إلى حدوث مثل هذا الأمر في عكار.

١– **سجل الإفتاء في حلبا لأحداث ١٣٢٦–١٣٣٥هـ.** غير مرقم الصفحات.
٢– **سجل الإفتاء في حلبا لأحداث ١٣١٤هـ**، ص١٣.
٣– **نقش كتابي على مدخل جامع قرية البيرة** (عكار)، وفيه اسم بانيه محمد بك العبود، وتاريخ بنائه.
٤– يوسف خطار الحلو: **العاميات الشعبية في لبنان**، دار الفارابي، ص٢٣-٣٣.

٢- إن المراعبة سمحوا للفلاحين بامتلاك جزء من ملكياتهم الزراعية، بمجرّد قبولهم تطبيق نظامَي المغارسة والمساقاة اللذين كانا يسمحان للفلاح العامل على أرض البيك المالك، أن يمتلك جزءاً منها (الربع أو الخُمس)، بعد انقضاء ثلاث أو خمس سنوات[١] على زراعتها وتشجيرها، في حين أن الملاكين في جبل لبنان لم يقبلوا بتطبيق هذا النظام، الأمر الذي حال دون تملّك الفلاح هناك ولو لجزء صغير من الأرض التي يعمل عليها[٢].

٣- كان البكوات المكلّفون من قِبَل الدولة باستثمار الأراضي الأميرية، يؤجّرونها للفلاح بطريق "الإقطاع الشرعي" أو "الحكر الشرعي" لزراعتها. وكان ذلك الإيجار يكتب في عقد يدوّن في المحكمة الشرعية. وتبين سجلات هذه المحكمة أن ملكية الأرض المؤجّرة بهذه الطريقة، كانت تؤول في النهاية إلى الفلاح شرط استمراره في أداء قيمة الحكر الشرعي، وهي قيمة رمزية، وتنتقل من بعده إلى أولاده بالوراثة، ويكون إنتاجها ملكاً صافياً للفلاح، وله مطلق الحرية في التصرّف بها دون مشاركة البيك أو الملتزم الذي أجّرها له[٣]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة في استثمار الأرض لم تكن معروفة في جبل لبنان[٤].

٤- تبيّن العقود المكتوبة بين المالك والفلاح في عكار، أن المالك كان يسمح للفلاح العامل في أرضه أن يبني عليها بيتاً له، على أن تكون ملكية هذا البيت مناصفة بين الطرفَين[٥].

٥- كان الفلاح في عكار يتمتّع بحرّية العمل في أرض هذا المالك أو ذاك، وكان باستطاعته أن يترك عمله حال انقضاء مدة العقد بينه وبين المالك. أمّا في كسروان فكان يتوجّب على الفلاح تأمين البديل قبل أن يترك الأرض[٦].

١- عثرنا على العديد من حجج المغارسة التي تبين ذلك، ينظر كتاب: فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٢٠٠-٢٠١.

٢- ينظر كتاب Dominiques Chevalier: La societé du mont Liban, Paris 1971

٣- ينظر نص هذه العقود في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**، وكتاب فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٢٦٢-٢٦٣.

٤- Dominiques Chevalier: O.P.C-

٥- فاروق حبلص: **تاريخ عكار** ص٢٦٢-٢٦٣.

٦- Dominiques Chevalier: O.P.C.

هذه الأمور تبيّن لنا أن الفلاحين في عكار كانوا أحسن حالاً من أقرانهم في سائر المقاطعات القريبة منهم، وأن الأمراء المراعبة كانوا أعدل وأكثر رحمة من سائر العائلات المقاطعجية، وربما كان ذلك السبب الرئيسي لعدم قيام الفلاحين في عكار بانتفاضات شعبية وحركات تمرّد ضد حكامهم والملاكين في منطقتهم في القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر، علماً أن مثل هذه الانتفاضات قامت مرات عديدة في الأماكن المجاورة لعكار وفي جبل لبنان. ونذكر منها عامية إنطلياس وثورة الفلاحين ضد آل الخازن في سنة ١٨٥٨م، وثورة سكان دمشق ضد واليها سنة ١٨٣١م[١].

وهنا لا بد لنا من القول أن الأحوال المادية للأمراء المراعبة، كانت ترتبط إلى حد بعيد بالقدرة الإنتاجية لملكياتهم الزراعية التي عمل فيها الفلاحون، لذلك وجدوا مصلحة في حسن التصرّف مع هؤلاء، كما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الالتزام بحد أدنى من الواجبات نحو الفلاحين. ففي مناسبات الزواج والولادة والمرض، وغير ذلك من المناسبات التي تتطلب مصاريف إضافية، كان البكوات المراعبة الملاكون، يظهرون الغيرة على أتباعهم الفلاحين، فيهدونهم من ملابسهم وملابس نسائهم، ويهبونهم كمية من الأرُز أو القمح أو الشعير، أو حتى مبلغاً زهيداً من المال وغير ذلك من الأعمال التي من شأنها أن تفرّج كربة الفلاح، وتزيد من تبعيّته لزعيمه[٢]. وقد لفتت أعمال علي باشا الأسعد المرعبي الخيرية انتباه القنصل الفرنسي في طرابلس أوغست أندريا، الذي ذكر أن عدداً كبيراً من أبناء طرابلس يعيشون على نفقة هذا الباشا[٣].

ومن جهة ثانية، فقد حافظ المراعبة على حُسن التعايش بين مختلف الطوائف الدينية في عكار، وكان لهم الفضل في إبقاء منطقتهم بعيدة عن الأحداث الطائفية التي عصفت ببلاد الشام سنة ١٨٦٠م، ذلك أن المصادر التاريخية التي تتحدث عن هذه الفتنة لا تشير إلى امتدادها إلى عكار.

١- عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان. ١٨٢٠-١٩٢٠م، دار الفارابي بيروت ١٩٧٥م ج٢ ص١٦٢.

٢- Toufic Touma: Pay sans et institutions féodales, Beyrouth, 1971. t2, p.609

٣- Adel Ismail: **Documents diplomatiques et consulaires**. T4, p.363

٣- الجانب الاجتماعي- الاقتصادي للأمراء المراعبة

بُنية العائلة المرعبية

نتبيّن من وثيقة قدوم الشيخ شديد الناصر المرعبي إلى عكار، أن هذا الأخير جاء إليها وسكن فيها مع إخوته وأقربائه، إذ جاء فيها ما يلي: "... واعلم أيها الوزير أن الشيخ شديد ملتزماً للمقاطعات المذكورة في عكار. وليبق الشيخ الشديد في عكار بين إخوته وأقربائه..."[١]. لكن هذه الوثيقة لا تذكر من هم إخوة الشيخ شديد وأقربائه، وتكتفي بالقول فقط هو ابن عم الشيخ خليل مرعب. وفي مصدر آخر، ذكر الأمير حيدر أحمد الشهابي وجود عم آخر للشيخ شديد، هو داوود شقيق ناصر والد الشيخ شديد[٢]. ومن جهة أخرى، تدلّ وثيقة نسب آل المرعبي على صلة قرابة بين أبناء الشيخ شديد (المراعبة) وأبناء داوود؛ ذلك أنها تذكر أن الشيخ ناصر والد الشيخ شديد، تزوج من آغوات الدواودة في قرية البيرة في عكار[٣].

هذه المعطيات التاريخية تؤكد لنا صلة قرابة ما بين الدواودة والمراعبة، سواء كانت هذه الصلة صلة أرحام ناتجة عن المصاهرة بينهما، أم صلة أفخاذ وتحدّر من جد واحد. ثم إننا نجد في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ما يدعم ذلك، حيث نتبيّن من هذه الوثائق أن الدواودة كانوا مشايخَ مثل المراعبة[٤]، على خلاف ما جاء في وثيقة نسب آل المرعبي من أن الدواودة كانوا آغوات.

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل٥، ص١٠٤.
٢- حيدر الشهابي: مصدر سابق ج١ ص١٢٤.
٣- **وثيقة نسب آل المرعبي**.
٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل٨ ص٢٧١.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعطيات التاريخية التي تقدّمها لنا وثيقة قدوم الشيخ شديد إلى عكار، تؤكد وجود عائلات أخرى تحدّرت من أشقاء الشيخ شديد وأقاربه، وارتبطت بالمراعبة بروابط عائلية، لكنها لا تذكر كنية هذه العائلات، مما يحملنا على الاعتقاد بأنها تكنّت جميعها بمرعب وحملت اسم المراعبة. هذا الأمر يقودنا إلى نتيجة أخرى مفادها أن المراعبة في عكار ليسوا جميعاً أحفاد الشيخ شديد الناصر المرعب، إنّما هم تجمّع أحفاد الشيخ شديد وأحفاد إخوته وأقاربه، وأن جميع هؤلاء الأحفاد حملوا اسم المراعبة.

ويتبيّن من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، أن أولاد الشيخ شديد الناصر المرعبي، تولوا وحدهم دون سائر المراعبة زعامة العائلة وزعامة عكار. ثم انحصرت هذه الزعامة فيما بعد بأحفاد بعضهم أمثال أسعد وعثمان وحسين وعبد القادر. إذن لم يكن جميع المراعبة "باشاوات" أي حكّاماً، إنما كان منهم آغوات انحصر نشاطهم بالعمل العسكري ومساعدة الباشاوات والبكوات. هذا بالإضافة إلى أعداد غفيرة من المراعبة الذين لم يتعاطوا العمل السياسي والعسكري، إنّما كانوا بمثابة القاعدة البشرية التي استمدّ منها البكوات والباشاوات والآغوات قوّتهم ونفوذهم، ولم يكن هؤلاء يحملون أي لقب اجتماعي يذكر.

ونحن نجد ما يؤيّد ذلك في ما ذكره رفيق التميمي ومحمد بهجت اللذان زارا عكار سنة ١٩١٧م وقالا: "إن عدد المراعبة يبلغ بضعة آلاف من رجال ونساء... بينهم مقدار خمسة عشر ركناً على الدرجة القصوى من السلطة والحكم..."[١]. وكذلك ذكر نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد "دي كوسو" في سنة ١٩١٢م، أنه يوجد بين المراعبة، أربعة باشاوات وعشرة بكوات وحوالي مئة آغا..."[٢]، ما يعني وجود آخرين من هذه العائلة الذين لم يحملوا أي لقب.

١- رفيق التميمي ومحمد بهجت: **ولاية بيروت**، دار لحد خاطر- بيروت ١٩٧٩م، ج٢، ص٢٤٦.
٢- ينظر تقرير دي كوسو لدى وجيه كوثراني، **بلاد الشام**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠م، ص٢٧٦.

انعكاسات الزعامة على بنية العائلة المرعبية

لعلّ كثرة عدد المراعبة من جهة، وتماسكهم وشدة ولائهم لعائلتهم التي كانت بمثابة وطنهم ودولتهم وأُمّتهم من جهة ثانية، هو الذي مكّن وجهاءهم من فرض وجودهم وفرض إرادتهم على مجتمعهم الجديد في عكار، وانتزاع اعتراف الدولة بوجاهتهم، فعهدت إليهم بمهمة تمثيلها في عكار. وكان بنتيجة ذلك أن التفّ حول المراعبة عدد من العائلات التي ارتبطت بهم برابطة المحسوبية والتبعية طلباً للحماية[1].

لكن القسر الذي تفرضه الروابط العائلية على الفرد، ليس حالة جامدة، إنما هو حالة متغيرة طالما أنه يتعلّق بفكر الإنسان، وطالما أن الفكر في تبدّل وتطوّر دائمَين. وغالباً ما تكون الفئة القائدة بحكم اطّلاعها وسعة مداركها وتنوّع تجاربها في ميدان العلاقات الاجتماعية، أقلّ خضوعاً للقسر العائلي وأكثر استعداداً للخروج من دائرة التقاليد الموروثة، إذا ما غدت هذه التقاليد حاجزاً يحول دون تحقيق طموحات أبنائها وتطلّعاتهم. لذلك ما لبثت العائلة المرعبية التي بنت مكانتها وزعامتها بتلاحم أبنائها وتعاضدهم في العقود الأولى من مجيئها إلى عكار، أن تخلت تدريجياً عن تماسكها، وتحوّلت إلى مجموعات متنافسة على الوجاهة والسلطة والمناصب الإدارية الرفيعة.

فالكثرة العددية للأمراء المراعبة وتضارب مصالحهم الماديّة، خفّفتا من خضوعهم لقواعد القرابة، على عكس عائلات العامّة التي حافظت على تماسكها لأنها لم تعرف المصالح المتضاربة، بل كانت مصلحتها تقضي بالتعاون بين أبنائها؛ لأن الزراعة التي شكّلت مصدر رزقها، لم تكن، في ظل انعدام الآلة، عملاً فردياً، بل عملاً جماعياً يقضي بالتعاون الصارم بين أفراد العائلة.

فمنذ العام ١٧٦٦م، آلت زعامة المراعبة إلى أربعة من أبناء الشيخ شديد الناصر المرعبي، وهم: إسماعيل وحسين وأسعد وأحمد الذين بدأوا يشتركون بالتزام جباية الأموال

١- فاروق حبلص: **تاريخ عكار**، دار لحد خاطر ودار الدائرة بيروت ١٩٨٧م، ص٣٣٦-٣٣٧.

الأميرية حتى سنة ١٧٧٦م كما رأينا. وكان ذلك أول مظهر من مظاهر الخروج على التقليد، وعدم انقياد مجموع العائلة لزعيم واحد منها، وتوزيع ولاء أفرادها على عدّة زعامات منها أيضاً.

وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى أن قبول الإدارة العثمانية بتقسيم عكار في تلك المرحلة إلى ثلاث مقاطعات (الجومة، الدريب، القيطع)، لكل منها ملتزم مستقل، كان عاملاً هاماً في انقسام العائلة المرعبية إلى ثلاث مجموعات لكل منها زعيم، عثمان باشا الشديد المرعبي في القيطع، عبد القادر بك الشديد المرعبي في الدريب، وأسعد آغا الشديد المرعبي في الجومة. وبعد ذلك انحصرت زعامة العائلة بين أبناء وأحفاد هؤلاء، وأصبح لكل منهم أتباعه من المراعبة ومن العائلات الأخرى التي انضوت تحت لوائه بالمحسوبية والتبعيَّة. بَيْد أنَّ هذا الأمر يطرح على الباحث التساؤلات التالية:

ما هي العوامل التي ساعدت على تسلّم إدارة مقاطعةٍ (التزامها)؟ أو بسؤال آخر، هل كان عامل السن هو الذي يحدد ذلك؟ أم هل كان يصار إلى عقد لقاء سنوي بين جميع بكوات مقاطعة ما لاختيار مَنْ يرشحونه إلى التزامها بالانتخاب أو بالتوافق؟ أم هل كان البكوات متّفقين على توزيع الالتزام مداورة فيما بينهم، على أن تكون مدة التزام كل منهم سنة واحدة؟

نحن لا نملك وثائق تمكّننا من إعطاء إجابة أكيدة على أي من هذه التساؤلات. لكن قراءة بسيطة لأسماء الملتزمين في كل مقاطعة، مقرونة بمعرفة موقع الملتزم بين إخوته وأبناء عمه، تدلّ على أن شيئاً مما ورد في هذه التساؤلات لم يحدث. فلو تتّبعنا أسماء ملتزمي عهدة القيطع، نلاحظ أن عامل السن لم يكن المعيار لتولّي زعامة العائلة. فالوثائق تبيّن أن عبود بك بن عثمان باشا الشديد المرعبي التزم القيطع سنة ١٧٩٢م[1]، يوم كان أخوه

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل٣٣، ص٨٩.

الأكبر خضر بك موجوداً، ثم التزمها شقيقه الأصغر عبد الرزاق بك سنة ١٨٠١م[1]، ثم عاد إليها خضر بك، ثم التزمها من بعده إبراهيم بك وهو أصغر من عبد الرزاق بك وعبود بك وخضر بك[2]، ثم التزمها أسعد بك بن خضر بك وكان ذلك في حياة عمه إبراهيم الذي عاد إلى التزامها من بعده[3]. نستنتج من ذلك أن وصول أحد البكوات إلى تسلّم إدارة عهدته لم يكن يخضع لأي قاعدة أو تفاهم مسبق مع سائر البكوات في عهدته، إنما كانت قدراته العسكرية هي التي تساعده في ذلك.

ومن جهة أخرى فإن عدم تمكّن أحد البكوات من الاحتفاظ بالتزام المقاطعة لعدة سنوات متتالية، وتبدّل الملتزمين من سنة إلى أخرى، يدلّان على أن بكوات عهدة معينة، كانوا جميعاً يتمتّعون بقوّة عسكرية متقاربة، وربما أنهم كانوا متساوين في ذلك. وهنا نلاحظ أن تدخّل والي طرابلس بعزل ملتزم وتسمية آخر من أفراد عائلته مكانه، كان يؤدي إلى تبديل الملتزمين من سنة إلى أخرى، وإلى تقليص زعامة أحدهم لصالح آخر، مما جعل مركز كبير العائلة غير ثابت في ظل غياب أي قاعدة ثابتة لتوزيع المهام على أفرادها. لكننا نلاحظ أن ولاة طرابلس الذين تمتّعوا بحرّية إعطاء الالتزام لهذا الملتزم أو ذاك، كانوا مجبرين على اختيار الملتزمين من بكوات المراعبة، لأن هؤلاء كانوا وحدهم القادرين على ضبط الأمن في عكار وتأمين جباية أموالها الأميرية.

وهكذا كان على الأمراء المراعبة أن يدفعوا ثمن عدم تفاهمهم على مبدأ معيّن لاختيار الملتزمين، وعدم انقيادهم لزعيم واحد، مزيداً من التشرذم الذي تزايد من جيل إلى آخر مع تزايد عدد الأبناء الذكور للزعيم الواحد، وذلك حتى عام ١٨٤٠م. ورغم ذلك فقد تمكّن المراعبة من الاحتفاظ بزعامتهم في عكار في تلك المرحلة، بسبب عدم وجود عائلة وجيهة أخرى تنازعهم الزعامة عليها.

١- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل٣٦، ص٨٧.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل٤٥، ص١٦٢.

٣- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل٤٨، ص١٣٩ وسجل٥٠، ص٧، وص١٢٤.

الأسرة المرعبية

وبعيداً عن التنافس على الزعامة، هناك وجهٌ آخر للعلاقات العائلية، يلمسه الباحث الذي يحاول الدخول إلى داخل الأسرة المرعبية، حيث نتبيّن أن سلطة الأب داخل أسرته المكوّنة من الأولاد والأحفاد، كانت مطلقة ولا حدود لها. كان كبير الأسرة ينطق باسمها، ويبسط سيطرته على أملاكها وكأنه المالك الوحيد والفعلي لأراضيها. فهو الذي يتولّى عملية استثمار ممتلكاتها، وتوزيع الحصص على مستحقيها. وكانت له صلاحية فرض العقوبات على المخالفين وإقامة العدل بين الأفراد، وبخاصة في حال وقوع جرائم تمسّ شرف العائلة وكرامتها، كالخيانة الزوجية أو خطف فتاة، أو غير ذلك من المخالفات التي كانت توجب القتل حسب أعراف ذلك الزمان. وقد دعم النظام الاقتصادي سلطة الأب في بيته، فالأب كان وحده مالكاً للأرض وللمساكن التي يسكنها أولاده، وكان هؤلاء لا يملكون شيئاً خاصاً بهم طالما أن والدهم على قيد الحياة. لذلك فإن أي عمل يثير غضب والدهم، قد يؤدي إلى حرمانهم من مساكنهم وحصصهم من إنتاج الأرض وحقوقهم في ملكيتها[1].

وتفيد وثائق الأحوال الشخصية المتعلّقة بالمراعبة، أن هؤلاء حرصوا مثل سائر عائلات بلاد الشام على الزواج من بنات العم[2]. بل إنهم تمسّكوا بهذا التقليد من أجل الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعي المميّز، والحرص على عدم تبديد ثرواتهم وذهابها بالوراثة إلى عائلات أخرى. أمّا المراعبة الذين خرجوا عن هذا التقليد وتزوجوا من بنات غير مرعبيات، فإن معظمهم حرص على أن تكون زوجاتهم من عائلات وجيهة وثرية من دمشق وطرابلس. ولا يخلو الأمر من حالات نادرة تدلّ على زواج ذكور مراعبة من بنات فلاحين[3].

١- فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٣٤١.

٢- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل١٨ ص١١٣؛ وسجل ٣٢ ص٣٤ وسجل٣٣ ص٢٥٨ وسجل٤١ ص٧٩...

٣- فاروق حبلص: مرجع سابق ص٣٥٠.

إذن قَبِل البكوات بتزويج أبنائهم من فلاحات، باعتبار أن ذلك لا يؤثر على سلطتهم في بيوهم، لكنهم امتنعوا عن تزويج بناهم من أبناء العامّة، بدليل أن جميع الوثائق التي بين أيدينا لا تشير إلى زواج بنت وجيه مرعبي من العامّة. والسبب في ذلك يعود طبعاً إلى حرص الوجهاء على عدم انتقال ميراثهم عن طريق بناهم إلى سائر العائلات. أضف إلى ذلك أن مكانة الوجيه الاجتماعية كانت تأبى عليه مصاهرة العائلات الدنيا، لأن ذلك يستتبع إخضاع ابنته لمشيئة زوجها الفلاح أو الحرفي.

هذا وتشير بعض وثائق تصفية التركات أن معظم البكوات، على عكس ما هو شائع، قد تزوج من امرأة واحدة فقط، أمّا الذين تزوجوا من امرأتَين أو ثلاثة فقد كانوا قلّة قليلة. وعلى صعيد العلاقة بين الزوج وزوجته، فقد كانت المرأة تخضع لزوجها خضوعاً تاماً. لكن ذلك لم يكن يؤثر على مكانتها الاجتماعية. فقد كانت نساء البكوات والآغوات تلقّب بـ "فخر المخدرات الست فلانة ابنة فلان وزوجة فلان"، وكنَّ لا يزاولن العمل مثل سائر نساء العامّة، إلا ما اقتصر منه على تدبير أمور المترل[1].

القوّة الاقتصادية للأمراء المراعبة

عندما أتى المراعبة إلى عكار في بداية القرن الثامن عشر، كانت حيازة الملكية الزراعية الواسعة تشكّل المدخل الطبيعي للوجاهة والزعامة، وكان ذلك أمراً طبيعياً في مجتمع اعتمد اقتصاده على الزراعة بالدرجة الأولى. فالاستعمال المألوف للغنى المكتسب والتوظيف المفضّل لرأس المال، اقتصرا في ذلك الزمان على حيازة الأرض الزراعية. من هنا كان لا بدّ للمراعبة الذين عملوا في العقود الخمسة الأولى من مجيئهم إلى عكار على تسلّم إدارها وزعامتها، مِن أن يتطلعوا إلى امتلاك ما أمكنهم من الأراضي الزراعية، حتى بدوا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أكبر الملاكين ليس في عكار وحسب، بل وفي بلاد الشام عامّة[2].

١– فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٣٤٣.
٢– فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٣٢٥.

ومن خلال دراسة حجج ملكيات الأراضي الزراعية العائدة لما قبل صدور قانون الطابو سنة ١٨٥٩م، نتبيّن أن المراعبة حازوا على ملكياهم بطريقتَين:

الطريقة الأولى: بواسطة نظام الالتزام.

ولا بدّ لفهم حيازة الملكية بواسطة نظام الالتزام، من التعرّف أولاً على قرار تصنيف الأراضي في الدولة العثمانية في ذلك الزمان. فقد صنّف السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٤٩م، الأراضي إلى مملوكة وأميرية. واعتبر الصنف الأول ملكاً صحيحاً لأصحابه يتصرّفون به وفق ما يشاءون، وجعل ملكية الصنف الثاني للدولة العثمانية، وأعطى حق التصرّف بها للسلطان وحده. وكانت الأراضي المملوكة نادرة في عكار، وتشتمل على بيوت السكن والحدائق المحيطة بها، في حين كانت معظم أراضيها الزراعية من النوع الأميري. وكان نظام الالتزام الذي عملت به الدولة العثمانية في عكار إبّان القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، يقضي بأن تمنح الدولة أحد الأشخاص الأقوياء حقّ التصرّف ببقعة واسعة من الأراضي الأميرية لمدة سنة واحدة كي يستثمرها بواسطة الفلاحين المقيمين عليها ويجبي ضرائبها.

وبما أن معظم أراضي عكار كانت أميرية، وبما أنه كان يشترط بالملتزم أن يكون ذا قوّة عسكرية كي يتمكّن من ضبط الأوضاع ضمن دائرة التزامه، فقد أعطت الدولة الأمراء المراعبة حق التصرّف بأراضيها الزراعية الأميرية في عكار[1]. ثم بعدما أخذت الدولة بنظام المالكانة، القاضي بتلزيم أراضيها الأميرية لشخص قوي طيلة حياته، تمكّن الملتزمون المراعبة من تحويل أجزاء واسعة من مناطق التزامهم، إلى مالكانات يمتلكونها طيلة حياتهم، كما نلاحظ من الوثيقة التالية:

"المعروض لدى الدولة العلية والسُدَّة الخاقانية... هو أنه قد حضر لدى المجلس القويم بطرابلس الشام... كل من حسن بك (المرعبي) وأخيه لأبيه محمد بك (المرعبي) ابنَي

١– فاروق حبلص: تاريخ عكار، ص١٥٥-١٦٤.

المرحوم مصطفى بك الأسعد (المرعبي) القاطنون بإيالة عكار وأظهروا في أيديهم اثنا عشر براءة بتوجيه تل البيرة وخربة الأكراد وتوابعها ومشرفة العرب والحسنة وبرقايل ودارغون وتوابعهم ومالكانة عكار وتوابعها، عليهم جميعاً بوجه المالكانات... حرّر في الثالث من صفر الخير سنة ستين ومايتين وألف"[١].

ومن أجل الاستفادة القصوى من هذه المالكانات، فقد عمل المراعبة على استصلاح أراضيها وتحويلها إلى أراضٍ زراعية، إذ كانوا يعهدون إلى الفلاحين باستصلاح الأراضي الهشير، بطريق الحكر الشرعي والإقطاع الشرعي، وتحويلها إلى أراضٍ زراعية منتجة[٢].

الطريقة الثانية: بواسطة الشراء.

تفيد وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن الأمراء المراعبة اشتروا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في عكار وطرابلس وبخاصة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، حيث اشترى عثمان باشا الشديد المرعبي وأبناؤه وبخاصة عبود بك، أملاكاً كثيرة[٣]. والشيء نفسه يُقال عن علي باشا الأسعد المرعبي. ولا بدّ لنا من الإشارة إلى أن قوّة الأمراء المراعبة ساعدتهم دون غيرهم على شراء هذه الملكيات، ذلك أن ملكية الأرض كانت تتطلّب في ذلك الزمان حمايتها من تعدّي الآخرين، لذلك أحجم عامّة الناس عن شراء الأراضي الزراعية لعدم قدرتهم على حمايتها[٣].

وإلى جانب حيازة الأرض، فقد اهتم الأمراء المراعبة بالتجارة واقتناء المواشي التي عهدوا بتربيتها إلى العاملين في أراضيهم[٤]. وبرز منهم تجار كبار أمثال علي باشا الأسعد.

١- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٥٨، ص١٠.

٢- المرجع نفسه ص١٨٦-١٨٧.

٣- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٣٢، ص٢٣-٣٢-٣٤-٣٥-٥١، وسجل٨، ص١١٢-٢٥٠ وسجل٣١، ص١١٢ وسجل٣٣، ص٢٥٨ وسجل٤٠، ص٢٥٦.

٣- فاروق حبلص: تاريخ عكار ص١٦٦.

٤- **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس:** سجل٧١ ص٧١، سجل٦١ ص٣٧.

وكانت تجارتهم تقتصر على بيع محاصيل عكار الزراعية، بالإضافة إلى إنتاجها من الحرير الذي يسوَّق في مدينة طرابلس. وبناء على ذلك فقد اهتم الأمراء المراعبة ببناء الخانات على الطرق الرئيسية لتكون محطات تبادل سلعي، وأماكن استراحة للتجار الأجانب وتجار الترانزيت، ونذكر منها خان عرقا. كما اهتموا ببناء الجسور وصيانة الطرقات الرئيسية في عكار[١].

من تقاليد المراعبة

بهذه الثروات الطائلة تمكّن الأمراء المراعبة من العيش عيشة باذخة مترفة، فبنوا القصور الفخمة. وكان بعضهم يمتلك قصراً في عكار وآخر في طرابلس. واقتنوا الخدم وأسرفوا في الإنفاق على طعامهم الذي كان يتألّف من لحوم الطيور، كالبط والإوز، وقد امتنعوا عن أكل لحوم البقر، وأكثروا من أكل لحم الغنم والحليب والأَرُزِ، والصنوبر والزعفران وكافّة أنواع الحلوى. وكانوا يفضّلون أكل خبز الذُرَة الصفراء وقلّما أكلوا خبز القمح. ومن عاداتهم تناول الطعام في المنزل مع الضيوف. كما اهتموا بالأناقة ومظهرهم الخارجي. فكانت نساؤهم تتحلّى بالخواتم والأساور الفضية والخلاخل والعقود الذهبية، وكنَّ يضعنّ على رؤوسهنّ عصابة كما وضعن الشال الحريري فوق العباءة. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر استبدل الرجال العباءة بسروال من الجوخ وجاكيت من الجوخ أيضاً ومشلح وكوفية من الحرير، كما وضعوا في العهد المصري الطربوش المزوّد بشرابه حريرية. وقد حرص الأمراء المراعبة على حمل الأسلحة الفردية وتفاخروا بها، وبخاصة السيف.

ومن تقاليدهم أيضاً حُبّ الفروسية واقتناء الخيل. وكانوا يربُّون الخيول العربية الأصيلة التي استخدموها للتنقّل والتسلية على السواء، ومارسوا رياضة الفروسية ولعب الجريد والمبارزة بالرماح. وكان عملهم بالالتزام يقضي عليهم اقتناء الجيوش الخاصة بهم. فكان الفلاحون العاملون في أرض الباشا أو البيك يؤلّفون جيشاً أوقات الحرب. وكانت جيوش

١- فاروق حبلص: مرجع سابق ص٢٣١-٢٣٦.

بعض الباشاوات تشبه الجيوش النظامية عدداً وعدة، ونذكر منها جيش علي باشا الأسعد المرعبي، الذي كان يضم حوالي ٤٠٠-٥٠٠ فارس[١]. ومن عاداتهم الاهتمام بالمناسبات الخاصّة والعامّة، كالأعراس والمآتم والأعياد، وتدخين النرجيلة واحتساء القهوة. ومن عاداتهم أيضاً تخصيص الولد البكر بوراثة المنزل حيث تجتمع العائلة للتداول في شؤونها الخاصّة واستقبال الضيوف.

ورغم عدم تعاطيهم العمل الأدبي والعلمي، فقد شغف بعض أمراء المراعبة بالأدب والشعر، وشجَّعوا الشعراء والأدباء والمؤرخين. ففي الربع الأول من القرن التاسع عشر، اشتهر علي باشا الأسعد بحبِّ الشعر، فجمع الشعراء في قصره، وأغدق عليهم العطايا والهبات، أمثال الشاعر بطرس كرامة والشيخ أمين الجندي وعلي بن السيد بكري الخاني الإدلبي. ثم جاء من بعده محمد باشا المحمد، الذي شغف بالتاريخ وجمع الوثائق، ويُقال أنه كلّف عبد القادر الحسيني الأدهمي بوضع تاريخ لعائلته عُرِف بتاريخ المراعبة.

وقد حافظ المراعبة على مخاطبة الناس بألقابهم، فكانوا يقرنون اسم الشخص بلقب باشا إن كان من حاملي هذا اللقب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البك والآغا. وفي المراسلات كانوا يتوجهون إلى الباشا والبك بعبارات التبجيل والاحترام "حضرت عمدة الأماجد الكرام..." كما حرصوا على وضع أختامهم الخاصة على رسائلهم، إذ كان لكل منهم ختمه الخاص[٢].

كما حرص الأمراء المراعبة على احترام رجال الدين وبناء المساجد في القرى. فقد بنى علي باشا الأسعد مسجداً في قرية البرج وآخر في طرابلس، وحبس لهما الأوقاف، كما

١- فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٣٢٥-٣٢٩.

٢- فاروق حبلص: تاريخ عكار ص٣٥٦-٣٥٧.

بُني مسجد برقايل سنة ١١٩١هـ في زمن ولاية عثمان باشا الشديد المرعبي[١]. كما بنى محمد بك العبود المرعبي (قائمقام عكار) مسجداً في البيرة سنة ١٣٠٠هـ.

وكان رجال الدين المسلمون يخاطبون بكوات المراعبة بالطريقة التالية: "عزّتلو أفندم حضرة ولدي علي بك المحمد اليوسف"[٢]، ما يدلّ على احترام المراعبة لهم واعترافهم بمكانتهم المميزة.

١- نقش على أحد أعمدة رواق هذا المسجد أن الشجرة الموجودة في فنائه غرست سنة ١١٩١هـ ويعتقد أن بناء الجامع وغرس الشجرة كان واحداً وكان في مدة ولاية عثمان باشا الشديد المرعبي على طرابلس (١٧٨٧-١٧٩٠م)

٢- من **أوراق بدر باشا اليوسف**، (قرية عيّات في عكار).

قائمة شرح المفردات العثمانية

الواردة في الكتاب

الإلتزام: نظام إداري اتّبعته الدولة العثمانية لتحصيل الضرائب، بعد إلغاء النظام الإقطاعي. بدأت بطبيقه في ولاية طرابلس منذ سنة ١٦٤٠م. وكان يقضي ببيع ضرائب مقاطعة معيّنة لأحد المتنفّذين "الملتزم" لمدة سنة قابلة للتجديد. أُلغِيَ هذا النظام سنة ١٨٣٩م.

أقجة: الوحدة الأساسية للنقد العثماني في مرحلة الإقطاع.

آغاسي ينكجريان: آغا الإنكشارية، أي قائدهم. وكان يعيّن نواباً عنه في الفرق الإنكشارية المتواجدة في الولايات، عرف الواحد منهم بوكيل آغاسي ينكجريان.

أذنامات: أذونات، وكان كل نوع منها يدوّن في سجلات مخصوصة، مثل دفاتر أذونات الزواج.

إنكشارية: أي الجيش الجديد. فرقة عسكرية شكّلها العثمانيون من الدفشرمة، أي من أبناء الأروام في المناطق المفتوحة. وكان هؤلاء يتلقون تربية خاصّة ويخضعون لتدريبات قاسية، ويعيشون في ثكناتهم، ويمنع عليهم الإختلاط بالسكان. ومع وقف الفتوحات، وصعوبة الحصول على الدفشرمة، سمح للسكان المحليين

بالدخول في سلك الإنكشارية. كان هذا الجيش عماد الفتوحات وقوّة الدولة، ثم دبّ فيه الفساد منذ القرن السابع عشر، تمّ القضاء عليه سنة ١٨٢٦م.

أوجاق: فرقة عسكرية، كان يقال أوجاق الإنكشارية.

أورطة: فرقة عسكرية أصغر من الأوجاق، ترابط في قلعة ما.

باشكاتب: رئيس الكتبة.

بيورلدي: قرار صادر عن الوالي، وموجّه إلى الموظفين في الولاية أو إلى سكانها.

بيمارستان: المشفى.

تاتار: رسول حامل رسالة من العاصمة أو من الوالي.

تفكجي: جندي مسلّح ببندقية. التفكجية مصطلح أطلق على عناصر الجيش المسلّحين ببنادق، تمييزاً لهم عن الجنود المسلّحين بالسيوف والرماح.

تيمار: إقطاع يتراوح دخله السنوي بين ٣٠٠٠ — ٣٠٠٠٠ أقجة.

تيمارجي: عرف أيضاً بالسّباهي، وهو صاحب التيمار، ويشترط فيه أن يكون فارساً.

جزيدار: جابي أموال الجزية من أهل الذمّة. وكان هنالك جزيدار في كل ولاية يتبع للجزيدار المركزي في استنبول.

خانقاه: مأوى العجزة من النساء والأرامل.

الخاص: إقطاع يزيد دخله السنوي عن ١٠٠٠٠٠ أقجة. ويعطى للباشوات، ولأفراد عائلة السلطان فيعرف عندها بالخاص شاهاني.

خط كالخانة: فرمان صدر عن السلطان عبد الحميد الأول سنة ١٨٣٩م. وبموجبه ألغى السلطان نظام الإلتزام والاقطاع، ووعد السكان بالمساواة والعدالة بين كافّة الطوائف والأعراق.

دزدار: دزدار القلعة أي حامل مفاتيحها.

دفتردار: صاحب دفتر قيود الأموال الأميرية، كان هنالك دفتردار في العاصمة مسؤول عن خزينة الدولة، وآخر في كل ولاية يكون مسؤولاً عن الخزينة فيها.

دفتر الطابو: دفتر السجل العقاري.

زعامت: إقطاع أعطي لزعيم، وتراوح دخله السنوي بين ٣٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ أقجة.

سرعسكر: قائد عسكري

سالنامة: تقرير سنوي عن أحوال الولاية، يتضمّن موازنتها والموظّفين فيها، ومناطقها، وطرقاتها، والدوائر الرسمية فيها ومدارسها وعدد طلابها ومعلّميها وقراها ومدنها ومزارعها، وتقسيماتها الإدارية، وكافّة شؤونها الأخرى.

سنة مارتية: أي سنة مالية، وكانت تبدأ بشهر مارس آذار.

شرطنامة: دفتر الشروط المفروضة على الملتزم.

عشور: ضريبة على المحاصيل الزراعية من نوع الحبوب، وتساوي عشر المحصول.

فرمان: أمر صادر عن السلطان، وموجّه إلى كافّة ولايات الدولة.

قابي قول: فرقة من الإنكشارية، وتعني عبيد الباب، أي عبيد السلطان. وتكون عناصر هذه الفرقة المرابطة في الولايات من أصول أجنبية غريبة عنها.

مالكانة: إقطاع كان بالإلتزام، ثمّ أعطي للملتزم لمدى حياته. وأصبح يورّث فيما بعد.

مال ميري: أي جميع الضرائب العائدة للدولة.

متسلّمية: أي قائمقامية.

متسلّم: قائم مقام الوالي، يعينه الوالي كي ينوب عنه في إدارة شؤون الولاية أثناء غيابه عنها.

ميرميران: أمير الأمراء، لقب أطلق على الباشاوات الذين كانوا برتبة وزراء، أي من حملة ثلاث أطواخ يرلية: هم إنكشارية من أصل محلّي.

فهرس المصادر والمراجع

المصادر:

أولاً: الوثائق

١- سجلات المحاكم الشرعية:

أ- سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس•:

- سجل رقم ١، تاريخ ١٧٧ — ١٧٨هـ ١٦٦٦ — ١٦٦٧م.
- سجل رقم ٢، تاريخ ١٠٧٨-١٠٧٩هـ / ١٦٦٧-١٦٦٨م.
- سجل رقم ٣، تاريخ ١٠٨٨-١٠٩٦هـ / ١٦٧٧-١٦٨٤م.
- سجل رقم ٤، تاريخ ١١٢٧-١١٣٦هـ / ١٧١٥-١٧٢٣م.
- سجل رقم ٥، تاريخ ١١٢٧هـ / ١٧١٥م.
- سجل رقم ٦، تاريخ ١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٤١هـ/ ١٧٢٣-١٧٢٤-١٧٢٥-١٧٢٩م.
- سجل رقم ٧، تاريخ ١١٤٣-١١٤٤-١١٨٣-١١٨٤هـ/ ١٧٣١-١٧٣٢-١٧٧٠-١٧٧١م.
- سجل رقم ٨، تاريخ ١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٦هـ/ ١٧٣٨-١٧٣٩-١٧٤٠-١٧٤١-١٧٤٤.

• - النسخة الأصلية محفوظة في دار المحكمة الشرعية في طرابلس. سنة ١٩٨٣م صوّر عنها معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية خمس نسخ؛ وضعت واحدة منها في مكتبة المعهد، وواحدة في مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في طرابلس، وواحدة في مكتبة البلدية في طرابلس (قصر نوفل). وواحدة في المحكمة الشرعية في طرابلس. ثمّ صوِّرَت نسخة منها على شريط مكروفيلم وضع في مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت، وأود أن أشير إلى اختلاف أرقام النسخ المصوّرة عن أرقام النسخة الأصلية، والتي اعتمدت النسخة الأصلية في هذا الفهرس.

- سجل رقم ٩، تاريخ ١١٥٨-١١٥٩هـ/١٧٤٦-١٧٤٧م.
- سجل رقم ١٠، تاريخ ١١٥٩-١١٦٠هـ ١٧٤٧-١٧٤٨م.
- سجل رقم ١١، تاريخ ١١٦١-١١٦٢-١١٦٣هـ /١٧٤٨-١٧٤٣-١٧٥٠م.
- سجل رقم ١٢، تاريخ ١١٦٣-١١٦٤هـ / ١٧٥٠-١٧٥١م.
- سجل رقم ١٣، تاريخ ١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦هـ / ١٧٥١-١٧٥٢-١٧٥٣م.
- سجل رقم ١٤، تاريخ ١١٦٨-١١٦٩هـ / ١٧٥٥-١٧٥٦م.
- سجل رقم ١٥، تاريخ ١١٧٠-١١٧١هـ / ١٧٥٧-١٧٥٨م.
- سجل رقم ١٦، تاريخ ١١٧٢-١١٧٣هـ / ١٧٥٩-١٧٦٠م.
- سجل رقم ١٨، تاريخ ١١٧٤-١١٧٥هـ / ١٧٦١-١٧٦٢م.
- سجل رقم ٢٠، تاريخ ١١٧٧-١١٧٨-١١٨٠هـ / ١٧٦٤-١٧٦٥-١٧٦٦م.
- سجل رقم ٢١، تاريخ ١١٧٨-١١٧٩-١١٨١هـ / ١٧٦٥-١٧٦٦-١٧٦٨م.
- سجل رقم ٢٢، تاريخ ١١٧٩-١١٨٠هـ/١٧٦٦-١٧٦٧م.
- سجل رقم ٢٣، تاريخ ١١٨٠هـ/١٧٦٧م.
- سجل رقم ٢٥، تاريخ ١١٨٢-١١٨٣هـ / ١٧٦٩-١٧٧٠م.
- سجل رقم ٢٦، تاريخ ١١٨٧-١١٨٨-١١٩٠هـ / ١٧٧٣-١٧٧٤-١٧٧٦م.
- سجل رقم ٢٧، تاريخ ١١٩٢-١١٩٣هـ/١٧٧٨-١٧٧٩م.
- سجل رقم ٢٩، تاريخ ١١٩٤هـ/١٧٨٠م.
- سجل رقم ٣٠، تاريخ ١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠هـ/١٧٨٤-١٧٨٥-١٧٨٦م.
- سجل رقم ٣١، تاريخ ١٢٠٣-١٢٠٥-١٢٠٦هـ/ ١٧٨٨-١٧٨٩-١٧٩٠م.

- سجل رقم ٣٢، تاريخ ١٢٠٣-١٢٠٥-١٢٠٦هـ /١٧٨٨-١٧٨٩-١٧٩١م.
- سجل رقم ٣٣، تاريخ ١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨هـ /١٧٩٢-١٧٩٣-١٧٩٤م.
- سجل رقم ٣٤، تاريخ ١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩هـ / ١٧٩٤-١٧٩٥م.
- سجل رقم ٣٦، تاريخ ١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨هـ/ ١٨٠٠-١٨٠١-١٨٠٢-١٨٠٣م.
- سجل رقم ٣٩، تاريخ ١٢٢٨-١٢٢٩هـ / ١٨١٣م.
- سجل رقم ٤٠، تاريخ ١٢٢٩-١٢٣٠هـ / ١٨١٤-١٨١٥م.
- سجل رقم ٤١، تاريخ ١٢٣٠-١٢٣١هـ / ١٨١٥-١٨١٦م.
- سجل رقم ٤٢، تاريخ ١٢٣١-١٢٣٢هـ / ١٨١٦-١٨١٧م.
- سجل رقم ٤٣، تاريخ ١٢٣٢-١٢٣٣هـ / ١٨١٧-١٨١٨م.
- سجل رقم ٤٥، تاريخ ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م.
- سجل رقم ٤٨، تاريخ ١٢٣٨-١٢٣٩هـ / ١٨٢٢-١٨٢٣م.
- سجل رقم ٤٩، تاريخ ١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١هـ / ١٨٢٣-١٨٢٤-١٨٢٥م.
- سجل رقم ٥٠، تاريخ ١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣هـ / ١٨٢٦-١٨٢٧م
- سجل رقم ٥٦، تاريخ ١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧هـ / ١٨٣٨ إلى ١٨٤١م.
- سجل رقم ٥٨، تاريخ ١٢٦٠-١٢٦٢-١٢٦٣هـ/١٨٤٥-١٨٤٦-١٨٤٧م.
- سجل رقم ٥٩، تاريخ ١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩هـ/١٨٣٢-١٨٣٣-١٨٣٤م.
- سجل رقم ٦٠، تاريخ ١٢٦٦-١٢٦٧هـ/١٨٥٠-١٨٥١م.
- سجل رقم ٦١، تاريخ ١٢٦٧-١٢٦٨هـ/١٨٥١-١٨٥٢م.
- سجل رقم ٦٣، تاريخ ١٢٦٩-١٢٧٠هـ ١٨٥٣-١٨٥٤م.
- سجل رقم ٦٩، تاريخ ١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨هـ/ ١٨٥٩-١٨٦٠-١٨٦١م.

- سجل رقم ٧١، تاريخ ١٢٨٣-١٢٨٤هـ/١٨٦٦-١٨٦٧م.
- سجل رقم ٧٢، تاريخ ١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣هـ /١٨٦٤-١٨٦٦م.
- سجل رقم ٧٧، تاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م.
- سجل رقم ٨٢، تاريخ ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
- سجل رقم ١٠٣، تاريخ ١٣١٩هـ/١٩٠١م.
- سجل رقم ١٠٩، تاريخ ١٣٢٦-١٣٢٧هـ / ١٩٠٨-١٩٠٩م.
- سجل رقم ١١٠، تاريخ ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م.
- سجل رقم ١١٤، تاريخ ١٣٣١-١٣٣٢هـ / ١٩١٢-١٩١٣م.
- سجل رقم ١١٥، تاريخ ١٣٣٢هـ / ١٩١٣م.

ب- سجلات المحكمة الشرعية في حلبا•:

- سجل رقم أحداث ١٣١٤هـ
- سجل رقم الإفتاء في حلبا، أحداث السنوات من ١٣٢٦ إلى ١٣٣٥م.
- سجل رقم الإفتاء تاريخ ١٩١٤م.

ج- سجلات المحكمة الشرعية في صيدا♣:

- سجل رقم رقم ١/ع تاريخ ١١١٠هـ.

٢- البشبكنليك أرشيفي

- طابو دفتري رقم ٦٨، تاريخ ٩٢٥هـ / ١٩١٥م.
- طابو دفتري رقم ٥١٣، تاريخ ٩٧٩هـ / ١٥٧١م.

٣- سالنامات

- سالنامة ولاية صيدا لسنة ١٢٦١هـ.
- سالنامة ولاية صيدا لسنة ١٢٦٦هـ.

• - محفوظة في دائرة الأوقاف الإسلامية في حلبا (عكار)، لم يصوّر عنها أية نسخة أخرى، وهي غير منشورة.

♣ - محفوظة في دار المحكمة الشرعية في صيدا، لم يؤخذ عنها أية صورة، أعاد ترقيمها الدكتور طلال مجذوب.

- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م.
- سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٤هـ.
- سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣٢٦هـ.
- سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١٩هـ.
- سالنامة ولاية بيروت لسنتي ١٣١١-١٣١٢هـ.
- سالنامة نظارة المعارف العمومية لسنة ١٣١٦هـ.

٤- وثائق أهلية

- إيصالات دفع ضرائب العشر في عكار، توافرت لدينا صور عنها.
- سندات ملكية أراض (سندات طابو) في عكار.
- جدول تكاليف ويركو وسائره لقرية مشمش (عكار) لسنتي ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، محفوظ في منزل النائب السابق علي عبد الكريم المرعبي في طرابلس.
- أوراق بدر بك اليوسف العثمان المرعبي (البرج — عكار).
- أوراق شركة عمشيت التجارية، محفوظة لدى الخواجات طوبيا، (كرم سدة — الزاوية).

٥- نقوش كتابية

- نقش كتابي عند مدخل خان العسكر في طرابلس، يعود إلى المرحلة العثمانية.
- نقش كتابي عند مدخل قلعة طرابلس، يعود إلى فترة حكم السلطان سليمان القانوني.
- نقش كتابي على ضريح إبراهيم باشا في بهو جامع الأويسية، طرابلس.
- نقش كتابي عند صدر صحن جامع التوبة في طرابلس.
- نقش كتابي عند مدخل جامع البيرة في عكار.
- نقش كتابي عند مدخل جامع برقايل في عكار.

٦- وثائق باللغة الفرنسية

- Ismail, Adel; Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth, 1976, 34 tomes.

ثانياً: المخطوطات

- حرفوش، الأب إبراهيم: ماجريات ١٩١٢-١٩٢٠م.
- شريف، حكمت: تاريخ طرابلس، لدينا صورة عنه.
- الصباغ، عبود: الروض الزاهر في تاريخ ضاهر، لدينا صورة عنه.
- غريّب، عبد الله: تاريخ آل غريّب، لدينا صورة عنه.

ثالثاً: مصادر مطبوعة

- إدارة جريدة لبنان: دليل لبنان، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٩٠١م.
- أحد أمراء وادي التيم: مخطوط تاريخ الأمراء الشهابيين، تحقيق سليم هشي، المديرية العامة للآثار، بيروت، (لا تاريخ).
- إبن أبي الصفا، يحيى المعروف بالمحاسني: المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق محمد عدنان البخيت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١م.
- التميمي، رفيق وبهجت، محمد: ولاية بيروت، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩م.
- الحكيم، يوسف: سوريا والعهد العثماني، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م.
- الحكيم، يوسف: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م.
- الدستور العثماني، تعريب نوفل نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ.
- روبنصن، إدوار: مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة، وزارة التربية الوطنية، بيروت ١٩٥١م.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠م.
- الشهابي، حيدر: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩م.
- الصوفي السكّري، محمد أمين: سمير الليالي، مطبعة الحضارة، طرابلس، ١٣٢٧هـ.

- العورا، إبراهيم: تاريخ سليمان باشا العادل، نشره قسطنطين الباشا، مطبعة دير المخلّص، صيدا ١٩٣٦م.
- النجار، مخائيل: حديث تاريخي عن الكورة وبشمزين، مطبعة الأديب، طرابلس ١٩٥٢م.
- النابلسي، عبد الغني: التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق هربرت بوسة، المعهد الألماني، بيروت ١٩٧١م.
- نوفل، نوفل: كشف اللثام عن محيّا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبرّ الشام، أوجزه جرجي بني، تحقيق جان نخول وميشال أبي فاضل، جروس برس، طرابلس ١٩٩١م.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- باموك، شوكت: التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٥م.
- حبلص، فاروق:
  أ- تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي، دار الدائرة ودار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧م.
  ب- طرابلس، المساجد والكنائس، قراءة في النقوش الكتابيّة، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٨٨م.
- حنا، عبد الله: القضيّة الزراعيّة والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠-١٩٢٠م، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥م.
- خاطر، لحد: عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨م، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧م.
- خليفة، عصام: أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت ١٩٩٥م.

- الخوري أغناطيوس طنوس:
  أ- مصطفى آغا بربر، جروس برس، طرابلس ١٩٨٥م.
  ب- مشايخ آل الشِّمرّ، مطبعة فارس سميا، بيروت ١٩٤٨م.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٨٤م.
- الزين، سميح وجيه: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، لا. تا، لا. دا.
- الدبس، المطران يوسف : تاريخ سوريا، المطبعة العمومية، بيروت ١٩٠٥م.
- سابا، رفعت: قصص موسى الفيعاني، إعلاميا، طرابلس ١٩٩٤م.
- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت ١٩٧٨م.
- الصمد، قاسم: تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية ١٩٨٠م.
- ضاهر، مسعود:
  أ- تاريخ لبنان الاجتماعي، درا الفارابي، بيروت ١٩٧٢م.
  ب- الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١م.
- عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.
- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت ١٩٨١م.
- كوثراني، وجيه:
  أ- بلاد الشام، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠م.
  ب- الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦م.
- مجموعة باحثين: المؤتمر الأول لتاريخ جبّة بشري، منشورات لجنة جبران الوطنية، بيروت ١٩٩٨م.

– مجموعة باحثين: جوانب من تاريخ الكورة في العهد العثماني، إعلاميا، طـرابلس ١٩٩٩م.
– مجموعة باحثين: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام.
– مجموعة باحثين: أعمال المؤتمر الأول لتاريخ عكار، دار الإنشاء، طرابلس ١٩٩٥م.
– مدحت باشا: مذكرات مدحت باشا، تعريب كمال حتاته، القاهرة ١٩١٣م.
– الميقاتي، نور الدين: طرابلس في النصف الثاني من القرن العـشرين، دار الإنـشاء، طرابلس ١٩٨٧م.
– يزبك، يوسف إبراهيم: أوراق لبنانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٣م.
– ينّي، جرجي: تاريخ سوريا، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨١م.

ثانياً: مراجع باللغة الفرنسية:

- Braudel, fernand: La méditerrané et le monde méditerranéen, colin, 1982.
- Chéhab, Maurice: Rôle du Liban dans l'histoire de la soie, U.L., Beyrouth, 1967.
- Chevalier, Dominique: La société du Mont Liban, Paris, 1971.
- Montran, Robert et Jean Sauvaget: réglements fiscaux ottomans, les provinces syriennes, institute français de Damas, Paris, 1951.
- Raymond, André: Grandes villes arabes à l'époque ottoman, Sindibad, Paris, 1985.
- Touma, Toufic: Paysans et institutions féodales au Mont Liban, U. L., Beyrouth, 1971.

ثالثاً– المجلاّت العربية:

– أوراق جامعيّة، الجامعة اللبنانية، بيروت، عدد ٥، خريف ١٩٩٣م.
– دراسات تاريخية، لجنة كتابة تاريخ العرب بدمـشق، العـددان ١٧-١٨، آب-تشرين الثاني، ١٩٨٤م.
– دراسات كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، بيروت، عدد خاص ٢٦، ١٩٩٧م.

– **المجلات الفرنسية:**

- L'Asie française, N° 199, Février 1922

Umschlaggestaltung Taline Yozgatian

Umschlagbild: Sanjeel Castle

Druckbetreuung: Sara Binay, Muhammad al-Hugairi

Bibliografische Information der Deutschen Bibliothek

Die Deutsche Bibliothek verzeichnet diese Publikation in der Deutschen Nationalbiographie; detaillierte biographische Daten sind im Internet über http://dnb.d-nb.de abrufbar

Bibliographic information published by the Deutsche Nationalbibliothek.
The Deutsche Nationalbibliothek lists this publication in the Deutsche Nationalbibliografie; detailed bibliographic data are available in the Internet at http://dnb.d-nb.de.

ISBN 978-3-89913-578-7

 Gedruckt mit Unterstützung des Orient-Instituts Beirut, gegründet von der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, aus Mitteln des Bundesministeriums für Bildung und Forschung.

Ergon-Verlag, Dr. H.J. Dietrich
Grombühlstr. 7, D-97080 Würzburg

Druck: Resalah Publishers
Gedruckt auf alterungsbeständigem Papier

BEIRUTER TEXTE UND STUDIEN

HERAUSGEGEBEN VOM
ORIENT-INSTITUT BEIRUT

BAND 120

Abḥāṯ fī tārīḫ wilāyat Ṭarābulus

ibbān al-ḥukm al-ʿuṯmānī

min ḫilāl al-waṯāʾiq ar-rasmīya al-ʿuṯmānīya

Fārūq Ḥubluṣ

BEIRUT 2007

ERGON VERLAG WŰRZBURG
IN KOMMISSION

114. Helen Sader, Manfred Kropp, Mohammed Maraqten, eds.: Proceedings of the Conference on Economic and Social History of Pre-Islamic Arabia. In Vorbereitung.
115. Denis Hermann, Sabrina Mervin, eds.: Courants et dynamiques chiites à l'époque moderne (1800-1925). In Vorbereitung.
116. Lutz Greisiger, Claudia Rammelt, Jürgen Tubach, eds.: Edessa in hellenistisch-römischer Zeit: Religion, Kultur und Politik zwischen Ost und West. In Vorbereitung.
117. Martin Tamcke, ed.: Christlich-muslimische Gespräche im Mittelalter. In Vorbereitung.
118. Mahmoud Haddad, et alii, eds.: Towards a Cultural History of Bilad al-Sham in the Mamluk Era. Prosperity or Decline, Tolerance or Persecution? In Vorbereitung.
119. Tarif Khalidi, et alii, eds.: Al-Jahiz: A Muslim Humanist for our time. In Vorbereitung.
120. Fārūq Ḥubluṣ: Abḥāṯ fī tārīḫ wilāyat Ṭarābulus ibbān al-ḥukm al-uṯmānī. Im Druck.
121. Stefan Knost: Die Organisation des religiösen Raums in Aleppo. Die Rolle der islamischen Stiftungen in der Gesellschaft einer Provinzhauptstadt des Osmanischen Reiches. In Vorbereitung.
122. Ralph Bodenstein, Stefan Weber: Ottoman Sidon. The Changing Fate of a Mediterranean Port City. In Vorbereitung.
123. John Donohue: Robert Campbells Aʿlām al-adab al-ʿarabī (Arbeitstitel). In Vorbereitung.
124. Anne Mollenhauer: Mittelhallenhäuser im Bilād aš-Šām des 19. Jahrhunderts (Arbeitstitel). In Vorbereitung.
125. Kirill Dmitriev: Das poetische Werk des Abū Ṣaḫr al-Huḏalī. In Vorbereitung

* Vergriffen

Die Unterreihe „Türkische Welten" geht in die unabhängige Publikationsreihe des Orient-Instituts Istanbul „Istanbuler Texte und Studien" über.

Orient-Institut Beirut
Rue Hussein Beyhum, Zokak el-Blat,
P.O.B. 11-2988, Beirut - Lebanon
Tel.: 01-372940 / 376598, Fax: 01-376599
e-mail: oib-bib@oidmg.org
homepage: www.oidmg.org

Vertrieb in Deutschland:
ERGON Verlag
Grombühlstraße 7
97080 Würzburg
Tel: 0049-931-280084, Fax: 0049-931-282872
e-mail: ergon-verlag@t-online.de
homepage: www.ergon-verlag.de

Vertrieb im Libanon:
al-Furat
Hamra Street
Rasamny Building
P.O.Box: 113-6435 Beirut
Tel: 00961-1-750054, Fax: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

Stand : April 2007

Abḥāṯ fī tārīḫ wilāyat Ṭarābulus

ibbān al-ḥukm al-ʿuṯmānī

min ḫilāl al-waṯāʾiq ar-rasmīya al-ʿuṯmānīya

67. Türkische Welten 3. GÜNTER SEUFERT: Politischer Islam in der Türkei. Islamismus als symbolische Repräsentation einer sich modernisierenden muslimischen Gesellschaft, Istanbul 1997, 600 S.

68. EDWARD BADEEN: Zwei mystische Schriften des ʿAmmār al-Bidlīsī, Beirut 1999, VI S., 142 S. dt., 122 arab. Text.

69. THOMAS SCHEFFLER, HÉLÈNE SADER, ANGELIKA NEUWIRTH, eds.: Baalbek: Image and Monument, 1898–1998, Beirut 1998, XIV, 348 S. engl., franz. Text.

70. AMIDU SANNI: The Arabic Theory of Prosification and Versification. On ḥall and naẓm in Arabic Theoretical Discourse, Beirut 1988, XIII, 186 S.

71. ANGELIKA NEUWIRTH, BIRGIT EMBALÓ, FRIEDERIKE PANNEWICK: Kulturelle Selbstbehauptung der Palästinenser: Survey der modernen palästinensischen Dichtung, Beirut 2001, XV, 549 S.

72. STEPHAN GUTH, PRISKA FURRER, J. CHRISTOPH BÜRGEL, eds.: Conscious Voices. Concepts of Writing in the Middle East, Beirut 1999, XXI, 332 S. dt., engl., franz. Text.

73. Türkische Welten 4. SURAYA FAROQHI, CHRISTOPH K. NEUMANN, eds.: The Illuminated Table, the Prosperous House. Food and Shelter in Ottoman Material Culture, Beirut 2003, 352 S., 25 Abb.

74. BERNARD HEYBERGER, CARSTEN WALBINER, eds.: Les Européens vus par les Libanais à l'époque ottomane, Beirut 2002, VIII, 244 S.

75. Türkische Welten 5. TOBIAS HEINZELMANN: Die Balkankrise in der osmanischen Karikatur. Die Satirezeitschriften Karagöz, Kalem und Cem 1908–1914, Beirut 1999, 290 S. Text, 77 Abb., 1 Karte.

76. THOMAS SCHEFFLER, ed.: Religion between Violence and Reconciliation, Beirut 2002, XIV, 578 S. engl. u. franz. Text.

77. ANGELIKA NEUWIRTH, ANDREAS PFLITSCH, eds.: Crisis and Memory in Islamic Societies, Beirut 2001, XII, 540 S.

78. FRITZ STEPPAT: Islam als Partner: Islamkundliche Aufsätze 1944–1996, Beirut 2001, XXX, 424 S., 8 Abb.

79. PATRICK FRANKE: Begegnung mit Khidr. Quellenstudien zum Imaginären im traditionellen Islam, Beirut 2000, XV, 620 S., 23 Abb.

80. LESLIE A. TRAMONTINI: „East is East and West is West"? Talks on Dialogue in Beirut, Beirut 2006, 222 S.

81. THOMAS SCHEFFLER: Der gespaltene Orient: Orientbilder und Orientpolitik der deutschen Sozialdemokratie von 1850 bis 1950. In Vorbereitung.

82. Türkische Welten 6. GÜNTER SEUFERT, JACQUES WAARDENBURG, eds.: Türkischer Islam und Europa, Istanbul 1999, 352 S. dt., engl. Text.

83. JEAN-MAURICE FIEY: Al-Qiddīsūn as-Suryān, Beirut 2005, 358 S., 5 Karten.

84. Türkische Welten 7. ANGELIKA NEUWIRTH, JUDITH PFEIFFER, BÖRTE SAGASTER, eds.: The Ghazal as a Genre of World Literature II: The Ottoman Ghazal in its Historical Context. Würzburg 2006, XLIX, 340 S.

85. Türkische Welten 8. BARBARA PUSCH, ed.: Die neue muslimische Frau: Standpunkte Ş Analysen, Beirut 2001, 326 S.

86. Türkische Welten 9. ANKE VON KÜGELGEN: Inszenierung einer Dynastie – Geschichtsschreibung unter den frühen Mangiten Bucharas (1747–1826), Beirut 2002, XII, 518 S.

87. OLAF FARSCHID: Islamische Ökonomik und Zakat. In Vorbereitung.

88. JENS HANSSEN, THOMAS PHILIPP, STEFAN WEBER, eds.: The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire, Beirut 2002, X, 375 S., 71 Abb.

89. THOMAS BAUER, ANGELIKA NEUWIRTH, eds.: Ghazal as World Literature I: Migrations and Transformations of a Literary Genre, Beirut 2005, 447 S.

90. AXEL HAVEMANN: Geschichte und Geschichtsschreibung im Libanon des 19. und 20. Jahrhunderts: Formen und Funktionen des historischen Selbstverständnisses, Beirut 2002, XIV, 341 S.

91. HANNE SCHÖNIG: Schminken, Düfte und Räucherwerk der Jemenitinnen: Lexikon der Substanzen, Utensilien und Techniken, Beirut 2002, XI, 415 S., 130 Abb., 1 Karte.

92. BIRGIT SCHÄBLER: Aufstände im Drusenbergland. Ethnizität und Integration einer ländlichen Gesellschaft Syriens vom Osmanischen Reich bis zur staatlichen Unabhängigkeit 1850-1949, Beirut 2004, 315 S. arab. Text, 2 Karten.

93. AS-SAYYID KĀẒIM B. QĀSIM AL-ḤUSAINĪ AR-RAŠTĪ: Risālat as-sulūk fī l-aḫlāq wa-l-aʿmāl. Hrsg. von Waḥīd Bihmardī, Beirut 2004, 7 S. engl., 120 S. arab. Text.

94. JACQUES AMATEIS SDB: Yūsuf al-Ḫāl wa-Maǧallatuhu „Šiʿr". In Zusammenarbeit mit Dār al-Nahār, Beirut 2004, 313 S. arab. Text.

95. SUSANNE BRÄCKELMANN: „Wir sind die Hälfte der Welt!" Zaynab Fawwāz (1860-1914) und Malak Ḥifnī Nāṣif (1886-1918) – zwei Publizistinnen der frühen ägyptischen Frauenbewegung, Beirut 2004, 295 S. dt., 16 S. arab., 4 S. engl. Text.

96. THOMAS PHILIPP, CHRISTOPH SCHUMANN, eds.: From the Syrian Land to the State of Syria and Lebanon, Beirut 2004, 366 S. engl. Text.

97. HISTORY, SPACE AND SOCIAL CONFLICT IN BEIRUT: THE QUARTER OF ZOKAK EL-BLAT, Beirut 2005, XIV, 348 S. engl. Text, 80 S. farb. Abb., 5 Karten.

98. ABDALLAH M. KAHIL: The Sultan Ḥasan Complex in Cairo 1357-1364. In Vorbereitung.

99. OLAF FARSCHID, MANFRED KROPP, STEPHAN DÄHNE, eds.: World War One as remembered in the countries of the Eastern Mediterranean, Würzburg 2006, XIII, 452 S. engl. Text, 17 Abb.

100. Results of contemporary research on the Qur'an: The question of a historio-critical text of the Qur'an (Arbeitstitel). Edited by Manfred S. Kropp, Beirut; Würzburg, 2007. 198 S.

101. JOHN DONOHUE SJ, LESLIE TRAMONTINI, eds.: Crosshatching in Global Culture: A Dictionary of Modern Arab Writers. An Updated English Version of R. B. Campbell's "Contemporary Arab Writers", 2 Bde., Beirut 2004, XXIV, 1215 S. engl. Text.

102. ATTILIO PETRUCCIOLI, STEFAN WEBER et al. eds.: The Multicultural Urban Fabric. In Vorbereitung.

103. MOHAMMED MARAQTEN: Altsüdarabische Texte auf Holzstäbchen. In Vorbereitung.

104. AXEL HAVEMANN: Geschichte und Geschichtsschreibung (BTS 90). Arab. Übersetzung. In Vorbereitung.

105. SUSANNE BRÄCKELMANN: „Wir sind die Hälfte der Welt" (BTS 95). Arab. Übersetzung. In Vorbereitung.

106. MATTHIAS VOGT: Figures de califes entre histoire et fiction – al-Walīd b. Yazīd et al-Amīn dans la représentation de l'historiographie arabe de l'époque abbaside, Beirut 2006, 362 S.

107. HUBERT KAUFHOLD, ed.: Georg Graf: Christlicher Orient und schwäbische Heimat. Kleine Schriften, 2 Bde., Beirut 2005, XLVIII, 823 S.

108. LESLIE TRAMONTINI, CHIBLI MALLAT, eds.: From Baghdad to Beirut... Arab and Islamic Studies in honor of John J. Donohue sj., Beirut 2007, 496 S. engl., franz., arab. Text.

109. RICHARD BLACKBURN, ed.: Journey to the Sublime Porte. The Arabic Memoir of a Sharifian Agent's Diplomatic Mission to the Ottoman Imperial Court in the era of Suleyman the Magnificent, Beirut 2005, 366 S.

110. STEFAN REICHMUTH, FLORIAN SCHWARZ, ed.: Zwischen Alltag und Schriftkultur: Horizonte des Individuellen in der arabischen Literatur des 17. und 18. Jahrhunderts. Im Druck.

111. JUDITH PFEIFFER, MANFRED KROPP, eds.: Theoretical Approaches to the Transmission and Edition of Oriental Manuscripts, Würzburg 2006, 335 S., 43 Abb.

112. LALE BEHZADI, VAHID BEHMARDI, eds.: The Evolution of Artistic Classical Arabic Prose. In Vorbereitung.

113. SOUAD SLIM: The Greek Orthodox Waqf in Lebanon during the Ottoman Period, Beirut 2007, 257 S., maps, plates.

21. ṢALĀḤADDĪN AL-MUNAǦǦID, STEFAN WILD, eds.: Zwei Beschreibungen des Libanon. ʿAbdalġanī an-Nābulusīs Reise durch die Biqāʿ und al-ʿUṭaifīs Reise nach Tripolis, Beirut 1979, XVII u. XXVII, 144 S. arab. Text, 1 Karte, 2 Faltkarten.

22. ULRICH HAARMANN, PETER BACHMANN, eds.: Die islamische Welt zwischen Mittelalter und Neuzeit. Festschrift für Hans Robert Roemer zum 65. Geburtstag, Beirut 1979, XVI, 702 S., 11 Taf.

23. ROTRAUD WIELANDT: Das Bild der Europäer in der modernen arabischen Erzähl- und Theaterliteratur, Beirut 1980, XVII, 652 S.

24.* REINHARD WEIPERT, ed.: Der Dīwān des Rāʿī an-Numairī, Beirut 1980, IV dt., 363 S. arab. Text.

25.* ASʿAD E. KHAIRALLAH: Love, Madness and Poetry. An Interpretation of the Maǧnūn Legend, Beirut 1980, 163 S.

26. ROTRAUD WIELANDT: Das erzählerische Frühwerk Maḥmūd Taymūrs, Beirut 1983, XII, 434 S.

27.* ANTON HEINEN: Islamic Cosmology. A study of as-Suyūṭī's al-Hay'a as-sunnīya fī l-hay'a as-sunnīya with critical edition, translation and commentary, Beirut 1982, VIII, 289 S. engl., 78 S. arab. Text.

28. WILFERD MADELUNG: Arabic Texts concerning the history of the Zaydī Imāms of Ṭabaristān, Daylamān and Gīlān, Beirut 1987, 23 S. engl., 377 S. arab. Text.

29. DONALD P. LITTLE: A Catalogue of the Islamic Documents from al-Ḥaram aš-Šarīf in Jerusalem. 1984, XIII, 480 S. engl., 6 S. arab. Text, 17 Taf.

30. KATALOG DER ARABISCHEN HANDSCHRIFTEN IN MAURETANIEN. Bearb. von Ulrich Rebstock, Rainer Osswald und Ahmad Wuld ʿAbdalqādir, Beirut 1988. XII, 164 S.

31. ULRICH MARZOLPH: Typologie des persischen Volksmärchens, Beirut 1984, XIII, 312 S., 5 Tab., 3 Karten.

32. STEFAN LEDER: Ibn al-Ǧauzī und seine Kompilation wider die Leidenschaft, Beirut 1984, XIV, 328 S. dt., 7 S. arab. Text, 1 Falttaf.

33. RAINER OSSWALD: Das Sokoto-Kalifat und seine ethnischen Grundlagen, Beirut 1986, VIII, 177 S.

34. ZUHAIR FATḤALLĀH, ed.: Der Diwān des ʿAbd al-Laṭīf Fatḥallāh, 2 Bde., Beirut 1984, 1196 S. arab. Text.

35. IRENE FELLMANN: Das Aqrābāḏīn al-Qalānisī. Quellenkritische und begriffsanalytische Untersuchungen zur arabisch-pharmazeutischen Literatur, Beirut 1986, VI, 304 S.

36. HÉLÈNE SADER: Les États Araméens de Syrie depuis leur Fondation jusqu'à leur Transformation en Provinces Assyriennes, Beirut 1987, XIII, 306 S. franz. Text.

37. BERND RADTKE: Adab al-Mulūk, Beirut 1991, XII, 34 S. dt., 145 S. arab. Text.

38. ULRICH HAARMANN: Das Pyramidenbuch des Abū Ǧaʿfar al-Idrīsī (gest. 649/1251), Beirut 1991, XI u. VI, 94 S. dt., 283 S. arab. Text.

39. TILMAN NAGEL, ed.: Göttinger Vorträge – Asien blickt auf Europa, Begegnungen und Irritationen, Beirut 1990, 192 S.

40. HANS R. ROEMER: Persien auf dem Weg in die Neuzeit. Iranische Geschichte von 1350–1750, Beirut 1989, unveränd. Nachdr. Beirut 2003, X, 525 S.

41. BIRGITTA RYBERG: Yūsuf Idrīs (1927–1991). Identitätskrise und gesellschaftlicher Umbruch, Beirut 1992, 226 S.

42. HARTMUT BOBZIN: Der Koran im Zeitalter der Reformation. Studien zur Frühgeschichte der Arabistik und Islamkunde in Europa, Beirut 1995, XIV, 590 S. dt. Text.

43. BEATRIX OSSENDORF-CONRAD: Das „K. al-Wāḍiḥa" des ʿAbd al-Malik b. Ḥabīb. Edition und Kommentar zu Ms. Qarawiyyīn 809/49 (Abwāb aṭ-ṭahāra), Beirut 1994, 574 S., davon 71 S. arab. Text, 45 S. Faks.

44. MATHIAS VON BREDOW: Der Heilige Krieg (ǧihād) aus der Sicht der malikitischen Rechtsschule, Beirut 1994, 547 S. arab., 197 S. dt. Text, Indices.

45. OTFRIED WEINTRITT: Formen spätmittelalterlicher islamischer Geschichtsdarstellung. Untersuchungen zu an-Nuwairī al-Iskandarānīs Kitāb al-Ilmām und verwandten zeitgenössischen Texten, Beirut 1992, X, 226 S.

46. GERHARD CONRAD: Die quḍāt Dimašq und der maḏhab al-Auzāʿī. Materialien zur syrischen Rechtsgeschichte, Beirut 1994, XVIII, 828 S.

47. MICHAEL GLÜNZ: Die panegyrische qaṣīda bei Kamāl ud-dīn Ismāʿīl aus Isfahan. Eine Studie zur persischen Lobdichtung um den Beginn des 7./13. Jahrhunderts, Beirut 1993, 290 S.

48. AYMAN FUʾĀD SAYYID: La Capitale de l'Égypte jusqu'à l'Époque Fatimide – Al-Qāhira et Al-Fusṭāṭ– Essai de Reconstitution Topographique, Beirut 1998, XL, 754 S. franz., 26 S. arab. Text, 109 Abb.

49. JEAN MAURICE FIEY: Pour un Oriens Christianus Novus, Beirut 1993, 286 S. franz. Text.

50. IRMGARD FARAH: Die deutsche Pressepolitik und Propagandatätigkeit im Osmanischen Reich von 1908–1918 unter besonderer Berücksichtigung des „Osmanischen Lloyd", Beirut 1993, 347 S.

51. BERND RADTKE: Weltgeschichte und Weltbeschreibung im mittelalterlichen Islam, Beirut 1992, XII, 544 S.

52. LUTZ RICHTER-BERNBURG: Der Syrische Blitz – Saladins Sekretär zwischen Selbstdarstellung und Geschichtsschreibung, Beirut 1998, 452 S. dt., 99 S. arab. Text.

53. FRITZ MEIER: Bausteine I-III. Ausgewählte Aufsätze zur Islamwissenschaft. Hrsg. von Erika Glassen und Gudrun Schubert, Beirut 1992, I und II 1195 S., III (Indices) 166 S.

54. FESTSCHRIFT EWALD WAGNER ZUM 65. GEBURTSTAG: Hrsg. von Wolfhart Heinrichs und Gregor Schoeler, 2 Bde., Beirut 1994, Bd. 1: Semitische Studien unter besonderer Berücksichtigung der Südsemitistik, XV, 284 S.; Bd. 2: Studien zur arabischen Dichtung, XVII, 641 S.

55. SUSANNE ENDERWITZ: Liebe als Beruf. Al-ʿAbbās Ibn al-Aḥnaf und das ǧazal, Beirut 1995, IX, 246 S.

56. ESTHER PESKES: Muḥammad b. ʿAbdalwahhāb (1703–1792) im Widerstreit. Untersuchungen zur Rekonstruktion der Frühgeschichte der Wahhābīya, Beirut 1993, VII, 384 S.

57. FLORIAN SOBIEROJ: Ibn Ḫafīf aš-Šīrāzī und seine Schrift zur Novizenerziehung, Beirut 1998, IX, 442 S. dt., 48 S. arab. Text.

58.* FRITZ MEIER: Zwei Abhandlungen über die Naqšbandiyya. I. Die Herzensbindung an den Meister. II. Kraftakt und Faustrecht des Heiligen, Beirut 1994, 366 S.

59. JÜRGEN PAUL: Herrscher, Gemeinwesen, Vermittler: Ostiran und Transoxanien in vormongolischer Zeit, Beirut 1996, VIII, 310 S.

60. JOHANN CHRISTOPH BÜRGEL, STEPHAN GUTH, eds.: Gesellschaftlicher Umbruch und Historie im zeitgenössischen Drama der islamischen Welt, Beirut 1995, XII, 295 S.

61. BARBARA FINSTER, CHRISTA FRAGNER, HERTA HAFENRICHTER, eds.: Rezeption in der islamischen Kunst, Beirut 1999, 332 S. dt. Text, Abb.

62.* ROBERT B. CAMPBELL, ed.: Aʿlām al-adab al-ʿarabī al-muʿāṣir. Siyar wa-siyar ḏātiyya. (Contemporary Arab Writers. Biographies and Autobiographies), 2 Bde., Beirut 1996, 1380 S. arab. Text.

63. MONA TAKIEDDINE AMYUNI: La ville source d'inspiration. Le Caire, Khartoum, Beyrouth, Paola Scala chez quelques écrivains arabes contemporains, Beirut 1998, 230 S. franz. Text.

64. ANGELIKA NEUWIRTH, SEBASTIAN GÜNTHER, BIRGIT EMBALÓ, MAHER JARRAR, eds.: Myths, Historical Archetypes and Symbolic Figures in Arabic Literature. Proceedings of the Symposium held at the Orient-Institut Beirut, June 25th – June 30th, 1996, Beirut 1999, 640 S. engl. Text.

65. Türkische Welten 1. KLAUS KREISER, CHRISTOPH K. NEUMANN, eds.: Das Osmanische Reich in seinen Archivalien und Chroniken. Nejat Göyünç zu Ehren, Istanbul 1997, XXIII, 328 S.

66. Türkische Welten 2. CABBAR, SETTAR: Kurtulu› Yolunda: a work on Central Asian literature in a Turkish-Uzbek mixed language. Ed., transl. and linguistically revisited by A. Sumru Özsoy, Claus Schöning, Esra Karabacak, with contribution from Ingeborg Baldauf, Istanbul 2000, 335 S.

وُلد فاروق حبلص في العام ١٩٤٧. إنه متخصّص وباحث في الوثائق العثمانية.

وهو أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، قسم التاريخ (فرع طرابلس)، بالإضافة إلى كونه مدرّساً في جامعة البلمند.

كان مديراً لمعهد طرابلس للدراسات الإسلامية.

كتب أطروحة في الدكتوراه عن "تاريخ عكار الاجتماعي والاقتصادي بين الأعوام ١٧٠٠ - ١٩١٤".

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية

ORIENT-INSTITUT BEIRUT

BEIRUTER TEXTE UND STUDIEN

1. Michel Jiha: Der arabische Dialekt von Bišmizzīn. Volkstümliche Texte aus einem libanesischen Dorf mit Grundzügen der Laut- und Formenlehre, Beirut 1964, XVII, 185 S.
2. Bernhard Lewin: Arabische Texte im Dialekt von Hama. Mit Einleitung und Glossar, Beirut 1966, *48*, 230 S.
3. Thomas Philipp: Ǧurǧī Zaidān. His Life and Thought, Beirut 1979, 249 S.
4. ʿAbd al-Ġanī an-Nābulusī: At-tuḥfa an-nābulusīya fī r-riḥla aṭ-ṭarābulusīya. Hrsg. u. eingel. von Heribert Busse, Beirut 1971, unveränd. Nachdr. Beirut 2003, XXIV, 10 S. dt., 133 S. arab. Text.
5. Baber Johansen: Muḥammad Ḥusain Haikal. Europa und der Orient im Weltbild eines ägyptischen Liberalen, Beirut 1967, XIX, 259 S.
6. Heribert Busse: Chalif und Großkönig. Die Buyiden im Iraq (945–1055), Beirut 1969, unveränd. Nachdr. 2004, XIV, 610 S., 6 Taf., 2 Karten.
7. Josef van Ess: Traditionistische Polemik gegen ʿAmr b. ʿUbaid. Zu einem Text des ʿAlī b. ʿUmar ad-Dāraquṭnī, Beirut 1967, mit Korrekturen versehener Nachdruck 2004, 74 S. dt., 16 S. arab. Text, 2 Taf.
8. Wolfhart Heinrichs: Arabische Dichtung und griechische Poetik. Ḥāzim al-Qarṭāǧannīs Grundlegung der Poetik mit Hilfe aristotelischer Begriffe, Beirut 1969, 289 S.

9.* Stefan Wild: Libanesische Ortsnamen. Typologie und Deutung, Beirut 1973, XII, 391 S.

10. Gerhard Endress: Proclus Arabus. Zwanzig Abschnitte aus der Institutio Theologica in arabischer Übersetzung, Beirut 1973, XVIII, 348 S. dt., 90 S. arab. Text.
11. Josef van Ess: Frühe muʿtazilitische Häresiographie. Zwei Werke des Nāšiʾ al-Akbar (gest. 293 H.), Beirut 1971, unveränd. Nachdr. Beirut 2003, XII, 185 S. dt., 134 S. arab. Text.

12.* Dorothea Duda: Innenarchitektur syrischer Stadthäuser des 16.–18. Jahrhunderts. Die Sammlung Henri Pharaon in Beirut, Beirut 1971, VI, 176 S., 88 Taf., 6 Farbtaf., 2 Faltpläne.

13.* Werner Diem: Skizzen jemenitischer Dialekte, Beirut 1973, XII, 166 S.

14.* Josef van Ess: Anfänge muslimischer Theologie. Zwei antiqadaritische Traktate aus dem ersten Jahrhundert der Hiǧra, Beirut 1977, XII, 280 S. dt., 57 S. arab. Text.

15. Gregor Schoeler: Arabische Naturdichtung. Die zahrīyāt, rabīʿīyāt und rauḍīyāt von ihren Anfängen bis aṣ-Ṣanaubarī, Beirut 1974, XII, 371 S.
16. Heinz Gaube: Ein arabischer Palast in Südsyrien. Ḫirbet el-Baiḍa, Beirut 1974, XIII, 156 S., 14 Taf., 3 Faltpläne, 12 Textabb.
17. Heinz Gaube: Arabische Inschriften aus Syrien, Beirut 1978, XXII, 201 S., 19 Taf.

18.* Gernot Rotter: Muslimische Inseln vor Ostafrika. Eine arabische Komoren-Chronik des 19. Jahrhunderts, Beirut 1976, XII, 106 S. dt., 116 S. arab. Text, 2 Taf., 2 Karten.

19.* Hans Daiber: Das theologisch-philosophische System des Muʿammar Ibn ʿAbbād as-Sulamī (gest. 830 n. Chr.), Beirut 1975, XII, 604 S.

20.* Werner Ende: Arabische Nation und islamische Geschichte. Die Umayyaden im Urteil arabischer Autoren des 20. Jahrhunderts, Beirut 1977, XIII, 309 S.

ISBN: 978-3-89913-578-7